الأقوال الفقهية

المخرجة في مذهب الإمام أحمد "جمعا ودراسة"

من بداية باب الجعالة إلى نهاية باب نكاح الكفار

إيمان بنت محمد القثامي



شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
(قسم الشريعة)

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد "جمعاً ودراسة"

من بداية باب الجُعَالة إلى نهاية باب نكاح الكفار

بحث مقدم إلى قسم الشريعة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص الفقه

إعداد الطالبة: إيمان بنت محمد بن عبدالله القثامي

الرقم الجامعي (٤٣٢٧٠١٠٦)

إشـــراف:

أ.د. خيرية عمر موسى هوساوي

١٤٣٨هـ - ١٤٣٩هـ

شبكة الألوكة - قسم الكتب



www.alukah.net
شبكة الألوكة

ملخص الرسالة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على نبينا المصطفى وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد. .

فهذا البحث الذي بعنوان "الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد جمعا ودراسة" من بداية باب الجُعَالة إلى نهاية باب نكاح الكفار.

قد اشتمل على مقدمة وقسمين، وقد بينت في المقدمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة للموضوع، وخطة البحث، ومنهجي في البحث، وصعوبات البحث.

أما القسم الأول فقد كان للتمهيد وقد تكلمت فيه عن المذهب الحنبلي، وعن التخريج الفقهي، وعن التخريج عند أئمة الحنابلة.

وأما القسم الثاني فقد تضمن البحث وهو المسائل الفقهية المخرجة من بداية باب الجُعَالة إلى نهاية باب نكاح الكفار، وقد مررت في البحث بأبواب فقهية عديدة وهي كتاب الوقف والوصايا والفرائض والعتق والنكاح، وقد أضاف هذا التنوع في الأبواب طابع المتعة والتشويق في البحث، ثم بعد ذلك الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث ثم الفهارس.

وتظهر أهمية البحث في كونه يبين أهمية علم التخريج، ومكانته بين علوم الشريعة، وفي تأسيس قواعد صحيحة للتخريج في المذهب الحنبلي من خلال نقد الروايات المخرجة في المذهب، وفي تمييز أقوال الإمام أحمد المنصوصة عن الأقوال المخرجة.

وقد أثبت موضوع البحث دعوة وتشجيع فقهاء الحنابلة للاجتهاد، وأنهم ضد التعصب والتقليد.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثة	المشرفة	عميد كلية
إيمان بنت محمد القثامي	أ. د. خيرية بنت عمر هوساوي	أ. د. غازي بن مرشد العتيبي

Message summary

Abstract

Title of the Research: " Jurisprudential sayings authenticated in the doctrine of Imam Ahmad, gathered and studied" from the beginning of the section of 'Al-Jua'la' 'Payment' to the end of the section of 'Marriage of Infidels'.

It has included an introduction and two sections. In the introduction, I have shown the importance of the subject, the reasons for choosing it, the previous studies of the subject, the research plan, my methodology in research, and the difficulties of research.

The first section was for the preface. I spoke about the Hanbali doctrine, and the Jurisprudential Authentication, and the Authentication at the Hanbali Imams.

While the second section included the research which is the jurisprudential authenticated from the beginning of the section of 'Al-Jua'la' 'Payment' to the end of the section of 'Marriage of Infidels'. And in the research I have gone through many jurisprudential sections: the book of the Endowment, the Commandments, the Requisites , the Emancipation, and the Marriage. This variety of sections has added enjoyment and suspense in research. Then, the conclusion has the most important results of the research and indexes.

The importance of the research is shown in the fact that it shows the importance of Authentication Science and its position among the sciences of Sharia, and in establishing correct rules for Authentication in the Hanbali doctrine by criticizing the authenticated narratives in the doctrine, and to distinguish the sayings of Imam Ahmad provided by the authenticated sayings.

The subject of the research has proved the call and encouragement of the Hanbalis scholars for diligence, and that they are against intolerance and imitation.

Researcher: EMAN BINT MOHAMMED ALQTHAMI
Supervisor: Prof. KHAIRIAH BINT OMAR HAWSAWI
Dean of the College: Prof. GHAZI BIN MORSHED ALOTAIBI

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإهداء

- إلى والدي وأخي وزوج أختي -رحمهم الله-.
- إلى والدتي -حفظها الله ورعاها-.
- إلى شريك حياتي (زوجي الحبيب).
- إلى نور عيني (أبنائي).
- إلى كل من أحببته في الله وأحبني في الله.

إليهم جميعا أهدي هذا البحث المتواضع

راجية أن يكون خالصا لوجه الله تعالى

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد إنهاء البحث هذا إلا أن أشكر الله تعالى على ما تفضل به علي من اختيار هذا الموضوع، وإنهاء الكتابة فيه، فهو صاحب الفضل والنعم.

ثم أشكر والدي -رحمه الله- ووالدتي -حفظها الله- إذ سلف منهما العناية في الصغر والتوجيه في الكبر، والدعاء لنا بظهر الغيب، فأسأل الله تعالى أن يرحم والدي ويسكنه فسيح جناته وأن يمد في عمر والدتي ويحفظها بحفظه. . .

ثم زوجي الغالي، صاحب الأثر الكبير فيما وصلت إليه من تحصيل في طلب العلم فجزاه الله عني خير الجزاء.

ثم أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة الدكتورة / خيرية بنت عمر هوساوي - حفظها الله - التي كان لها الفضل بعد الله في إنجاز البحث وإخراجه، وقد كانت نعم المشرفة والمعلمة والموجهة في جميع مراحل إعداده متابعة وتدقيقا وتصويبا، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لعضوي لجنة المناقشة:

أستاذتي الدكتورة: ابتسام بنت عويد المطرفي، وأستاذتي الدكتورة: منيرة بنت عواد المريطب؛ لقبولهما مناقشة هذا البحث.

والشكر موصول لكل من قدم لي الخدمة والعون على إنجاز هذا البحث، وعلى رأسهم منسوبي كلية الشريعة وأصول الدين في جامعة نجران، ومنسوبي كلية الشريعة في جامعة أم القرى اللذين سهلا لي الوصول لهذه المرحلة.

كما أشكر والدي الشيخ عابد السفياني، الذي كان نعم الموجه والمعين لي في كل مراحل حياتي.

وأشكر ابني الحبيب جعفر العباسي، وابنة أختي سارة باصمد، اللذين ساعداني في تنسيق

البحث.

وإلى كل من أسهم معي في عملي هذا أهدي وافر شكري وفائق امتناني، داعية المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحثة

المقدمـــــة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المقدمـــة

الحمد لله الحي الباقي، الذي أضاء نوره الآفاق، ورزق المؤمنين حسن الأخلاق، وتجلت رحمته بهم إذا بلغت أرواحهم التَّرَاق، نحمده تبارك وتعالى، ونستعينه على الصعاب والمشاق...

ونعوذ بنور وجهه الكريم من ظلمات الشكِّ والشرك والشقاق، ونسأله السلامة من النفاق وسوء الأخلاق...

وأشهد أن لا إله إلا الله القوي الرزاق، الحكم العدل يوم التلاق، خلق الخلق فهم في ملكه أسرى مشدودو الوَثاق، أنذر الكافرين بصيحة واحدة ما لها من فَواق، وبشَّر الطائعين بسلام الملائكة عليهم إذا التفَّت الساقُ بالساق، أرسل الرسل، وأنزل الكتب؛ ليعلم الناس أن إليه يومئذ المساق...

وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله المتمم لمكارم الأخلاق، خير من صلى وصام ولبَّى وركب البراق، وأول الساجدين تحت العرش يوم يُكشَف عن ساق، جاهد في سبيل الله منصورًا معصومًا من الإخفاق، وترك فينا ما إن تمسَّكنا به علمنا أن ما عندنا ينفَد وما عند الله باق...

اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه عدد الرمال والحصى، وكلما أطاعه عبد أو عصى...

أما بعد:

فإن علم التخريج الفقهي من أهم العلوم، حيث أن فيه التثبت من أحكام الفروع بالوقوف على دقتها.

وقد عُرّف التخريج بأنه: "نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه"(١).

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (١/ ١٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أما عن مذهب الإمام أحمد فقد اجتهد أصحابه في حفظ أقواله والتخريج عليها عن طريق قياس ما نص على حكمه على ما لم ينص عليه وهو ما عُرف "بعلم التخريج" غير أن هذه الأقوال نسبت إلى الإمام نسبة مباشرة وهي في حقيقتها مخرجة على أصوله.

ولذلك عمدت في هذه الدراسة إلى جمع الأقوال التي نسبت إليه للتحقق من صحة التخريج، مع بيان وجهه، ومدى موافقته لقواعد مذهبه، وأسميته:

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد "جمعا ودراسة"

۞ أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

لقد كانت حصتي في مشروع الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد متنوعة بين فقه المعاملات وفقه الأسرة (كتاب الوقف، الهبة، الوصايا، الفرائض، العتق، النكاح) وهذه الكتب متعلقة بحياة الفرد اليومية.

وتظهر أهمية الموضوع في:

-بيان أهمية علم التخريج، ومكانته بين علوم الشريعة وأثره على نمو الفقه وتجدده واتساع دائرة الفقه الإسلامي بما يخدم حاجة المسلمين في كل نازلة أو حادثة لم ينص عليها أئمة المذاهب الفقهية.

-تنمية الملكة الفقهية من خلال الوقوف على كيفية التطبيق العملي للتخريج على قواعد الإمام أحمد على طريقة أئمة المذهب الحنبلي في الفروع والمسائل غير المنصوص عليها.

-تأسيس قواعد صحيحة للتخريج في المذهب الحنبلي من خلال نقد الروايات المخرجة في المذهب.

-الكشف عن سبب الخلاف الواقع بين روايات الإمام أحمد وعن سبب كثرة الأقوال المنقولة عنه -رحمه الله-.

أما عن سبب إختياري للموضوع فقد أحببت الكتابة في هذا الموضوع لأسباب عديدة منها:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١- ربط النوازل المعاصرة بالأحكام المخرجة؛ وفي ذلك دليل على أن الشريعة حية مستحضرة في الواقع المعاصر.

٢- التحقق من صحة الأقوال المنسوبة إلى الإمام أحمد، ودراسة الأقوال المخرجة وموازنتها، وتحرير الأقوال والأدلة، وتمييز أقوال الإمام أحمد المنصوصة عن الأقوال المخرجة عنها، والتحقق من صحة الأقوال المنسوبة إلى الإمام أحمد.

٣- تعلم دقيق الفقه عند تخريج المسائل بعضها على بعض.

٤- التعرف على طريقة العلماء في ضم متشابه المسائل بعضها إلى بعض وبيان الراجح من الضعيف من المسائل.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في مراكز البحوث ومراسلة الجامعات وسؤال أهل العلم تبين لي أنه لم يسبق بحث الموضوع بحثا مستقلا، كما أن جميع الدراسات التي عثرت عليها لم تمس جوهر ما تقدمنا به.

هناك بعض الدراسات اهتمت بالتخريج الفقهي:

١- نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، للدكتور: نوار بن الشلي، وقد طبعته دار البشاير، بيروت.

٢- "التخريج عند الفقهاء والأصوليين"، للدكتور: يعقوب الباحسين.

وقد تناول الباحث: التخريج، وأنواعه، ومراتبه، وشروطه.

٣- "المسائل الفقهية المخرجة عند الإمام ابن القاص الشافعي" جمعا ودراسة، للدكتور محمد الوناس مزياني، الجامعة الإسلامية ١٤٢٧هـ، ونشرته دار ابن حزم عام ١٤٣٠هـ، بحث دكتوراه.

٤- "الأقوال المخرجة في الفقه الشافعي وأثرها" للباحث محمد جمعة العيسوي، كلية الشريعة والقانون بدمنهور ١٤٢٨-٢٠٠٧م، بحث ماجستير.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٥- (تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من أقوال)، للدكتور: عياض بن نامي السلمي، بحث في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦- بحثان للدكتور فايز الحابس أحدهما بعنوان: "أثر الروايات المغلوطة عن الإمام أحمد في اختلاف الرواية عنه" مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.

٧- والثاني: بحث بعنوان "أثر تصرفات أصحاب الإمام أحمد في اختلاف الرواية عنه" وهو بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية العدد(١٤٣).

وقد تناول الباحث فيه: اختلاف الروايات عن الإمام أحمد في كثير من المسائل.

وقد اقترح القسم تقديم مشروع بحثي يجمع الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد، وتم تقسيمه على طالبات الدراسات العليا (دكتوراه)، وكان التقسيم على النحو التالي:

١/ من بداية كتاب الطهارة إلى نهاية باب القصر في السفر من كتاب الصلاة، وكان من نصيب الطالبة هويدا بنت بخيت اللهيبي.

٢/ من أول باب صلاة الجمعة إلى نهاية كتابة الجهاد، وكان من نصيب الطالبة عائشة بنت عبدالله بن محمد بن عبدالواحد.

٣/ من أول كتاب البيع إلى نهاية باب إحياء الموات، وكان من نصيب الطالبة سميرة بنت محمد البلوشي.

٤/ من بداية باب الجُعَالة إلى نهاية باب النكاح، وكان من نصيبي (وهو موضوع هذا البحث).

٥/ من أول كتاب الصداق إلى نهاية كتاب النفقات، وكان من نصيب الطالبة مها بنت فهيد السبيعي.

٦/ من أول كتاب الجنايات إلى نهاية كتاب الإقرار، وكان من نصيب الطالبة صفية بنت أحمد القحطاني.

وقد أتم بعض الأخوات بحوثهن وتمت مناقشتهن.

وقد اعتمدت في جمع مسائل البحث على الكتب المطبوعة والمعتمدة في المذهب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الحنبلي كالمغني والشرح الكبير والفروع والمبدع والإنصاف وغيرها.

والتزمت في ترتيب فصول البحث على ترتيب كتاب المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي.

۞ الضوابط المعتبرة لدراسة المسائل المخرجة:

احتجت في اختيار المسألة المخرجة إلى شروط وضوابط معينة، وهي:

أ-أن يكون القول المخرج غير مروي أو منصوص عن الإمام أحمد، فالتخريج هو قول جديد استنبطه أئمة المذهب على روايات الإمام أحمد، ولم ينقل عن الإمام أحمد؛ وعليه فإن القول الذي يكون منصوصًا أو مرويًا عن الإمام أحمد لا أعتبره قولًا مخرجًا، وكما هو معلوم فإن مذهب الإمام أحمد معروف بكثرة الروايات.

ب-أن ينص فقهاء الحنابلة، ولو فقيه واحد منهم بأن هذا القول تخريج، وذلك بألفاظ التخريج الصريحة، وذكرت هذا الشرط حتى نميز التخريج عن القياس؛ وعليه فإن المسألة التي لم ينص أي فقيه حنبلي على أنها تخريج لا أعتبرها مسألة مخرجة وتكون مستثناة من الدراسة.

۞ منهج البحـــث:

سيكون منهجي استقرائيا تحليليا نقديا بين أصول الإمام أحمد والأقوال المنسوبة إليه تخريجا.

وينقسم إلى قسمين:

١- في دراسة التخريج:

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أ- ذكر نص المسألة.

ب- ذكر من قال بالتخريج.

ج- ذكر أساس التخريج (الأصل).

د- ذكر من نقل التخريج من المذهب.

هـ- نقد التخريج.

٢- دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب الحنبلي:

أ- تحرير محل النزاع.

ب- ذكر الروايات والأقوال في المسألة.

ج- ذكر الأدلة والمناقشات والترجيح.

وسأذكر كيفية دراستي للمسألة المخرجة بالتفصيل:

أولا: القسم الأول في دراسة المسألة وهو دراسة التخريج .

فأبدأ بذكر **نص التخريج** وقد التزمت بذكر نص المسألة من الكتاب الذي ورد فيه النص، وإذا كان الكتاب الذي ورد فيه النص مفقودًا، ذكرت المسألة بمفهومي الخاص معتمدة على نصوص الناقلون من فقهاء المذهب.

أما في **القائل بالتخريج** فإني اكتفي بذكر اسم الفقيه القائل بالتخريج.

أما في **أصل التخريج** وهو الرواية التي قيس القول المخرج عليها فقد اعتمدت على روايات الإمام أحمد ومسائله التي رواها عنه تلاميذه وعلى كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى.

أما **الناقلون للتخريج من المذهب**، فهم كل من نقل القول المخرج من فقهاء الحنابلة مثل: ابن قدامة صاحب المغني، وشمس الدين ابن قدامة صاحب الشرح، وابن تيمية، وابن مفلح، والمرداوي، وابن رجب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أما عن **نقد التخريج** فإني انظر للمسألة المخرجة من نواحي عدة:

١/ قوة دليل الأصل وموافقته لقواعد الإمام أحمد، وفيه ثلاث حالات:

أ/ أن يكون النص المخرج مقيسا على روايات ونصوص الإمام أحمد، وموافقًا لقواعد الإمام أحمد.

ب/ أن يكون النص المخرج لم ينص عليه أحمد لكن نص عليه أحد تلاميذه، وموافقًا لقواعد الإمام أحمد.

جـ/ أن يكون النص المخرج مقيسا على روايات ونصوص الإمام أحمد، وغير موافق لقواعد الإمام أحمد.

ثم أنظر في:

٢/ سلامة القول المخرج من اعتراضات وقوادح الفقهاء.

٣/ موافقة القول المخرج لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية.

٤/ موافقة القول المخرج لظاهر القرآن أو السنة أو قول صحابي.

٥/ موافقة القول المخرج للمذاهب الفقهية الآخرى؛ من حنفية ومالكية وشافعية.

أما القسم الثاني فكان عن دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب الحنبلي، وفيها:

تحرير محل النزاع، وأذكر فيه موضع الاتفاق في المسألة عند الفقهاء ثم أذكر بعده سبب الخلاف.

ثم الروايات والأقوال في المسألة، ثم الأدلة والترجيح.

۞ **أما المنهج العام في دراسة البحث فكان على النحو التالي:**

١-درست المسائل المخرجة دراسة تفصيلية، وفق ضوابط اجتهدت في صياغتها.

٢- عزوت الآيات إلى سورها من القرآن الكريم.

٣- خرجت جميع الأحاديث والآثار مع بيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها- إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما- فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجها مما وجد فيه

شبكة الألوكة - قسم الكتب

منهما.

٤-إستنبطت أوجه الدلالة من الآيات والأحاديث غالبا.

٥- وثّقت جميع النقول في البحث من مصادرها المعتبرة.

٦- ترجمت للأعلام عدا المشهورين والمعاصرين.

٧-عرّفت بالكتب المذكورة في النص إن وجَدت لها تعريفا.

٨- عرفت بالمصطلحات والكلمات الغامضة، وأتحرى نقل ذلك من مصادره المعتمدة، مع ضبط ما يحتاج منها للضبط.

٩- اكتفيت في التوثيق بالهامش بذكر الكتاب ورقم الجزء والصـــفحة، وأرجعت باقي بيانات الكتاب إلى فهرس المصادر والمراجع، وما تركت توثيقه فإنه من استنباطي.

١٠- ذكرت أمثلة تطبيقية على بعض النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بمسائل البحث.

١١- ركزت على موضوع البحث، وتجنبت الاستطراد.

١٢-ختمت البحث بأهم النتائج، والتوصيات، وجدول قيمت فيه الأقوال المخرجة.

١٣- ذيلت البحث بفهارس توضيحية، واشتملت على ما يأتي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الفرق والطوائف والقبائل.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس الكلمات الغريبة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- فهرس المصطلحات الأصولية.
- فهرس المصطلحات الفقهية.
- فهرس المصطلحات البلاغية.
- فهرس المصطلحات الحديثية.
- فهرس روايات الإمام أحمد.
- فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن.
- فهرس القواعد الفقهية والأصولية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

۞ خطـة البحـــث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة، ثم الفهارس.

المقدمة وتشمل: أسباب اختيار الموضوع وأهميته وعرضًا لخطة البحث ومنهج البحث المتبع.

ثم القسم الأول وهو فصل تمهيد وفيه: مبحثان.

المبحث الأول: التخريج الفقهي، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريفه، والألفاظ ذات الصلة بالتخريج.

المطلب الثاني: نشأته وتطوره.

المطلب الثالث: أنواع التخريج، ومراتبه، وصوره.

المطلب الرابع: مصادر التخريج.

المطلب الخامس: طرق التخريج.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثاني: التخريج عند الحنابلة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نشأة المذهب الحنبلي، وأصوله.

المطلب الثاني: تأصيل التخريج عند الحنابلة.

المطلب الثالث: المخرجون من الحنابلة.

المطلب الرابع: أثر التخريج الفقهي على تطور المذهب الحنبلي.

ويليه القسم الثاني من البحث وهو المسائل الفقهية المخرجة، وقد قسمته إلى ستة فصول:

الفصل الأول: الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في باب الجُعَالة واللُّقَطة واللَّقيط، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: باب الجُعَالة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحالف في قدر الجعل.

المطلب الثاني: العوض المعلوم والمجهول في الجُعَالة.

المطلب الثالث: نفقة العبد الآبق.

المبحث الثاني: باب اللُّقَطة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم أخذ اللُّقَطة (العروض).

المطلب الثاني: عدم سقوط تعريف اللُّقَطة؛ في حال التأخير عن الحول الأول.

المطلب الثالث: لا يلزم الملتقط شيء إذا دفع اللُّقَطة للواصف.

المطلب الرابع: إذا أتلف العبد اللُّقَطة بعد الحول.

المبحث الثالث: باب اللَّقيط، وفيه أربعة مطالب:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول: نفقة اللَّقيط.

المطلب الثاني: اللَّقيط ليس له حق الاقتصاص.

المطلب الثالث: انتفاء وجوب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ.

المطلب الرابع: الاكتفاء بقائف واحد.

الفصل الثاني: الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الوقف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: باب الوقف، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: حكم وقف الكلب.

المطلب الثاني: شرط البيع والخيار في الوقف.

المطلب الثالث: رجوع الوقف إلى الواقف.

المطلب الرابع: الانقطاع في الوقف.

المطلب الخامس: مشاركة من لم يذكر من الأولاد في الوقف.

المبحث الثاني: باب الهبة والعطية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: انعقاد الهبة بالمعاطاة.

المطلب الثاني: إبراء المدين من دين مجهول.

المطلب الثالث: هبة المشاع.

المطلب الرابع: تصرف الأب بالعتق قبل القبض وبعده.

المطلب الخامس: التبرع بالعتق للمريض.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفصل الثالث: الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الوصايا، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مقدمة باب الوصايا، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: حكم الوصية بالخط.

المطلب الثاني: صحة إجازة الورثة للوصية قبل الموت في المرض.

المطلب الثالث: قبول الوصية يلزم بالقبض.

المطلب الرابع: نماء الوصية.

المبحث الثاني: باب الموصى له، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الوصية للعبد.

المطلب الثاني: الوصية للمُدَبَّرين وأمهات الأولاد.

المطلب الثالث: مشاركة زيد للفقراء.

المبحث الثالث: باب الموصى به، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: حالة في تقسيم الثلث.

المبحث الرابع: باب الموصى إليه، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: الأهلية والكفاءة في الموصى إليه.

الفصل الرابع: الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الفرائض، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: باب العصبات، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب في الإرث.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني: باب ميراث الحمل، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: ميراث الحمل إذا أسلمت الأم، وكان الأب الميت كافرًا.

المبحث الثالث: باب ميراث الغرقى، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: منع التوارث بين الغرقى والهدمى.

المبحث الرابع: باب ميراث أهل الملل، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: صحة إرث العبد إذا أعتق بعد موت مورثه وقبل القسمة.

الفصل الخامس: الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب العتق، والتدبير، والكتابة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مقدمة باب العتق، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قوله للعبد وهو أكبر منه: أنت ابني.

المطلب الثاني: استثناء الحمل في العتق.

المطلب الثالث: عتق العبد قبل كمال الصفة.

المطلب الرابع: قول السيد: أنت حر بمائة.

المطلب الخامس: قول السيد: أحد عبيدي حر.

المبحث الثاني: باب التدبير، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: عدم تبعية ولد المدبرة الحادث.

المبحث الثالث: باب الكتابة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العبد يبيع نسيئة من غير رهن ولا ضمين.

المطلب الثاني: عمل المكاتب لسداد دينه.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث: إذا شرط عليهم في العقد ضمانًا.

المبحث الرابع: باب أحكام أمهات الأولاد، وفيه مطلب واحد:

المطلب الأول: الولد الموجود قبل التدبير.

الفصل السادس: الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب النكاح، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مقدمة باب النكاح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النظر إلى الخنثى المشكل.

المطلب الثاني: خطبة الرجل على خطبة أخيه.

المبحث الثاني: باب أركان النكاح، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: انعقاد النكاح بالكتابة.

المطلب الثاني: تزويج المرأة نفسها بإذن وليها.

المطلب الثالث: نقض نكاح الفضولي حتى إذا حكم القاضي بصحته.

المطلب الرابع: تقديم الابن على الأب في ولاية النكاح.

المطلب الخامس: غياب الولي غيبة منقطعة.

المطلب السادس: توكيل من يقوم مقام الولي من غير إذن الزوجة.

المطلب السابع: الكفاءة في النكاح حال العقد.

المبحث الثالث: باب المحرمات في النكاح، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: السحاق بين النساء لا ينشر الحرمة.

المطلب الثاني: تزوج الأختين في عقد.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث: نكاح الأمة إذا أيسر.

المطلب الرابع: نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة.

المطلب الخامس: نكاح الأب أمة ولده.

المبحث الرابع: باب الشروط في النكاح، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الشروط الصحيحة تلزم في النكاح الثاني إذا لم يكن استوفى عدد الطلاق.

المطلب الثاني: نكاح الشغار.

المطلب الثالث: نكاح المحلل.

المطلب الرابع: نكاح المتعة.

المطلب الخامس: اشتراط الطلاق في وقت بعينه.

المطلب السادس: الإقدام على الوطء بدون علم الزوجة.

المبحث الخامس: باب حكم العيوب في النكاح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إذا ادعت البكر أن زوجها عنين، فظهر أنها ثيب فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر.

المطلب الثاني: حكم الفسخ بلا حكم.

المبحث السادس: باب نكاح الكفار، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: لا يقر الكفار على الأنكحة المحرمة.

المطلب الثاني: اختيار الأب للصغير من الزوجات .

المطلب الثالث: انفساخ نكاح العدد الزائد على الأربعة قبل الدخول.

الخاتمة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفهارس.

الصعوبات التي واجهتني في البحث:

واجهتني بعض الصعوبات التي تواجه غيري ممن يتعرض للبحث خاصة في بدايته، ومن ذلك صعوبة البحث عن النص المقيس عليه في بعض مسائل البحث، وعن قائل التخريج، وأسباب الاختلاف في المسائل عند دراسة المسألة المخرجة، فاتخذت الصبر والاجتهاد عدة وسلاحا مستعينة بالله تعالى حتى وفقني الله للتغلب على هذه الصعوبات ويسر لي إخراج البحث على هذه الصورة، أسأل الله تعالى أن ينفع به، هذا وما كان فيه من صواب فمن توفيق الله تعالى، و ماكان من خطأ فمني ومن الشيطان واستغفر الله منه.

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التمهيـــد

التمهيـد

وفيـــــــــه:

۞المبحث الأول: التخريج الفقهي حقيقته، ونشـــأته، ومصـــادره، وطرقه.

۞المبحث الثاني: التخريج عند الحنابلة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول

التخريج الفقهي

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التخريج، والألفاظ ذات الصلة بالتخريج.

المطلب الثاني: نشأته وتطوره.

المطلب الثالث: أنواع التخريج ومراتبه، وصوره، وألفاظه.

المطلب الرابع: مصادر التخريج.

المطلب الخامس: طرق التخريج.

* * *** * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول

تعريف التخريج، والألفاظ ذات الصلة بالتخريج

الفرع الأول: تعريف علم التخريج.

أولاً: تعريفه في اللغة.

للتخريج في اللغة معنيان أو أصلان:

الأول: النفاذ عن الشيء.

والثاني: اختلاف لونين.

قال الجوهري: الخاء والراء والجيم أصلان، وقد يمكن الجمع بينهما، إلا أنا سلكنا الطريق الواضح. فالأول: النفاذ عن الشيء. والثاني: اختلاف لونين(١).

فأما الأصل الأول: فهو النفاذ عن الشيء، فلان خريج فلان إذا كان يتعلم منه، كأنه هو الذي أخرجه من حد الجهل، والاستخراج والاختراج: الاستنباط، وخرج في العلم أو الصناعة نبغ فيها.

والاستخراج، كالاستنباط، وخرجه في الأدب فتخرج، وهو خريج فلان على فعيل بالتشديد(٢).

والأصل الثاني: اختلاف اللونين، يقال: خرج الغلام لوحة تخريجا: إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها، والكتاب إذا كتبه فترك منه مواضع الأبواب لم تكتب فهو مخرج، وخرج فلان عمله تخريجا. إذا جعله ضروبا وألوانه يخالف بعضه بعضا، وعام فيه تخريج: إذا أنبت بعض المواضع، ولم ينبت بعضها.

---

(١) الصحاح (٣٠٩/١)، مادة (خرج).

(٢) انظر: الصحاح، مادة (خرج). (٣٠٩/١)، ومعجم مقاييس اللغة (خرج) (٧٥/٢١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والمعنى الأول هو الأقرب عند الإطلاق، فلفظ (التخريج) يراد منه أن التخريج أو الخروج لا يكون ذاتيا، بل بشيء خارجي، فيقال: خرج طالبه في العلم أوفي الصناعة أي: دربه وعلمه والمتعلم خريج وخريج، ويقال: خرج خيله أي: أدبها وساسها[١].

ثانيًا: تعريفه في الاصطلاح العام.

عرف التخريج عند المحدثين بأنه: ذكر المؤلف للحديث بإسناده في كتابه[٢]، ومنه قولهم: هذا الحديث خرجه أو أخرجه فلان، وذكر أنه: "إيراد الحديث عن طريق أو طرق أخر تشهد بصحته، ولا بد من موافقتها له لفظا ومعنى"[٣].

وعلم التخريج هو العزو والدلالة: أي عزو الحديث إلى مصادره التي خرجته والدلالة على مواضعه مع بيان الحكم.

ذكر المناوي[٤] عند قول السيوطي[٥]: "وبالغت في تحرير التخريج " بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخَرِّجه.

---

(١) المعجم الوسيط مادة (خرج) (١/ ٢٢٤)، لسان العرب مادة (خرج) (٢/٢٤٩)، تاج العروس مادة (خرج)(٥/٥١٥)، الصحاح مادة (خرج) (١/٣٠٩).

(٢) انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد القاسمي ص (٢١٩).

(٣) القاموس الفقهي، د. سعدي أبو حبيب ص (١١٤).

(٤) المناوي: هو عبد الله بن أحمد المناوي الشافعي، له كتب، منها " الدرة اليتيمة " و" الأقمار السنية على نظم الكواكب البهية "، توفي بعد سنة ١٠٦٠هـ. انظر: الأعلام (٤/ ٦٩).

(٥) السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي المشهور بجلال الدين السيوطي، وبلغت مؤلفاته ٣٠٠، تبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، توفي سنة٩١١هـ.
انظر: الضوء اللامع (٢/٢٣١) ومابعدها، شذرات الذهب (٨/٥٠-٥١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وهذا المعنى الأخير هو الذي شاع وذاع عند المتأخرين من المحدثين في القرون المتأخرة وكثر استعماله بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون الكتب المختلفة، ولا سيما في الفقه والتفسير وغيرهما(١).

ثالثاً: تعريفه في الاصطلاح الأصولي.

للتخريج عدة معاني:

أولا الاستنباط، فالتخريج: هو الاستخراج والاستنباط، وهو إضافة حكم لم يتعرض الشرع لعلته إلى وصف يناسب في نظر المجتهد بالسبر والتقسيم(٢).

وعرف الزركشي(٣) التخريج فقال: "إذا لم يعرف للمجتهد قول في المسألة لكن له قول في نظيرها ولم يعلم بينهما فرق فهو القول المخرج فيها"(٤)

---

(١) علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية (٩/١).

(٢) انظر: التحبير شرح التحرير (٧/ ٣٤٥٢)، شرح الروضة للطوفي ص(٢٤٢).

السبر في اللغة: الاختبار، ومنه سمي المسبار؛ وهو الميل الذي تختبر به الجراح.

انظر: العين مادة (سبر) (٢٥١/٧)، لسان العرب (سبر) (٣٤٠/٤).

والتقسيم في اللغة: التجزئة.

انظر: لسان العرب مادة (قسم) (٤٧٨/١٢)، المصباح المنير (قسم) (٣٩٩/٧).

وفي الاصطلاح: يطلق مجموع اللفظين على مسلك من مسالك العلة، وهو يعني: حصر الأوصاف التي توجد في الأصل وتصلح للعلية في بادئ الرأي، ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقي.

انظر: التحبير شرح التحرير (٣٣٥١/٧)، شرح الكوكب المنير (١٤٢/٤).

(٣) الزركشي: هو أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، والبحر المحيط ثلاث مجلدات في أصول الفقه، توفي سنة ٧٩٤ هـ .

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ١٦٧)، الأعلام (٦/ ٦٠- ٦١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٤٢٣/٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثانيا التفريع:

جاء في كتاب الفروق[١] التخريج في اصطلاح العلماء: تَعُّرف أحكام جزئيات موضوع القاعدة من القاعدة المشتملة على تلك الأحكام بالقوة القريبة من الفعل[٢]بإبرازها من القوة إلى الفعل.

وقد نجد بعض المؤلفين في قواعد الفقه مرة يقولون بعد ذكر القاعدة: يتخرج عليها كذا. . .

ومرة يذكرون فيقولون: يتفرع على القاعدة كذا. . . مثاله: السيوطي وابن نجيم[٣] في النوع الثاني من القواعد: حيث ذكرا في العنوان في النوع الثاني من القواعد: (في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية)[٤] وعندما يذكر القاعدة يعبر بالتفريع، مما يدل على أن التخريج والتفريع واحد.

والمقصود بالتفريع: تطبيق القاعدة على الصور التي تندرج تحتها.

ثالثا التعليل:

وهو ما اصطلح عليه بتخريج المناط وقد عرفه الطوفي[٥] بأنه: "استخراج العلة من أوصاف غير

---

(١) انظر: الفروق مع هوامشه (١٩٥/٢-١٩٦).

وكتاب الفروق: أنوار البروق في أنواء الفروق للشيخ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، المتوفى سنة ٦٨٢هـ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات جمع فيه (٥٤٠) قاعدة من القواعد الفقهية.

انظر: كشف الظنون (١٨٦/١)، الأعلام (٩٥/١).

(٢) وهو تعريف الفقه: أي معرفة الأحكام الشرعية إما بالفعل أي الاستدلال، وإما بالقوة القريبة من الفعل أو بالتهيؤ لمعرفتها عن طريق أدلتها التفصيلية. انظر: مختصر التحرير ص (١٤).

(٣) ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي، من العلماء، مصري، ولد سنة٩٢٦هـ، كان عمدة العلماء، أخذ عن كثير من العلماء، له تصانيف: منها "الأشباه والنظائر"، و"البحر الرائق في شرح كنز الدقائق" وغيرهما، توفي سنة ٩٧٠هـ.

انظر: الطبقات السنية (٢٨٩/١)، شذرات الذهب (٣٥٥/٨)، الأعلام (٦٤/٣).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي(٤/١)، الأشباه والنظائر لابن نجيم (١٠٥/١).

(٥) الطوفي: نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري ثم البغدادي، الحنبلي،

شبكة الألوكة - قسم الكتب

مذكورة بالاجتهاد "[١] وتخريج المناط نوع من أنواع الاجتهاد، ويطلق عليه (الاجتهاد القياسي) جاء في الموافقات[٢]: "والثاني: المسمى بتخريج المناط، وهو راجع إلى أن النص الدال على الحكم لم يتعرض للمناط فكأنه أخرج بالبحث، وهو الاجتهاد القياسي"[٣].

رابعا بمعنى القياس[٤]: وهو "نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه"[٥].

رابعاً: تعريفه في الاصطلاح الفقهي.

أما تعريف التخريج عند المذاهب الفقهية الأربعة:

١/ تعريف التخريج عند الحنفية بأنه هو: "ما استنبط من أحكام على قواعد الإمام وأصوله، أو بالقياس على قوله"[٦].

الأصولي، المتفنن، ولد سنة بضع وسبعين وستمائة، قرأ الفقه على الشيخ شرف الدين علي بن محمد الصرصري، صنف تصانيف كثيرة؛ منها: "الأكسير في قواعد التفسير"، و"الرياض النواضر في الأشباه والنظائر"، و"بغية الواصل إلى معرفة الفواصل"، توفي سنة ٧١٠هـ.

انظر: الدرر الكامنة (٢/٢٥٩-٢٦٠)، شذرات الذهب (٦/٣٨)، معجم المؤلفين (٤/٢٦٦).

(١) انظر: شرح الروضة للطوفي ص (٢٤٣-٢٤٤).

(٢) الموافقات: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، المتوفى عام ٥٠٩هـ، طبع في (٤) أجزاء في تونس والغرب عام ١٣٠٢هـ باعتناء ثلاثة من علماء أهل تونس، وهو مقابلات وموافقات بين مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك حسبما أوضحه ابن القاسم تلميذ مالك.

انظر: اكتفاء القنوع (١/١٣٩)، الأعلام (١/٧٥).

(٣) الموافقات (٥/ ٢٢-٢١).

(٤) القياس لغة: التقدير.

انظر: تهذيب اللغة مادة (قاس) (٩/ ١٧٩).

اصطلاحا: القياس حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة لهما أو نفيهما عنهما. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ١٨٦).

(٥) المسودة (١/ ٤٧٥)، الإنصاف، للمرداوي (١/ ١٧).

(٦) انظر: رسم المفتي ص (٢٥ -٤٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢/ تعريف التخريج عند المالكية بأنه هو: "استنباط حكم مسألة ليس فيها حكم منصوص للمجتهد على مسألة منصوصة، أو حكم مسألة أخرى بخلافه قوله، أو حكمين مختلفين في مسألتين متشابهتين في الصورة قطع بنفي الفارق بينهما، فينقل ويخرج، فيكون في كل مسألة قولان منصوص ومخرج"(١).

٣/ تعريف التخريج عند الشافعية بأنه هو: "أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين، ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منها قولان منصوص ومخرج، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقال فيهما قولان بالنقل والتخريج"(٢).

٤/ تعريف التخريج عند الحنابلة بأنه: "نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه"(٣).

التعريف المختار للتخريج:

يمكن تعريفه بأنه الحكم المستنبط في مسألة فرعية لم يرد فيها نص عن الإمام بالاستناد إلى أصوله أو قواعده، وذلك بإلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه.

---

(١) انظر: كشف النقاب الحاجب، ابن فرحون، ص (١٠٤ - ١٠٥).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١/ ٥٣).

(٣) المسودة، لابن تيمية ص (٤٧٥)، المستدرك لابن تيمية (١/ ٢٢٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتخريج.

١ –التأثير.

وتعريفه في اللغة: إبقاء العلامة والأثر في الشيء[١].

أما عند الأصوليين: "هو أن يوجد الحكم بوجود وصف، ويعدم لعدمه، فيدل على أن الحكم متعلق به، وتابع له"[٢].

والقاعدة الأصولية تكون مؤثرة إذا أثرت بوجه ما في إثبات الحكم الشرعي في مسألة من المسائل الفقهية، أو نفيه عنها، بطريق دلالتها على الأحكام.

فالتأثير يراد به: ما تتركه القاعدة الأصولية في الفروع الفقهية من العلامة الدالة على وجود حكم شرعي.

العلاقة بين التخريج الفقهي والتأثير الأصولي تظهر بالآتي:

أولا: إن كلا من التخريج والتأثير طريق من طرق استفادة الأحكام، فالأصولي والفقيه يستفيدان الحكم الشرعي للمسألة الفقهية بطريق أثر القاعدة الأصولية على الفرع، وبطريق التخريج الفقهي المبين لبناء الفرع الفقهي على القاعدة الأصولية، أو قواعد المذهب، أو قول الأئمة.

ثانيا: إن كلا من التأثير والتخريج طريق لمعرفة أسباب اختلاف الفقهاء، على أن مدى تأثير القواعد الأصولية على الفروع الفقهية سبب لاختلاف الفقهاء في تلك الفروع.

أيضا الفقهاء يبحثون في تخريجاتهم الفقهية عن اختلافات الفقهاء في الفروع بسبب التخريج الفقهي لها.

---

(١) لسان العرب مادة (أثر) (٤/ ٥)، المصباح المنير (أثر) (١/ ٤).

(٢) انظر: العدة في أصول الفقه ص (١١٣٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثالثا: إن التخريج أعم من التأثير؛ لأن التخريج أنواع؛ منها: التخريج على الأصول الفقهية، ومنها: التخريج على الأصول العقدية، ومنها: التخريج على الأصول النحوية، وغيرها.

رابعا: التخريج الفقهي أخص من التأثير، وذلك من جهة البناء والإلحاق، فالفروع في حال التأثير تنبني على القاعدة الأصولية بطريق دلالتها العمومية أو المعلولية، أما في حال التخريج فالغالب في التخريج أن يكون شرطه نفي الفارق بكل وجه[1].

٢-علم الخلاف:

عرف ابن خلدون[2] علم الخلاف بأنه: "علم يهتم ببيان مآخذ الأئمة، ومثارات اختلافهم، ومواقع اجتهادهم، في كل باب من أبواب الفقه"[3].

العلاقة بين التخريج والخلاف:

أولا: إن أغلب المسائل والفروع التي يبحثها الفقيه في التخريج من مسائل الخلاف.

ثانيا: إن التخريج يكون غالبا في الفقه أو في أصول الفقه، بينما الخلاف قد يكون في غير الفقه والأصول.

ثالثا: إن التخريج بيان للخلاف السائغ الذي يجوز وقوعه بين الفقهاء.

---

(١) مجلة حوليات الشريعة، بحث التخريج الفقهي تعريفه ومراتبه د. عبدالله الزبير عبدالرحمن ص (٨٥).
تصدرها جامعة القرآن الكريم –السودان–، العدد الثاني ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ.

(٢) ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، أصله من إشبيلية، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس، وتولى أعمالا، واعترضته دسائس ووشايات، وعاد إلى تونس، ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برقوق، وولي فيها قضاء المالكية، وعزل، وأعيد، ومن أهم مصنفاته مقدمة ابن خلدون، وتوفي فجأة في القاهرة سنة ٨٠٨هـ.
انظر: الأعلام (٣/٣٣٠).

(٣) مقدمة ابن خلدون (١/٤٥٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

رابعا: إن طريق التخريج-في الغالب- استنباط واستدلال وبيان للأحكام الشرعية ولكن الخلاف علم قد يراد به الجدل.

خامسا: إن التخريج يختلف عن علم الخلاف لأن علم الخلاف يقوم كثيرا على المنازعة والمجادلة والرد والنقض والنقد وما أشبه ذلك، وهذه كلها ليست من طرق التخريج المعروفة[1].

٣-الاستنباط:

عرف ابن القيم[2] الاستنباط بأنه: " استخراج الأمر الذي من شأنه أن يخفى على غير مستنبطه. . . وقال: الاستنباط: هو استنباط المعاني والعلل، ونسبة بعضها إلى بعض، فيعتبر ما يصح منها بصحة مثله وشبهه ونظيره، ويلغى ما لا يصح"[3].

فإن المخَرّج يسعى للوصول إلى المعاني والعلل لكي يربط بها الفرع الذي لم يعرف له حكم، ولم يسبق فيه قول من الإمام[4].

٤-التكييف الفقهي:

عرف التكييف في اللغة بأنه: من كيف الشيء يكيفه تكييفا بمعنى قطعه، ويأتي أيضا بمعنى تنقصه[5].

---

(١) بحث التخريج الفقهي تعريفه ومراتبه د. عبدالله الزبير عبدالرحمن ص (٩٠- ٨٩).

(٢) ابن القيم: هو أبوعبد الله شمس الدين ابن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي، الفقيه الأصولي والمفسر والنحوي، لازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وأخذ عنه، تفنن في علوم كثيرة. من مصنفاته: "زاد المعاد في هدي خير العباد"و"إعلام الموقعين عن رب العالمين"، و"الطرق الحكمية" وغيرها، توفي سنة٧٥١هـ.
انظر: المقصد الأرشد (٢/٣٨٤- ٣٨٥)، الأعلام (٦/٥٦)، معجم المؤلفين (٩/١٠٧).

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٢٢٥).

(٤) بحث التخريج الفقهي تعريفه ومراتبه د. عبدالله الزبير عبدالرحمن ص(٩١).

(٥) لسان العرب مادة (كيف) (٩/٣١٢)، القاموس المحيط (كاف) (١/ ١١٠١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وفي الاصطلاح عرفه القرضاوي بأنه: تطبيق النص الشرعي على الواقعة العملية[١].

وهذا التعريف لا يدل على معنى التكييف الفقهي؛ بل يرد على النتيجة والأثر المترتب على عملية التكييف، وهو تطبيق النص الشرعي بحكمه على تلك الواقعة وعُرّف بأنه: تحرير المسألة وبيان انتمائها إلى أصل معين معتبر[٢].

وهذا التعريف جيد وواضح الدلالة على معنى التكييف؛ لكن كان ينقصه أن يذكر الخطوة التي قبل تحريرها، وهو التصور الكامل لها[٣].

وعرفه الدكتور القحطاني بأنه: "التصور الكامل للواقعة، وتحرير الأصل الذي تنتمي إليه"[٤].

ويمكن أن يكون تعريف الشيخ القحطاني هو التعريف المختار للتكييف؛ لأنه واضح الدلالة على معنى التكييف، بحيث ذكر أولا تصور الواقعة ثم تحريرها.

فالعلاقة بين التكييف والتخريج: أن التكييف هو الخطوة الأولى والمرحلة الأساسية التي يبنى عليها التخريج الصحيح الموافق للدليل، أو الموافق لقول الإمام، فالمخرج أول ما يبدأ اجتهاده في واقعة ما لابد أن يتصورها تصورا كاملا، ثم يلحقها بأي الأصول المعتبرة المشابهة لها[٥].

---

(١) الفتوى بين الانضباط والتسيب ص (٧٢).

(٢) معجم لغة الفقهاء (١/ ١٧٣).

(٣) انظر: بحث منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل (١/ ٣٨١).

(٤) بحث منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل (١/ ٣٨٤).

(٥) انظر: بحث منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل (١/ ٣٨٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني

نشأته وتطوره

نشأ علم التخريج (تخريج الفروع على الفروع) مع ظهور تلاميذ فقهاء المذاهب الفقهية الأربعة، وذلك من منتصف القرن الثالث الهجري.

ولتعلق علم التخريج بأقوال وروايات أصحاب المذاهب الأربعة فإني سأذكر نبذة تاريخية من بداية عصرهم، والذي يسمى في كتب تاريخ التشريع الإسلامي بعصر تابعي التابعين.

وفيه اتسعت دائرة الفقه الإسلامي، ونهض نهضته الرائعة وقد نشأت فيه مذاهب فقهية كثيرة منها: المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي-المالكي-الشافعي-الحنبلي) وغيرها.

وكان منهجهم في الاستنباط والاجتهاد ما ورد على ألسنتهم دون حفظ، ومنها ما استنبطه علماء المذهب بعد استقراء ما ورد عن إمامهم من فروع.

فالإمام أبو حنيفة ذكر أصوله في استنباط الأحكام فقال: "آخذ بكتاب الله، فما لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول اللهﷺ أخذت بقول أصحابه، آخذ بقول من شئت منهم وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول

www.alukah.net
شبكة الألوكة

غيرهم، فأما إذا انتهى الأمـر أو جـاء إلى إبـراهيم[١]والـشعبي[٢] وابـن سـيرين[٣] والحسن[٤] وعطاء[٥] وسعيد بن المسيب[٦] وعدد رجالا فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا "[٧]

---

(١) إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، يكنى أبا عمران، مفتي الكوفة، كان رجلا صالحا فقيها قليل التكلف، قال الشعبي حين بلغه موت إبراهيم: أهلك الرجل؟ قيل: نعم. قال: لو قلت: أنعى العلم، ما خلف بعده مثله! نشأ في أهل بيت فقه فأخذ فقههم، ثم جالسنا فأخذ صفوة حديثنا إلى فقه أهل بيته، فمن كان مثله؟ توفي سنة ٩٦هـ.
انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (٨٣/١)، تهذيب الأسماء (١١٧/١)، تذكرة الحفاظ (٧٣/١-٧٤).

(٢) الشعبي: عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي، كنيته: أبو عمرو، سمع من عدة من كبراء الصحابة، وحدث عن سعد بن أبي وقاص وسعيد ابن زيد وغيرهما، روى عنه الحكم وحماد وغيرهما، قال ابن عيينة: علماء الناس ثلاثة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، توفي سنة١٠٠هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٤/٤_٣١٨)، تهذيب التهذيب (٥٧/٥).

(٣) ابن سيرين: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر البصري، مولى أنس بن مالك، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، من كبار التابعين، فقيه ورع محدث لا يرى الرواية بالمعنى، عالم بالقضاء، معبر للرؤيا، توفي سنة ١١٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٣٣١/٥)، طبقات الفقهاء للشيرازي (٨٨/١).

(٤) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ، وشب في كنف علي بن أبي طالب، سكن البصرة، وعظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، كان أشبه الناس ـ كلام ا بكلام الأنبياء، وأقربهم هديا من الصحابة، لا يخاف في الحق لومة، توفي في البصرة سنة ١١٠هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤)، ميزان الإعتدال (٥٢٧/١)، الأعلام (٢٢٦/٢-٢٢٧).

(٥) عطاء بن أبي رباح القرشي، مولاهم المكي، أبو محمد، كان فقيها عالما كثير الحديث، انتهت إليه فتوى أهل مكة في زمانه. قال ابن عباس: (تجتمعون إلي يا أهل مكة وعندكم عطاء).
انظر: حلية الأولياء (٣١٠/٣)، سير أعلام النبلاء (٨١/٥).

(٦) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو محمد، سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، لا يأخذ عطاءا، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته؛ حتى سمي: راوية عمر، توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ.
انظر: طبقات الفقهاء لابن منظور (٥٧/١)، وفيات الأعيان (٣٧٥/٢).

(٧) تاريخ بغداد (٣٦٨/١٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أما الإمام مالك فلم يدون أصوله التي بنى عليها أحكامه الفقهية؛ إلا أنه جرى بينه وبين الإمام الليث بن سعد[١] مكاتبة أشار فيها إلى بعض قواعده الأصولية التي استخرج على أساسها جملة من الأحكام الفرعية: ". . فإذا كان الأمر في المدينة ظاهرا معمولا به لم أرَ لأحد خلافه للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها. . "[٢]وهذا بين في احتجاجه بعمل أهل المدينة وأنه أصل من أصوله.

وأول من ألف في علم أصول الفقه هو الشافعي في كتابه" الرسالة"[٣]وقد اشتملت على أغلب القواعد الأصولية لكن وجد أيضا في كتاب "إبطال الاستحسان"[٤]و"الأم"[٥] وغيرها مجموعة من تلك القواعد في استدلاله على الأحكام الفرعية وللإمام الشافعي منهج وطريقة ثابتة في معالجة ومناقشة الموضوعات الأصولية، فقد كان بداية يطرح القاعدة أو القضية الأصولية، ثم يذكر الشواهد لتلك القضية من الكتاب أو السنة، ثم يعقب تحليلا كافيا لها مع التأكيد على المناسبة الموضوعية بين القضية والشواهد التي ذكرها، ويحل ذلك برهانا على القضية التي طرحها، أو القاعدة التي أثبتها، فهنا كنموذج في كتابه "الرسالة" يشير بوضوح إلى المنهج الذي

---

(١) الليث بن سعد عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، كان إمام أهل مصر في عصره حديثا وفقها، روى عن الزهري وعطاء وغيرهم، وعنه ابن شعيب وابن المبارك وآخرون قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صحيحه، توفي في القاهرة سنة١٧٥هـ. انظر: شذرات الذهب (٢٧٨/١)، الأعلام (٢٤٨/٥).

(٢) ترتيب المدارك (٢١/١).

(٣) كتاب الرسالة: هي الرسالة في الأصول والسنن والمسند، مطبوع، من تصنيف الشيخ محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة٢٠٤هـ. انظر: اكتفاء القنوع (١/ ١٥٣)

(٤) كتاب إبطال الاستحسان: هو جزء من كتاب الأم للشيخ محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ. انظر: الأم (٢٩٣/٧).

(٥) كتاب الأم للإمام: محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة٢٠٤ هـ جمعه البويطي ولم يذكر اسمه، وقد نسب إلى ربيع بن سليمان، وهو نحو ١٥مجلدا متوسطا. قال ابن حجر في مناقبه: وعدة كتب الإمام: مائة ونيف وأربعون كتابا. فسره وبوبه ورتبه على المسائل والأبواب، وهو مطبوع.
انظر: كشف الظنون (١٣٩٧/٢)، الأعلام (٢٦/٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التزمه، فقد ذكر عنوانا في كتابه الرسالة" باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص. . " وهذا العنوان بمثابة قاعدة أصولية أو قضية أصولية تحتاج إلى إثبات[١] ولم يكن الإمام أحمد صنف مصنفا جمع فيه آراءه الأصولية غير الموجودة في ثنايا أجوبته على المسائل التي جعلت أتباع مذهبه يكتبونه في ثنايا كتب الحديث والفقه والأصول.

كذلك اشتد الخلاف في هذا العصر بين مدرسة أهل الحديث وأهل الرأي، ثم استقر المصنفون في اعتبار مدرسة أهل الرأي طريقة فقهية صحيحة بحدودها وأصولها الشرعية، ثم بدأ تدوين الفقه تدوينا علميا مذهبيا، ومن أقدم كتبه: كتب محمد بن الحسن الشيباني[٢] تلميذ أبي حنيفة – الذي جمع مذهبه، وكتاب "الموطأ"[٣] لمالك بن أنس، وكتاب "الأم" للشافعي.

أيضا بدأ تدوين علم أصول الفقه ضبطا لقوانين استنباط الأحكام، وأول كتاب ألف في علم أصول الفقه كتاب" الرسالة " للإمام الشافعي. أيضا كان كثير من القواعد الكلية والضوابط الفقهية مستمدة من دلائل النصوص كقاعدة: "اليقين لا يزول بالشك"[٤] "والعادة

---

(١) المسودة (١/ ١١).

(٢) هو محمد بن الحسن بن فرقد. نسبته إلى بني شيبان بالولاء. أصله من (خرستا) من قرى دمشق، منها قدم أبوه العراق، فولد له محمد بواسط، ونشأ بالكوفة. إمام في الفقه والأصول، ثاني أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف. من المجتهدين المنتسبين. هو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه الكثيرة. ولي القضاء، من تصانيفه: ((الجامع الكبير))؛ و ((الجامع الصغير))؛ و ((المبسوط))؛ و ((الزيادات)). وهذه كلها هي التي تسمى عند الحنفية كتب ظاهر الرواية، توفي سنة ١٨٩هـ.

انظر: الفوائد البهية ص (١٦٣)؛ البداية والنهاية (١٠ / ٢٠٢)؛ الأعلام (٦ / ٣٠٩).

(٣) الموطأ: لمالك بن أنس الحميري الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، المتوفى سنة ١٧٩هـ، أول مؤلف جمع بين الفقه والحديث معا، أودع فيه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه، ورتبه على أبواب الفقه، وأشهر روايات الموطأ: رواية يحيى بن يحيى الليثي، يذكر عادة الإمام مالك في مقدمة الموضوع مافيه من الأحاديث، ثم مافيه من الآثار، وقل أن يكون عن غير أهل المدينة، وأحيانا يذكر ما عليه الأمر أو العمل في المدينة.

انظر: كشف الظنون (١٩٠٧/٢)، أبجد العلوم (٢٣١/٢)، تاريخ التشريع للخضري ص (٢٦١).

(٤) انظر: المدخل الفقهي العام للزرقا ص (١٩٩-٢٠٢)، قواعد الفقه للبركتي (١/ ١٤٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

محكمة"[1]وغيرها، فأخذت معانيها صيغا لفظية ثابتة ذات شمول واسع[2].

بعد ذلك وفي منتصف القرن الرابع إلى القرن السابع ركدت حركة الاجتهاد، وعكف الراغبون في الفقه على مذاهب المجتهدين السابقين، وتمركز كل مذهب من المذاهب الأربعة في قطر من الأقطار، وقد أغلق باب الاجتهاد لكن نشطت حركة التخريج والترجيح المذهبية، ومن أسباب إغلاق باب الاجتهاد:

١-تعصب التلاميذ لأئمتهم المجتهدين، ودعوة الناس إلى مذاهبهم دون سواها.

٢-اختيار القضاة من المقلدين ليقلدوا مذهبا معينا وليس من المجتهدين.

٣-تدوين المذاهب أدى لتدوين الحوادث وسهولة الرجوع لحكمها، فلا حافز يحفزهم لبحث جديد.

وقد سمي من أوتي القدرة العلمية (مجتهد المذهب) وليس مجتهدا مطلقا.

وقد امتاز هذا العصر بالآتي:

-حلول الاجتهاد المقيد مكان الاجتهاد المطلق.

-ظهر في هذا الدور جهود كبيرة في تنظيم المذاهب، وجمع شتاتها، ثم تعليل مسائلها، وتخريج الحوادث الجديدة على أصولها، وفي ترجيح الآراء والأقوال التي يختلف فيها ضمن المذاهب.

-اتساع علم أصول الفقه نتيجة للتوسعات المذهبية تشعب الآراء الفقهية في كل مذهب بسبب اتساع دائرته، واختلاف آراء المخرجين فيه لأحكام الحوادث، واختلاف الروايات في كثير من الموضوعات عند الإمام نفسه إذ يكون له في الموضوع الواحد عدة آراء[3].

-منهج تلاميذ الأئمة الأربعة في الاجتهاد والاستنباط كان تخريج الفروع على الأصول.

-لا يصح إطلاق مصطلح (التخريج) بمعناه الاصطلاحي على اجتهاد الأئمة واستنباطاتهم

---

(١) انظر: قواعد الفقه للبركتي (١/٩٠).

(٢) انظر: المدخل الفقهي العام للزرقا ص (١٩٩-٢٠٢).

(٣) انظر: المدخل الفقهي العام للزرقا ص (٢٠٣-٢٠٩)

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المختلفة إنما تمت وفق تلك القواعد وذلك لعدم استعمالهم إياها كعلم مستقل[١].

-ظهور منافسات ومناقشات ومناظرات تسودها العصبية المذهبية أكثر من الغرض العلمي[٢].

عصر التقليد:

وهو تلقي الأحكام من إمام معين، واعتبار أقواله كأنها نصوص من الشارع يلزم المقلد اتباعها. وقد سرى التقليد في هذا العصر سريانا عاما اشترك في التقليد العلماء والعامة، فبعد أن كان مريد الفقه إذا أراد حكما اشتغل بالكتاب والسنة اللذين هما أساس الاستنباط صار في هذا الدور يدرس كتاب إمام معين ويأخذ طريقته التي استنبط ما دونه من الأحكام، فإذا تم ذلك صار من العلماء والفقهاء، ومنهم من تعلو همته فيؤلف كتابا في أحكام إمامه إما مختصرا لمؤلف سبق، أو شرحا له، أو جمعا لما تفرق من كتب، ولا يستجيز الواحد منهم لنفسه أن يقول في مسألة من المسائل قولا يخالف ما أفتى به إمامه حتى قال طليعة فقهاء الحنفية: "كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة[٣]، وكل حديث كذلك فهو منسوخ أو مؤول "[٤].

وقد تمايزت المذاهب في هذا العصر وأصبح لها أشياع وأتباع سواء من الفقهاء أم العامة، وبدأت علامات التعصب المذهبي تنتشر وتتفاقم حتى أصبح من ينتمي إلى مذهب معين ثم ينتسب لمذهب غير مذهبه كأنه ينتمي لدين آخر.

وقد كتب لهذه المذاهب الأربعة في هذا العصر الرسوخ والثبات، وظهرت مذاهب أخرى[٥]

---

(١) انظر: تخريج الفروع على الأصول للشوشان ص (١٤٨-١٤٩).

(٢)انظر: المدخل الفقهي العام للزرقا ص (٢٠٣-٢٠٩).

(٣) النسخ لغة: بمعنى الإزالة.

لسان العرب مادة (نسخ) (٦١/٣)، لمصباح المنير (نسخ) (٢٩٩/٢).

وفي الاصطلاح: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه.

انظر: الإبهاج (٢٢٧/٢)، روضة الناظر (٨٩/١).

(٤) انظر: تاريخ التشريع للخضري ص (٢٧٧)، دراسة تاريخية للفقه وأصوله ص (١١٣- ١١٤).

(٥) ومن المذاهب المندثرة: مذهب الأوزاعي ت١٥٧هـ، مذهب الثوري ت١٦١هـ، مذهب الليث بن سعد ت١٧٥هـ.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

عظيمة لها أتباع وأشياع لكنها اندثرت وانقرضت بعد ذلك، ولم يبق منها إلا أقوال منثورة في الكتب، وقد توقف الاجتهاد في هذا العصر، وأسباب توقفه:

١-انقسام الدولة الإسلامية إلى ممالك، وتناحر ملوكها وولاتها.

٢-التعصب المذهبي: فقد أصبح لكل حزب مدرسة تشريعية لها نزعتها وخطتها، فانصرف تلاميذ كل مدرسة للانتصار لمذهبهم، وتأييد أصوله وفروعه بكل الوسائل، فصار الواحد منهم لايرجع لنص قرآني أو حديث شريف إلا ليؤيد مذهبه.

٣-عدم وجود نظام للسلطة التشريعية.

٤-أمراض خلقية فشت بين العلماء كالحسد والأنانية وغيرها، فإذا طرق أحد منهم باب الاجتهاد وجد من يشهر به، والحط من مكانته، وتسفيه رأيه.

٥-تدوين المذاهب: فكفهم عن البحث والتنقيب من جديد.

٦-ثقة الناس بالمذاهب[١].

فلم يوجد في هذا العصر مجتهد مستقل بل إن عمل العلماء في هذا العصر ينحصر في الآتي:

١-تعليل الأحكام: فقد قام الفقهاء بإظهار علل الأحكام التي استنبطها أئمتهم -وهؤلاء يطلق عليهم علماء التخريج-، ومعنى تخريج المناط هو: البحث عن علة الحكم. وأكثر من اشتغل بذلك الحنفية، وقد يختلف العلماء في تخريج هذه العلل، وبيان العلة يفتح أمامهم باب الفتيا فيما ليس فيه نص عن الإمام متى عرفت علة ما نص عليه، ووضعوا عند ذلك ما سموه بأصول الفقه اجتهادا منهم أن هذه أصول أئمتهم بنوا عليها استنباطهم[٢].

قال ابن الصلاح[٣]: "تخريجه تارة يكون من نص معين لإمامه في مسألة معينة، وتارة لا يجد

---

(١) انظر: دراسة تاريخية للفقه وأصوله ص (١٢٢- ١٤٢).

(٢) انظر: تخريج الفروع على الأصول للشوشان ص (١٨٤).

(٣) ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الكردي، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. له كتاب معرفة أنواع علم الحديث يعرف بمقدمة ابن الصلاح، والأمالي وغيرهما، توفي في دمشق سنة ٦٤٣هـ. انظر: شذرات الذهب (٥/٢٢٠)، الأعلام (٤/٢٠٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لإمامه نصا معينا يخرج منه، فيخرج على وفق أصوله بأن يجد دليلا من جنس ما يحتج به إمامه وعلى شرطه فيفتي بموجبه"[١].

وقال ابن حمدان: ". . . ثم قد يوجد من المجتهد المقيد استقلال بالاجتهاد والفتوى في مسألة خاصة، أو باب خاص، فيجوز له أن يفتي فيما لم يجده من أحكام الوقائع منصوصا عليها عن إمامه بما يخرجه على مذهبه، وعلى هذا العمل، وهو الأصح، . . . ثم تخريجه تارة يكون من نص لإمامه في مسألة معينة، و تارة لا يجد لإمامه نصا معينا يخرج منه، فيخرج على وفق أصوله وقواعده"[٢].

٢-الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب عن طريق:

أ-ترجيح من جهة الرواية. ب-ترجيح من جهة الدراية.

٣-قيام كل فريق بنصرة مذهبه جملة وتفصيلا.

أيضا شاع في هذا العصر -بالإضافة إلى التقليد- المناظرات والجدل حتى لا تكاد مدينة تخلو منها، وكانت تعقد أمام الوزراء والكبراء، وكان الدافع لهم في ذلك إرضاء شهوة الأمراء[٣].

وقد ظهر الفقه بمعناه الاصطلاحي في هذا العصر وهو استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وقام العلماء في هذه الحقبة بالتهيئة للتخريج؛ وذلك بجمعهم لفروع أئمتهم ثم استقرائها، واستنباط قواعدهم الأصولية منها، وقد تَقيّدت عملية التخريج بأمرين مهمين:

أ-كون المخرج مقيدا بأصول أحد الأئمة المجتهدين.

ب-اشتراط كون التخريج في المسائل التي لم ينص عليها إمام المذهب[٤].

---

(١) انظر: صفة المفتي والمستفتي (١/ ٣٥).

(٢) انظر: صفة الفتوى ص (١٩- ٢١).

(٣) انظر: تاريخ التشريع للخضري ص (٢٨٤- ٢٨٦).

(٤) انظر: تخريج الفروع على الأصول للشوشان ص (١٨٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وبعد انتصار المسلمون على هولاكو[1] إلى العصر الحديث ظهرت بوادر النشاط والانتعاش الفقهي، ومن بوادر هذه النهضة:

-مجلة الأحكام العدلية: فقد جمعت الحكومة العثمانية مجموعة من العلماء وطلبت منهم وضع قانون في المعاملات المدنية يكون مأخذه الفقه الإسلامي بشكل عام ولو من غير المذاهب الأربعة المعروفة، على أن تكون الأولوية للفقه الحنفي لأنه مذهب الدولة الرسمي، وبهذا العمل عكف الناس على دراسة الفقه الإسلامي، والرجوع إلى مصادره الأولى.

-عدم التقيد بمذهب معين: والمحاولة الثانية التي قامت بها الدولة العثمانية بوضع قانون حقوق العائلة والتي أخذت أحكامها من غير المذهب الحنفي، وشجعت الباحثين على التأليف والتصنيف في الفقه المقارن.

-ظهور مدونات فقهية.

-في التدريس: أصبحت المذاهب الفقهية الأربعة تدرس على قدم المساواة في بعض كليات الشريعة من دون تحيز لمذهب دون آخر.

-الاهتمام بتدريس الفقه المقارن في مختلف الكليات، مما يقوي عند الدارس الملكة الفقهية، وطريقة استنباط الأحكام من الأدلة المختلفة.

-عناية المجلات بإظهار الأبحاث الفقهية.

-عناية الجامعات الإسلامية وغير الإسلامية بجعل أسبوع للفقه الإسلامي تطرح فيه أبحاث فقهية مهمة.

-إقامة مؤتمرات دورية في بعض الدول الإسلامية تعالج فيها أهم المسائل المستجدة، واستخراج

---

(١) هولاكو بن تولي قان بن جنكز خان، ملك التتار ومقدمهم، كان طاغية من أعظم ملوك التتار، استولى على الممالك في أيسر مدة، واستولى على بلاد خراسان وفارس وأذربيجان وعراق العجم وعراق العرب والشام والجزيرة والروم وديار بكر، وقتل الخليفة المستعصم وأمراء العراق وغيره، توفي هولاكو بعلة الصرع، وأخفوا موته وصبروه، وجعلوه في تابوت، وهلك هولاكو وله ٦٠سنة أو نحوها في سنة٦٦٤هـ.

انظر: تاريخ الإسلام (٤٩/١٨٠)، فوات الوفيات (٤/ ٢٤١- ٢٤٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأحكام الشرعية لها[1].

(1) انظر: دراسة تاريخية للفقه وأصوله ص (١١٤- ١٤٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث

أنواع التخريج ومراتبه

الفرع الأول: أنواع التخريج.

ينقسم التخريج إلى أربعة أقسام:

١-تخريج الأصول من الأصول.

٢-تخريج الأصول من الفروع.

٣-تخريج الفروع على الأصول.

٤-تخريج الفروع من الفروع.

وسنتحدث عن كل نوع بصورة موجزة.

أولا: تخريج الأصول من الأصول.

تعريفه: عرفه د. جبريل ميغا بقوله: "استنباط القواعد الأصولية والفقهية والمقاصد التشريعية من الأدلة الشرعية التفصيلية"(١).

فلا شرعية لأي حكم من الأحكام الأصولية أو الفقهية إلا بدليل شرعي صراحة أو دلالة(٢).

فقد كان منهج الإمام الشافعي عرض القواعد الأصولية والبرهنة عليها في ضوء الكتاب بصورة مستقلة أولا، ثم بالمشاركة مع السنة، ويتمم دراسته لها أخيرا في السنة، وبذلك تكتمل عنده الدراسة(٣).

---

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه للأشقر ص (٨- ٩).

(٢) انظر: بحث دكتوراه في تخريج الفروع على الأصول لجبريل ميغا ص (٦٦).

(٣) الفكر الأصولي ص (٧٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد درج الشافعي في تخريج القواعد الأصولية وتقريرها على منهج ثابت حيث كان يطرح القاعدة أو القضية الأصولية ثم يذكر لها شواهد من الكتاب والسنة، ثم يذكر تحليلا وشرحا وافيا لها، مع التركيز على العلاقة الموضوعية بين القضية والشواهد التي ذكرها حتى تكون له برهانا على صحة القضية التي ذكرها، أو القاعدة التي قررها(١)، وقد سار على منهجه كثير من الأصوليين الذين لم يتأثروا بطريقة المتكلمين(٢) ولا بمنهج الحنفية(٣) والقادر على هذا النوع من التخريج هم المجتهدون المستقلون أصولا وفروعا كأصحاب المذاهب الفقهية الأربعة(٤).

ثانيا: تخريج الأصول من الفروع.

تعريفه:

عرفه الدكتور يعقوب الباحسين بأنه: "العلم الذي يكشف عن أصول وقواعد الأئمة من خلال فروعهم الفقهية، وتعليلاتهم للأحكام"(٥).

---

(١) انظر: بحث دكتوراه في تخريج الفروع على الأصول لجبريل ميغا ص (٦٦).

(٢) طريقة المتكلمين: هم الجمهور (المالكية، الشافعية، الحنابلة، المعتزلة) من المدارس الأصولية وهي التي يهتم أصحابها بتحرير المسائل، وتقرير القواعد، وإقامة الأدلة عليها، وكانوا يميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن، مجردين للمسائل الأصولية عن الفروع الفقهية، غير ملتفتين إليها، لأنها هي التي يجب أن تخضع للقواعد الأصولية، ولا تخرج عنها إلا بدليل منفصل شأنهم في ذلك شأن علماء الكلام، وعلى الجملة فالأصول عندهم فن مستقل يبنى عليه الفقه، فلا حاجة للمزج بين الفنين، والجمع بين العلمين.

انظر: المدارس الأصولية تاريخها وأعلامها ص (٦).

(٣) منهج الحنفية: طريقة علمية تأثرت بالفروع وبنيت عليها، من أبرز سماتها في تأليف كتب أصول الفقه: إثبات القواعد وتقريرها على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمة المذهب، الالتزام بالمذهب فيما يتوصلون إليه من قواعد وأصول، هذه الطريقة مقررة لفروع المذهب وليست حاكمة عليه،كثرة الفروع والأمثلة والشواهد.

انظر: أصول الفقه لأبو زهرة ص (٢١- ٢٢).

(٤) انظر: بحث دكتوراه في تخريج الفروع على الأصول لجبريل ميغا ص (٦٨).

(٥) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (١٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

موضوعه:

نصوص الأئمة المجتهدين، وأفعالهم، وتقريراتهم من حيث دلالتها على المعاني الرابطة فيما بينها، وما يجمعها من علاقات، وعلى الأسباب التي تبعث الأئمة على الأخذ بما أخذوا به من آراء[١].

استمداده:

من نصوص وأفعال وتقريرات الأئمة، والدراية بعلوم اللغة العربية، وبالقرآن الكريم، وبالحديث الشريف[٢].

غايته وفائدته:

غايته: الكشف عن قواعد وأصول الأئمة التي بنوا عليها أحكامهم[٣].

فائدته:

تتلخص فائدته في نقاط هي:

١-معرفة العلاقات القائمة بين الفروع الفقهية، ممايساعد على الفهم السليم، وضبط الفروع المروية عن الأئمة بأصولها.

٢-أن نتيجته تمكن العالم من معرفة أسباب اختلاف الفقهاء.

٣-أن نتيجته تمكن العالم من تخريج المسائل والفروع غير المنصوص عليها وفق تلك القواعد المخرجة.

٤-إثراء الملكة الفقهية عند الباحث، بالإضافة إلى الدربة على الاستنباط والتفريع، مع القدرة

---

(١) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (٢١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ص (٢٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

على الترجيح بين الأقوال[1].

ثالثا: تخريج الفروع على الأصول.

تعريفه:

عرفه الباحسين بقوله: "هو العلم الذي يبحث عن علل أو مآخذ الأحكام الشرعية لرد الفروع إليها بيانا لحكم مالم يرد بشأنه نص عن الأئمة بإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم"[2].

موضوعه:

-يتناول موضوع التخريج الأدلة والقواعد الأصولية، ومنها القواعد النحوية واللغوية.

-يتناول أيضا الأحكام الفقهية.

-يتناول صفة المخرج.

-يتناول الشروط التي لابد من توفرها في بناء الفروع على الأصول[3].

مباحثه ومسائله:

-تتعلق بأحوال الأدلة أو القواعد المختلف فيها، أو أنواعها، من حيث صحتها، واستقامة إثبات الأحكام الشرعية بها، وثبوت هذه الأحكام بها.

-تتعلق بكيفية استخراج الأحكام من أدلتها.

-تتعلق بأسباب الاختلاف بين الفقهاء.

-تتعلق بالفقية المخرج، والشروط التي يجب توافرها فيه.

-تتعلق باكتشاف الروابط بين الأحكام والفروع الفقهية، وردها إلى أصول الإمام، أو ردها إلى

---

(1) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (٢٣).

(2) المرجع السابق ص (٥١).

(3) انظر: المرجع السابق ص (٥٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أصول مخرجة تنسب إلى الإمام[1].

فائدته وغايته:

١-ينمي لدى المتعلم الملكة الفقهية، ويدربه على الاستنباط، والترجيح، وتفريع المسائل، وبنائها على الأدلة.

٢-يبين الاختلافات بين الفقهاء وأنها ليست خلافات عادية بل هي خلافات مبنية على قواعد وأسس ساروا عليها.

٣-أن هذا العلم يخرج على الأصول من الجانب النظري إلى مجال التطبيق.

٤-يُمكن الطالب من الفهم الدقيق لما يدرسه، ويعلمه كيفية ربط الجزئيات بعضها ببعض بعد معرفة المآخذ وحفظها وضبطها.

٥-أن هذا العلم يربط بين الفقه وأصوله لأن فيه التطبيق العملي لأصول الفقه.

٦-تمكن طلاب العلم من معرفة الراجح من المرجوح عن طريق رد الأحكام إلى أصولها ومعرفة سبب الخلاف.

٧-يعين على ضبط المسائل الفقهية مثل: حكم الحنفية بافتتاح الصلاة بأي لفظ يتضمن التكبير، واختتامها بأي لفظ يقوم مقام التسليم. وغير ذلك[2].

---

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (٥٥- ٥٦).

(٢) انظر: المرجع السابق ص (٥٨- ٥٩)، التخريج الفقهي لياسر الدوسري ص (٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العلوم التي استمد منها علم تخريج الفروع من الأصول[١]:

١-أصول الفقه. ٢-الفقه. ٣-اللغة العربية. ٤-علم الخلاف.

رابعا: تخريج الفروع من الفروع.

تعريفه:

تنوعت تعاريف هذا العلم، فقد عرفه شيخ الإسلام[٢] بأنه: "نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما"[٣].

وعرفه الطوفي بأنه: "الفرع الذي يكون من نص للإمام بأن ينقل عن محل إلى غيره بالجامع المشترك بين المحلين"[٤].

وعرفه الباحسين بأنه: "هو العلم الذي يتوصل به إلى التعرف على آراء الأئمة في المسائل الفرعية التي لم يرد عنهم فيها نص بإلحاقها بما يشبهها في الحكم عند اتفاقهما في علة ذلك الحكم عند المخرج، أو بإدخالها في عمومات نصوصه أو مفاهيمها، أو أخذها من أفعاله أو تقريراته، وبالطرق المعتد بها عندهم، وشروط ذلك، ودرجات هذه الأحكام"[٥].

موضوعه ومباحثه:

-يبحث في نصوص الأئمة، وأفعالهم، وتقريراتهم، والتعرف على الوقائع الجزئية الحادثة المطلوب معرفة حكمها الشرعي من وجهة نظر إمام المذهب فيلحقها بها قياسا أو إدخالا لها في عموم

---

(١) التخريج الفقهي لياسر الدوسري ص (٦).

(٢) شيخ الإسلام: تقي الدين ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله الحراني، والفقيه المحدث المفسر الأصولي، له مؤلفات كثيرة في الفروع والأصول، توفي سنة ٧٢٨هـ.
انظر: شذرات الذهب (٧٩/٦)، الدرر الكامنة (١/ ١٦٨)، معجم المؤلفين (٢٦١/١).

(٣) المسودة (١/ ٤٧٥).

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (٦٤٤/٣).

(٥) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (١٨٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

نصه أو مفهومه كما يبحث في صفات المخرج والشروط اللازمة له، وصفات الأقوال المخرجة ودرجاتها[١].

فائدته:

التعرف على أحكام المسائل الجزئية التي سكت عنها الأئمة لعدم السؤال، أو لأنها من النوازل الجديدة[٢].

مصادر تخريج الأئمة:

١-النص وما يجري مجراه. ٢-مفهوم النص.

٣-أفعال الأئمة. ٤-تقريرات الإمام. ٥-الحديث الصحيح[٣].

طرق تخريج الفروع على الفروع:

١-التخريج بطريق القياس.

٢-النقل والتخريج. ٣-لازم مذهب الإمام[٤].

---

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (١٨٧).

(٢) انظر: المرجع السابق ص (١٨٨).

(٣) انظر: المرجع السابق ص (١٨٩).

(٤) انظر: المرجع السابق ص (٢٦٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: مراتب التخريج.

مراتب التخريج[١]:

قُسِّم التخريج الفقهي إلى قسمين:

١-**التخريج المطلق**: وهو التخريج الذي لا يختص بقواعد إمام معين أو أقواله بل يخرج المسائل على القواعد الأصولية المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة ويكون القصد من التخريج: معرفة الحكم الشرعي للواقعة، وللمستجدات، وغالب التخريج المعاصر على هذه الرتبة.

٢-**التخريج المقيد**: وهو التخريج الذي يختص بقواعد إمام معين وأقواله وفتاويه. ولا يخرج بأي حال عن مذهبه، فيخرج الفقيه المستجدات التي لم يرد فيها نص عن إمامه على أصوله. وهذا القسم يتقيد في اجتهاده بأصول إمامه، ولا يتقيد بأقوال الإمام في الفروع، واختياره لأقوال إمامه من باب اتباع الدليل لا الاتباع المجرد، وتقيده بأصول إمامه من باب اقتناعه باستقامتها في الاستنباط، وسلامتها في الاستدلال[٢].

مراتب المخرجين:

وهو ترتيب العلماء حسب قدراتهم العلمية، وإمكانات الاجتهاد والتخريج عندهم. ومن أشهر تلك المناهج: منهج ابن الصلاح الذي تابعه عليه الكثيرون[٣] وإن خالفه بعضهم مخالفة يسيرة، وقد قسمهم إلى خمس طبقات:

الطبقة الأولى: هم الفقهاء الذين يستقلون باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية من غير ما يكون هنالك تقليد لأحد لا في الأصول، ولا في الفروع[٤]ويطلق على أصحاب هذه

---

(١) نظر: المدخل المفصل ص (٤٧٩-٤٨٠)، بحث التخريج الفقهي تعريفه ومراتبه د.عبدالله الزبير عبدالرحمن ص (٩٤،٩٨).

(٢) انظر: ابن حنبل لأبي زهرة ص (٤٢٧- ٤٢٨).

(٣) انظر: صفة الفتوى ص (١٦)، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص (٩٤)، أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٨٩).

(٤) انظر: المراجع السابقة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الطبقة: (المجتهد المطلق)[١] ولهذه الطبقة كامل الاجتهاد في الفروع والأصول[٢] وممن نسب إلى هذه الطبقة: فقهاء الصحابة والتابعين، وأئمة المذاهب الأربعة، وغيرهم من المجتهدين ممن عاصروهم أو جاءوا بعدهم[٣].

الطبقة الثانية: هم الفقهاء الذين يقومون باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، ملتزمين في الجملة أصول إمام من الأئمة في الاستنباط[٤].

ويطلق على أصحاب هذه الطبقة: (المجتهد المنتسب)[٥] ولهذه الطبقة مطلق الاجتهاد في الفروع وليس لها اجتهاد في الأصول[٦].

وممن نسب إلى هذه الطبقة:

من الحنفية: أبو يوسف القاضي يعقوب الأنصاري[٧] ومحمد بن الحسن، وغيرهما.

ومن المالكية: ابن القاسم[٨] وأشهب[٩] وغيرهما.

---

(١) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص (٩٣)، صفة الفتوى ص (١٦).

(٢) انظر: أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٧).

(٣) انظر: آداب المفتي والمستفتي ص (٩٠- ٩٥).

(٤) انظر: عقود رسم المفتي ص (١١)، صفة الفتوى ص (١٧)، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص (٩٥).

(٥) انظر: الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص (٩٣).

(٦) انظر: أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٧).

(٧) قاضي القضاة، أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الانصاري الكوفي، صاحب أبو حنيفة، ولزمه وتفقه به، وهو أنبل تلامذته، وأعلمهم، تخرج به أئمة كمحمد بن الحسن، وهلال الرأي وغيرهما، توفي سنة١٨٢هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥-٥٣٧)، الجواهر المضية (٢/ ٢٢٠).

(٨) ابن القاسم: عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، أبو عبد الله، ويعرف بابن القاسم، له: "المدونة " وهي من أجل كتب المالكية، رواها عن الإمام مالك، توفي سنة بمصر١٩١هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٩/١٢١-١٢٤)، الأعلام (٣٢٣).

(٩) أشهب بن عبد ابن داود بن إبراهيم، مفتي مصر، أبو عمرو، القيسي، العامري، المصري الفقيه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومن الشافعية: الزعفراني[1] والمزني[2] وغيرهما.

من الحنابلة: أبو بكر الخلال، وابن تيمية وغيرهما.

الطبقة الثالثة: هم الفقهاء الذين يقومون باستنباط الأحكام الشرعية العملية التي لم يرد عن أئمتهم بشأنها نص من أدلتها التفصيلية، ملتزمين في ذلك أصول أئمتهم في الاستنباط، وما ورد عنهم في الفروع[3] ويقوم هؤلاء بتخريج الفروع على الفروع، وهم يختلفون عن سابقيهم: أن أولئك يجتهدون فيما اجتهد فيه أئمتهم، أما هؤلاء فلا يجتهدون إلا فيما لم يرد عن أئمتهم فيه حكم[4].

ومن الأسماء التي أطلقت على هذه الطبقة: (المخرجون)

وهذه الطبقة اجتهادها مقيد بالفروع التي لم يرد عن إمام المذهب حكم بشأنها وتقليد فيما ورد عن الإمام نص بشأنه.

يقال: اسمه مسكين، وأشهب لقب له، سمع مالك بن أنس، والليث بن سعد وغيرهما، توفي سنة٢٠٤هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٢٣٨/١)، سير أعلام النبلاء (٥٠٠/٩-٥٠٢).

(١) الزعفراني: الحسن بن محمد بن الصباح، أبو علي البغدادي، نسبة إلى الزعفراني قرية قريب بغداد، كان صاحب الإمام الشافعي، برع في الفقه والحديث، وصنف فيهما كتبا، توفي سنة ٢٦٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٤٠٧/٧-٤٠٩)، تهذيب الكمال (٣١٠/٦-٣١٣)، طبقات الشافعية (٦٢/١-٦٣).

(٢) المزني: إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمر المزني، كان رأسا في الفقه ولم تكن له معرفة بالحديث، صنف كتبا كثيرة؛ منها: "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، و"مختصر المختصر"، و"المنثور"، و"الوثائق"، توفي سنة ٢٦٤هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٢١٧/١-٢١٩)، الجرح والتعديل (٢٠٤/٢)، طبقات الشافعية (٥٨/١).

(٣) انظر: صفة الفتوى ص (١٨)، شرح عقود رسم المفتي ص (١٢)، أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٦).

(٤) انظر: أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وممن نسب إلى هذه الطبقة: شمس الأئمة الحلواني[١] والأبهري[٢] وأبو حامد الإسفراييني[٣] وأبو يعلى الصغير[٤] وغيرهما.

الطبقة الرابعة: هم الفقهاء الذي يقومون بترجيح قول لإمام المذهب على قول آخر، أو ترجيح بين الأقوال والروايات والتخريجات المختلفة في المذهب، وفقا للأصول الممهدة لهم سلفا كما أنهم لا يستنبطون أحكام الفروع التي لم يرد عن أئمتهم بشأنها حكم[٥].

ولها اجتهاد مقيد في فروع المذهب ترجيحا بين الأقوال والروايات والأوجه والطرق، وتعتبر هذه الطبقة مقلدة أيضا[٦].

---

(١) عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني الملقب شمس الأئمة، من أهل بخارى، حنفي، كان إمام أهل الرأي في، تفقه على القاضي أبي علي الحسين النسفي وغيره، من تصانيفه: " المبسوط"، و "النوادر"، توفي سنة ٤٤٨أو ٤٤٩هـ.
انظر: طبقات الحنفية (٣١٨/١)، الأعلام (١٢/٤).

(٢) الأبهري: محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر التميمي الأبهري، شيخ المالكية في العراق، سكن بغداد، وسئل أن يلي القضاء فامتنع، له تصانيف في شرح مذهب مالك والرد على مخالفيه منها: "الرد على المزني"، ومن كتبه: "إجماع أهل المدينة"، و "الأمالي" في الحديث، توفي سنة٣٧٥هـ.
انظر: الديباج المذهب (٢٥٧/١)، الأعلام (٢٢٥/٦).

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد، أبو حامد الإسفراييني الشافعي، فقيه أصولي، من مصنفاته: "التعليقة في علم الأصول" توفي سنة٤٠٦هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٩٣/١٧)، طبقات الشافعية لاين قاضي شهبة (١٧٢/١).

(٤) أبو يعلى الصغير: محمد بن محمد بن الحسين، الفراء الحنبلي، المعروف بعماد الدين، محدث فقيه، من مصنفاته: "التعليقة في مسائل الخلاف" توفي سنة.٥٦٠هـ.
انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢٤٤/١)، المنهج الأحمد (٣٢٨/٢).

(٥) انظر: صفة الفتوى ص (٢٢)، شرح عقود رسم المفتي ص (١٢)، أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٧).

(٦) انظر: أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وممن نسب إلى هذه الطبقة: القدوري[1] واللخمي[2] والنووي وابن قدامة[3] وغيرهما.

الطبقة الخامسة: هم الفقهاء الذين يقومون بحفظ المذهب ونقله وفهمه لكن لديهم ضعف في تقرير أدلته، وتحرير أقيسته. كما أن هؤلاء الفقهاء لا يستطيعون الترجيح بين الأقوال والروايات والأوجه والطرق الواردة فيه.

ويطلق على أصحاب هذه الطبقة (المقلدون).

وهذه الطبقة تعتبر طبقة مقلدة لا اجتهاد لها مطلقا، مهمتها: الحفظ والفهم والتدوين لفروع المذهب[4].

---

(١) حمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، من مصنفاته: "مختصر القدوري "، و" التجريد" وغيرها، توفي سنة٤٢٨هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٧٩/١)، الأعلام (٢١٢/١).

(٢) اللخمي: علي بن محمد الربعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي: فقيه مالكي، له معرفة بالأدب والحديث، قيرواني الأصل، نزل سفاقس، صنف كتبا مفيدة، من أحسنها تعليق كبير على المدونة في فقه المالكية، سماه " التبصرة " أورد فيه آراء خرج بها عن المذهب، و "فضائل الشام"، توفي بسفاقس سنة ٤٧٨هـ.

انظر: الديباج المذهب (٢٠٣/١-٢٠٤)، الأعلام (٣٢٨/٤)، معجم المؤلفين (١٩٧/٧).

(٣) الموفق: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي، الزاهد الورع الفقيه، وقد كان إمام الحنابلة بجامع دمشق، وكان ثقة حجة، قال شيخ الإسلام: ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه منه، وقال ابن الصلاح: ما رأيت مثل الموفق، له مصنفات كثيرة، منها: "المغني" و"المقنع" وغيرهما، توفي سنة ٦٢٠هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦٥/٢٢-١٦٧)، المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم ص (٣٢٤).

(٤) انظر: آداب المفتي والمستفتي ص (٩٨)، صفة الفتوى ص (٢٣)، أصول الفقه لأبي زهرة ص (٣٩٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثالث: صور التخريج وألفاظه.

أولا: صور التخريج.

الصورة الأولى: استنباط الأحكام من المسائل التي لا نص فيها عن الإمام على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها[١].

الصورة الثانية: إذا لم يعرف للمجتهد قول في المسألة، لكن له قول في نظيرها ولم يعلم بينهما فرق؛ فهو القول المخرج فيها[٢]، وهو قياس ما سكت عنه على ما نص عليه.

الصورة الثالثة: التخريج على مسألة تشبهها قد نص الإمام على خلافها، وهو قياس ما نص عليه على ما يشبهه، ونص فيه على حكم مخالف.

قال ابن الصلاح: ثم تارة يخرج من نص معين لإمامه، وتارة يجده فيخرج على أصوله، بأن يجد دليلا على شرط ما يحتج به إمامه، فيفتي بموجبه، فإن نص إمامه على شيء، ونص في مسألة تشبهها على خلافه، فخرج من أحدهما إلى الآخر، سمي قولا مخرجا[٣].

الصورة الرابعة: القول المخرج على فعل الإمام[٤].

وقد وقع خلاف بين العلماء في الفعل يصدر عن الإمام، لم يفت في مسألته، ولا أمر به، هل يستنبط منه قولا يعد مذهبا له، وينسب إليه؟

الصورة الخامسة: القول المخرج على سكوت الإمام.

قد يستدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك، فهذا هو التخريج، ويخرج للإمام عندئذ قول على فعله في الصورة الرابعة، أو على سكوته في هذه الصورة، والمراد

---

(١) رسم المفتي ص (٣١).

(٢) البحر المحيط (٦/ ١١٨).

(٣) أدب المفتي والمستفتي ص (١١٨).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٢٨٥ – ٢٨٨)، المدخل المفصل (١/ ٢٥٨ – ٢٥٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بالسكوت هنا؛ أن يقع فعل أو يذكر حكم في فتوى أو تقرير مسألة بين يديه، فلا ينكر، فهل ينسب ذلك إليه، ويخرج قول يضاف إليه؟[1].

الصورة السادسة: القول المخرج على مفاهيم كلام الإمام، ويقال: (توابع المنصوص في المذهب).

ثانيا: صيغ وألفاظ التخريج.

وردت مسائل التخريج في كتب المذهب الحنبلي بصيغ وألفاظ التخريج وكان أغلبها بصيغة (خرج) مثلا: وخرج في القواعد أو وخرج أبو الخطاب.

ومن الصيغ والألفاظ ما يلي:

-(فيخرج هنا مثله) -(وهو تخريج في. . .) -(تخرج على ما قبلها. . . .)

-(وهو الذي خرجها. . .) -(وهذا التخريج) -(ويخرج فيه. . .)

-(وتخرج وجه. . .) -(وهو تخريج وجه. . . .) -(خرجها. . . .)

-(خرجه. . . . .) -(يخرج على. . . . .) -(وهو تخريج من. . . .)

وغيرها من الصيغ.

---

(١) انظر الإنصاف، للمرداوي (١/ ٦١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع

مصادر التخريج

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: النص.

النص لغة: الرفع والظهور ولهذا قيل: نصصت الشيء: رفعته، ومنه: منصة العروس، ونصصت الحديث إلى فلان: أي رفعته إليه[1].

اصطلاحا: عند الجمهور يطلق على عدة معان:

-ما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل.

-ما يفيد بنفسه من غير احتمال كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [سورة البقرة:١٩٦].

-وقيل: هو الصريح في معناه. وحكمه: أن يصار إليه ولا يعدل عنه إلا بنسخ.

-وقد يطلق اسم (النص)على الظاهر؛ لأن النص في اللغة بمعنى الظهور[2] عند الحنفية: العمل بظاهر ما سيق الكلام له مثل التفرقة بين البيع والربا في الآية[3]﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥].

والمقصود عند الأصوليين حينما يذكرون عبارة (ما نص عليه الإمام): أي ما دل عليه اللفظ صراحة.

---

(١) الصحاح مادة (نصص) (٣/ ١٠٥٨)، تاج العروس (نصص) (١٨ / ١٧٨).

(٢) المستصفى (١/ ١٩٦)، روضة الناظر (١/١٧٧).

(٣) كشف الأسرار (١/١٠٦)، أصول الفقه لأبي زهرة ص (١٢١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد قسم الأصوليون الألفاظ من حيث دلالتها على المعنى إلى قسمين:

-المنطوق: هو المعنى المستفاد من اللفظ من حيث النطق به.

-المفهوم: هو المعنى المستفاد من حيث السكوت اللازم للفظ.

والمنطوق ينقسم إلى:

صريح: إذا وضع اللفظ لذلك المعنى فصريح سواء كانت دلالة مطابقة أو تضمن حقيقة أو مجاز[١] ويسمى (الثابت بعبارة النص)[٢].

غير صريح: إن دل اللفظ على ذلك المعنى في غير ما وضع له. وتسمى هذه الدلالة (دلالة التزام)[٣].

وغير الصريح ينقسم إلى قسمين:

١-أن يكون مقصودا للمتكلم، متضمنا لما يتوقف عليه صدق اللفظ، أو لما يتوقف عليه صحته عقلا، أو لما يتوقف عليه صحته شرعا، ويسمى (دلالة الاقتضاء) مثاله قوله: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان))[٤] فإن ذات الخطأ والنسيان لم يرتفعا، فيتضمن ما يتوقف عليه الصدق من الإثم أو المؤاخذة ونحو ذلك[٥].

٢-أن لا يكون مقصودا للمتكلم (أي ما يتضمن ما تتوقف عليه الصحة عقلا).

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٣/٣)، إرشاد الفحول (٣٦/٢).

(٢) انظر: أصول السرخسي (٢٣٦/١)،كشف الأسرار(١/ ١٠٦).

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٣/٣)، إرشاد الفحول (٣٦/٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٦٥٩/١)،كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي حديث رقم (٢٠٤٣) وصححه ابن حبان (٢٠٢/١٦)، باب فضل الأمة، حديث رقم (٧٢١٩) وصححه الحاكم (٢١٦/٢)،كتاب الطلاق حديث رقم (٢٨٠١) على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٥) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٤/٣)، إرشاد الفحول (٣٦/٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ويسمى (دلالة الإشارة) مثل قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ [سورة يوسف: ٨٢] أي أهل القرية، وأهل العير فإنه إذ لو لم يقدر ذلك لم يصح ذلك عقلا إذ القرية والعير لا يسألان(١).

ومن آراء الأئمة الجارية مجرى النص:

-مما نسب للإمام أحمد رحمه الله إيماء أن شرع من قبلنا شرع لنا مالم يثبت نسخه مثاله: قد أومأ أحمد إلى هذا فقال في رواية صالح فيمن حلف بنحر ولده: عليه كبش يذبحه ويتصدق بلحمه قال: فقد أوجب أحمد الكبش في ذلك واحتج بالآية عليه، وهي شريعة إبراهيم(٢) يفهم منه أن شرع من قبلنا شرع لنا(٣)وإن لم يصرح بذلك.

وقال أيضا في رواية وقد سئل عن القرعة(٤) فقال: في كتاب الله في موضعين:

﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾ [سورة الصافات: ١٤١] ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [سورة آل عمران: ٤٤]

احتج بالآيتين في إثبات القرعة، وهي شريعة يونس ومريم - عليهما السلام-، فدل ذلك أيضا أن شرع من قبلنا شرع لنا وإن لم يذكر ذلك صراحة بل اكتفى بالإيماء والاستدلال

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٤/٣)، إرشاد الفحول (٣٦/٢).

(٢) انظر: المسودة (١٥٦/١).

(٣) والمراد بشرع من قبلنا: ما نقل إلينا بطريق صحيح من الشرائع السماوية السابقة، والطريق الصحيح لمعرفة شرع من قبلنا؛ هو نقل القرآن والسنة النبوية الثابتة، ذهب أكثر العلماء إلى الاحتجاج بشرع من قبلنا ما لم يرد في شرعنا نسخه، وهذا المذهب هو المشهور عند الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو أحد القولين عند الشافعية.
انظر: اللمع، (٣٤/١)، المسودة (١٣٤/١).

(٤) القرعة: اسم مصدر بمعنى الاقتراع؛ وهو الاختيار بإلقاء السهام ونحو ذلك، فالقرعة هي التي تكون لتمييز الحقوق المشروعة.
انظر: لسان العرب مادة (قرع) (٢٦٢/٨)، شرح منتهى الإرادات (٢٨٢/٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بالآيتين[1] ولابد أن نذكر هنا أنه متى ورد عن الإمام نص صريح في المسألة يقدم على ما علم في مسألة أنه رأي له فيها محتمل لأن النص الصريح يعتبر نصا راجحا، أما ما ثبت بالإيماء والإشارة والدلالة فإنه يؤول ومن ذلك:

-مسألة القياس الشرعي نص الإمام أحمد على أنه يجوز التعبد به، وإثبات الأحكام به عقلا وشرعا، نص عليه صريحا في مواضع عدة، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين، وقد قال أحمد في رواية الميموني[2] يجتنب المتكلم في الفقه هذين الأصلين: المجمل والقياس وقد حمله القاضي[3] وابن عقيل[4] على القياس في معارضة السنة[5].

ولمعرفة نص الإمام طريقان:

-أفضل ما يمثل رأي الإمام كتبه التي يذكر فيها رأيه إذا نقل بطريق صحيح مثل: كتب محمد

---

(١) انظر: المسودة (١/١٥٦).

(٢) الميموني: عبد الملك بن عبدالحميد بن مهران الميموني، أبو الحسن، ذكره أبو بكر الخلال فقال: الإمام في الأصحاب جليل القدر، كان الإمام أحمد يكرمه، وقد لازم أحمد من سنة (٢٠٥) إلى سنة (٢٢٧) وعنده عنه مسائل في ستة عشر جزءا جزأين كبيرين، وكان أحمد يسأله عن أخباره ومعاشه، ويحثه على إصلاح معيشته.
انظر: طبقات الحنابلة (١/٢١٢)، المقصد الأرشد (٢/١٤٢)، شذرات الذهب (٢/١٦٤-١٦٥).

(٣) القاضي: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، ابن الفراء، أبو يعلى، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من أهل بغداد، له تصانيف كثيرة؛ منها: "الكفاية في أصول الفقه"، و"العدة في أصول الفقه"، و"المجرد في الفقه" وغيرها، توفي سنة٤٥٨هـ.
انظر: المقصد الأرشد (٢/٣٩٥-٣٩٦)، الأعلام (٦/٩٩).

(٤) ابن عقيل: علي بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء، ولد سنة ٤٣٢هـ، الإمام الفقيه الأصولي المقرىء، له مصنفات؛ منها: "المفردات" و"التذكرة"، توفي سنة ٥١٣هـ.
انظر: طبقات الحنابلة (٢/٢٥٧)، المدخل لابن بدران ص (٤١٦).

(٥) انظر: المسودة (١/٣٢٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ابن الحسن ككتب ظاهر الرواية[١]كتاب الموطأ لمالك، وهو كتاب يشتمل على آراء الإمام مالك في المسائل الفقهية[٢] وكتاب (الأم) للشافعي، ونسبه المؤرخون له حيث توجد كتب للشافعي منسوبة له "كمختصر المزني"[٣]وهو تلخيص أصحابه لأقواله مع أن نسبة صحة آرائه فيها لا تقل عن الأول لكن للشافعي في الأول المعنى والصياغة، وفي الثاني المعنى[٤] وما نقل عن الإمام أحمد.

-نقل الأصحاب للآراء في المسائل المختلفة، فقد كان للفقهاء الأربعة تلاميذ يلازمونهم ويدونون ما يصدر عنهم من آراء وفتوى ينشرون آراءهم وفتاويهم في الواقعات في كل مكان، ويدونونها ويخرجون عليها، فإن اتفق التلاميذ في الرواية عن الإمام فتصح نسبته إليه، وإن اختلفوا رجح بين الروايات هذا إذا كان الاختلاف في نقل نص الإمام.

أما إن كان الاختلاف بين الأصحاب والتلاميذ في نقل حكم الإمام في المسألة وفقا لما قال بعضهم: إن نقل ذلك كنصه في صحة نسبته إليه. والبعض الآخر قال: لا يكون مذهبه، ولايصح نسبته إليه[٥] .

-جواب الإمام عند سؤاله مسألة بنص من الكتاب، فيدل ذلك على أنه رأيه، وهو مسؤول

---

(١) كتب ظاهر الرواية: سميت بذلك لأنها رويت عن محمد بن الحسن برواية ثقات، فهي ثابتة عنه؛ إما متواترة أو مشهورة عنه؛ وهي: "السير الكبير"، و"السير الصغير" و، "الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير "، و"الزيادات "، و"الأصل".
انظر: البحث الفقهي لإسماعيل عبد العال ص (١٥٢ -١٥٣).

(٢) انظر: الإمام مالك لأبي زهرة ص (٢١٣).

(٣) مختصر المزني: لإبراهيم بن إسماعيل المزني، المتوفى سنة ٢٦٤هـ، مطبوع بهامش الأم، وهو أحد الكتب الخمس المشهورة بين الشافعية التي يتداولونها أكثر تداول؛ وهي سائرة في كل الأمصار، وهو أول من صنف في مذهب الشافعي.
انظر: كشف الظنون، (١٦٣٥/٢) البحث العلمي ص (٣٠٧).

(٤) انظر: الإمام الشافعي لأبي زهرة ص (١٦١).

(٥) انظر: صفة الفتوى ص (٩٦)، الإمام مالك لأبي زهرة ص (٢١٣)، الإمام الشافعي لأبي زهرة ص (١٦١-١٦٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عنه.

قال صالح[1] و عبدالله قال أبي: طاعة الرسول ﷺ في نيف وثلاثين موضعا في كتاب الله تعالى[2] وإجابته بالسنة تدل على أنه مذهب له صريح بمثابة ما يفتي به.

سئل أبي عبدالله عن صدقة الخيل والرقيق[3]؟ فقال: حديث النبي ﷺ : ((ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة))[4].

- أيضا الجواب بالأثر[5]بمثابة نص الفتوى[6].

---

(١) صالح: ابن الإمام أحمد ابن حنبل، وهو أكبر أولاد الإمام، وقد سمع من أبيه مسائل كثيرة، ولي القضاء بطرطوس ثم بأصبهان، توفي سنة ٢٦٦هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (٧٣/١١).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة ص (١٩).

(٣) الرقيق: من الرق بالكسر، من الملك، وهو العبودية.

انظر: الصحاح مادة (رقق)، (٤/ ١٤٨٣)، المطلع على ألفاظ المقنع ص: (٣٨٣).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٢٠- ٢٢)

أخرجه البخاري (٥٣٢/٢)، كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، حديث رقم (١٣٩٥) مسلم (٦٧/٣) كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه، رقم الحديث (٢٣٢٠).

(٥) الأثر لغة: حصول ما يدل على وجود الشيء والنتيجة، وأثرت الحديث: نقلته.

انظر: التعاريف (٣٤/١).

شرعا: هو قول الصحابي، وهو حجة في الشرع. وقيل: هو مرادف لمعنى الحديث، وقيل: هو مغاير للحديث فيكون تعريفه: "ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال وأفعال" (أى الحديث الموقوف والمقطوع)، وقيل: هو مغاير للحديث، لكن المراد به: الموقوف فقط، دون المقطوع.

انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٧/١)، التقريب والتيسير (٢/١)، مقدمة في أصول الحديث (٣٤/١-٣٥).

(٦) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٢٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: المفهوم.

المفهوم لغة: فهمت الشيء فهما وفهما: عرفته وعقلته، وفهمت فلانا وأفهمته: عرفته[١].

اصطلاحا: ما فهم من اللفظ في غير محل النطق[٢].

وقيل: هو المعنى المستفاد من حيث السكوت اللازم للفظ[٣].

وينقسم إلى قسمين:

١-مفهوم موافقة: ما يدل على أن الحكم في المسكوت عنه موافق للحكم في المنطوق به نفيا وإثباتا ويسمى أيضا (فحوى الخطاب) و(لحن الخطاب) والمراد به: معنى الخطاب، ومنه قوله ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [سورة محمد: ٣٠].

[٤]ويطلق عليه (دلالة النص)[٥] مثاله: قوله ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [سورة الإسراء: ٢٣] فهم منه تحريم الضرب قطعا[٦]واتفق الفقهاء على صحة الاحتجاج به سوى الظاهرية[٧].

---

(١) نظر: العين مادة (فهم) (٦١/٤)، لسان العرب (فهم) (١٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي(٣/ ٧٤).

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير (٤٧٣/٣).

(٤) انظر: البرهان (٢٩٨/١)، الإحكام للآمدي(٣/ ٧٤).

(٥) انظر: التقرير والتحبير (١/ ٢٩٣).

(٦) انظر: المحصول لابن العربي (١٠٤/١).

(٧) انظر: الإحكام للآمدي (٧٤/٣).

الظاهرية: ينسب هذا المذهب إلى داود بن علي الأصفهاني وهو صاحب المذهب، ولد سنة٢٠٠هـ، وتوفي سنة٢٧٠هـ، كان في أول أمره من اتباع الشافعي ثم استقل بمذهبه، وينسب أيضا لعلي ابن حزم الذي اعتنق هذا المذهب ونصره ودافع عنه، وألف كتابه الشهير "المحلى"، أصول هذا المذهب تقوم على الكتاب والسنة والإجماع ولا يأخذون بالقياس، وقد انتشر هذا المذهب شيئا فشيئا حتى اندثر في القرن الثامن الهجري.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢-مفهوم مخالفة: أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق، ويسمى (دليل الخطاب)[١] ويطلق عليه الحنفية اسم المخصوص بالذكر[٢] والاحتجاج بهذا المفهوم مختلف فيه منهم من احتج به، ومنهم من لم يحتج به، ومنهم من فصل القول[٣].

كما جعلوا لمفهوم المخالفة أقساما:

-مفهوم الصفة كصفة السوم في قوله ﷺ: ((في سائمة[٤] الغنم الزكاة))[٥].

-القسم الثاني: التقسيم كقوله ﷺ: ((الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر))[٦].

-القسم الثالث: مفهوم الشرط، والمراد به: ما علق من الحكم على شيء بأداة الشرط مثل: "إن" و"إذا"، وهو المسمى بالشرط اللغوي لا الشرط الذي هو قسيم السبب والمانع وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [سورة الطلاق: ٦].

-القسم الرابع: مفهوم الغاية وهو مد الحكم بأداة الغاية مثل: إلى، وحتى، ومثال ذلك قوله تعالى

انظر: المستصفى (١٤٩/١)، وفيات الأعيان (٢٥٥/٢)، المدخل لدراسة الشريعة لعبد الكريم زيدان ص (١٧٩- ١٨٠).

(١) انظر: التقرير والتحبير (١/ ١٥١).

(٢) انظر: الفصول في الأصول (٢٩١/١).

(٣) انظر: إرشاد الفحول (٣٨/٢).

(٤) سائمة: سامت الماشية والغنم تسوم سوما رعت حيث شاءت. انظر: لسان العرب مادة (سوم) (٣١٤/١٢)، المصباح المنير (سوم) (٢٩٧/١).

اصطلاحا: هي التي ترعى في الكلأ المباح، من نبات البر، وتكتفي بالرعي، ولا تحتاج إلى علف.

انظر: الفروع (٤/٥)، الشرح الممتع، (٥٠/٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥٢٧/٢)، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، حديث رقم (١٣٨٦) بلفظ: (وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) أبو داود، (٨/٢) كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، حديث رقم (١٥٧٠) بلفظ: (وفي الغنم في كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة) البيهقي في الكبرى (٨٨/٤)، كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة، حديث رقم (٧٥٠٣) صححه الألباني في صحيح أبي داود(٢٨٨/٥).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، حديث رقم (٣٥٤٢) (٤/ ١٤١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٠].

-القسم الخامس: مفهوم العدد وهو: تعليق الحكم بعدد مخصوص نحو قوله تعالى ﴿شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [سورة النور: ٤].

-القسم السادس: مفهوم اللقب وهو تخصيص اسم بحكم كالتنصيص على الأعيان الستة في الربا[١] فإنه يمنع جريانه في غيرها[٢] .

التخريج على مفهوم نصوص الإمام:

مفهوم الموافقة متفق على حجيته عند أهل العلم، فهو طريق صحيح في استنباط الأحكام من نصوص الشارع، كذلك طريق صحيح في استنباط الأحكام من نصوص الأئمة لأن إدراكه متوقف على فهم اللغة، فيجري مجرى نص الإمام في الدلالة على الحكم[٣].

لكن الاختلاف وقع في مفهوم المخالفة، ولاختلافهم في حجية مفهوم المخالفة اختلفوا في صحة أخذ المذهب من مفهوم قول الإمام، فالحنفية -مع أنهم لا يحتجون بمفهوم المخالفة في نصوص الشارع -أجازوا أخذ المذهب من مفهوم قول الإمام[٤] بينما المالكية منعوا من التخريج من آراء الإمام ونسبتها إلى أنفسهم بناء على مفهوم المخالفة حيث قال المقري[٥] لا تجوز نسبة

---

(١) الربا لغة: الفضل والزيادة.

انظر: لسان العرب مادة(ربا) (٣٠٤/١٤)، المصباح المنير(ربا) (٢١٧/١).

شرعا: الزيادة في شيء مخصوص.

انظر: المغني (١٣٣/٤)، المبدع (٢٠/٤).

(٢) انظر: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة لمحمد الجيزاني (٤٥٤/١).

(٣) انظر: نظرية التخريج للشلي ص (٢١٧).

(٤) انظر: التقرير والتحبير (١/ ١٥٤).

(٥) انظر: القواعد للمقري (٣٨٩/١-٣٩٠).

المقري هو: محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى القرشي المقري، يكنى أبا عبد الله، قاضي الجماعة بفاس، تلمساني،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بالتخريج والإلزام بطريق المفهوم أو غيره إلى غير معصوم عند المحققين لإمكان الغفلة، أو الفارق، أو الرجوع عن الأصل عند الإلزام، أو التقييد بما ينفيه، أو إبداء معارض في السكوت أقوى، أو عدم اعتقاد العكس، إلى غير ذلك، فلا يعتمد في التقليد، ولا يعد في الخلاف كذلك الشافعية، فقد جاء في التبصرة[1] لا يجوز أن ينسب إلى الشافعي رحمه الله ما يخرج على قوله فيجعل قولا له.

ومن أصحابنا من قال: يجوز. لنا هو أن قول الإنسان ما نص عليه، أو دل عليه بما يجري مجرى النص، وما لم يقله ولم يدل عليه فلا يحل أن يضاف إليه، ولهذا قال الشافعي: (ولا ينسب إلى ساكت قول) [2] .

أما الحنابلة فذهبوا في ذلك إلى مذهبين: طائفة منهم رأت صحة نسبة ذلك للإمام[3] والأخرى قالت: لا يصح نسبته للإمام[4] .

من أمثلة التخريج بمفهوم المخالفة:

-رواية إسحاق بن منصور[5] كل من لم يكن له شيء يفعله في طريق المسلمين، ففعله،

ولد بتلمسان، اشتهرت أسرتهم بالتجارة الواسعة، طلب العلم مبكرا، تأثر بأعلام عصره، قام برحلات عديدة. من مشايخه: أبو زيد بن عبد الرحمن، وأبو حيان وغيرهما. ومن تلامذته:

ابن خلدون وغيره، له مؤلفات؛ منها: "القواعد"، و"الحقائق والرقائق"، وغيرهما، توفي سنة ٧٥٨هـ.

انظر: نفح الطيب، (٥/٢٠٣-٢٠٥)، الأعلام (٧/٣٧).

(١) التبصرة (١/ ٥١٧).

التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، وعليه شرح لأبي الفتح عثمان بن جني.

انظر: كشف الظنون (١/٣٣٩)، هدية العارفين (٥/ ٨).

(٢) انظر: البرهان (١/٤٤٩)، المحصول للرازي (٤/٢٢٠).

(٣) انظر: صفة الفتوى ص (٢١)، تهذيب الأجوبة ص (١٨٩).

(٤) انظر: صفة الفتوى (١٠٣).

(٥) ابن منصور: أبو يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، المروزي، ولد بمرو، من تلاميذ الإمام أحمد الذين دونوا عنه المسائل في الفقه، ودخل إلى العراق والحجاز والشام فسمع سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، توفي سنة٢٥١هـ.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فأصاب شيئا فهو ضامن فإن المفهوم منه انتفاء الضمان بما ينشأ عن الفعل المباح[1].

انظر: طبقات الحنابلة (١/١١٢-١١٥)، المقصد الأرشد (١/ ٢٥٢).

(١) القواعد والفوائد الأصولية (١/٧٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثالث: أفعال الأئمة.

اختلف الحنابلة في أفعال الأئمة هل تعد مذهبا أم لا على قولين:

القول الأول:

فعل الإمام يعد مذهبا له، ويصح نسبته إليه، وهو اختيار ابن حامد حيث قال: "كل ما نقل عن أبي عبدالله أنه فعله في نفسه، وارتضاه لتأدية عنايته، وكل ذلك ينسب إليه بمثابة جوابه وفتواه"(١)

مثاله: ما نقل أنه صلى في قيام خلف أبي علي حنبل ابن عمه(٢) وهو غير بالغ، فلما بلغ قال: ليؤمنا في الفرائض(٣).

أدلة هذا القول:

أ-أن المجتهدين يقومون مقام النبي ﷺ في الأمة(٤).

ب-استدلال العلماء بأفعال الصحابة على مذاهبهم، وجعلها بمثابة فعل الرسول، ﷺ وهذا يدل على أنهم جعلوا أفعالهم كأقوالهم في الدلالة على مذاهبهم(٥).

ج-من طبيعة البشر حب التأسي والاقتداء بمن يحبون من البشر، وأنهم قد يرجحون فعل

---

(١) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٤٥).

(٢) حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، هو ابن عم الإمام أحمد، سمع أبا نعيم وعنان بن مسلم وغيرهما، وحدث عنه ابنه عبد الله والخلال وغيرهما، وقال ابن ثابت: كان ثقة ثبتا. وسئل عنه الدارقطني فقال: كان صدوقا، توفي بواسط سنة ٢٧٣هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٢٨٦/٨)، المقصد الأرشد (٣٦٥/١-٣٦٦).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٤٥).

(٤) انظر: صفة الفتوى ص (١٠٣)، بحث أثر تصرفات أصحاب الإمام أحمد ص (٢٧٤).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٤٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الشخص على قوله[١].

القول الثاني:

أن فعل الإمام لا يعد مذهبا له، ولا يصح نسبته إليه، وهو الوجه الثاني عند الحنابلة[٢].

أدلة هذا القول:

أ-أن الأئمة ليسوا معصومين بل يقع منهم الخطأ والذنب، وليس لديهم من يصحح خطأهم، ويرشدهم إلى طريق الحق[٣].

ب-قد يكون ما يفعله المجتهد مما جرت عادته فعله، وليس فيه ما يدل على أنه مذهبه أو رأيه[٤] .

ولقد وردت على أدلة كلا القولين ردود ومناقشات واعتراضات لكن الراجح من القولين: أنه لا ينبغي أن يعد فعل الإمام مذهبا له إلا إذا دل على ذلك قرائن مثل:

حصول ذلك الفعل منه مرارا وتكرارا، أو تعليما منه لأحد.

---

(١) انظر: الموافقات (١/٥٢٥-٥٢٦).

(٢) نظر: صفة الفتوى ص (٤٥)، تهذيب الأجوبة ص (٤٥)، بحث أثر تصرفات أصحاب الإمام أحمد ص (٢٧٤).

(٣) انظر: صفة الفتوى ص (١٠٤)، بحث أثر تصرفات أصحاب الإمام أحمد ص (٢٧٤).

(٤) انظر: صفة الفتوى ص (١٠٤)، تهذيب الأجوبة ص (٤٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الرابع: تقريرات الأئمة.

التقرير: هو عدم إنكار المجتهد لما يحدث أمامه، أو عدم إنكار فتواه(١) .

اختلف الفقهاء في تقريرات الأئمة هل تعد مذهبا أم لا؟ على قولين:

القول الأول:

تقريرات الإمام تعد من مذهبه، وتصح نسبتها لهم، وهو قول الميموني(٢).

أدلة هذا القول:

أ- قياس حال المفتي على حال النبي، ﷺ فقد كان النبي ﷺ لا يقر على خطأ بل يصحح الخطأ، فتكون التقريرات صحيحة ومنسوبة إليه، لأن العلماء هم ورثة الأنبياء، فينطبق عليهم ما ينطبق على الأنبياء(٣).

ب- أن الصحابة لم يسكتوا على قول أو فعل خطأ بل كانوا يصححون الخطأ إذا رأوه إلا إذا لم يكن لديهم دليل(٤).

القول الثاني:

سكوت الأئمة وعدم إنكارهم لا يعد مذهبا لهم، ولا تصح نسبته إليهم، وهو قول أكثر الحنابلة(٥).

أدلة هذا القول:

أ-أن السكوت لا يدل على الموافقة، ولا يدل على المنع، فهو يحتمل الأمرين.

---

(١) انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (٢٣٢).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٥١).

(٣) انظر: الموافقات (٥/ ٢٥٣).

(٤) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٥١- ٥٥).

(٥) انظر: المرجع السابق ص (٥٢ -٥٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ب-أن الفقهاء قد يرون غيرهم من المفتين يأتون بعبادات تخالف وجهة نظرهم فلا ينكرون عليهم، وإن كان الأمر كذلك فلا يصح أن ينسب رأي لمن سكت منهم عن ذلك[1].

وبناء على ما تقدم فالراجح هو القول الثاني بأنه لا يعد مذهبا، وذلك لضعف أدلة القول الأول.

(١) نظر: تهذيب الأجوبة ص (٥١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الخامس: الحديث الصحيح.

يتضمن الكلام عن هذا الفرع جانبين:

الجانب الأول: كثير من الفقهاء يقولون: (إذا صح الحديث فهو مذهبي)[1] فهل الحديث يعد مذهبا للإمام إذا لم يكن للإمام رأي في المسألة؟

الأصح: هو وجوب الأخذ بالحديث لكن لاينسب للإمام لاحتمال كون الإمام لم يطلع على الحديث، أو لعله اطلع عليه ولم يأخذ به لأسباب.

الجانب الثاني: إذا كان للإمام رأي مخالف للحديث اختلفوا فيه على قولين:

١-العمل بالحديث ونسبته للإمام، وتصحيح نسبة رأي الإمام إليه. وممن حكي عنه أنه أفتى بالحديث كما ذكر النووي: أبو يعقوب البويطي[2] وممن نص عليه أبو الحسن إلكيا الطبري الهراسي[3] في كتابه في أصول الفقه وآخرون لكن بيّن النووي شروط ذلك فقال[4]: كان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث وأفتوا به، قائلين: مذهب الشافعي ما وافق الحديث، ولم يتفق ذلك إلا نادرًا، ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق الحديث، وهذا الذى قاله الشافعي ليس معناه أن كل أحد رأى حديثا صحيحا

---

(١) انظر: المجموع (٦٣/١)، فتح الوهاب (١٩٢).

(٢) البويطي: هو يوسف بن يحيى، أبو يعقوب البويطي، صاحب الشافعي، قام مقامه في الدرس والفتوى بعد وفاته، سمع الحديث من ابن وهب وغيره، روى عنه الترمذي وإبراهيم الحربي وغيرهما. وأريد على خلق القرآن فامتنع، فحبس ولم يزل بالسجن حتى مات، كان متنسكا عابدا زاهدا، توفي سنة ٢٣١هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٦٤/٧)، تهذيب الكمال (٤١٣/٣٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٧٠/١-٧١).

(٣) الطبري: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بإلكيا الهراسي، فقيه شافعي، مفسر، سكن بغداد، فدرس بالنظامية ووعظ، واتهم بمذهب الباطنية فرجم، وأراد السلطان قتله فحماه المستظهر، وشهد له. من كتبه: "أحكام القرآن"، توفي سنة ٥٠٤هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٥٠/١٩-٣٥١)، الأعلام (٤/ ٣٢٩).

(٤) انظر: المجموع (٦٤/١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قال: هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره، وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم من صفته أو قريب منه، وشرطه: أن يغلب على ظنه أن الشافعي رحمه الله لم يقف على هذا الحديث، أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها وهذا شرط صعب قل من يتصف به .

٢-عدم جعل الحديث مذهبا للإمام، ولا يصح نسبة ذلك إليه. وذهب إلى هذا القول أكثر العلماء.

لكن وضح النووي[١] متى يجوز الأخذ بالحديث وترك رأي الإمام، فذكر أن من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه نظر، فإن كملت فيه آلات الاجتهاد مطلقا، أو كملت في باب أو مسألة كان له الاجتهاد، وإن لم يكن، وشق عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جوابا شافيا فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي، ويكون هذا عذرا له في ترك المذهب.

لكن ينبغي أن نبين أن العمل بالحديث واجب، ولا يجوز الإعراض عنه لرأي إمام من الأئمة، فربما لم يطلع الإمام على الحديث، أو تركه لأنه منسوخ، أو غير ذلك من الأسباب لكن نسبة ذلك للإمام أنه مذهبه لا يجوز.

---

(١) انظر: المجموع (٦٤/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الرابع
طرق التخريج

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: التخريج بطريق القياس.

القياس لغة: معرفة قدر الشيء بما يماثله[١]أو التسوية بين الشيئين[٢].

اصطلاحا: رد الفرع إلى الأصل بعلة تجمعهما في الحكم[٣].

اتفق العلماء على أنه إذا قطع الفارق بين مسألتين إحداهما منصوصة، والأخرى مسكوت عنها فإنه يجوز أن نقول عن الحكم الذي استنبطه المجتهد: إنه مذهبه.

لكن اختلف الفقهاء في حكم نسبة الحكم المخرج بالقياس على النصوص للمجتهد، وهل يعد مذهبا له أم لا؟ فيه أقوال:

القول الأول: جواز نسبة الحكم المخرج بالقياس على نصوص المجتهد إليه، ويكون تخريجه مذهبا له. وهذا القول هو قول جمهور أتباع المذاهب الأربعة، ونقله ابن حامد عن الأثرم[٤] والخرقي حيث عرض على الإمام أحمد مسائل كتبها عنه الأثرم وكان فيها مسائل في الحيض، فقال أحمد: إي هذا كلامي، وهذا ليس من كلامي. فقيل للأثرم فقال: إنما أقيسه على قوله.

---

(١) الحلية (١/٧٥).

(٢) العين مادة (قيس) (٥/١٨٩)، أساس البلاغة (قيس) (١/٥٣٠)، لسان العرب (قيس) (٦١/٨٧).

(٣) انظر: قواطع الأدلة (٢/٧٠)، روضة الناظر (١/٢٧٥)، الإبهاج (٣/ ٣).

(٤) الأثرم: أحمد بن محمد بن هانىء الطائي، ويقال: الكلبي، أبو بكر الأثرم البغدادي الإسكافي، إمام حافظ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة وصنفها ورتبها أبوابا.
انظر: طبقات الحنابلة (١/٦٤-٦٧)، تهذيب التهذيب (١/٦٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قال ابن حامد وكذلك الخرقي: على هذا عول عندي[١].

وجاء في شرح الكوكب المنير[٢] في الكلام عما يعد مذهبا للمجتهد:"...وكذا المقيس على كلامه يعني أنه مذهبه على الأصح قال في الفروع: مذهبه في الأشهر"

أدلة القول الأول:

أ-أن الظاهر من حال المجتهد الاطراد وعدم التناقض، فإذا أفتى في مسألة فالظاهر أن نظيرة هذه المسألة تأخذ نفس الحكم، فإذا لم يكن الأمر كذلك لنسب إلى هذا المجتهد التناقض، فإذا غلب على الظن أن هذا مذهبه جازت نسبته إليه.

ب-أن نص الإمام ينزل منزلة نص الشارع من ناحية طريقة فهمه، فما نتبعه في نص الشارع نتبعه في نص الإمام. ومن طرق معرفة حكم الشارع في مسألة لا نعرف لها حكما: أن نقيس على أصل منصوص عليه، فكذلك في نصوص الإمام.

ج-أجمع العلماء في كثير من فتاواهم على جواز بناء هذه الفتاوى فيما لا نص فيها للإمام على ما قرره من قواعد، أو إلحاق حكم المسكوت عنه بما أفتى به إمام المذهب، فلو كانوا لا يلحقون كثيرا من الفروع التي لا حكم فيها على أصل إمامهم لبقيت كثير من المسائل بدون حكم[٣].

القول الثاني: لا يجوز نسبة الحكم المخرج بالقياس على نص المجتهد إليه وإثباته مذهبا له إلا أن يكون مما لا فرق بينه وبين المنصوص عليه[٤] وهذا القول اختاره أبو بكر الخلال وإبراهيم

---

(١) انظر: المجموع (٦٤/١).

(٢) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٣٧).

شرح الكوكب المنير لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، تقي الدين، أبي البقاء، الشهير بابن النجار، فقيه حنبلي، مصري، من القضاة، ولد سنة٨٩٨هـ، وتوفي سنة ٩٧٢هـ.

انظر: شذرات الذهب (٢٧٣/٨)، الأعلام (٦/٦).

(٣) انظر: تحرير المقال ص (٥٠).

(٤) انظر: المرجع السابق.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الحربي[1] وغيرهما، وقال ابن حامد: إنه مذهب أكثر شيوخنا[2].

أدلة القول الثاني:

أ-قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء: ٣٦] القياس على المنصوص من اتباع مالا يعلمه ولا يعلم صحته.

ب-أن المجتهد لم يذكر له قول في المسألة، فهو بمنزلة الساكت، والساكت لا ينسب له قول.

ج-لو جاز أن ينسب للإمام قول بالقياس لجاز أن ينسب أقوال الأئمة الباقين إليه بالقياس[3].

القول الثالث: إذا نص على العلة في المسألة التي أفتى فيها ألحقنا فيها الحكم مما لم يفت بها في المسائل التي شاركتها في تلك العلة، وإن لم ينص على العلة لم نلحق بها المسائل التي تشبهها. وقد اختار هذا القول أبو الحسين البصري[4] حيث قال في بيان الأوجه التي يصح بها تخريج مذهب المجتهد: ". . . . . ومنها: أن يعلل الحكم بعلة توجد في عدة مسائل، فيعلم أن مذهبه شمول ذلك الحكم لتلك المسائل سواء قال بتخصيص العلة أو لم يقل. . . فأما إذا نص العالم في مسألة على حكم، وكانت المسألة تشبه مسألة أخرى شبها يجوز أن يذهب على بعض

---

(١) انظر: تحرير المقال ص (٥٠).

والحربي هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي، نسبته إلى محلة ببغداد. إمام فقيه من أصحاب الإمام أحمد. نقل عنه مسائله. كان أيضا محدثا قيما بالأدب واللغة. له ((مناسك الحج))؛ و ((الهدايا والسنة فيها) وغيرها، توفي سنة ٢٨٥هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (٢ / ١٤٧)، طبقات الحنابلة (١ / ٨٦).

(٢) انظر: صفة الفتوى ص (٨٨)، تهذيب الأجوبة ص (٣٦).

(٣) انظر: تهذيب الأجوبة ص (٣٨- ٤٠).

(٤) أبو الحسين البصري: محمد بن علي الطيب، أحد أئمة المعتزلة، سكن بغداد، قال الخطيب البغدادي: له تصانيف، وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته من كتبه: "المعتمد في أصول الفقه"، و" تصفح الأدلة "وغيرهما، توفي ببغداد سنة ٤٣٦هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٧)، الأعلام (٢٧٥/٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المجتهدين فإنه لا يجوز أن يقال قوله في هذه المسألة هو قوله في المسألة الأخرى"[١].

أدلة هذا القول:

أ-أن القياس المنصوص على علته كالنص العام، فجاز أن يثبت به مذهب المجتهد كما يثبت بالنص[٢].

ب-أن الفرق بين المسألة المنصوص فيها على حكم والمسألة التي لم يذكر للإمام فيها حكم: لو عرضت على الإمام لأجاب فيها بحكم يخالف حكم شبيهتها، أو ألحقها بمسألة أكثر شبها بها[٣].

ج-عندما ينص المجتهد على العلة فإنه يعتقد أن الحكم يتبع العلة وجودا وعدما وإن لم يذكرها، فأي مسألة وجدت فيه العلة ألحقت بالمنصوص على حكمه، وأي مسألة لم توجد فيها العلة لم تلحق بالمنصوص على حكمه[٤] .

القول الرابع: إن كان المجتهد ممن يُجَوِّز تخصيص العلة فلا يكون قياس مذهبه مذهبا له، وإن كان ممن لا يُجوّز تخصيص العلة جازت نسبة ما قيس على كلامه إليه وهذا القول قديم لم يقل به أحد إنما أشار إليه أبو الحسين البصري[٥].

وجه هذا القول:

أن من أجاز تخصيص العلة أمكن عنده أن تكون المسألة المسكوت عنها مخصصة بحكم غير حكم نظيرتها المنصوص عليها سواء نص على العلة أم لم ينص.

---

(١) المعتمد (٢/٣١٤).

(٢) انظر: روضة الناظر (١/ ٢٩٣).

(٣) انظر: المعتمد (٢ /٣١٤).

(٤) انظر: روضة الناظر (١/٢٩٣).

(٥) انظر: المعتمد (٢/٣١٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أما من لا يجيز تخصيص العلة فلا بد أن يكون حكمه في المسكوت عنها كحكمه في المنصوص على حكمها، ولا يمكن أن يخالفه[1].

بعد النظر والتأمل يترجح القول الثالث وهو أن المجتهد إذا علل حكمه بعلة، ووجدت تلك العلة في غير المسألة المنصوص عليها، وأمكن إلحاقها بالمسألة المنصوص عليها ألحقها بعد التأكد من وجود العلة فيها، أما إذا لم ينص المجتهد على العلة فلا يصح أن ينسب إليه مالم يقله ولم ينص على علة متحققة فيه إلا إذا قطعنا بانتفاء الفارق بين المسألتين، ولا مانع أن نقول: قياس مذهبه كذا، أو مقتضى مذهبه كذا[2] .

(1) انظر: المسودة (١/ ٤٦٨).

(2) انظر: تحرير المقال ص (٥٤ -٥٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: النقل والتخريج.

وهو أن ينص الإمام في مسألة بحكم، وينص في غيرها من المسائل التي تشبهها بحكم آخر يخالف حكمه في المسألة الأخرى فهل يخرج له في كل مسألة حكم آخر بالقياس على المسألة المخالفة، فينقل جوابه في إحداهما إلى الأخرى، فيكون له في كل مسألة قولان: أحدهما: منصوص، والآخر: مخرج بالقياس.

وقد عبر بالنقل والتخريج، أما (النقل) فلنقل الحكم من الأولى إلى الثانية، وبالعكس و(التخريج) حيث خرج في كل مسألة قول لم يذكره المجتهد وإنما جاء بعد فعل المخرج[١].

مثال ذلك: ما ورد النص عن الإمام الشافعي بعدم قعود المصلي في صلاة الجنازة مع قدرته على القيام، وقطع الجمهور من الشافعية بركنية القيام في صلاة الجنازة، وذهب بعض الخراسانيين[٢] إلى القول بجواز القعود فيها مثلها مثل بقية النوافل لأنها ليست صلاة فريضة، خرجوه من إباحة الصلاة للجنائز بتيمم واحد، ولا يصلى بتيمم واحد فرضان. ولهم وجه آخر وهو إن تعينت الصلاة لم تجز إلا واقفا مثل الفرائض العينية، وإن لم تتعين صحت صلاته قاعدا مثل النوافل، ففي المسألة قولان بالنقل والتخريج[٣] .

وقد فرق الطوفي بين المصطلحين فقال: "إن التخريج أعم من النقل والتخريج، فالتخريج يكون من القواعد الكلية للإمام، أو الشرع، أو العقل لأن حاصله أنه بناء فرع على أصل بجامع

---

(١) انظر: نظرية التخريج ص (٢٠١).

(٢) تنقسم الطرق عند الشافعية إلى قسمين: الطريق الأول: طريقة العراقيين يترأسهم الشيخ أبو حامد الإسفراييني المتوفى سنة ٤٠٦هـ، والطريق الثاني: طريقة الخراسانيين: ويترأسهم القفال الصغير المروزي المتوفى سنة ٤١٧هـ، وتمتاز طريقة الخراسانيين بأنها أحسن تصريفا وبحثا وتفريعا وترتيبا غالبا، ويعتبر الشيخ أبو علي السنجي (ت٤٢٧هـ) هو أول من جمع تصانيفه بين طريقة العراقيين والخراسانيين.
انظر: المجموع (١/ ٦٩)، تهذيب الأسماء (١/ ٤٧).

(٣) انظر: المجموع (٥/ ٢٢٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مشترك. . . وأما النقل والتخريج فهو مختص بنصوص الإمام"[١]

ومع ورود النقل والتخريج في الكتب الفقهية إلا أن العلماء لم يتفقوا على تأصيله، ولا إلى صحة نسبته ما خرج ونقل إلى الإمام بل اختلفوا في ذلك إلى أقوال:

القول الأول: عدم جواز ذلك. وممن قال: الحسن بن حامد[٢] وابن قدامة[٣]وغيرهما.

أدلة هذا القول:

أ-القياس على نصوص الشارع، فإذا نص الشارع في مسألة على حكم، ونص في مسألة أخرى تشبهها على حكم مخالف فإنه لا يجوز نقل حكم إحداهما إلى الأخرى[٤].

ب-إذا نص المجتهد على حكمين مختلفين في مسألتين فالظاهر أن مذهبه في إحداهما يخالف مذهبه في الأخرى، فالتسوية بينهما في الحكم مخالفة[٥] .

ج-إن نقل الجواب من مسألة إلى أخرى بمثابة إحداث مبتدأ لا نص فيه ولا دخل له في كلامه بل نص على خلافه، فلا يجوز ذلك[٦] .

د-إن إفتاء المجتهد في المسألتين المتشابهتين بحكمين مختلفين يدل على وجود فرق فيها لم يعرفه أحد غيره، فلا يجوز النقل[٧] .

القول الثاني:

---

(١) شرح مختصر الروضة للطوفي(٣/ ٦٤٥).

(٢) تهذيب الأجوبة ص (٢٠٤).

(٣) روضة الناظر (٣٨٠/١).

(٤) التمهيد ص (٣٦٩).

(٥) المرجع السابق.

(٦) تهذيب الأجوبة ص (٢٠٤)

(٧) انظر: صفة الفتوى ص (٨٨- ٨٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

جواز التخريج والنقل، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة[١] وممن قال بذلك:
الطوفي[٢]وشرطه: أن يكون ممن تدرب في النظر، وعرف مدارك الأحكام ومآخذها[٣].

أدلة هذا القول:

أ-أن المسألتين لهما معنى واحد، وفيهما تقارب، فإذا أجاب المجتهد على إحداهما يعد جوابه جوابا للأخرى إذ لا فرق بينهما[٤].

ب-إذا نص الشارع على مسألة، ووردت مسألة أخرى مشابهة لها فللمجتهد إلحاق هذه المسألة بمسألة الشارع، فكذلك نصوص المجتهد[٥].

ج-إذا نقل المجتهد في حكم مسألة إلى حكم نظيرتها، فإذا جاز في ذلك جاز في غيره إذ التفريق بينهما تحكم[٦].

د-كثرة وقوعه في كلام الفقهاء، قال المرداوي: "كثير من الأصحاب -متقدمهم ومتأخرهم -على جواز النقل والتخريج، وهو كثير في كلامهم في المختصرات والمطولات، وفيه دليل على الجواز"[٧].

القول الثالث: يجوز التخريج بشرط أن يكون هناك مدة طويلة بين المسألتين، وبشروط معينة هي:

---

(١) انظر: صفة الفتوى ص (٨٨- ٨٩).

(٢) شرح مختصر الروضة ص (٦٤١).

(٣) المرجع السابق.

(٤) تهذيب الأجوبة ص (٢٠٤).

(٥) التبصرة (١/٥١٦)، التمهيد (٤/ ٣٦٩).

(٦) التمهيد (٤/٣٧٠).

(٧) الإنصاف، للمرداوي (١/٣٢٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١-أن لا يفرق المجتهد بين المسألتين تفريقا صريحا.

٢-أن لا يمنع النقل والتخريج بين المسألتين.

٣-أن لا يؤدي النقل والتخريج إلى مخالفة الكتاب والسنة، أو خرق الإجماع.

٤-أن لا يؤدي النقل والتخريج إلى رفع ما اتفق عليه الجم الغفير.

٥. أن لا يكون زمن إحدى المسألتين قريبا من زمن الأخرى بحيث يظن أنه حين أفتى بالثانية كان ذاكرا لحكم الأولى.

فإذا تحققت هذه الشروط مع البعد الزمني بين المسألتين جاز التخريج، وحينئذ ينظر المجتهد إلى المسألتين، ونظره لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يعلم تاريخهما، فيعلم المتأخرة من المسألتين، فينقل حكم الثانية للأولى، ولا ينقل حكم الثانية إلى الأولى إلا إذا كان الرأي الأول مذهبا له.

الحالة الثانية: أن لا يعلم المتأخر من المسألتين، فيجوز نقل أقربهما للكتاب أو السنة أو الإجماع أو أصول الإمام وقواعده إلى الأخرى لا العكس[١].

الراجح:

جواز النقل والتخريج لما فيه من نقل أقوال لأئمة نصوا على خلافها، وجواز النقل والتخريج فيما سكت عنه الإمام؛ لا على ما نص على خلافه[٢].

---

(١) صفة الفتوى ص (٨٨ – ٨٩).

(٢) وهو ترجيح الدكتور يعقوب الباحسين، انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (٢٧٧ – ٢٧٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثالث: لازم مذهب الإمام.

تعريفه في اللغة: لزم الشيء يلزم لزوما: ثبت ودام. وهو أيضا: الفصل في القضية، وكذا من كذا: نشأ عنه، وحصل منه[١].

اصطلاحا: اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء[٢].

قال الآمدي[٣] دلالة الالتزام: "هي أن يكون اللفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهوما".

ووضح الإسنوي[٤] لازم المذهب فقال: "إذا لم نعرف القول المنسوب إلى الشافعي في القولين المطلقين، وعرفنا قوله في نظير تلك المسألة، فإن كان بين المسألتين فرق يجوز أن يذهب إليه ذاهب لم نحكم بأن قوله في المسألة كقوله في نظيرها لجواز أن يكون قد ذهب إلى الفرق، وإن لم يكن بينهما فرق ألبتة فالظاهر أن يكون قوله في إحدى المسألتين قولا له في الأخرى"[٥].

أما الزركشي فلا يعد لازم المذهب مذهبا بل الأصح: أنه لا يجوز ولا ينسب للإمام لاحتمال أن

---

(١) لسان العرب مادة (لزم) (٥٤١/١٢)، المصباح المنير (لزم)، المعجم الوسيط (لزم) (٨٢٣/٢).

(٢) التعاريف (١/ ٦١٥).

(٣) انظر: الإحكام (٣٦/١).

الآمدي: علي بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن البغدادي الآمدي، فقيه حنبلي، بغدادي الأصل والمولد، نزل ثغر " آمد " بديار بكر سنة ٤٥٠هـ، وتوفي به، وإليه نسبته. من مصنفاته: " عمدة الحاضر وكفاية المسافر"، توفي سنة ٤٦٧هـ.
انظر: شذرات الذهب (٣٢٢/٣)، الأعلام (٣٢٨/٤).

(٤) الإسنوي: أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، جمال الدين، فقيه أصولي، من علماء العربية، انتهت إليه رياسة الشافعية، وولي الحسبة ووكالة بيت المال، ثم اعتزل الحسبة. من كتبه: "المبهمات على الروضة "، و"الأشباه والنظائر" وغيرهما، توفي سنة ٧٧٢هـ.
انظر: بغية الوعاة(٩٢/٢)، الأعلام (٣٤٤/٣).

(٥) نهاية السول (٢٦٤/٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يكون بينهما فرق، فلا يضاف إليه مع قيام الاحتمال[١].

نذكر أقوال العلماء في مسألة لازم المذهب هل يعد مذهبا للإمام أم لا؟

القـول الأول: لازم المـذهب لـيس بمـذهب، ولا يـصح نـسبته لـصاحب المذهب[٢] واختاره الزركشي[٣] قال الشاطبي[٤]: "والذي كان يفتي به شيوخنا البجائيون[٥] والمغربيون[٦] ويرون أنه رأي المحققين أيضا: أن لازم المذهب ليس بمذهب".

أدلة هذا القول:

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٤٢٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٧).

(٣) البحر المحيط (٤/٤٢٣).

(٤) الاعتصام (٢/٣٨٨).

الشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، محدث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر. من كتبه: "الموافقات في أصول الفقه"، و"المجالس" شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، و"الاعتصام"، توفي سنة ٧٩٠هـ.

انظر: الأعلام (١/٧٥)، معجم المؤلفين (١/١١٨).

(٥) البجائيون: نسبة إلى بجاية؛ وهي: مدينة جزائرية تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي من أهم المدن الساحلية، ومن أهم مرافىء النفط الجزائرية، وهي مدينة تجارية وصناعية، وتشتهر أيضا بالصناعات التقليدية والحديثة، وهي أيضا مدينة تاريخية أسسها الناصر بن علناس ابن حماد بن زيري أحد ملوك بني حماد في النصف الثاني من القرن الخامس، وأيضا تعرف بالناصرية وبوجاية.

انظر: معجم البلدان (١/ ٣٣٩).

(٦) المغربيون: نسبة إلى دولة المغرب في قارة أفريقيا، فتحت سنة ٦٨٣هـ بقيادة عقبة بن نافع، وهي بالفتح ضد المشرق، وهي بلاد واسعة كثيرة، ووعثاء شاسعة، قال بعضهم: حدها من مدينة مليانة –وهي آخر حدود إفريقية –إلى آخر جبال السوس –التي وراءها البحر المحيط –، وتدخل فيه جزيرة الأندلس، عاصمتها: الرباط، قامت فيها عدة دويلات؛ منها: الأدارسة، الدولة الفاطمية، دولة الموحدين، دولة المرابطين، الدولة العلوية، وغيرها. عدد سكانها (٣٦٠٠٠٠٠٠) نسمة، لغتهم الأساسية: العربية، إلى جانب عدة لغات أخرى، وأغلب سكانها يدينون بالديانة الإسلامية.

انظر: معجم البلدان (٥/ ١٦١)، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ص (٥٥٣– ٥٦٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أ-أن لازم المذهب لا يرد على خاطر الإمام، فلو نبه إليه لصرح بخلافه، والإمام غير معصوم فيحصل منه التناقض[١].

ب-أن تحديد لوازم القول من الأمور التي يجوز أن يقع فيها الخطأ والوهم[٢].

ج- قال ابن تيمية: "لو كان لازم المذهب مذهبا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات: إنه مجاز ليس بحقيقة فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة، وكل من لم يثبت بين الاسمين قدرا مشتركا لزم أن لا يكون شيء من الإيمان بالله ومعرفته والإقرار به إيمانا فإنه ما من شيء يثبته القلب إلا ويقال فيه نظير ما يقال في الآخر، ولازم قول هؤلاء يستلزم قول غلاة الملاحدة[٣] المعطلين الذين هم أكفر من اليهود والنصارى"[٤].

القول الثاني: لازم المذهب هو مذهب لصاحب المذهب ويصح نسبته إليه. وممن قال به: الأثرم والخرقي[٥].

أدلة هذا القول:

هي نفس أدلة من قال بالجواز، إضافة إلى ما افترضه أحد المعاصرين فقال:

"يستدل من يرى هذا الرأي بأن من التزم بمذهب معين يلزمه أن يلتزم لازمه وإلا كان متناقضا، والظاهر من حال المجتهد الاطراد وعدم التناقض، فيعمل بذلك الظاهر ما لم يصرح

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٧).

(٢) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص (٢٨٩).

(٣) الإلحاد: مذهب فلسفي يقوم على إنكار وجود الله تعالى ويذهب إلى أن الكون بلا خالق، ويعد أتباع العقلانية هم المؤسسون الحقيقيين للإلحاد الذي ينكر الحياة الآخرة، ويرى أن المادة أزلية أبدية، وأنه لا يوجد شيء اسمه معجزات الأنبياء فذلك مما لا يقبله العلم في زعم الملحدين، الذين لا يعترفون أيضا بأية مفاهيم أخلاقية ولا بقيم الحق والعدل ولا بفكرة الروح. انظر: الملل والنحل (٢/ ٧٥)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٥٥)، الموسوعة الميسرة في الأديان (٤/ ١٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٧).

(٥) المرجع السابق (٣٥ / ٢٨٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بإنكاره"[١].

-ما جرى عليه أتباع المذاهب الأربعة من التفريع على مذاهب أئمتهم ونسبة ذلك إليهم[٢].

القول الثالث:

وهو القول بالتفصيل:

قال ابن تيمية: لازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الحق، يجب عليه أن يلتزمه فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب.

والثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، لا يجب التزامه إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين، ثم إن عرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه[٣].

أدلة القول الثالث:

-أن لازم القول الحق حق، فلا يمنع نسبته للمجتهد.

-لازم القول الباطل لو نسب إلى صاحب المذهب وصحت النسبة لقلنا بكفره إذ كثير من علماء الأمة قد تصدر منهم أقوال لازمها الكفر.

قال ابن تيمية: "ولو كان لازم المذهب مذهبا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات: إنه مجاز ليس بحقيقة فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته

---

(١) نظرية التخريج للشلي ص (٢٤١).

(٢) انظر: تحرير المقال ص (١٦٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩ / ٤٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

حقيقة"[1].

-أن التناقض ليس مستحيلا من الفقهاء بل يقع منهم، فقد لا يقول الفقيه بلازم قوله فكيف ينسب إليه؟ ![2].

والأفضل أن لا ينسب لازم المذهب للإمام احتياطا بل له أن يقول: مقتضى مذهبه، أو مقتضى قواعده.

(1) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٧).

(2) انظر: المرجع السابق (٥/٣٠٦)، تحرير المقال ص (١٦١- ١٦٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني

التخريج عند الحنابلة

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: نشأة المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: تأصيل التخريج عند الحنابلة.

المطلب الثالث: المخرجون من الحنابلة.

المطلب الرابع: تأثير التخريج على الفقه الحنبلي.

* * * *** * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول

نشأة المذهب الحنبلي.

الفرع الأول

نشأة المذهب الحنبلي، ومزايا فقهه، وأصوله.

نشأة المذهب الحنبلي.

من المعلوم أن المذهب الحنبلي نشأ على يدي الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وكان مذهبه في أول أمره يميل إلى الحديث أكثر منه إلى الفقه.

ولكن أصحاب هذا المذهب عملوا على تطويره ليكون مذهبا فقهيا متكاملا على مر العصور.

فبعد أن صارت اجتهادات الإمام وآراؤه في الفقه والعقيدة مذهبا يحتذى قام تلاميذه بنقلها لمن بعدهم.

وقد كانت نشأت المذهب الحنبلي ببغداد، ولم يكتب الإمام أحمد فقهه، وكان ينهى عن الكتابة، إلا في تدوين الحديث.

ولذلك نقل الفقه الحنبلي عن طريق تلاميذ الإمام، وأولهم ابنه صالح، ولقد عمل على نشر فقه أبيه. ومما ساعد على ذلك توليه القضاء، فنقل الفقه الحنبلي إلى العمل والتطبيق.

وكذلك نقل ابنه الآخر عبد الله[١]، وغيرهما من تلاميذ الإمام أحمد[٢].

---

(١) عبدالله بن أحمد ابن حنبل، أبو عبدالرحمن، حدث عن أبيه ويحيى بن معين وغيرهما، روى عنه أبو بكر النجاد وغيره، كان ثبتا فهما ثقة، قيل: لم يكن في الدنيا أحد روى عن أبيه أكثر منه، توفي سنة ٢٩٠ هـ.
انظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٨٢ – ١٨٣)، المقصد الأرشد (٢/ ٥).

(٢) المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم ص (٦٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مر الفقه الحنبلي بعدة مراحل زمنية وهي:

١- دور التأسيس: كان الفرد الواحد من الصحابة أو التابعين إمام يهتدى ويقتدى به في العلم وكذلك الفقهاء في القرون التي تليهم ومنهم أصحاب المذاهب الأربعة الذين كان لهم من العلم والدين ما أبهر العقول فكان لهم تلاميذ أخذوا عنهم وحفظوا علمهم، فرووه، ودونوه، ونشروه، واستنبطوا مآخذه، وتتبعوا أصوله وقواعده، ومنهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمة الله الذي سار إليه الطلاب من الأفاق، وقصده المستفتون، فصار له في مجالات التلقي، واللقاء، والإلقاء ما جعل له أثرًا كبير في تكوين ملكة فقهية.

٢-دور النمو والانتشار: اشتغل حفدة الإمام بمسائل إمامهم جمعا، وترتيبا، وتدقيقا، وترجيحا، ومن هنا ظهر أثر الإنتساب للإمام، وبرز في مذهبه كبار المشايخ، فصارت أصول المذهب، ومصطلحاته الدقيقة محل دراسة وتدريس، واستقراء، وتأليف، وتلقين.

٣- دور تحرير المذهب وتنقيحه: جاء دور شيوخ المذهب ومحققيه ومنقحيه في هذا العصر لوجود الكتب المدونة والمجموعة والمشروحة والمختصرة.

٤- دور الاستقرار: دور الاستفادة من كتب المذهب تخريجا وتحريرا.

٥- دور إحياء التراث: هذا الدور من خصائص عصرنا، وسمات الدراسات العليا الجامعية إذ جعل تحقيق التراث من وسائل الحصول على الشهادات العالمية[1].

---

[1] انظر: المدخل المفصل ص (١٣٠ – ١٣٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

مزايا الفقه الحنبلي.

لكل مذهب مزاياه التي تميزه عن المذاهب الأخرى فمن مزايا الفقه الحنبلي:

١- فقه الدليل.

٢-كثرة المسائل العلمية والعملية.

٣-البعد عن الفقه التقديري في المذهب.

٤-البعد عن الإغراق في الرأي.

٥ -التيسير في الأحكام من العبادات والمعاملات والشروط والنكاح وغيرها[١].

---

[١]انظر: المدخل المفصل ص (١٣٧ - ١٤١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أصول المذهب الحنبلي.

بنى الإمام أحمد مذهبه على خمسة أصول:

١-الكتاب والسنة، فمتى وجد نصا عمل به ولا يحيد عنه حتى لو وجد إجماعا.

٢-إذا لم يجد نصا في المسألة يأخذ بفتاوى الصحابة التي ليست فيها خلافا.

٣-فتاوى الصحابة المختلف بها يأخذ بأقربها للكتاب والسنة.

٤ -الأخذ بالحديث المرسل(١) والضعيف(٢).

٥ — القياس.

---

(١) المرسل لغة: المطلق غير المقيد. انظر: المغرب (٣٢٩/١)، المصباح المنير (١/ ٢٢٩).

واصطلاحا: هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، فهذا مرسل باتفاق.

انظر: المنهل الروي (١/ ٤٢-٤٣)، الباعث الحثيث (٤٦-٤٥).

(٢)الضعيف لغة: خلاف القوة. انظر: مقاييس اللغة مادة (ضعف) (٢/ ٢٦٢)، لسان العرب مادة (ضعف) (٩/ ٢٠٣).

اصطلاحا: هو كل حديث لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن – اتصال السند، والعدالة، والضبط والخلو من الشذوذ والعلة.

انظر: المنهل الروي (١/ ٣٨)، التوضيح الأبهر (١/ ٣٤)، تدريب الراوي (١٧٩/١).

والمراد بالضعيف هنا: مالحقه الضعف من جهة الضبط لا ما كان راوية كاذب أو فاسق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أيضا ثبت عنه الأخذ بالإجماع[١] والاستصحاب[٢] والمصلحة المرسلة[٣][٤].

وقد ذكر الإمام ابن القيم أن فتاوي الإمام أحمد مبنية على خمسة أصول:

أحدها: النصوص فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائنا من كان.

والأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها، لم يعدها إلى غيرها، ولم يقل إن ذلك إجماع، بل من ورعه في العبارة يقول: "لا أعلم شيئا يدفعه " أو نحو هذا.

والثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول.

والرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، فإذا لم يكن عنده شيء من هذا عدل إلى **الأصل الخامس** وهو القياس، فاستعمله للضرورة.

---

(١) الإجماع لغة: الاتفاق، أو العزم على الشيء.

انظر: تهذيب اللغة مادة (جمع) (١/ ٢٥٣)، لسان العرب (جمع) (٥٨/٧).

اصطلاحا: هو اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور الدينية بعد وفاة الرسول ﷺ.

انظر: قواطع الادلة (١/ ٤٦١)، روضة الناظر (١/١٣٠- ١٣١).

(٢) الاستصحاب: لغة الصحب جمع الصاحب، واستصحاب الرجل: دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئا استصحبه.

انظر: العين مادة (صحب) (٣/ ١٢٠)، لسان العرب (صحب) (١/ ٥٢٠).

اصطلاحا: ثبوت الأمر في الزمن الثاني لثبوته في الأول، وهو من الأدلة المختلف فيها.

انظر: قواطع الأدلة (٢/ ٣٥)، المحصول (٤٨/ ٦١)، روضة الناظر (٧/ ١٥١).

(٣) المصلحة المرسلة هي: جلب المنفعة أو دفع المضرة وهي ثلاثة أقسام: قسم شهد الشرع باعتباره، القسم الثاني: ما شهد ببطلانه، القسم الثالث: ما لم يشهد له بإبطال ولا اعتبار معين.

انظر: روضة الناظر (١٦٩/١).

(٤) انظر: المدخل في الفقه الاسلامي لمحمد شلبى ص (٢٠٢-٢٠٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني:

مصطلحات المذهب، وأنواع الاختلاف في المذهب، ومسالك الترجيح.

مصطلحات المذهب.

مصطلحات الإمام أحمد في ألفاظه.

إن ألفاظ الإمام أحمد على أربعة أقسام:

١- صريح لا يحتمل التأويل، ولا معارض له فهو مذهبه.

٢- ظاهر يجوز تأويله بدليل أقوى منه، فإذا لم يعارضه أقوى منه، ولم يكن له مانع لغوي أو شرعي أو عرفي، فهو مذهبه.

٣-المجمل المحتاج إلى بيان وتوضيح.

٤- ما دل سياق كلامه عليه، وقوله، وإيماؤه، وتنبيهه[١].

ألفاظ الإمام وفهم الأصحاب منها.

١- ما دل من ألفاظه على التحريم والكراهية، مثل: "لا ينبغي" أو "أكره كذا".

٢- ما دل من ألفاظه على الوجوب والندب، مثل: "يعجبني" أو "أحب كذا".

٣-الألفاظ الدالة على الإباحة، مثل: "لابأس بكذا".

٤- قول الإمام "أخشى" أو "أخاف: "كقوله يجوز أو لا يجوز، وقيل: هما للوقف والشك.

٥ - إن أجاب الإمام أحمد في شيء ثم قال "هذا أهون أو أشد أو أشنع" قيل: هما للتسوية وقيل: لا[٢].

---

(١)انظر: المنهج الفقهي العام ص (١١١).

(٢)انظر: المرجع السابق ص (١١١- ١١٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

بعض مصطلحات الأصحاب في ألفاظهم.

١-المذهب كذا. قد يكون بنص الإمام أو إيماءه، أو تخريجهم ذلك واستنباطهم من قوله أو تعليله.

٢- "الصحيح" أو "الأصح" أو "الظاهر" أو "الأظهر" أو "الأشهر" أو "الأقوى" أو "الأقيس" فقد يكون عن الإمام أو عن بعض أصحابه.

٣-"نصا" منسوبة للإمام أحد.

٤ - قيل، والقول، والرواية، والوجه، والاحتيال، والتخريج، والشيخ، والشيخان، والشارح، والشرح، والقاضي، سيأتي تفسيرها في موضعها.

٥-الحروف التي تدل على الخلاف:

- لو: للخلاف القوي.
- إن: للخلاف المتوسط.
- حتى: للخلاف الضعيف[١].

---

[١]انظر: المنهاج الفقهي العام ص (١١٩-١٢١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أنواع الاختلاف في المذهب.

١- الاختلاف بين روايات الامام.

٢- الاختلاف بين الرواية عن الإمام وتخريج الأصحاب.

٣-الاختلاف بين تخاريج الأصحاب.

٤ -يكون في المذهب رواية واحدة، لكن اختلف الأصحاب في تفسيرها[١].

مسالك الترجيح عند الاختلاف.

١ -ما عضده الدليل فهو أصل المذهب وإن خالف الرواية أو التخريج.

٢-إذا لم يكن في المذهب إلا رواية واحدة فهي المذهب نصا ولا يجوز العدول عنه.

٣-إذا لم يكن في المذهب رواية عن الإمام فالمذهب ما كان من تخريج الأصحاب.

٤-إذا لم يكن في المسألة رواية ولا ترجيح، فللمتأهل تخريج الحادثة على أصول المذهب وقواعده وضوابطه.

٥-إذا كان عن الإمام روايتان فأكثر نصا فيتعامل معهما كما يتعامل مع الدليلين.

٦-إذا كان هناك خلافٌ بين الرواية والتخريج تقدم الرواية على التخريج.

٧-إذا كان الخلاف بين فقه الأصحاب، كان الراجح الأقرب للدليل أو لأصول الإمام وقواعده.

٨-الاختلاف بسبب اختلاف الأصحاب في تفسير مصطلح الإمام أحمد في جوابه، فالذي يرفع الخلاف تهذيب اصطلاحه وتنقيحه من الاختلاف في فهم معناه[٢].

---

(١) انظر: المدخل المفصل ص (٢٨٩).

(٢) انظر: المدخل المفصل ص (٢٩٠- ٢٩٢)، وقد جمعت في هذا المبحث معلومات عامة عن المذهب الحنبلي فهو مختلف عن المبحثين التاليين.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني

تأصيل التخريج عند الحنابلة

لم يغلق فقهاء الحنابلة باب الاجتهاد كغيرهم من المذاهب بل كانوا من السباقين إلى الاجتهاد، فلم يقفوا على النصوص وعلى ما استنبط إمام مذهبهم، ولم يكتفوا بتقليد إمامهم بل اجتهدوا في النصوص بل كان كثير منهم من المخرجين وأصحاب الوجوه منهم: الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وقد كثرت الأحكام الفقهية المخرجة في ثنايا الكتب، وكان للتخريج عندهم أسس ومنهج معين منها:

١-لم يكن للإمام أحمد كتاب دونه بنفسه جمع فيه قواعده الأصولية بل كانت قواعده الأصولية المنصوص عليها مبثوثة في مسائله وفتاواه وجواباته الفقهية والحديثية، والقسم الأكبر منها هو ما استنبطه فقهاء المذهب حينما جمعوا مسائله وفتاواه وآراءه، وجمعوا بينها ووازنوا ورجحوا، ثم استنبطوا قواعده الأصولية منها، فمن أصحابه من سار على مذهبه ومذهب الصحابة في التخريج، ومنهم من اقتصر على الجمع والترتيب وضبط القواعد، ومنهم من جمع بين الاجتهاد والتخريج والإفتاء والترتيب وضبط الأحكام، وتأصيل الأصول، وكل له فضل في تنمية المذهب وتهذيبه ونشره، وسهلوا سبيل معرفته، وطريقة التخريج عليه، واستنباط مالم ينص عليه.

٢-ذكر أنواع المجتهدين، والشروط التي يجب أن تتوفر فيه.

٣-ذكر أنواع التخريج وصوره، فالتخريج تارة يكون من نص معين لإمامه وتارة لا يكون هناك نص لإمامه، فيخرج على أصوله وقواعده.

٤-شروط التخريج.

٥-المستفتي إذا استفتى المخرج هل يعتبر مقلدا للمخرج، أم مقلدا للإمام؟

٦-هل ما يخرجه الأصحاب على قواعد الإمام ينسب للإمام، أم لا؟ فيه خلاف وتفصيل.

وقد كان كثير منهم يكثرون من نسبة الأقوال المخرجة للإمام فإنه إذا أفتى في مسألة وذكر علة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفتوى فكل مسألة توجد فيها هذه العلة تعتبر من مسائله وتنسب إلى مذهبه كمسألة منصوص عليها لأن الحكم يتبع العلة، فحيث وجدت العلة وجد الحكم.

٧-هل اجتهاد المخرج كاجتهاد المجتهد المطلق في الاعتداد بفتواه، والعمل بها، والأخذ بها في الخلاف والإجماع؟

٨-كيفية الترجيح بين الأحكام المخرجة وبقية أحكام المذهب[١].

(١) انظر: صفة الفتوى ص (١٨– ٢١)، ابن حنبل لأبي زهرة ص (٤٢٧ – ٤٣٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث

المخرجون من الحنابلة

لقد قام فقهاء المذهب الحنبلي بخدمات عظيمة للمذهب، فجمعوا روايات الإمام أحمد المختلفة، ثم رتبوها، ثم خرجوا عليها، ثم وضعوا قواعد عامة ترجع إليها أشتات الفروع، فمذهب الإمام انقسم بسبب تخريج أتباعه إلى قسمين: قسم منقول، وقسم مخرج.

فالقسم المنقول: أن يفتى في الوقائع بما أفتى به الإمام في مثلها من الوقائع.

القسم المخرج: أن تكون الأحكام قد خرجت على أقوال الإمام حسب قواعده وأصول مذهبه التي قررها، أو قياس فرع غير منصوص على حكمه بفرع آخر نص الإمام على حكمه.

والتخريج في مذهب الإمام أحمد ليس مقصورا على أحكام المسائل التي لا يكون للإمام رأي منقول فيها بل يكون أيضا فيما يكون هناك رأي مروي عنه ولو أدى ذلك إلى مخالفته ولكن هذه المخالفة مستمدة من أصول المذهب، أو من قواعده، أو من المناهج التي وضعها الإمام للاستدلال، وبين الفقيه المستند الذي استند إليه، ويعتبر ذلك كله من المذهب.

ولقد كثرت الأقوال في المذهب الحنبلي، فمنها أقوال منسوبة للإمام، ومنها مستمدة من إشارات وإيماءات فهمها أصحابه، ومنها مخرجة على أقواله، ومنها أوجه لأصحابه، فهذه كلها حفزت عزائم المجتهدين في المذهب على تصحيحها والترجيح بينها لكن تصحيح الأقدمين لأقوال الإمام أحمد والأوجه التي تنسب إليه والتي لا تنسب لم يتقيد به المتأخرون، بل فتحوا لأنفسهم باب الترجيح والتصحيح والتخريج، وبذلك استمر نماء الفقه الحنبلي، فالإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله كانوا يخرجون ويفتون ويجتهدون غير مقيدين إلا بالأدلة والأصول التي قيد بها الإمام أحمد في استنباطهم، فذهبوا إلى الأصل الذي استقى منه الإمام أحمد فتاويه واستقوا منه، ووصلوا إلى نتائج جديدة في الفقه.

ولقد كانت جهود الحنابلة في خدمة المذهب والتخريج فيه عظيمة، وقام المجدون منهم بعد أن

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كثر التفريع فيه وتعددت مسائله بوضع ضوابط عامة، فالاطلاع عليها يجعل القاريء يعرف فروع المذهب الحنبلي بأسهل طريقة، وتعطيه صورة واضحة عن منطقه ومساراته واتجاهاته المختلفة.

وقد كان الحنابلة في كل عصورهم هم أسبق المذاهب إلى فتح باب الاجتهاد، وعدم الوقوف عند ما استنبطه الأئمة(١).

ومصطلح المخرجون في المذهب الحنبلي لا يخرج عن المجتهد في المذهب والذي عرف بأنه: الذي يتقيد بمذهب إمام معين في الأصول والفروع، أو في الأصول فقط، فيسير على طريقته في الفتوى والاستدلال، ولا يخرج عن رأيه فيما أفتى فيه، وما سكت عنه الإمام يجتهد فيه على طريقته.

وعليه فيمكن تعريف المخرج في المذهب:

بأنه هو المجتهد الذي يقيس مسألة فرعية لم يروَ فيها قول عن إمام المذهب على مسألة فيها نص أو رواية عن الإمام لعلة تجمعهما.

وأهم الشروط التي يجب توفرها في المخرجين:

الشرط الأول: معرفته بقواعد إمامه الأصولية والفقهية.

الشرط الثاني: أن يكون المخرج مطلعا على مآخذ الأحكام.

الشرط الثالث: أن يكون أهلا للتخريج. عالما بالفقه والأصول وأدلة الأحكام تفصيلا، بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني، تام الارتياض في التخريج والاستنباط. . الخ(٢).

---

(١) انظر: ابن حنبل لأبي زهرة ص (٤٣٥- ٤٥٢).

(٢)انظر بتوسع أكثر في المسألة، قواطع الأدلة (٣/٣٨٠ – ٣٨١)، أدب المفتي للنووي ص (٢٥ - ٢٦)، الفروق (٣ /٣٥٠)، الموافقات (٥/ ٥١ - ٥٢)، البحر المحيط (٤/ ٥٠٠ - ٥٠٢)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٢٦)، تيسير التحرير، ابن امير باد شاه (٤/ ٢٤٩)، رسم المفتي ص (١٢٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أما أهل الفضل في إظهار علم التخريج في المذهب الحنبلي فهما الإمامان ابن رجب الحنبلي، والقاضي علاء الدين المرداوي.

الإمام المرداوي:

هو علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي السعدي ثم الدمشقي الصالحي، الشيخ الإمام العلامة، شيخ المذهب وإمامه ومصححه ومنقحه، وجامع الروايات فيه، توفي ليلة الجمعة سنة ٨٨٥هـ.

كتابه الإنصاف:

أهم مميزات كتاب الإنصاف: أنه استوعب ما أمكن من الروايات في المذهب، وحوى بين دفتيه ما سبقه من أمهات كتب المذهب متنا، وشرحاً، وكذلك حوى اختيارات وتراجيح الشيوخ المعتمدين في المذهب؛ فصار دليلاً لتصحيحات شيوخ المذهب المعتمدين قبله.

ثم إنه حرر المذهب رواية، وتخريجاً، وتصحيحاً لما أطلق، وتقييدا لما أخل بشرطه إلى آخر ما التزمه في مقدمته له، جاعلا ما ذهب إليه الأكثر من الأصحاب هو المختار[1].

الإمام ابن رجب:

هو عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، أبو الفرج، زين الدين، من علماء الحنابلة؛ كان محدثا حافظا فقيها أصوليا ومؤرخا، أتقن فن الحديث وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق، تخرج به غالب أصحابه الحنابلة، ورحل في طلب العلم إلى مصر ومكة والشام التي حطّ بها عصا ترحاله إلى أن توفي بها رحمه الله سنة ٧٩٥ هـ.

كتابه القواعد:

أهم مميزات كتاب القواعد: أنه اهتم في قواعده بذكر الخلاف داخل المذهب، وتفصيل الروايات والأوجه فيها، ثم إنه رتب قواعده حسب الترتيب الفقهي، حيث بدأ بقاعدتين في الطهارة، ثم بدأ

---

(١) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٥/ ٢٢٥- ٢٢٧)، مقدمة المرداوي في كتابه الإنصاف (١/ ٥- ١٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بقواعد في العبادات، ثم في المعاملات ثم في الجنايات ثم في الأحوال الشخصية ثم جاء بقاعدة القرعة.

ومنهج الإمام ابن رجب أنه قصر الحديث في قواعده وفوائده والفروع المندرجة تحتها على المذهب الحنبلي حيث عرضها والخلاف فيها وفق ما هو مقرر في هذا المذهب فقط، والتزم الإيجاز والاختصار –رحمه الله–[1].

أما الفقهاء المخرجون من الحنابلة فإني اكتفيت بذكر الواردين في جزئيتي من باب الجُعَالة إلى نهاية النكاح، ورتبتهم حسب تواريخ وفاتهم وهم:

المخرج الأول: أبو بكر الخلال.

هو أبوبكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي يلقب بالخلال، وهو الفقيه التقي العلامة المحدّث شيخ الحنابلة وعالمهم، قام بجمع فقه الإمام أحمد بن حنبل وترتيبه، رحل إلى فارس وإلى الشام والجزيرة طلبا لفقه الإمام أحمد بن حنبل وفتاويه وأجوبته، توفي سنة ٣١١هـ.

كتابه الجامع:

ويُطلق عليه (جامعُ الرِّوايات)، و(الجامعُ لعلوم الإمام أحمد)، أو (الجامع في الفقه)،

والذي وصل من كتاب الجامع أربعة كتب، وهي:

- كتاب الوقوف.
- كتاب التَّرجُّل.
- كتاب أحكام النساء.
- كتاب أحكام أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض[2].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٢٢١)، شذرات الذهب (٣/ ٣٣٩)، مقدمة ابن رجب في كتابه القواعد ص (٣).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩- ١٢٥)، الأعلام (٤/ ١٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المخرج الثاني: أبو الحسن التميمي.

هو عبدالعزيز بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان، أبو الحسن، التميمي، الحنبلي، فقيه، أصولي، فرضي، صحب أبا بكر عبد العزيز، وأبا علي بن أبي موسى، له إطلاع على مسائل الخلاف، له تصانيف: في الفقه والفرائض والأصول، ولكن لم يصل منها شيء[1].

المخرج الثالث: أبو حفص البرمكي.

هو عمر بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو حفص البرمكي، الحنبلي، فقيه، محدث. كان من الفقهاء الأعيان النساك الزهاد، ذو الفتيا الواسعة. حدث عن ابن الصواف، والخطبي، صحب عمر بن بدر المغازلي، وأبا علي النجاد، وأبا بكر بن عبد العزيز، وغيرهم.

توفي في جمادى الأولى، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بن حنبل، وذلك عام ٣٨٧هـ.

من تصانيفه: المجموع، وكتاب الصيام، وكتاب حكم الوالدين في مال ولدهما، وشرح بعض مسائل الكوسج، ولكنها فقدت جميعا[2].

المخرج الرابع: الحسن بن حامد.

هو الحسن بن حامد بن علي بن حامد الوراق، عرف بالوراق لأنه كان ينسخ الكتب ويتكسب بهذه الحرفة، كان مدرس الحنابلة وفقيههم ومفتيهم في عصره، عرف بتبحره في المذهب الحنبلي، له مؤلفات كثيرة منها: الجامع في المذهب وهو أربعمائة جزء وهو في الفقه (مفقود)، وتهذيب الأجوبة، توفي عطشاً وهو خارج لأداء الحج سنة ٤٠٣ هـ[3].

---

(١) انظر: البداية والنهاية (٢٩٨/١١)، النجوم الزاهرة (٨٤٠/٤).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢٣٢/١)، معجم المؤلفين (٢٧٢/٧).

(٣) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٣٢)، الأعلام (٢/ ٢٠١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المخرج الخامس: ابن أبي موسى.

هو محمد بن أحمد بن موسى الهاشمي، أبو علي. قاض، من علماء الحنابلة. من أهل بغداد مولدا ووفاة. كان أثيرا عند الخليفتين القادر بالله والقائم بأمر الله العباسيين، وكان له حلقة بجامع المنصور، وكان معظما للإمام أحمد، توفي سنة ٤٢٨هـ.

كتابه الإرشاد إلى سبيل الرشاد:

تميز هذا الكتاب عن غيره من كتب الحنابلة بصغر حجمه، وسهولة عباراته، ووضوحها، واعتنى مصنفه بذكر الأقوال والروايات عن الإمام أحمد -رحمه الله-، ولم يكتف بذلك، بل كان يرجح فيما بينها، ويختار بعضها أحياناً بقوله: وهو اختياري، وأحياناً يقول: والذي عليه العمل عندي، إلى غير ذلك من العبارات المبثوثة في معظم أبواب الكتاب.

وهو مطبوع بتحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي[1].

المخرج السادس: القاضي أبو يعلى.

هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، القاضي أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بـ ابن الفراء، والفراء نسبة إلى خياطة الفراء وبيعها. واشتهر بعد ذلك: بالقاضي أبي يعلى، له العشرات من المؤلفات والمختصرات، والغالب منها مفقود، كالمجرد في المذهب، وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ.

كتابه الروايتين والوجهين:

هو كتاب عظيم يشتمل على علوم عديدة، وقد اختار الشيخ عبدالكريم اللاحم-رحمه الله- المسائل الفقهية من الكتاب فجمعها في كتاب اسماه (المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين).

ويتميز كتاب الروايتين والوجهين بأنه اعتنى بالروايات الواردة عن الإمام أحمد؛ وذلك

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة (٢/١٨٢-١٨٦)، الأعلام (٨/٢٠٥)، مقدمة الإرشاد إلى سبيل الرشاد ص (٥- ١١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

بالاستدلال عليها وبيان الراجح منها، وقد جمع في الكتاب ما يقارب ألف مسألة، وذكر في كل مسألة روايتين أو وجهين مع الاستدلال لكل رواية أو وجه بأدلة من القرآن أو السنة أو أقوال الصحابة.

وقد استفدت منه في معرفة الروايات المقيس عليها (الأصل) في البحث[1].

المخرج السابع: أبو الخطاب (٤٣٢ هـ).

هو محفوظ بن أحمد الكلوذاني؛ أبو الخطاب، إمام الحنابلة في وقته، برع في الفقه وصنف ونفع بتصنيفه لحسن مقصده، ومن مصنفاته: التمهيد في أصول الفقه (مطبوع)، الانتصار في المسائل الكبار.(مطبوع ويمثل المطبوع منه أول الكتاب ، شمل مسائل الطهارة والصلاة وشيئًا من مسائل الزكاة)، توفي سنة ٥١٠هـ.

كتابه الهداية:

وهو من المتون المهمة الجامعة في المذهب، المعتمدة، وهو من المصححين لروايات الإمام، وطريقته فيه أنه يذكر في المسائل الروايات عن الإمام أحمد، فتارة يجعلها مرسلة، وتارة يبين اختياره، وهو مطبوع في مجلدين[2].

المخرج الثامن: ابن عقيل الحنبلي.

هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، أبو الوفاء، البغدادي، الظفري، الحنبلي يعرف بابن عقيل فقيه، أصولي، مقرئ، واعظ، تفقه على القاضي أبي يعلى وغيره، له مصنفات عديدة منها: الفصول ويسمى (كفاية المفتي) في الفقه(مخطوط)، التذكرة(مطبوع)، توفي سنة ٥١٣هـ.

كتابه الفنون:

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة (٢/٢٣٠-١٩٣)، الأعلام (٦/٢٣)، مقدمة كتاب المسائل الفقهية من الروايتين والوجهين (١/ ٩ – ٣٠).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٧٣)، مقدمة كتاب الهداية لأبو الخطاب ص (٥- ٢٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هو كتاب كبير فيه فوائد كثيرة في الوعظ والتفسير والفقه والأصول، والنحو واللغة والشعر والتاريخ والحكايات وفيه مناظراتُه ومجالسُه التي وقعت له وخواطره، وتأملاته في الفقه.

حققه المستشرق جورج مقدسي في جزأين[1].

المخرج التاسع: القاضي أبو خازم.

الشيخ الإمام ، الفقيه القدوة ، الزاهد العابد أبو خازم محمد ابن القاضي الكبير أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي الحنبلي .

له مصنفات وهي: التبصرة في الخلاف، وكتاب رؤوس المسائل، وشرح مختصر الخرقي، وهي مفقودة، توفي في صفر سنة ٥٢٧هـ[2].

المخرج العاشر: ابن الزاغوني.

هو علي بن عبيدالله بن نصر بن عبيدالله بن سهل بن الزاغوني، أبو الحسن، البغدادي فقيه حنبلي أصولي، سمع من أبي جعفر بن المسلمة، وعبدالصمد بن المأمون وغيرهما.

قال ابن رجب: ((كان متفننا في علوم شتى من الأصول والفروع، والحديث، والوعظ، وصنف في ذلك كله)).

من تصانيفه: الإقناع، والواضح، والخلاف الكبير في الفقه، والإيضاح في أصول الدين، وغرر البيان في أصول الفقه، والتلخيص في الفرائض (مفقود)، توفي سنة ٥٢٧هـ[3].

---

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٣/٥٣٥١).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٨٤)، الأعلام(٧/ ٢٤٩)، شذرات الذهب(٤/ ١٢٦).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٦٠٥)، الأعلام (٤/٣١٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المخرج الحادي عشر: الحلواني.

هو محمد بن علي بن محمد، أبو الفتح، الحلواني. نسبة إلى بيع الحلوى. من أهل بغداد شيخ الحنابلة في عصره درس الفقه أصولا وفروعا وبرع فيهما، وأفتى ودرس.

من تصانيفه: ((كفاية المبتدي)) في الفقه مجلد؛ و((مختصر العبادات))[1].

المخرج الثاني عشر: ابن قدامة.

هو موفق الدين، عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، أبو محمد المقدسي، شيخ الإسلام

من تصانيفه: المغني شرح مختصر الخرقي، والكافي، والمقنع، والعمدة، وكلها في الفقه وهي مطبوعة، وله في الأصول روضة الناظر(مطبوع)، توفي سنة ٦٢٠هـ.

كتابه المغني والكافي:

المغني: هو شرحٌ لمختصر الخرقي، وهو أغنى شروح الخرقي على الإطلاق، وأشهرها بالاتفاق، وأجمع كتاب ألف في المذهب لمذاهب علماء الأمصار، ومسائل الإجماع، وأدلة الخلاف والوفاق، ومآخذ الأقوال والأحكام، فلا يستغني عنه المتفقه ولا المحدث ولا الراغب في فقه السلف من الصحابة والتابعين، وهو مطبوع.

أما الكافي: فهو كتاب على مذهب الإمام أحمد، يذكر فيه مؤلفه جل الروايات عن الإمام أحمد بن حنبل ودليل كل رواية، ومأخذ كل رواية، وهو مطبوع[2].

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/١٠٦)، الأعلام (٧/١٦٤)، معجم المؤلفين (١/١٥٠).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/١٤٦-١٣٣)، الأعلام (٤/١٩١)، مقدمة ابن قدامة في كتابه المغني (١/ ٣- ٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المخرج الثالث عشر: مجد الدين ابن تيمية.

هو عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن محمد بن علي ابن تيمية، أبو البركات، مجد الدين الحراني الحنبلي. فقيه، محدث، مفسر، أصولي، نحوي، مقرئ، وكان فرد زمانه في معرفة المذهب الحنبلي، وهو جد الإمام ابن تيمية.

من تصانيفه: تفسير القرآن العظيم، والمنتقى في أحاديث الأحكام، توفي سنة٦٥٢هـ.

كتابه المحرر:

هو كتاب يذكر المسألة ثم يشرع في شرحها ببيان مقاصدها وذكر الدليل والتعليل، وقد سار في كتابه على منهج القاضي أبو الخطاب في كتاب الهداية، وهو مطبوع[١].

المخرج الرابع عشر: شمس الدين ابن قدامة.

هو شمس الدين، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، أبو محمد وأبو الفرج، توفي سنة ٦٨٢هـ.

كتابه الشرح الكبير:

وهو شرح لكتاب المقنع للموفق ابن قدامة، اعتمد في جمعه على كتابه (المغني)، ولم يترك من كتاب المغني إلا شيئا يسيرا من الأدلة[٢].

المخرج الخامس عشر: أحمد بن حمدان الحراني.

هو أحمد بن حمدان بن شبيب بن محمود، أبو عبدالله، النمري، الحراني، فقيه، حنبلي، أصولي، أديب، ولي نيابة القضاء في القاهرة، برع في الفقه، وانتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه وغوامضه.

---

(١) انظر: شذرات الذهب (٥/٢٥٧)، البداية والنهاية (١٣/ ٢١٧)، مقدمة المجد في كتابه المحرر (١/ ١).

(٢) انظر: الأعلام (٣/ ٣٢٩ – ٣٣٠)، مقدمة أبي الفرج في الشرح الكبير (١/ ٢- ٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

من تصانيفه: الرعاية الصغرى، والرعاية الكبرى كلاهما في فروع الفقه الحنبلي، وصفة المفتي والمستفتي، توفي سنة ٦٩٥هـ.

كتابه الرعاية:

هو كتاب في المذهب الحنبلي يتميز بوضوح العبارة والاختصار، وهو(مطبوع)[١].

المخرج السادس عشر: الحارثي .

هو مسعود بن أحمد بن مسعود؛ سعد الدين، أبو محمد، الحارثي نسبته إلى (الحارثية) قرية من قرى بغداد كان رأس الحنابلة في وقته؛ فقيها مناظرا مفتيا عالما بالحديث وفنونه، ولي القضاء سنتين ونصفا، من تصانيفه: شرح قطعة من كتاب شرح الممتع على المقنع في الفقه الحنبلي، وشرح قطعة من سنن أبي داود، توفي سنة ٧١١هـ.

كتابه شرح الممتع على المقنع:

هو شرح لقطعة من كتاب المقنع في الفقه تبدأ من كتاب العارية وتنتهي بكتاب الوصايا، ولكن المطبوع من كتاب العارية إلى نهاية الشفعة، وذلك لأن الباقي من الكتاب مفقود، وهي الجزئية الموجودة في بحثي(من باب الجُعَالة إلى نهاية الوصايا).

والكتاب مطبوع باسم(شرح الحارثي على المقنع)[٢].

المخرج السابع عشر: الشيخ تقي الدين ابن تيمية.

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي، تقي الدين، شيخ الإسلام، حنبلي، ولد في حران وانتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، سجن بمصر مرتين من أجل

---

(١) انظر: شذرات الذهب (٤٢٨/٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٣٣١/١)، والأعلام (١٦/١١).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣٦٢/٢)، الدرر الكامنة (٣٤٧/٤)، مقدمة المحقق من كتاب شرح الحارثي على المقنع (١/ ٧٠ – ٩٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فتاواه، توفي بقلعة دمشق معتقلا سنة ٧٢٨هـ، من تصانيفه: السياسة الشرعية، ومنهاج السنة، وغيرها.

كتابه الفتاوى الكبرى، أو مجموع فتاوى ابن تيمية:

يعد هذا الكتاب من أضخم الموسوعات الشرعية، التي تُغني عن اقتناء الكثير من أمهات الكتب؛ لشمولها، وتنوعها، وعمقها، وسلاسة أسلوبها، ووحدة منهجها. وقد تناول الكتاب العقائد، وعلم الكلام، والمنطق، والفلسفة، والمناظرات، واشتمل على: الفقه وأصوله، والتفسير وأصوله، والحديث وأصوله، والتصوف وأصوله، وغير ذلك[١].

المخرج الثامن عشر: ابن مفلح، صاحب الفروع .

هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح، أبو عبدالله، شمس الدين المقدسي، ثم الصالحي. فقيه، أصولي، محدث، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل.

من تصانيفه: الآداب الشرعية والمنح المرعية، وغيرها، توفي سنة ٧٦٣هـ.

كتابه الفروع:

يتميز كتاب الفروع بأنه يسرد المسائل على حسب الكتب والأبواب الفقهية بأسلوب سهل ورصين، وكذا لم يهمل أقوال المذاهب الفقهية وخلافهم مع المذهب الحنبلي[٢].

المخرج التاسع عشر: صاحب الفائق "ابن قاضي الجبل".

هو أحمد بن الحسن بن عبدالله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة، شرف الدين، أبو العباس، المقدسي الأصل، ثم الدمشقي، المشهور بابن قاضي الجبل، فقيه حنبلي، كان من أهل الفهم والبراعة، والرياسة في العلم، متفننا عالما بالحديث وعلله، والنحو، والفقه، والأصلين، والمنطق، له في

---

(١) انظر: الدرر الكامنة (٤٤/١١)، البداية والنهاية (٣٥/١٤١).

(٢) انظر: الدرر الكامنة (٢٦١/٤)، النجوم الزاهرة (٦/١١١)، مقدمة المرداوي في كتابه تصحيح الفروع (١/ ٧ – ١٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفروع القدم العالي، وله اختيارات في المذهب. تتلمذ على الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وقرأ عليه عدة مصنفات في علوم شتى، وأذن له في الإفتاء، ولي القضاء بدمشق ومصر ودرس بعدة مدارس.

من تصانيفه: الفائق في الفقه (مفقود)، وكتاب في أصول الفقه لم يتمه، والرد على إلكيا الهراسي، وقطر الغمام في شرح أحاديث الأحكام، توفي سنة ٧٧١هـ[١].

المخرج العشرون: الزركشي.

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي، المصري، الحنبلى، شمس الدين، فقيه.

من مصنفاته: شرح قطعة من المحرر، شرح الخرقي، وشرح قطعة من الوجيز، توفي بالقاهرة سنة ٧٧٢هـ.

كتابه شرح الزركشي:

اسمه: شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ويتميز بذكر الفروع والوجوه والروايات، وهو مطبوع[٢].

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٤٥٣)، المقصد الأرشد ص (٩٢).

(٢) معجم المؤلفين (١٠/ ٢٣٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الرابع

تأثير التخريج الفقهي في تطور الفقه الحنبلي

إن وجود المخرجين الذين يبنون على قواعد وأصول المذهب أحكام الحوادث التي لم تقع في عصر أئمة المذهب، والتي لم يؤثر عن أئمة المذهب أحكام فيها أمر لابد منه.

ولا يخفى على طلاب العلم أن الفضل في مدكتب المذهب وكثرتها، وشحنها بالفروع وأحكامها أمام الواقعات والنوازل والمستجدات يعود أولا وآخرا إلى التخريج.

وإليك أخي القارئ أهم آثار التخريج الفقهي على المذهب الحنبلي:

أولا: تطور المذهب وبقاؤه.

هناك الكثير من المذاهب التي اندثرت، ولا شك في أن سبب اندثارها وزوالها هو الجمود والتقليد ورفض التخريج الذي تبنى الحوادث عليه.

ثانيا: نفي تهمة الجمود والتعصب والتقليد عن فقهاء الفقه الحنبلي.

إن الأقوال المخرجة تنفي عن فقهاء الحنابلة تهمة الجمود والتقليد المحض، فالمقلد يأخذ قول من قلده دون معرفة حجته فيما قال، ولا يبحث عن العلل ووجوه الشبه.

أما المخرجون فهم يدققون في المسألة وينظرون إلى عللها ووجوه الشبه فيها، بل ربما يرجح القول المخرج ويترك الأصل، وذلك لقوة القول المخرج.

وهذا يدل على غيرة فقهاء الحنابلة للحق وبحثهم عنه عن طريق الاجتهاد وبذل الجهد للوصول إلى الحكم الشرعي، ولو كان بمخالفة الإمام صاحب المذهب.

ثالثا: الوقوف والتثبت من دقة أحكام الفروع.

يبقى القول المخرج وجهة نظر لها من الاعتبار ما يوجب على المجتهدين البحث والنظر في وجوه الشبه للربط بين المسألتين، وإظهار استحقاق المسألة لحكم الأخرى.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ولا شك أن البحث في الأقوال المخرجة يوقف طالب العلم على المسألة وذلك بالنظر في كلا القولين، وأدلة كل قول وترجيح أحد القولين إما النص وإما المخرج، ويجعله أيضا متثبتًا من حكم المسألة غير مذبذب فيها، وكذا يوقفه على دقة المجتهدين في المذهب ابتداء بالإمام أحمد ومرورا بالإمام القائل بالتخريج.

رابعا: يربي الملكة الفقهية عند فقهاء الحنابلة وتلاميذهم.

التخريج الفقهي يربي الاستنباط المذهبي المنضبط بالقواعد والأصول التي وضعها صاحب المذهب وذلك بعد الاستقراء التام لمقاصد الشريعة.

وتكون الملكة الفقهية في الدقة الملموسة في التخريج على نصوص الإمام، وفي رؤية جهود الفقهاء في إلحاق المسائل غير المنصوصة بالمنصوصة، وكذا في نقل أحكام المسائل إلى بعضها عند التشابه في موجب الحكم وانعدام الفرق، كل هذه الأمور تحتاج إلى ملكة خاصة وذهن حاضر.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفصل الأول

الفصل الأول

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في باب الجُعَالة واللُّقَطة واللَّقيط

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: باب الجُعَالة.
- المبحث الثاني: باب اللُّقَطة.
- المبحث الثالث: باب اللَّقيط.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول

باب الجُعَالة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحالف في قدر الجعل.

المطلب الثاني: العوض المعلوم والمجهول في الجُعَالة.

المطلب الثالث: عدم جواز أخذ ما أنفق على العبد.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

توطئة:

الجُعَالة هي: جعل مال معلوم لمن يعمل له عملا مباحا، ولو مجهولا[1].

وقد ورد ذكر الجُعَالة في سورة يوسف، قال تعالى: ﴿ قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ﴾ [سورة يوسف:٧٢]

يقول الشيخ السعدي-رحمه الله-: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ ﴾ أي: أجرة له على وجدانه، ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ ﴾ أي: كفيل[2].

وهذا دليل على مشروعية الجُعَالة، وهي أجرة تُوضع مقابل عمل يعمله الإنسان.

وقد ورد ذكر الجُعَالة في السنة، وذلك في حديث أبي سعيد[3] ﷺ في النفر الذين نزلوا في حي من أحياء العرب ثم لدغ[4] سيد ذلك الحي ...الخ[5].

---

(١) الروض المربع (١/ ٤٤٥).

قال العيني: "وجعلا بضم الجيم وهو الأجرة على الشيء ويقال أيضا جعالة والجعل بالفتح مصدر يقال جعلت لك كذا جعلا وجعلا " عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٢ / ١٠٠).

(٢)تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (١ / ٤٠٣).

(٣) هو سعيد بن مالك بن سنان. أنصاري، مدني، من صغار الصحابة وخيارهم. كان من المكثرين للرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقيهًا مجتهدًا مفتيًا ممن بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تأخذهم في الله لومة لائم. شهد معه الخندق وما بعدها، توفي سنة ٧٤ هـ.

انظر الإصابة للحافظ ابن حجر(٢ / ٣٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ١١٧-١١٤) البداية و النهاية (٩ / ٤).

(٤)اللدغ هو: عض الحية والعقرب. مادة (لدغ) لسان العرب (٨/ ٤٤٨)، الصحاح (٤/ ١٣٢٥).

(٥) وهذا نص الحديث كاملاً:

((انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم، فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه، ويقرأ: الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال، فانطلق

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الشاهد من الحديث هو قوله ﷺ : ((فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا)).

فالجُعَالة مباحة ومشروعة في ديننا الحنيف، كما دل حديث أبي سعيد رضي الله عنه، والجُعَالة من الأمور الشائعة في المجتمع، والتي تحدث بكثرة بين الناس، كأن يقول الرجل من وجد ضالتي فله كذا، أو من خاط ثوبي فله كذا.

يمشي وما به قلبة، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: وما يدريك أنها رقية، ثم قال: قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهما))

أخرجه البخاري في كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم الحديث [٢٢٧٦]، صحيح البخاري (٣ / ٩٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول

التحالف في قدر الجعل

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"فإن رد ضالته وقال: جعلت لي كذا، فأنكر الجعل أو قدره؛ قبل قول المنكر مع يمينه، وخرج التحالف في قدره فينفسخ(١)العقد، وتجب أجرة المثل "(٢).

القائل بالتخريج.

الإمام أحمد بن حمدان الحراني (نجم الدين).

أصل التخريج.

خرج الإمام نجم الدين الحراني القول بالتحالف في قدر الجعل على القول بالتحالف بين الأجير والمستأجر عند الاختلاف في قدر الأجرة، وأيضا بالتحالف بين المتبايعين إذا اختلفا في قدر الثمن.

وقد صرح الإمام المرداوي بذكر ذلك فقال: " وقيل: يتحالفان في قدر الجعل قياسا على اختلاف الأجير والمستأجر في قدر الأجرة "(٣).

فخرج القول بالتحالف بين المختلفين في قدر الجعل بالقياس على المختلفين في قدر الأجرة، وقد نقل الفقهاء قول الإمام أحمد بالتحالف في حال الاختلاف بين الأجير والمستأجر في قدر الأجرة.

---

(١) الفسخ: النقض. العين مادة(فسخ)، (٤/ ٢٠٢)، الصحاح (فسخ) (١/ ٤٢٩).

(٢) الرعاية ص (٧٣٤).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٣٩٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال الإمام ابن قدامة: " إذا اختلف المتكاريان [1] في قدر الأجرة أو المنفعة، تحالفا؛ لأنه عقد معاوضة[2]، أشبه البيع[3] ، ثم الحكم في فسخ الإجارة[4]، كالحكم في فسخ البيع؛ لأنها بيع " [5].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: " فإن اختلفا في الجعل، فقال: جعلت...

وإن اتفقا على العوض، واختلفا في قدره، فالقول قول المالك؛ لأن الأصل عدم الزائد

---

(١) من الكراء، ويطلق على الأجرة. مادة (أجر). الصحاح (٢/ ٥٧٦).

(٢) عقد المعاوضة: هو عقد يعطى كل طرف فيه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الاخر. معجم لغة الفقهاء (ص: ٤٣٨).

(٣) في اللغة: من بعت الشيء بمعنى اشتريته. ولا تبع بمعنى لا تشتر. وبعته فابتاع أي اشترى. والبياعات: الأشياء التي يتبايع بها للتجارة. والإبتياع: الإشتراء. والبيعة: الصفقة على إيجاب البيع وعلى المبايعة والطاعة، والبيع اسم يقع على المبيع، والجميع البيوع، والبيعان: البائع والمشتري. انظر العين مادة (بيع) (٢/ ٢٦٥)، الصحاح (بيع) (٣/ ١١٨٩).

شرعا: مبادلة مال ولو في الذمة بقول أو معاطاة. الروض المربع (٣٠٤).

(٤) الإجارة لغة: الأجر: الجزاء على العمل. والجمع: أجور. والإجارة: من أجر يأجر: وهو ما أعطيت من أجر في عمل. والأجر: الثواب، وقد أجره الله يأجره ويأجره أجرا وآجره الله إيجارا.

انظر: لسان العرب مادة (أجر) (٤ /١٠)، تاج العروس (أجر) (٢٤/١٠)

شرعا: عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئاً فشيئا.

انظر: كشاف القناع (٥٤٦/٣)، مطالب أولي النهى (٥٧٩/٣).

(٥) الكافي في فقه الإمام أحمد (٢ / ١٨٦).

وأيضا ورد القول بالتحالف في حال الاختلاف بين الأجير والمستأجر في قدر الأجرة عند الإمام البهوتي: (لو اختلف المؤجر والمستأجر في الأجرة (فمتى اختلفا) أي المتعاقدان (في قدر ثمن أو) في قدر (أجرة) بأن قال بعتكه بمائة فقال المشتري بل بثمانين وكذا في الإجارة (ولا بينة) لأحدهما، تحالفا (أو لهما) بينة (تحالفا) وسقطت بينتاهما لتعارضهما). كشاف القناع عن متن الإقناع (٣ / ٢٣٦).

وأيضا الإمام ابن مفلح: (إذا اختلفا في قدر الأجرة تحالفا كالبيع، نص عليه، ويبدأ بيمين الآجر، وكذا إذا اختلفا في المدة، وعنه: يصدق المؤجر، وعنه: المستأجر، وعلى التحالف إن كان بعد المدة فأجرة المثل لتعذر رد المنفعة، وإن كان في أثنائها فبالقسط). المبدع في شرح المقنع (٤ / ٤٥٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المختلف فيه، ولأن القول قوله في أصل العوض، فكذلك في قدره، كرب المال في المضاربة[١]. ويحتمل[٢] أن يتحالفا، كالمتبايعين إذا اختلفا في قدر الثمن، والأجير والمستأجر إذا اختلفا في قدر الأجر. فعلى هذا إن تحالفا فسخ العقد، ووجب أجر المثل "[٣].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: "وإن اختلفا في أصل الجعل أو قدره: فالقول قول الجاعل هذا المذهب في قدره. وعليه جمهور الأصحاب. قال القاضي: هذا قياس المذهب. وجزم به في الوجيز[٤]، وغيره. وقدمه في المغني، والشرح، وشرح الحارثي، والفروع، وغيرهم. وقيل: يتحالفان في قدر الجعل قياسا على اختلاف الأجير والمستأجر في قدر الأجرة. وهذا احتمال للقاضي. وتبعه من بعده على ذلك. وهو **تخريج** في الرعاية[٥]فعليه. يفسخ العقد، وتجب أجرة المثل "[٦].

نقد التخريج.

القول بالتحالف بين المختلفين في قدر الجعل لم ينص عليه الإمام أحمد، وهو تخريج صحيح وموافق لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، وموافق كذلك لقواعد الإمام أحمد فقد بناه الإمام الحراني على القياس.

وقد وفق الإمام الحراني في تخريجه؛ حيث لم يعارضه أحد من الفقهاء بل أثنى عليه الإمام

---

(١)المضاربة في المال: هي القراض. الصحاح. مادة(ضرب) (١/ ١٦٨).

شرعا: هي دفع مال معلوم لمتجر أي: لمن يتجر به ببعض ربحه أي: بجزء مشاع معلوم منه. الروض المربع (٤٠٢).

(٢) ذكر الإمام ابن قدامة القول المخرج بأنه احتمال فلم يصرح على أنه تخريج.

(٣) المغني لابن قدامة (٦ / ٩٧).

(٤) الوجيز، للإمام الحسن بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي البغدادي، المتوفي سنة ٧٣٢ هـ. وهو (مطبوع).

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ٣٢)، المدخل لابن بدران ص (٢١٨)

(٥) الرعاية يطلق على مصنفين في علم الفقه للإمام ابن حمدان، الأول يسمى: الرعاية الكبرى، والثاني الرعاية الصغرى، وهما للإمام ابن حمدان، أحمد بن حمدان الحراني، المتوفي سنة ٦٩٥ هـ، والكتاب المطبوع هو الرعاية الصغرى.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٢٦٧)، المدخل لابن بدران ص (٢١٧).

(٦) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٣٩٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المرداوي بقوله: (وتبعه من بعده على ذلك)[1]أي على القول بالتحالف بين المختلفين في قدر الجُعَالة.

(١) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٣٩٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا حصل خلاف بين الجاعل والعامل في مقدار الجُعَالة فالقول لمن؟

اختلف فقهاء الحنابلة على قولين:

القول الأول: أنه إذا حصل خلاف في أصل الجُعَالة أو قدرها فالقول قول الجاعل، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: إذا حصل خلاف بين الجاعل والعامل في أصل الجُعَالة أو قدرها أنهم يتحالفان، وبهذا يفسخ العقد، ويجب للعامل أجرة المثل.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على مشروعية الجُعَالة[1]، وأنه إذا لم يحصل خلاف في مقدار الجعل فالقول للجاعل، لكن اختلفوا في مسألة إذا حصل خلاف بين الجاعل والعامل في أصل الجُعَالة أو قدرها على قولين.

فمن قال بأن الجُعَالة تختلف عن البيع والإجارة جعل القول للجاعل (المالك).

ومن قال بأن الجُعَالة كالبيع والإجارة قال بالتحالف.

الروايات والأقوال في المسألة.

في المسألة قولان:

القول الأول: أنه إذا حصل خلاف في أصل الجُعَالة أو قدرها فالقول قول الجاعل، وهو القول المنصوص عليه في المذهب، وعليه جمهور الحنابلة[2].

---

(١) الروض المربع(١/٤٤٥).

(٢) ومن هؤلاء العلماء الإمام الحجاوي: (وإن اختلفا في أصل الجعل فقول من ينفيه وفي قدره أو المسافة فقول جاعل ومن عمل لغيره عملا بغير جعل فلا شيء له) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢ / ٣٩٦).

وكذلك الإمام الرحيباني فقال: (وإن اختلفا (في قدره) – أي: الجعل – (أو) اختلفا في قدر (المسافة) بأن قال الجاعل: جعلت ذلك لمن رده من عشرة أميال، فقال العامل: بل من ستة أميال، أو اختلفا في عين العبد الذي جعل فيه

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القول الثاني: إذا حصل خلاف بين الجاعل والعامل في أصل الجُعَالة أو قدرها أنهم يتحالفان، وبهذا يفسخ العقد، ويجب للعامل أجرة المثل، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة القول الأول:

أولا: القاعدة الفقهية[1]؛ الأصل براءة الذمة، والأصل في هذه المسألة مع المالك (الجاعل) والزيادة مختلف فيها.

ثانيا: من القياس.

قاسوا المالك (الجاعل) على رب المال في شركة المضاربة، فالقول قوله لأنه مؤتمن.

أدلة القول الثاني:

من القياس:

١/ قياس الاختلاف بين الجاعل والعامل في قدر الجُعَالة على الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن.

٢/ قياس الاختلاف بين الجاعل والعامل في قدر الجُعَالة على الاختلاف بين الأجير والمستأجر في قدر الأجرة[2].

الترجيح:

بعد البحث والتدقيق يظهر أن القول بالتحالف بين الجاعل والعامل هو الراجح، وهو القول

الجعل في رده، فقال: رددت العبد الذي جعلت إلي الجعل فيه، فأنكر الجاعل، وقال: بل شرطته في العبد الذي لم ترده؛ فالقول (قول جاعل) ؛ لأنه منكر لما يدعيه العامل زيادة عما يعترف، والأصل براءته) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٢١٢).

وأيضا الإمام النجدي فقد قال في اختلاف الجاعل والعامل: (يقبل قول الجاعل لأنه منكر، والأصل براءة ذمته) حاشية الروض المربع (٥/ ٤٩٩).

(١) اختلف العلماء في الاستدلال بالقواعد الفقهية لكن إذا كانت القاعدة الفقهية مبنية على دليل شرعي فإنه يستأنس بها، انظر الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية (ص: ٤٢).

(٢) انظر المغني لابن قدامة (٦ / ٩٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المخرج، وذلك لأن فيه ضمانًا لحق الأجير حيث أنه يترتب على الحلف بينهما فسخ العقد واستحقاق أجرة المثل للعامل، وفي هذا ضمان لحقوق الناس.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني

العوض المعلوم والمجهول في الجُعَالة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" ويحتمل[1] أن تجوز الجُعَالة مع جهالة العوض إذا كانت الجهالة لا تمنع التسليم، نحو أن يقول: من رد عبدي الآبق[2] فله نصفه، ومن رد ضالتي فله ثلثها. فإن أحمد قال: إذا قال الأمير في الغزو[3]: من جاء بعشرة رؤوس فله رأس. جاز وقالوا: إذا جعل جعلا لمن يدله على قلعة، أو طريق سهل، وكان الجعل من مال الكفار، جاز أن يكون مجهولا، كجارية يعينها العامل، فيخرج هاهنا مثله "[4].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

---

(١) يحتمل: يدل هذا اللفظ على ضعف الرأي، وقلة الذاهبين إليه؛ لشكهم في صحته، واحتمال ضعفه يترجح على قوته. وقيل: هو استخراج حكم جيد غير الحكم السابق وذلك لدليل مرجوح أو فساد لدليل الحكم السابق أوٍ مساو له.

انظر: مقدمة الفروع وتصحيح الفروع (١/ ١٣)، المدخل لابن بدران (١٤٠)، مصطلحات المذاهب الفقهية للدكتورة مريم الظفيري ص(٣٥١،٣٧٣)

(٢) الآبق هو العبد الهارب من سيده من غير خوف ولا كد عمل، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة (أبق) (١/ ٢).

(٣) يقال أغزيته إذا بعثته يغزو وإنما يكون الغزو بغزو العدو في بلاده. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة (غزو) (٢/ ٤٤٧).

(٤) المغني لابن قدامة (٦ / ٩٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

خرج الإمام ابن قدامة القول بصحة الجُعَالة مع الجهل بالعوض على صحة قول الأمير في الغزو من جاء بعشرة رءوس فله رأس، وهذا القول من نصوص الإمام أحمد التي رواها عنه أبو داود السجستاني، ونص رواية الإمام أحمد هي:

" قلت لأحمد: الإمام يخرج السرية[١]، وقد نفلهم جميعا، فلما كان يوم المغار وأغار نادى: من جاء بعشر رءوس فله رأس، ومن جاء بكذا فله كذا، فيذهب الناس فيطلبون، فما ترى في هذا النفل؟ قال: لا بأس به إذا كان يحرضهم بذلك، ما لم يستغرق الثلث، غير مرة سمعته، يقول: لا بأس به ما لم يستغرق الثلث، قلت: فلا بأس به في الشيء أو الواحد؟ قال: نعم، ما لم يستغرق الثلث "[٢].

فلهذا استنبط الإمام ابن قدامة القول بصحة الجُعَالة مع الجهل بالعوض؛ لأن الإمام أحمد يقول بصحة قول الأمير في الغزو من جاء بعشرة رؤوس فله رأس، فكما أنه تصح الجهالة بالغنيمة[٣] التي يعد بها الأمير جنوده كذلك تصح الجهالة بالعوض الذي يعد به الجاعل.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام المرداوي، والنص هو: " يشترط أن يكون العوض معلوما كالأجرة. على الصحيح من المذهب[٤]. وعليه الأصحاب. وقال المصنف[٥] في المغني: ويحتمل أن تصح الجُعَالة مع الجهل بالعوض، إذا كان الجهل لا يمنع التسليم. نحو أن يقول: من رد عبدي الآبق. فله نصفه،

---

(١)السرية هي القطعة من الجيش المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة (سرى) (١/ ٢٧٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١ / ٣١٩).

(٣) الغنيمة ما نيل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة والفيء ما نيل منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة(غنم) (٢/ ٤٥٥).

(٤) الصحيح من المذهب: هو الصحيح عند الإمام أحمد أو بعض أصحابه.

انظر: صفة الفتوى ص(١١٤)، مصطلحات الفقه الحنبلي (٥٣).

(٥) المصنف هو: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٢٠هـ.

انظر: المقصد الأرشد (١٨/٢)، الإنصاف، للمرداوي (١٥/١)، المدخل لابن بدران ص (٤١٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومن رد ضالتي فله ثلثها.

قال الإمام أحمد – رحمه الله –: إذا قال الأمير في الغزو من جاء بعشرة رءوس فله رأس جاز.

وقالوا: إذا جعل جعلا لمن يدله على قلعة أو طريق سهل، وكان الجعل من مال الكفار، كجارية بعينها: جاز. فيخرج هنا مثله. انتهى"[1].

٢/ الرحيباني[2]، والنص هو: " قال في المغني: ويحتمل أن تجوز الجُعَالة مع جهالة العوض إذا كانت الجهالة لا تمنع التسليم؛ نحو أن يقول: من رد عبدي الآبق فله نصفه، ومن رد ضالتي فله ثلثها. فإن أحمد قال: إذا قال الأمير في الغزو: من جاء بعشرة رءوس فله رأس جاز، وقالوا: إذا جعل جعلا لمن يدله على قلعة أو طريق سهل، وكان الجعل من مال الكفار؛ جاز أن يكون مجهولا كجارية يعينها العامل؛ فيخرج ها هنا مثله "[3].

نقد التخريج.

التخريج في هذه المسألة صحيح، وذلك لأنه قيس على روايات الإمام أحمد، حيث خرج صحة الجُعَالة مع الجهل بالعوض، على صحة قول الأمير في الغزو من جاء بعشرة رءوس فله رأس، وهو موافق لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، وموافق لقواعد الإمام أحمد، فالجُعَالة تختلف عن الإجارة وعن البيع لأن فيها الجهالة بالعوض.

وأيضا هذا التخريج سلم من اعتراضات وقوادح الفقهاء.

---

(١) الإنصاف (٦/ ٣٩٠)

(٢) مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرّحيباني مولدا ثم الدمشقيّ: فرضي، كان مفتي الحنابلة بدمشق. ولد في قرية الرحيبة (من أعمالها) وتفقه واشتهر وولي فتوى الحنابلة سنة ١٢١٢ هـ وتوفي بدمشق. له مؤلفات، منها (مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، توفي سنة ١٢٤٣هـ. الأعلام للزركلي (٧/ ٢٣٤)، معجم المؤلفين (١٢/ ٢٥٤).

(٣)مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٢٠٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

العلم بالعوض في الجُعَالة، هل هو شرط لصحة الجُعَالة؟

اختلف فيه على قولين:

القول الأول: يشترط أن يكون العوض معلوما كالأجرة.

القول الثاني: تصح الجُعَالة مع الجهل بالعوض، بشرط أن يكون الجهل لا يمنع من التسليم.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز الجُعَالة(١)، واختلفوا في العلم بالعوض في الجُعَالة، هل هو شرط لصحة الجُعَالة؟

فمن رأى بأن الجُعَالة كالبيع، قال باشتراط العلم بالعوض، ومن رأى باختلاف الجُعَالة عن البيع قال بعدم اشتراط العلم بالعوض.

الروايات والأقوال في المسألة.

هناك قولان لأهل العلم في هذه المسألة:

القول الأول: يشترط أن يكون العوض معلوما، وهو القول الصحيح في المذهب، والمنصوص عليه.

القول الثاني: تصح الجُعَالة مع الجهل بالعوض، بشرط أن يكون الجهل لا يمنع من التسليم، وهذا القول تخريج للإمام ابن قدامة، ووافقه من جاء بعده من الفقهاء(٢).

الأدلة، والترجيح.

أدلة القول الأول:

من القياس:

قاسوا اشتراط العلم بالعوض في الجُعَالة على اشتراط العلم بالأجرة للأجير.

---

(١) الروض المربع(١/٤٤٥).

(٢) انظر: الإنصاف، للمرداوي(٢ / ١١٢٩)

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أدلة القول الثاني:

من القياس:

١/ قياس صحة الجُعَالة مع الجهل بالعوض على صحة قول الأمير من جاء بعشرة رءوس فله رأس.

٢/ إذا جعل جعلا لمن يدله على قلعة أو طريق سهل، وكان الجعل من مال الكفار، كجارية بعينها: جاز[١].

الترجيح:

بعد النظر في الأدلة أرى أن الأرجح في هذه المسألة هو القول المخرج القائل بصحة الجُعَالة مع الجهل بالعوض بشرط أن لا يمنع الجهل من التسليم، لأن دليلهم أقوى، ولأن الحاجة تدعوا إليه.

(١) انظر: الإنصاف، للمرداوي (٢ / ١١٢٩)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث

نفقة العبد الآبق

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" وإذا أبق العبد، فلمن جاء به إلى سيده ما أنفق عليه إنما كان كذلك؛ لأن نفقة العبد على سيده، وقد قام الذي جاء به مقام سيده في أداء الواجب عليه، فرجع به عليه، كما لو أذن له. وقال الشافعي: لا يرجع بشيء؛ لأنه متبرع بإنفاق لم يجب عليه.

ولنا، أنه أدى عنه ما وجب عليه عند تعذر أدائه منه، فرجع به عليه، كما لو أدى الحاكم عن الممتنع من الإنفاق على امرأته ما يجب عليه من النفقة. **ويتخرج أن لا يرجع بشيء،** بناء على الرواية[1] الأخرى، في من أنفق على الرهن[2] الذي عنده، أو الوديعة[3]، أو الجَمَّال إذا هرب الجمال وتركها مع المستأجر " [4].

القائل بالتخريج.

---

(١) الرواية: قد تكون نصا، أو إيماء، أو تخريجا من الأصحاب. وقيل: الرواية: هي الحكم المروي عن الإمام أحمد في المسألة، قال في المسودة: والروايات المطلقة نصوص للإمام أحمد.

انظر: المسودة ص (١/٤٧٤)، صفة الفتوى ص (١١٤)، مصطلحات الفقه الحنبلي ص (٥٤).

(٢) الرهن في اللغة: يدل على ثبات شيء يمسك بحق أو غيره. مقاييس اللغة مادة (رهن) (٢/ ٤٥٢).

شرعا: توثقة دين بعين. شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٠٣).

(٣) الوديعة في اللغة: واحدة الودائع. يقال أودعته مالا، أي دفعته إليه يكون وديعة عنده. وأودعته أيضا، إذا دفع إليك مالا ليكون وديعة عندك فقبلتها. وهو من الأضداد. واستودعته وديعة، إذا استحفظته إياها. الصحاح مادة (ودع) (٣/ ١٢٩٦).

شرعا: المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض. شرح منتهى الإرادات (٢/ ٣٥٢)

(٤) المغني لابن قدامة (٨ / ٢٥٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإمام ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

خرج الإمام ابن قدامة القول بعدم رجوع المنفق على السيد بما أنفق على العبد قياسا على القول بعدم الرجوع بالنفقة على الرهن والوديعة، وكذلك على الجِمال إذا هرب الجمّال وتركها مع المستأجر(١).

ونص القول بأن الراهن والمودع والمؤجر (المكري) ليس عليه نفقة، ولا يرجع إليه بطلب نفقة الحيوان هو: " وإن أنفق على الرهن أي الحيوان بغير إذن الراهن مع إمكانه فهو متبرع أي: لا يرجع بشيء.

وإن عجز عن استئذانه، ولم يستأذن الحاكم، فعلى روايتين وكذلك الحكم في الوديعة، وفي نفقة الجِمال إذا هرب الجمَّال وتركها في يد المكتري"(٢).

إذا فقد ورد في أصل هذه المسألة قولان: الرجوع بالنفقة على الراهن، وعدم الرجوع بالنفقة على الراهن.

وقد قاس الإمام ابن قدامة قوله: بعدم رجوع المنفق على السيد (المالك) بالنفقة على العبد، بالقول بعدم رجوع المرتهن على الراهن بالنفقة على الحيوان.

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) أصل التخريج وهو القول بعدم الرجوع بالنفقة على الراهن والمودع والمستأجر مسألة خلافية فيها قولان:

القول الأول: يرجع المنفق على المالك (الراهن والمؤجر) ويأخذ منه ما أنفق من مال.

القول الثاني: لا يرجع المنفق على المالك (الراهن والمؤجر) ولا يأخذ منه ما أنفق من مال، لأنه متبرع.

وهذا نص ابن قدامة في المسألة:

(وإن لم يشهد، ونوى الرجوع، ففي الرجوع وجهان؛ أحدهما، يرجع به؛ لأن ترك الجمال مع العلم بأنها لا بد لها من نفقة إذن في الإنفاق.

والثاني لا يرجع به؛ لأنه يثبت لنفسه حقا على غيره وكذلك إن لم يجد من يشهده فأنفق محتسبا بالرجوع) المغني لابن قدامة (٥ / ٣٨٤).

(٢) المبدع في شرح المقنع (٤ / ٢٢٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ الإمام الزركشي، والنص هو: " وإذا أبق العبد فلمن جاء به إلى سيده ما أنفق عليه.

ش: هذا هو المشهور، حتى إن أبا الخطاب في الهداية وأبا محمد[١] في المقنع، وغيرهما قطعوا بذلك، وخرج أبو محمد قولا آخر أنه لا يرجع، بناء على رواية النفقة على الرهن والوديعة "[٢].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " ويأخذ منه ما أنفق عليه في قوته. هذا المذهب. نص عليه، وسواء قلنا: باستحقاق الجعل أم لا. جزم به في الوجيز وغيره. وقدمه في الفروع وغيره. وقال ابن رجب في قواعده: وجزم به الأكثرون من غير خلاف.

قال الزركشي: هذا المشهور. **وخرج المصنف قولا: بأنه لا يرجع.** وقيل: لا يرجع إلا إذا أنفق بنية[٣]الرجوع. واختاره في الرعاية. واشترط أبو الخطاب، والمجد في المحرر: العجز عن استئذان المالك. وضعفه المصنف – رحمه الله –. ولا يتوقف الرجوع على تسليمه، بل لو أبق قبل ذلك: فله الرجوع بما أنفق عليه. نص عليه في رواية عبد الله. وصرح به الأصحاب "[٤].

نقد التخريج.

التخريج في هذه المسألة تخريج صحيح، وأيضا أدلة الأصل (أصل التخريج) قوية[٥]، وهو موافق لقواعد الإمام أحمد، ولم ترد أي اعتراضات وقوادح من الفقهاء على التخريج، وأيضا القول المخرج موافق لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، فالمسلمون على شروطهم، والمنفق

---

(١) أبو محمد المقصود به: الموفق عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي وقد سبق ترجمته.

(٢)شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦ / ٤٥).

(٣) النية لغة: العزم والقصد.

انظر: الصحاح مادة (نوى) (٢٥١٦/٦)، المصباح المنير(نوى) (٦٣٢/٢).

شرعا: عزم القلب على فعل العبادة تقربًا إلى الله تعالى.

انظر: المبدع(٣٦١/١)، الإقناع(١٠٦/١).

(٤)الإنصاف، للمرداوي (٢ / ١١٣١)

(٥)الأدلة موجودة تحت عنوان أصل التخريج.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

متبرع فلذلك ليس له الرجوع على السيد في النفقة؛ فالسيد لم يشرط عليه ولم يطالبه بالنفقة.

وهو موافق لمذهب الإمام الشافعي –رحمه الله–[1] .

(١)الأم للشافعي (٣/ ١٥٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

نفقة العبد الآبق هل تلزم السيد أم العامل[١]؟

اختلف في المسألة، فمنهم من قال النفقة على السيد ويأخذ العامل كل ما أنفق على العبد، يرجع بها على السيد.

القول الثاني: لا يرجع على السيد بالنفقة، وتكون نفقة العبد على العامل.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن نفقة العبد على سيده[٢]، واختلفوا في نفقة العبد الآبق، فمن قال برجوع النفقة على السيد، رأى بأن العبد الآبق عبده وقد رجع لملكه، فعليه نفقته في وقت إباقه.

ومن قال بعدم رجوع النفقة على السيد، رأى بأن العبد الآبق ليس عبده في وقت إباقه، ولهذا لا يلزمه نفقته.

الروايات والأقوال في المسألة.

لأهل العلم في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: نفقة العبد الآبق على السيد، يرجع عليه العامل ويأخذها منه، وهذا هو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: نفقة العبد الآبق على العامل، ولا يرجع على السيد بها ولا يأخذها منه، وهذا هو القول المخرج في المذهب.

القول الثالث: لا يرجع العامل بالنفقة على السيد إلا إذا أنفق بنية الرجوع، وهذا القول ضعيف[٣].

الأدلة، والترجيح.

---

(١) والعامل في هذه المسألة هو الذي جاء بالعبد الآبق إلى سيده.

(٢) المغني، لابن قدامة (٨ / ٢٥٧).

(٣) انظر الإنصاف، للمرداوي (٢/ ١١٣١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أدلة القول الأول:

من القياس:

١/ أن العامل أدى عنه ما وجب عليه عند تعذر أدائه منه، فرجع به عليه، كما لو أدى الحاكم عن الممتنع من الإنفاق على امرأته ما يجب عليه من النفقة.

٢/ أنه كالرهن، إذا أنفق المرتهن على الرهن (الحيوان)، فله الرجوع على الرواية الأولى، وأيضا في الوديعة، وكذلك في من أنفق على الجمال إذا هرب الجمال وتركها مع المستأجر(١).

أدلة القول الثاني:

من المعقول:

١/ أنه متبرع بإنفاق لم يجب عليه، فليس له الرجوع.

٢/ أنه كالرهن، إذا أنفق المرتهن على الرهن (الحيوان)، فليس له الرجوع على الرواية الأخرى، وأيضا في الوديعة، وكذلك في من أنفق على الجمال إذا هرب الجمال وتركها مع المستأجر(٢).

أدلة القول الثالث:

من القياس: أن نفقة العبد على سيده، وقد قام العامل بأداء الواجب على السيد، فله أن يطلب المال من السيد إذا أراد.

الترجيح:

بعد النظر في الأقوال وأدلتها أرى أن القول الأول القائل بأن نفقة العبد الآبق على سيده وليس على العامل، وذلك لأن العبد ولاؤه ونفقته لسيده، ولأن هذا القول موافق لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، وأيضا لسلامته من اعتراضات الفقهاء.

---

(١) انظر المغني لابن قدامة (٨ / ٢٥٧).

(٢) المرجع السابق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثاني

باب اللُّقَطة

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم أخذ اللُّقَطة (العروض).

المطلب الثاني: عدم سقوط تعريف اللُّقَطة في حال التأخير عن الحول الأول.

المطلب الثالث: لا يلزم الملتقط شـــيء إذا قلنا بوجوب الدفع إليه.

المطلب الرابع: إن أتلف اللُّقَطة بعد الحول.

* * * * * * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توطئة:

اللُّقَطة هي: مال أو مختص ضل عنه ربه والتقطه غيره[1]، وهي عدة أنواع:

١/ ما لا تتبعه النفس، كسوط ورغيف، وحكم التقاطه: جائز، ولا يلزم تعريفه.

٢/ الضوال من البهائم القادرة على حماية نفسها من السباع، كالإبل، والبقر، والخيل، وغيرها، فهذه حكم التقاطها: حرام.

٣/ ما لا يمتنع من السباع، كالغنم، والدجاج، وغيرها، فيلزم ملتقطها: أكلها بقيمتها، أو بيعها وحفظ ثمنها.

٤/ الأثمان والمتاع، من ذهب وفضة وغيرها، فهذه حكمها: يجوز التقاطها، ويلزم تعريفها.[2]

ومن الأدلة على مشروعيتها:

حديث زيد بن خالد الجهني[3] ﷺ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن اللُّقَطة، فقال: ((اعرف عفاصها[4] ووكاءها[5]، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها قال: فضالة الغنم؟ قال: هي لك أو لأخيك أو للذئب، قال: فضالة الإبل؟ قال: ما لك ولها، معها

---

(١) الروض المربع (١/ ٤٤٨)، كشاف القناع (٤ / ٢٠٩).

(٢) إيضاح العبارات في شرح أخصر المختصرات (٢/ ٤٣٧-٤٣٨).

(٣) هو زيد بن خالد، أبو عبد الرحمن، الجهني، المدني، صحابي. شهد الحديبية. وكان معه لواء جهينة يوم الفتح. روى عن النبي ﷺ وعن عثمان وأبي طلحة وعائشة رضي الله عنهم. وعنه ابناه خالد وأبو حرب وسعيد بن يسار وعبيد الله الخولاني وعطاء بن يسار وغيرهم. روى له البخاري ومسلم ٨١ حديثا، توفي سنة ٧٨ هـ. انظر: الإصابة(١ / ٥٦٥)، الاستيعاب(٢ / ٥٤٩)، أسد الغابة(٢ / ١٣٢).

(٤) من العفاص: الوعاء الذي تكون فيه النفقة من جلد أو خرقة أو غير ذلك، من العفص: وهو الثني والعطف. وبه سمي الجلد الذي يجعل على رأس القارورة: عفاصا، وكذلك غلافها. النهاية في غريب الحديث والأثر مادة (عفص) (٣/ ٢٦٣).

(٥) من الوكاء: الخيط الذي تشد به الصرة والكيس، وغيرهما. النهاية في غريب الحديث والأثر مادة (وكا) (٥/ ٢٢٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها))[1].

وهذا الحديث يدل على حكم اللُّقَطة، وأنها أنواع، وأن كل نوع يختلف حكمه عن النوع الآخر، ففي البداية وضح حكم لقطة الأثمان والمتاع، ثم بين حكم ضالة الغنم، ثم أخيرا بين حكم ضالة الإبل، وهذا كان تقسيم النبي ﷺ لحكم اللُّقَطة، وجعلها على شكل أنواع وأصناف، يختلف كل نوع في حكمه عن الآخر.

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللُّقَطة، باب: إذا لم يوجد صاحب اللُّقَطة بعد سنة فهي لمن وجدها، رقم الحديث [٢٤٢٩]، صحيح البخاري (٣ / ١١٣)، ومسلم في كتاب اللُّقَطة، رقم الحديث [١٧٢٢]، صحيح مسلم (٣ / ١٣٤٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول

حكم أخذ اللُّقَطة (العروض)

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" وإذا مضى الحول من وقت التعريف وكانت عينا وورقا ملكها، وإن كانت عروضا لم يملكها، وهل له أن يتصدق بها؟ على روايتين، ويتخرج: أن يملك العروض أيضا على الرواية التي تقول: يملك الغنم "[1]

القائل بالتخريج.

الإمام أبو الخطاب الكلوذاني.

أصل التخريج.

خرج القول بوجوب أخذ اللُّقَطة (العروض[2]) وتملكها، قياسا على ضالة الغنم، فكما يجوز أخذ اللُّقَطة من الغنم يجوز كذلك أخذ اللُّقَطة من العروض.

---

(١) الهداية على مذهب الإمام أحمد (٣٢٨).

ورد هذا التخريج بصيغتان في كتب الفقه الحنبلي:

الصيغة الأولى: أن الملتقط يملك اللُّقَطة (العروض) وذلك قياسا على ضالة الغنم.

الصيغة الثانية: أن الملتقط يجب عليه أخذ اللُّقَطة (العروض) وذلك قياسا على ضالة الغنم.

فالمعنى المراد في كلا الصيغتين واحد، ولكن الاختلاف في الصياغة اللفظية، ففي العبارة الأولى (يملك اللُّقَطة)، وفي الثانية (يجب عليه أخذ اللُّقَطة)، وتملك الشيء، ووجوب أخذ الشيء، عبارتان مترادفتان ؛ لهذا جمعتهما في مسألة واحدة.

(٢) العروض: هي الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا، مختار الصحاح مادة (عرض)، (٢٠٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

والأصل[1] في ذلك ما جاء في الحديث عن زيد بن خالد ﷺ قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللُّقَطة، فقال: ((اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها. قال فضالة الغنم قال: هي لك أو لأخيك أو للذئب)). فدل ذلك على مشروعية أخذ اللُّقَطة.

والأصل في تخريج المسألة على ضالة الغنم نص عليه الإمام المخرج أبو الخطاب، والناقلون عنه كالإمام المرداوي والسامري[2].

وهذا الأصل الذي قيس عليه بجواز لقطة ضالة الغنم، يعتبر من نصوص الإمام أحمد:

"قال صالح بن أحمد بن حنبل لأبيه ما تقول في اللقط يصيب الإنسان منها ما يبلغ عشرة دراهم أو عشرين أو أقل أو أكثر قال نعم فيها سنة إذا كانت دراهم أو ذهبا أو فضة فإن جاء صاحبها، وإلا فهو مال الله يؤتيه الله من يشاء. فإن كانت إبلا لم يقربها، وإن كانت غنما فقد قال النبي ﷺ هي لك أو لأخيك أو للذئب. والبقرة لم نسمع فيها شيئًا وأما المتاع فإنه يعرفه "[3].

إذا أصل التخريج في هذه المسألة هو جواز لقطة ضالة الغنم؛ لأنه إذا لم يلتقطها أكلها الذئب.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام السامري، والنص هو: " وقال أبو الخطاب: يتخرج أن يملك العروض أيضا على

---

(١) الأصل: هو المقيس عليه، وهو ما ينبني عليه غيره.

انظر: تيسير الوصول (١٢/١)، الأصول من علم الأصول (٦٨/١).

(٢) السامري: هو محمد بن عبد الله بن الحسين السامري، الإمام الفقيه الفرضي، أبو عبد الله، نصير الدين، ويعرف بابن سنينة، سمع من ابن البطي وأبي حكيم النهرواني وتفقه عليه ولازمه مدة، وبرع في الفقه والفرائض وصنف فيهما تصانيف عدة؛ منها: "المستوعب " وكتاب" الفروق" وغيرها، وولي القضاء بسامراء وأعمالها، ثم ولى القضاء والحسبة ببغداد، ثم صرف عنهما ولزم بيته، توفي ٦١٦هـ.

انظر: المقصد الأرشد (٤٢٣/٢)، الأعلام (٢٣١/٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبو الفضل صالح ص (٩٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الرواية التي تقول: يملك الغنم، وقد نقل عنه محمد بن الحكم[١] ما يدل على ذلك، فقال في الصياد يقع في شصه[٢] الكيس والنحاس: يعرفه سنة، فإن جاء صاحبه وإلا فهو له كسائر ماله، وشبهه باللُّقَطة "[٣].

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "وعند أبي الخطاب إن وجدها بمضيعة، وأمن نفسه عليها، فالأفضل أخذها؛ لما فيه من الحفظ المطلوب شرعا، كتخليصه من الغرق، ولا يجب أخذه؛ لأنه أمانة كالوديعة، وخرج وجوبه إذًا؛ لأن حرمة مال المسلم كحرمة دمه"[٤].

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (ومن أمن نفسه عليها، وقوي على تعريفها. فله أخذها. والأفضل: تركها) هذا المذهب، نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب. وجزم به في الوجيز، وغيره، وقدمه في الفروع، وغيره، وهو من المفردات[٥].

وعند أبي الخطاب: إن وجدها بمضيعة[٦]، فالأفضل أخذها. قال الحارثي: وهذا أظهر

---

(١) محمد بن الحكم، أبو بكر الأحول كان من خواص أبي عبدالله، وكان له فهم سديد، وعلم كثير، توفي سنة ٢٢٣هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (٢٩٣/١)، المقصد الأرشد (٤٣٥/٢).

(٢) الشص: شيء يصاد به السمك.

انظر: العين، مادة (شص) (٦/ ٢١١)، وتهذيب اللغة (شص) (١١ / ١٧٩).

(٣) المستوعب (٢/ ١١٧).

(٤) المبدع في شرح المقنع (٥/ ١٢٢).

(٥) المفردات لغة: جمع مفردة، ومادة (فرد)تأتي لمعان عديدة تدل على الوحدة والانفراد فالفرد: الوتر، وهو الواحد، والجمع (أفراد) وأما (فرادى) فقيل: جمع على غير قياس وقيل: كأنه جمع، وفرد وفارد وفرد وفريد كله بمعنى منفرد، والفريد: الدر إذا نظم وفصل بغيره. ويقال: فرائد الدر: كبارها، وأفردته: عزلته.

انظر: الصحاح مادة (فرد) (٢/ ٥١٨)، المصباح المنير (فرد) (٤٦٦/٢).

اصطلاحا: هو كل قول أو مسألة فقهية انفرد به الإمام أحمد عن غيره من الأئمة الثلاثة ولم يوافقه فيها أحد منهم.

انظر: المنح الشافيات ص (١٤ /١٢٣)، مصطلحات الفقه الحنبلي للثقفي ص (٣٠٣-٣٠٤)

(٦) المضيعة: من ضاع الشئ يضيع ضيعة وضَياعاً بالفتح، أي هلك، ومنه قولهم: فلان بدار مضيعة. الصحاح مادة (ضيع) (٣/ ١٢٥٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الأقوال. قلت: وهو الصواب.

وخرج بعض الأصحاب من هذا القول: وجوب أخذها. وهو قوي في النظر "[١]

٤/ الرحيباني، والنص هو: " وعند أبي الخطاب، إن وجدها بمضيعة وأمن نفسه عليها، فالأفضل أخذها؛ لما فيه من الحفظ المطلوب شرعا، كتخليصه من الغرق.

ولا يجب أخذه؛ لأنه أمانة كالوديعة، وخرج وجوبه إذا؛ لأن حرمة مال المسلم كحرمة دمه، انتهى"[٢]

٥/ ابن البهاء البغدادي، والنص هو: " وعند أبي الخطاب: إن وجدها بمضيعة وأمن نفسه عليها فالأفضل أخذها، لما فيه من الحفظ المطلوب شرعا، كتخليصه من الغرق، ولا يجب أخذه؛ لأنه أمانة كالوديعة.

وخرج وجوبه إذا، لأن حرمة مال المسلم كحرمة دمه "[٣]

نقد التخريج.

القول بوجوب أخذ اللُّقَطة (العروض) وتملكها، تخريج قوي.

وذلك لقوة دليل الأصل، وموافقته لقواعد الإمام أحمد؛ فهذا النص المخرج قيس على نصوص الإمام أحمد.

وأيضا قوة العلة الجامعة بين العروض وضالة الغنم، وكذلك ثناء الإمام المرداوي على التخريج بقوله: " وهو قوي في النظر "[٤]

وهذا التخريج سلم من اعتراضات وقوادح الفقهاء، وهو موافق لظاهر السنة النبوية، وموافق للمذاهب الفقهية الأخرى، قال النووي: " في وجوب الالتقاط أربعة طرق أصحها

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٠٥).

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٢٢٤).

(٣) فتح الملك العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٣١٨).

(٤) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٠٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقول الاكثرين: أنه على قولين. أظهرهما: لا يجب كالاستيداع. والثاني يجب "[1].

وقال الحصني[2]: "وإن كانت في موضع لا يأمن عليها فهل يلزمه أخذها؟ فيه خلاف. قيل: يجب لقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [سورة التوبة: ٧١] ، فيلزم بعضهم حفظ مال بعض، كما أن ولي مال اليتيم يلزمه حفظ ماله، وقيل لا يلزمه الالتقاط بل يستحب وهو الصحيح"[3].

وقد قواه الشيخ عبدالعزيز السلمان فقال: " والذي تميل إليه النفس قول أبي حنيفة والشافعي وهو أن الأفضل الالتقاط لما ذكر، ولقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم "[4]

(١) روضة الطالبين، النووي (٤/٤٥٢).

(٢) أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حَرِيز بن معلَّى الحسيني الحصني، تقيّ الدين: فقيه ورع من أهل دمشق نسبته إلى الحصن من قرى حوران، وإليه تنسب (زاوية الحصني) بناها رباطا في محلة الشاغور بدمشق. له تصانيف كثيرة، منها: كفاية الاخبار، توفي سنة ٨٢٩ هـ. انظر: الأعلام (٢/ ٦٩)، معجم المؤلفين (٣/ ٧٤).

(٣) كفاية الأخيار (٢/٣).

(٤) الأسئلة والأجوبة الفقهية (٦/ ٣٠٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

حكم أخذ اللُّقَطة هل هو على وجه الاستحباب، أم على وجه الوجوب؟

فمن قال على وجه الوجوب قاس ذلك على ضالة الغنم.

ومن قال على وجه الاستحباب قاس ذلك على الحفاظ على مال المسلم، ولأن المسلم ولي المسلم.

تحرير محل النزاع.

هل يملك الملتقط اللُّقَطة[1] من العروض، أم لا؟

الذين قالوا يملك الملتقط اللُّقَطة من العروض، قاسوا العروض على ضالة الغنم في صحة وجواز امتلاكها.

والذين قالوا لا يملك الملتقط اللُّقَطة من العروض، قاسوا العروض على ضالة الإبل في عدم صحة وجواز امتلاكها.

الروايات والأقوال في المسألة.

ورد في حكم أخذ اللُّقَطة من العروض ثلاثة أقوال:

القول الأول: الأفضل تركها، وعدم أخذها، وعليه فلا يصح تملكها، وهو المنصوص عليه من المذهب، وهو من الأقوال التي انفرد بها الإمام أحمد [2] .

القول الثاني: إذا كانت اللُّقَطة بمضيعة، فالأفضل أخذها، وبه قال الإمام الحارثي.

القول الثالث: وجوب أخذها، وعليه يصح تملكها، وهو القول المخرج[3].

---

(١) اللُّقَطة والضالة لا إجماع فيها ؛ لأن من الناس من يرى أخذها، ومنهم من يرى تركها كلها، ومنهم من يرى أخذ البعض دون البعض. مراتب الإجماع (١ / ٥٩).

(٢) المنح الشافيات (٢/ ٥٠٨).

(٣) الهداية على مذهب الإمام أحمد (٣٢٨)، الإنصاف للمرداوي (٦/ ٤٠٥).

لا يعني تملك اللُّقَطة أن يجحدها إذا جاء صاحبها، لكن المراد أن يستفيد منها حتى لا تتلف وتضيع، ثم إذا جاء صاحبها يعوض بدلا عنها، هذا هو المفهوم من كتب الفقهاء.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم أخذ اللُّقَطة من العروض، وأنه لا يصح تملكها.

من السنة:

١/ حديث زيد بن خالد ﷺ، الشاهد قوله ﷺ في ضالة الإبل « ما لك ولها، معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها »

وجه الدلالة:

نهى النبي ﷺ عن أخذ ضالة الإبل، وأمر ﷺ بتركها وعدم أخذها، حتى يجدها صاحبها، وكذلك اللُّقَطة من العروض، تترك حتى يجدها صاحبها.

٢/ حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي[١] ﷺ ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطة الحاج))[٢]

وجه الدلالة:

نهى النبي ﷺ عن أخذ لقطة الحاج في مكة، وحاجة الناس للالتقاط أقوى، وكذلك العثور على اللُّقَطة عسير على صاحبها بسبب الزحام، فكذلك لقطة غير الحاج النهي فيها أقوى وذلك لسهولة العثور عليها، وقلة الحاجة إليها.

فغير الحاج يسهل عليه العودة إلى مكانه والبحث عن ضالته.

من الآثار:

---

(١) هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي صحابي. أسلم يوم الحديبية، وأول مشاهده عمرة القضاء وشهد اليرموك مع أبي عبيدة بن الجراح. وكان يقال له: شارب الذهب، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمه طلحة بن عبيد الله وعثمان بن عفان. وعنه ابناه عثمان ومعاذ والسائب بن زيد، وابن المسيب ومحمد بن إبراهيم التيمي وأبو سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم.

انظر: الإصابة (٢ / ٤٠٢)، الاستيعاب (٢ / ٨٣٩)، أسد الغابة (٣ / ٣٦٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللُّقَطة، باب في لقطة الحاج، رقم الحديث [١٧٢٤]، صحيح مسلم (٣/ ١٣٥١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قال به ابن عمر وابن عباس ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة[١].

١/ عن جابر بن زيد[٢] عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يؤوي الضالة إلا ضال وقال ضالة المؤمن حرق النار))[٣] .

٢/ عن الجارود العبدي[٤]، أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن إبل عجاب ضوال ترد عليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ضالة المؤمن حرق النار))[٥] .

ثالثا من المعقول:

أن في أخذ اللُّقَطة تعريض لأكل الحرام، وقد يتعرض لتضييع الواجب من تعريفها، وقد يفرط في أداء الأمانة فيها؛ فكان الأولى والأسلم تركها كولاية مال اليتيم[٦].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بوجوب أخذ اللُّقَطة، وأنه يصح تملكها لملتقطها، ويدخل فيها قول الإمام الحارثي أن الأفضل أخذ اللُّقَطة إذا وجدت بمضيعة.

استدلوا بعموم الأدلة الدالة على حفظ مال المسلم، قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [سورة التوبة: ٧١] ، فالولاية[٧] توجب أخذ اللُّقَطة.

---

(١)المنح الشافيات (٢/ ٥٠٨)، فتح الملك العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٣١٨).

(٢) هو جابر بن زيد الأزدي، أبو الشعثاء، من أهل البصرة. تابعي ثقة فقيه. روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم، وروى عنه قتادة وعمرو بن دينار وجماعة. كان عالما بالفتيا، شهد له عمرو بن دينار بالفضل فقال: ما رأيت أحدًا أعلم بالفتيا من جابر بن زيد، توفي سنة ١٠٣ هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٢ / ٣٨)؛ حلية الأولياء (٣ / ٨٥)؛ تذكرة الحفاظ (١ / ٦٧).

(٣) مسند الربيع بن حبيب، رقم الأثر [٦١٤] (٢٤١).

(٤) هو بشر بْن المعلى وقيل: بشر بْن عمرو بْن حنش بْن المعلى، وقيل: حنش بْن النعمان أَبُو المنذر العبدي، ويلقب الجارود. أسد الغابة (١/ ٣٩١)

(٥) المعجم الكبير للطبراني، رقم الأثر [٢١١١] (٢/ ٢٦٥).

(٦) انظر المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد (٢/ ٥٠٨)، فتح الملك العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٣١٨).

(٧) الولاية لغة: القرب والدنو، والولاية: النصرة.

انظر: الصحاح مادة(ولى)، (٦/٢٥٢٨) المصباح المنير(ولى)، (٢/٦٧٢)

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من السنة:

١/ حديث زيد بن خالد ﷺ، الشاهد قوله ﷺ في ضالة الغنم ((هي لك أو لأخيك أو للذئب)).

وجه الدلالة:

أجاز النبي ﷺ أخذ ضالة الغنم، فكما يجوز أخذ ضالة الغنم فكذلك يجوز أخذ لقطة العروض.

٢/ حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي ﷺ ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطة الحاج))

وجه الدلالة:

نهى النبي ﷺ عن أخذ لقطة الحاج في مكة، فلقطة غير الحاج يجوز التقاطها والانتفاع بها للمسلمين.

من المعقول:

أن في أخذ اللُّقَطة حفظ لها وذلك سواء عرفها الملتقط أو استخدمها لنفسه وذلك بشرط أن يردها لصاحبها إذا وجده، لأنها أمانة [١].

الترجيح:

القول المخرج في هذه المسألة هو الذي تميل إليه النفس، وذلك لا يعني أن يجحدها إذا جاء ربها، بل المراد أن يستخدمها حتى تسلم من الضياع والتلف، فكما هو معلوم للجميع بقاء السلع بدون استخدام يسبب التلف، ثم إذا جاء ربها أعطاه إياها، وقد نقل الإمام القرطبي المالكي[٢] بعض الإجماعات في مسألة اللُّقَطة وهي:

شرعا: هي تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو لا. انظر: قواعد الفقه للبركتي (١/٥٤٧)

(١) انظر مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٢٢٤).

(٢) القرطبي: هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح، أندلسي من أهل قرطبة أنصاري، من كبار المفسرين. اشتهر بالصلاح والتعبد. رحل إلى المشرق واستقر بمنية ابن الخصيب (شمالي أسيوط – بمصر) وبها توفي سنة ٦٧١هـ.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

" ١/ أجمع العلماء على أن اللُّقَطة ما لم تكن تافها يسيرا أو شيئا لا بقاء لها فإنها تعرف حولا كاملا.

٢/ وأجمعوا أن صاحبها إن جاء فهو أحق بها من ملتقطها إذا ثبت له أنه صاحبها.

٣/ وأجمعوا أن ملتقطها إن أكلها بعد الحول وأراد صاحبها أن يضمنه فإن ذلك له، وإن تصدق بها فصاحبها مخير بين التضمين وبين أن ينزل على أجرها"(١)

فالمقصود بالتمليك للقطة العروض هو الاستخدام والاستعمال لها حتى يأتي ربها.

من تصانيفه: " الجامع لأحكام القرآن " و " التذكرة بأمور الآخرة " و " الأسنى في شرح الأسماء الحسنى ".
انظر: الديباج المذهب ص (٣١٧)؛ الأعلام (٦ / ٢١٨).

(١) الجامع لأحكام القرآن-تفسير القرطبي (٩/ ١٣٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني

عدم سقوط تعريف اللُّقَطة؛ في حال التأخير عن الحول الأول.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" ويسقط التعريف بتأخيره عن الحول الأول، في المنصوص عن أحمد؛ لأن حكمة التعريف لا تحصل بعد الحول الأول، وإن تركه في بعض الحول، عرف بقيته.

ويتخرج أن لا يسقط التعريف بتأخره؛ لأنه واجب، فلا يسقط بتأخيره عن وقته، كالعبادات وسائر الواجبات، ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور، فيجب الإتيان به "[1].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

خرج الإمام ابن قدامة القول بعدم سقوط التعريف بتأخيره، على عدم سقوط العبادات والواجبات المتأخرة، فمهما تأخرت، فهي لا تسقط في الذمة.

وقد نص على تخريج عدم سقوط تعريف اللُّقَطة بالتأخير على وجوب قضاء[2]الفوائت من العبادات فقال: " فلا يسقط بتأخيره عن وقته، كالعبادات وسائر الواجبات "[3].

---

(١)المغني لابن قدامة (٦/ ٧٧).

(٢)القضاء: فعل العبادة بعد خروج وقتها المعين لها شرعا إذا وقعت العبادة بعد وقتها المعين؛ سواء كان الوقت ضيقا أم موسعا، ووجد في الوقت سبب وجوبه؛ فإنها تكون قضاء.

انظر: اللمع (١/١٧)، روضة الناظر (١/٥٨)، نهاية السول (١/١٠٩).

(٣) المغني لابن قدامة (٦/ ٧٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وقد نص الإمام أحمد على وجوب قضاء الفوائت " قلت لأحمد: إذا فاتته الصلاة نام، أو نسي، متى يصليها؟ قال: يصليها إذا ذكر، وإن كان في الساعات التي فيها نهي"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: " ويسقط التعريف بتأخيره عن الحول الأول في المنصوص عن أحمد لأن حكمة التعريف لا تحصل بعده فإن تركه في بعض الحول عرف بقيته ويتخرج أن لا يسقط التعريف بتأخيره لأنه واجب فلا يسقط بتأخيره عن وقته كالعبادات وسائر الواجبات ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نعت من القصور فيجب الإتيان به "(٢).

٢/ الإمام الضرير البصري، والنص هو: " ويسقط التعريف بتأخيره عن الحول الأول في المنصوص عن أحمد؛ لأن حكمة التعريف لا تحصل بعد الحول الأول. وإن تركه في بعض الحول عرف بقيته.

ويتخرج أن لا يسقط التعريف بتأخره؛ لأنه واجب فلا يسقط بتأخيره عن وقته؛ كالعبادات وسائر الواجبات.

ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نعت من القصور، فيجب"(٣).

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " لو أخر التعريف عن الحول الأول، مع إمكانه أثم وسقط التعريف. على الصحيح من المذهب. نص عليه، وعليه الأصحاب.

وخرج عدم السقوط من نصه على تعريف ما يوجد من دفن المسلمين "(٤).

٤/ الإمام ابن النجار الفتوحي(٥)، والنص هو: " ويسقط التعريف بتأخيره عن الحول

---

(١)مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/ ٤٢٩).

(٢)الشرح الكبير على متن المقنع (٦/ ٣٤٦).

(٣)الواضح في شرح الخرقي (٢/ ٣٧٢).

(٤)الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤١٢).

(٥) محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، تقي الدين أبو البقاء، الشهير بابن النجار: فقيه حنبلي مصري. من

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأول في المنصوص عن أحمد؛ لأن حكمة التعريف لا تحصل بعد الحول الأول، وإن تركه في بعض الحول عرف بقيته فقط.

قال في المغني: ويتخرج أن لا يسقط التعريف بتأخيره، لأنه واجب ولا يسقط بتأخيره عن وقته، كالعبادات وسائر الواجبات، ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور. فيجب الإتيان به"[1].

نقد التخريج.

القول بعدم سقوط التعريف بتأخيره باعتباره واجبًا كسائر الواجبات، تخريج قوي، وذلك لقوة دليل الأصل وموافقته لقواعد الإمام أحمد؛ حيث أن القول المخرج قيس على روايات الإمام أحمد، وأيضا سلامة القول المخرج من اعتراضات وقوادح الفقهاء.

وكذلك في هذا القول مراعاة لمصالح الناس، وقد قواه الشيخ عبدالعزيز السلمان، فقد قال بعد ذكره لهذا القول: " وهذا القول هو الذي تطمئن إليه النفس وهو الأحوط، والله سبحانه وتعالى أعلم "[2].

القضاة. قال الشعراني: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئا يشينه، وما رأيت أحدا أحلى منطقا منه ولا أكثر أدبا مع جليسه. له شرح للمنتهى في فقه الإمام أحمد، توفي سنة ٩٧٢هـ.

انظر: الأعلام (٦/ ٦).

(١)معونة أولى النهى شرح المنتهى (٧/ ٨٣).

(٢)الأسئلة والأجوبة الفقهية (٦/ ٣٠٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أخر تعريف اللُّقَطة عن الحول الأول مع إمكانه، فهل يسقط التعريف؟ أم لا يسقط؟

تحرير محل النزاع.

تعريف اللُّقَطة في الحول الأول واجب، ولكن إن تأخر عن تعريف اللُّقَطة عن الحول الأول، فهل يسقط التعريف بتأخيره، أم لا؟

فمن قال بسقوط التعريف لتأخره اعتبر أن الحكمة من التعريف لا تحصل بعد الحول.

ومن قال بعدم سقوط التعريف بالتأخير، قاسها على العبادات وبقيت الواجبات التي لا تسقط بالتأخير.

الروايات والأقوال في المسألة.

إذا أخر الملتقط التعريف عن الحول الأول، بدون عذر، في المسألة قولان:

القول الأول: يسقط التعريف، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: عدم سقوط التعريف[1]بعد الحول الأول، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بسقوط التعريف بعد الحول الأول.

من المعقول:

أولا: أن الحكمة من التعريف لا تحصل بعد الحول الأول.

ثانيا: أن الظاهر أنه بعد الحول يسلو عنها، ويترك طلبها[2].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم سقوط التعريف بعد الحول الأول.

من المعقول:

---

(١) وعليه فيصح تعريف اللُّقَطة في الحول الثاني.

(٢) المغني لابن قدامة (٦/٧٧)، المبدع شرح المقنع (٥/ ٢٠٧)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٢٢٨)، الأسئلة والأجوبة الفقهية (٦/ ٣٠٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ أن التعريف واجب فلا يسقط بتأخيره عن وقته كالعبادات وسائر الواجبات.

٢/ أن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور فيجب الإتيان به، لقول النبي ﷺ: ((وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم))[١]، والتعريف في الحول الثاني يدخل تحت الاستطاعة التي أمرنا بها[٢].

الترجيح:

الذي يترجح أنه لا يسقط التعريف بتأخيره عن الحول الأول، لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، وهذا القول هو الأحوط لحقوق العباد؛ فبعض الناس قد يأتون للمكان مرة كل عام، ولأن اللُّقَطة أمانة فيلزم الاجتهاد في إرجاعها لأصحابها، والله تعالى أعلم.

(١)نص الحديث بالكامل:((دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم))

والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب، باب الاقتداء بسنن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- رقم الحديث [٧٢٨٨]، ومسلم في كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر رقم الحديث [١٣٣٧].

(٢)المغني لابن قدامة (٦/٧٧)، الأسئلة والأجوبة الفقهية (٦/ ٣٠٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث

لا يلزم الملتقط شيء إذا دفع اللُّقَطة للواصف.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

في هذه المسألة نصان(١):

النص الأول: " وإن وصفها إنسان، فأقام آخر البينة أنها له، فهي لصاحب البينة؛ لأنها أقوى من الوصف، فإن كان الواصف قد أخذها، انتزعت منه، وردت إلى صاحب البينة؛ لأننا تبينا أنها له، فإن كانت قد هلكت، فلصاحبها تضمين من شاء من الواصف أو الدافع إليه، وبهذا قال أبو حنيفة، والشافعي.

ويتخرج أن لا يلزم الملتقط شيء.

... لأنه فعل ما أمر به، ولأنه أمين غير مفرط ولا مقصر، فلا يضمن كما لو دفعها بأمر الحاكم، ولأن الدفع واجب عليه، فصار الدفع بغير اختياره، فلم يضمنها، كما لو أخذها كرها" (٢).

النص الثاني: " فان أقام آخر بينة أنها له قدم لأن البينة أقوى من الوصف فإن كان الواصف قد أخذها ردت إلى صاحب البينة لأننا تبينا أنها له، فإن كانت قد هلكت فلصاحبها تضمين من شاء من الواصف والدافع ... **ويتخرج** أن لا يلزم الملتقط شيء إذا قلنا بوجوب الدفع عليه لأنه فعل ما أمر به ولم يفرط وهو أمين فلم يضمن كما لو دفعها بأمر الحاكم ولأنه إذا كان الدفع واجبا عليه يأثم بتركه فكأنه دفع بغير اختياره فلم يضمن

---

(١)نص الإمام المرداوي على أن هذا التخريج ورد في المغني و الشرح، فقال: " لا يلزم الملتقط شيء، إذا قلنا بوجوب الدفع إليه. وهو تخريج في المغني، والشرح " الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٢٤).

(٢) المغني، لابن قدامة (١٢/ ٣٧٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كما لو أخذت منه كرها"[1]

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي (صاحب المغني)، والإمام شمس الدين ابن قدامة (صاحب الشرح).

أصل التخريج.

خرج القول بعدم لزوم الضمان[2] على الملتقط إذا دفع اللُّقَطة إلى الواصف وهلكت عنده ثم تبين أن اللُّقَطة لشخص آخر عنده بينة، على المودع إذا هلكت عنده الوديعة بدون تفريط فإنه لا يضمن.

وهذا نص الإمام أحمد: " قلت: سئل سفيان[3]عن رجل استودع رجلا ألف درهم[4]، فجاءه فقال: ادفع إلي دراهمي، قال: قد دفعتها إليك؟

قال: يصدق.

فإن قال: أمرتني أن أدفعها إلى فلان: فبينته.

---

(١)الشرح الكبير على متن المقنع (٦/ ٣٥٦).

(٢) الضمان في اللغة: من ضمنت الشئ ضمانا: كفلت به، فأنا ضامن وضمين. وضمنته الشيء تضمينا فتضمنه عنى، مثل غرمته، والكفالة تسمى ضمانا من هذا؛ لأنه كأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته. الصحاح مادة (ضمن) (٦/ ٢١٥٥)، مقاييس اللغة (ضمن) (٣/ ٣٧٢).

في اصطلاح الفقهاء: ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق. المبدع في شرح المقنع (٤/ ٢٣٣)

وأيضا يعرف بأنه: إلتزام ما وجب على غيره مع بقائه وما قد يجب، ويصح بلفظ ضمين وكفيل وقبيل وحميل وزعيم الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص ٣٧٢).

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري. من بني ثور بن عبد مناة. أمير المؤمنين في الحديث. كان رأسا في التقوى، من مصنفاته ((الجامع الكبير))؛ و ((الجامع الصغير)) كلاهما في الحديث. وله كتاب في الفرائض، توفي سنة ١٦١هـ. انظر: الأعلام(٣ / ١٥٨)؛ الجواهر المضية(١ / ٢٥٠)؛ تاريخ بغداد(٩ / ١٥١).

(٤) الدرهم: الدرهم الإسلامي اسم للمضروب من الفضة، ومقداره عند الجمهور (٢،٩٧٥)جراما تقريبا. انظر: المصباح المنير مادة (دره) (٣/٢١٣)، المكاييل والموازين الشرعية (ص ١٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قال أحمد: في كلا الأمرين يصدق. قال إسحاق[١]: كما قال أحمد "[٢].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام الضرير البصري، والنص هو: " قال صاحب المغني: ويحتمل أن لا يلزم الملتقط شيء ويسقط حق صاحبها؛ لأن الأصل براءة ذمة الملتقط منها، ويحتمل أن تكون تلفت بغير تفريطه فلا تشتغل ذمته بالشك "[٣].

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " وقيل لا ضمان عليه إذا قلنا بوجوب الدفع عليه لأنه فعل ما أمر به ولم يفرط وكما لو أخذت منه كرها "[٤].

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " وقيل: لا يلزم الملتقط شيء، إذا قلنا بوجوب الدفع إليه. وهو تخريج في المغني، والشرح، وهو المذهب.

قال الحارثي: وهو الصحيح؛ لأنه فعل ما أمر به ولا مندوحة عنه، كما لو كان بقضاء قاض، وقدمه في المحرر، والرعاية، والفروع، وإليه ميل المصنف، والشارح[٥] "[٦].

٤/ الإمام ابن البهاء البغدادي، والنص هو: " قال في المغني والشرح: إلا أن يكون الملتقط قد أقر للواصف أنها ملكه، لأنه قد اعترف بأن الواصف هو المحق وصاحب البينة قد ظلمه، وهو معنى قول المصنف: (إلا أن يصدقه الدافع مع غرمه)، وظاهره: أن صاحب البينة إذا ضمن

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابوري، خدم الإمام أحمد منذ أن كان عمره سبع سنوات وكان ورعا، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، توفي سنة ٢٧٥هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (١/١٠٧)، المقصد الأرشد. (١/٢٤١)

(٢)مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦/ ٣٠١٤).

(٣)الواضح في شرح الخرقي (٢/ ٣٨٣).

(٤) المبدع شرح المقنع (٥/ ٢١٢).

(٥) الشارح هو: أبو الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، فقيه، انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، ورئاسة العلم في زمانه، من مصنفاته: " شرح المقنع"، و"الشافي"، توفي سنة ٦٨٢هـ.

انظر: المقصد الأرشد(٢/١٠٨)، الأعلام (٣/٣٢٩)، مصطلحات الفقه الحنبلي للثقفي ص.(١٥٥-١٥٦)

(٦) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٢٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الواصف، لا يرجع هو على الدافع، وصرح به في المغني والشرح، لأن التلف حصل من يده، والعدوان منه "[١].

٥/ الإمام ابن النجار الفتوحي، والنص هو: " قال: ويحتمل أن لا يلزم الملتقط شيء ويسقط حق صاحبها؛ لأن الأصل براءة ذمة الملتقط منها، ويحتمل أن تكون قد تلفت بغير تفريطه فلا تشتغل ذمته بالشك "[٢].

نقد التخريج.

القول بأن الملتقط لا يلزمه ضمان اللُّقَطة إذا دفعها للواصف ثم تلفت وتبين أنها ملك لشخص آخر، تخريج قوي؛ لأنه قيس على روايات الإمام أحمد، وجاء موافقًا لقواعد الإمام أحمد.

وهذا التخريج سلم من القوادح والاعتراضات، وهو موافق لمذهب الإمام مالك، قال ابن القاسم: "إذا وصف اللُّقَطة رجل بما يجب فأخذها، ثم جاء آخر فوصفها، أو أتى ببينة، لم يضمن الدافع شيئا "[٣].

وقد قوى الإمام المرداوي هذا التخريج، وأنه هو الراجح عند الإمام ابن قدامة فقال: " وإليه ميل المصنف، والشارح "[٤]

(١) فتح الملك العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٣٢٨).
(٢)معونة أولى النهى شرح المنتهى (٧/ ١٠٦).
(٣)النوادر والزيادات (١٠/ ٤٧٣).
(٤)الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٢٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا دفع الملتقط اللُّقَطة إلى الواصف بدون حكم حاكم، ثم تلفت اللُّقَطة عند الواصف (الذي ادعى أن اللُّقَطة له)، ثم بعد ذلك جاء صاحب اللُّقَطة وأثبت بالبينة أن اللُّقَطة له، فعلى من الضمان، هل هو على الملتقط؟ أم على الواصف؟

تحرير محل النزاع.

إذا دفع الملتقط اللُّقَطة إلى الواصف فتلفت، ثم تبين أنها ليست ملك الواصف، فهل يضمن الملتقط، أم لا؟

من قال أنه لا يضمن نظر إلى كونه مؤتمنًا، وإلى أنه فعل ما أمر به عند دفعه باللُّقَطة لواصفها.

ومن قال بأن عليه الضمان، نظر إلى أنها حق لآدمي، ويجب إرجاعه كالعارية.

الروايات والأقوال في المسألة.

إذا دفع الملتقط اللُّقَطة إلى الواصف فتلفت، ثم جاء صاحبها، فعلى من الضمان؟ في المسألة قولان.

القول الأول: أن المالك مخير بين تضمين الواصف والدافع (الملتقط)، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: أن الضمان على الواصف، ولا شيء على الملتقط، وهو القول المخرج[1].

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن المالك مخير بين تضمين الواصف والدافع (الملتقط).

من المعقول:

---

(١)الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٢٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن الملتقط دفع مال غيره إلى غير مستحقه اختيارا منه فعليه يكون المالك مخير بين تضمينه وتضمين الواصف، كما لو دفع الوديعة إلى غير مالكها إذا غلب على ظنه أنه مالكها(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الضمان على الواصف، ولا شيء على الملتقط.

من المعقول:

١/ أن الملتقط فعل ما أمر به، وهو أمين لم يفرط أو يقصر فلم يضمن كما لو دفعها بأمر الحاكم.

٢/ أن الضمان على الواصف لأن العدوان منه، والتلف عنده.

٣/ أن الدفع واجب على الملتقط، ويأثم بتركه؛ فكأنه دفع اللُّقَطة بغير اختياره فلم يضمن، كما لو أخذت منه كرها(٢).

الترجيح:

الراجح هو القول المخرج القائل بأن الضمان على الواصف، ولا شيء على الملتقط؛ وذلك لقوة أدلتهم، ولأنه القول الموافق لمقاصد الشريعة الإسلامية، ولأن التلف وقع من الواصف فيكون الضمان عليه، والملتقط أمين.

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٦/٣٥٦).

(٢) المرجع السابق، المغني (١٢/ ٣٧٢) .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع

إذا أتلف العبد اللُّقَطة بعد الحول

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة(١).

يرى الإمام الحارثي أن العبد صاحب ذمة، ويصح التعامل معه في البيع والشراء؛ ولهذا يضمن اللُّقَطة إذا أتلفها كما أنه يتحمل الدين إذا استدان بدون إذن سيده(٢).

القائل بالتخريج.

الإمام مسعود بن أحمد الحارثي.

أصل التخريج.

---

(١)نص هذه المسألة مفقود، ولهذا سأكتبها بمفهومي.

وقد راجعت كتاب الإمام الحارثي، حيث حقق الكتاب من خمس أستاذات، والجزئية التي حققت من شرح الإمام الحارثي من بداية كتاب العارية إلى نهاية كتاب الشفعة، والمنقول لنا في كتب التراجم أن الإمام الحارثي شرح قطعة من كتاب المقنع وهذه القطعة تبدأ من كتاب العارية وتنتهي بنهاية كتاب الوصايا، وعندما استفسرت من الأخوات اللاتي حققن الكتاب عن الباقي من الكتاب تبين لي أن الجزئية التي تحتوي على الجُعَالة واللُّقَطة واللقيط وكتاب الوقف وكتاب الوصايا مفقودة، والسبب الذي جعلني اتتبع هذا الكتاب هو أن الإمام الحارثي من المخرجين الذين تكرروا معي في مواضع عديدة. راجع مقدمة تحقيق شرح الحارثي على المقنع (١/ ٩٤-٩٥).

(٢)لقد رد الإمام على من قال أن العبد ليس من أهل الولايات والأمانات فقال: " إن (القول بأن) العبد ليس من أهل الولايات والأمانات يبطل بالصبي والمجنون، فإنهما أدنى حالا منه في هذا.

وقولهم: إن العبد لا يملك ممنوع، وإن سلمنا، فإنه يتملك لسيده، كما يحصل بسائر الاكتساب، ولأن الالتقاط تخليص مال من الهلاك، فجاز من العبد بغير إذن سيده، كإنقاذ المال الغريق والمغصوب. إذا ثبت هذا، فإن التقط العبد لقطة كانت أمانة في يده، إن تلفت بغير تفريط في حول التعريف، لم يضمن، وإن تلفت بتفريط أو إتلاف، وجب ضمانها في رقبته، كسائر جناياته " المغني لابن قدامة (٦/ ١٠١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خرج ضمان العبد للقطة في ذمته[١] على دين العبد[٢] حيث يتعلق في ذمة العبد، وقد نص الإمام أحمد على تعلق الدين في ذمة العبد، فقال: " إن كان أذن له سيده فيه فالدين على سيده، وإن لم يكن أذن له فيه فهو في ذمة العبد "[٣]

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن اللحام، والنص هو: " قال الحارثي: وهذا إنما يتجه على تقدير أن السيد لم يتملك لكونه لم يتملك استنادا على توقف الملك على التمليك فتكون الجناية واقعة على مال المالك لاستمرار ملكه لكن فيه بعد حيث لم نقل بمثله في مقابله وهو ملك العبد...ويصلح أن ينبني على استدانة العبد هل تتعلق برقبته أو ذمته على روايتين "[٤]

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قال الحارثي: وهذا إنما يتجه على تقدير أن السيد لم يملك. لكونه

---

(١) هناك فرق بين رقبة العبد، وذمة العبد، فعندما نقول تعلق الدين بذمة العبد، يكون ذلك إذا كان في إمكان العبد سداد الدين بعمله ومجهوده، أما إذا كان الدين كبيرا يعجز العبد عن سداده فعندها نعلق السداد برقبته، ونقصد بذلك أن يعرض العبد للبيع ويسدد الدين بقيمته، وهكذا في الجنايات وغيرها.

وقد وصف الإمام ابن الدهان ذمة العبد بقوله: " والذمة عبارة عن شخص الملتزم ثم ذمة العبد ضعيفة فقويت بالرقبة فهو كالمريض يتعلق الدين بتركته لضعف ذمته " تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة (٢/ ٣٣٩).

(٢) وينبغي أن يعلم أن دين العبد على ثلاثة أقسام:

١- قسم يتعلق بذمة السيد وهي الديون التي أذن له فيها.

٢- وقسم يتعلق برقبته، وهي ما لم يؤذن له فيه مما ثبت ببينة من الإتلافات أو بتصديق السيد.

٣- وقسم يتعلق بذمته وهو ما لم يثبت بغير إقرار العبد فقط.

وإن حجر السيد على عبده المأذون له وفي يده مال فأقر به، لم يصح إقراره لحق السيد، ثم إن أذن السيد له فأقر المأذون به، أي بما يده من المال المعين صح إقراره؛ لأن المانع من صحة إقراره الحجر عليه، وقد زال؛ ولأن تصرفه صحيح فصح إقراره كالحر وما كسب عبد غير مكاتب من مباح أو قبله من نحو هبة فلسيده ولمن يريد بيعا أو شراء ونحوه معاملة عبد ولو لم يثبت كونه مأذونا له؛ لأن الأصل صحة التصرف ومن وجد بما اشتراه من قن عيبا، فأراد رده على القن، فقال: أنا غير مأذون لي في التجارة لم يقبل منه؛ لأنه إنما أراد أن يدفع عن نفسه ولو صدقه سيده. الأسئلة والأجوبة الفقهية (٥/ ٨٠).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٧/ ٣٥٧٦).

(٤)القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية (٢٩٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

لم يتملك استنادا إلى توقف الملك على التملك، وفيه بعد.

وقال في الشرح أيضا: ويصلح أن ينبني على استدانة العبد: هل تتعلق برقبته أو ذمته؟ على روايتين. قال الحارثي: وهو تخريج حسن لشبه الغرم بعد الإنفاق بأداء المقترض "[1]

نقد التخريج.

خرج الإمام الحارثي ضمان العبد للقطة إذا أتلفها، وأنها في ذمته، على تعلق الدين به إذا استدان، وهذا التخريج قوي لقوة دليل الأصل، وقوة العلة الجامعة بين التخريج وأصله؛ حيث أن العلة الجامعة بينهما أن كليهما أمانة ويلزم أداءها، وكذلك سلامة القول المخرج من قوادح واعتراضات الفقهاء.

(١)الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٢٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هناك حالتان في مسألة إتلاف العبد للقطة، الأولى: إذا تلفت اللُّقَطة قبل الحول فسوف تتعلق اللُّقَطة برقبة العبد، أي سيكون ضمانها من قيمة العبد.

الثانية: إذا تلفت اللُّقَطة بعد الحول، هل تكون في ذمة العبد، أم في رقبته.

تحرير محل النزاع.

هل تتعلق اللُّقَطة بذمة العبد، أم برقبته؟

فمن قال أنها تتعلق برقبته اعتبر أن العبد لا يملك.

ومن قال أنها تتعلق بذمته اعتبر أنه يملك.

الروايات والأقوال في المسألة.

إذا أتلف العبد اللُّقَطة بعد الحول، هل تكون في ذمته، أم في رقبته[1]؟ في المسألة قولان:

القول الأول: أن اللُّقَطة تتعلق برقبة العبد.

القول الثاني: أن اللُّقَطة تتعلق بذمة العبد.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بتعلق اللُّقَطة برقبة العبد.

عموم الأدلة الدالة على عدم صحة تملك العبد، وأن مال العبد لسيده، ومنها من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل:٧٥]

(١)وهذا القول يصح إذا قلنا بصحة ملكية العبد، وأنه يصح تملكه، وأن اللُّقَطة لا تكون ملكا للسيد.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وجه الدلالة:

دلت الآية على أن العبد لا يملك شيئا، فعلى هذا فإن الحقوق المالية التي عليه كالديون وقيمة إتلاف اللُّقَطة، تتعلق برقبته لأنه لا يملك(١).

فالمفهوم من الآية أن العبد لا يملك، فلو حصل وتلفت اللُّقَطة بيده فإنها تتعلق برقبته، لأنه لا يملك مالا، وعليه يلزم بيع العبد ودفع قيمة اللُّقَطة من قيمته.

من القياس: قياس إتلاف اللُّقَطة على أرش(٢)الجناية حيث أن أرش الجناية يتعلق برقبة العبد(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بتعلق اللُّقَطة بذمة العبد.

من المعقول:

١/ أن العبد يصح تملكه فهو من أهل الولايات والأمانات(٤)، فتتعلق اللُّقَطة بذمته.

٢/ أن العبد يصح منه التصرف في ذمته بغير إذن سيده كعوض الخلع(٥)من الأمة.

من القياس:

---

(١)وضح الشيخ السعدي في تفسيره المراد بالعبد المملوك فقال: العبد المملوك، هو الرقيق الذي لا يملك نفسه، ولا يملك من المال والدنيا شيئا.

تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (٤٤٥).

(٢) الارش: هو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في المبيع. وأروش الجنايات والجراحات من ذلك؛ لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص. وسمي أرشا لأنه من أسباب النزاع، يقال أرشت بين القوم إذا أوقعت بينهم.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر مادة (ارش) (١/ ٣٩)، المطلع على ألفاظ المقنع ص(٢٨٣).

(٣)المغني لابن قدامة (٤/ ١٨٦)، الشرح الكبير على متن المقنع (٤/٥٣٤).

(٤) المغني لابن قدامة (٦/ ١٠١).

(٥) الخلع: في اللغة من خلع الشيء يخلعه خلعا، وهو النزع. المحكم والمحيط الأعظم مادة (خلع) (١/ ١٣٩).

شرعا: هو فراق الزوجة بعوض بألفاظ مخصوصة، سمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس.

انظر: الروض المربع ص(٥٥٢)، شرح منتهى الإرادات (٣/ ٥٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قياس قيمة إتلاف اللُّقَطة على دين العبد، حيث يتعلق بذمته ويتبعه الغريم[1]به إذا عتق وأيسر[2].

الترجيح:

بعد النظر في المسألة يظهر قوة القول الثاني، وهو القول المخرج؛ وذلك لموافقته لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، التي دعت لحفظ وحماية الأموال، وفي تعلق قيمة إتلاف اللُّقَطة بذمة العبد حفظ للمال؛ حيث أنه متعلق بذمته ويلزمه رده، وكذلك الحال في تعلق قيمة إتلاف اللُّقَطة برقبة العبد، ولكن تعلقها بذمة العبد أقوى وأحوط، حيث أن عمل العبد وتكسبه لتوفير المال أيسر وأهون من بيعه، كما أن البيع قد يطرأ له مانع يؤخره.

(١) الغريم: هو الدائن سمي غريما للزومه وإلحاحه.
انظر: معجم مقاييس اللغة مادة (غرم) (٤/٤١٩)، المصباح المنير (غرم). (٢/٤٤٦)
(٢) المغني، لابن قدامة (٤/ ١٨٦)، الشرح الكبير على متن المقنع (٤/٥٣٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثالث

باب اللَّقيط

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: نفقة اللَّقيط.

المطلب الثاني: اللَّقيط ليس له حق الاقتصاص.

المطلب الثالث: انتفاء وجوب الحد على قاذف اللَّقيط؛ إذا كان يوطأ مثله.

المطلب الرابع: الاكتفاء بقائف واحد.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توطئة:

اللَّقيط هو: الطفل الصغير الذي لا يعرف نسبه(١)، وقد كثر اللقطاء في هذا الزمان، وذلك بسبب كثرة الحروب والحوادث.

واللَّقيط في بلاد المسلمين يحكم بإسلامه، وحريته.

وحكم التقاطه وكفالته: فرض كفاية، ويتولى بيت مال المسلمين الإنفاق عليه، ورعايته(٢).

(١) الروض المربع (٤٥٠)، شرح منتهى الإرادات (٢/ ٣٨٧).

(٢) إيضاح العبارات في شرح أخصر المختصرات (٢/ ٤٤٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول: نفقة اللَّقيط.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" ويتولى الإنفاق عليه من يحضنه على المشهور، وهو ظاهر كلام الخرقي[١]، واختاره ابن حامد، وابن الزاغوني، وابن البنا[٢]، وصاحب النهاية[٣]، وغيرهم، لأن له ولاية عليه، أشبه وصي اليتيم، ولأن هذا من الأمر بالمعروف، فلا يفتقر إلى حاكم، كإراقة الخمر، وقيل عنه ما يدل على وجوب استئذانه، ونازع أبو محمد في دلالة ذلك، وعليها إن أنفق بدون إذنه ضمن "[٤].

القائل بالتخريج.

الإمام شمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي.

أصل التخريج.

خرج القول بعدم صحة رجوع الملتقط في نفقته[٥]، على القول بعدم صحة رجوع الضامن

---

(١)الخرقي: هو عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم الخرقي، فقيه حنبلي. من أهل بغداد. رحل عنها لما ظهر فيها سبّ الصحابة. نسبته إلى بيع الخرق. ووفاته بدمشق. له تصانيف احترقت، وبقي منها المختصر في الفقه، يعرف بمختصر الخرقي، توفي سنة ٣٣٤هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٧٥- ١١٧)، المقصد الارشد (٢/ ٢٩٨)، الأعلام للزركلي (٥/ ٤٤).

(٢)الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا، أبو علي، البغدادي: فقيه حنبلي، من رجال الحديث. كان يقول: صنفت مئة وخمسين كتابا. وقيل: بلغت كتبه ٥٠٠ كتاب، منها (شرح الخرقي) في فقه ابن حنبل، توفي سنة ٤٧١ هـ. الأعلام للزركلي (٢/ ١٨٠).

(٣) النهاية شرح الهداية لأسعد بن المنجا التنوخي، أبو المعالي، توفي سنة ٦٠٦هـ، الكتاب مفقود في بضعة عشر مجلدا، قال ابن رجب في الذيل: فيها فروع ومسائل غير معروفة في المذهب، والظاهر أنه كان ينقلها من كتب غير الأصحاب، ويخرجها على ما يقتضيه عنده المذهب. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٣٣)

(٤)شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٢٢٤).

(٥) يعني لا يحق للملتقط أن يطالب بيت المال، أو اللقيط إذا كبر واغتنى، بالمال الذي أنفقه على اللقيط.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إذا قضى المال بغير إذن، وقد ذكر الإمام أحمد في هذه المسألة روايتين وهي:

الأولى: يصح له الرجوع، والثانية: لا يصح له الرجوع، والرواية التي خرج عليها الإمام الزركشي قوله هي الرواية الثانية.

وهذا نص الروايتين: " واختلفت الرواية إذا ضمن عنه بغير إذنه وقضى عنه الحق بغير إذنه هل يرجع به؟

فنقل ابن منصور: أنه يرجع، وكذلك نقل الأثرم، وهو اختيار الخرقي.

ونقل محمد بن عبيد الله بن المنادى وإسحاق بن إبراهيم: لا يرجع. "(١).

وقد نص الإمام المرداوي على أن التخريج في هذه المسألة على الضمان " نفقة اللَّقيط خرجها بعض الأصحاب على الروايتين فيمن أدى واجبا عن غيره، على ما تقدم في باب الضمان "(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام المرداوي، والنص هو: " نفقة اللَّقيط خرجها بعض الأصحاب على الروايتين فيمن أدى واجبا عن غيره، على ما تقدم في باب الضمان. ومنهم من قال: يرجع هنا. قولا واحدا. وإليه ميل صاحب المغني. لأن له ولاية على اللَّقيط. ونص الإمام أحمد – رحمه الله –: أنه يرجع بما أنفقه على بيت المال انتهى "(٣).

٢/ الإمام ابن رجب الحنبلي، والنص هو: " ومنها: نفقة اللَّقيط خرجها بعض الأصحاب على الروايتين، ومنهم من قال يرجع ههنا قولا واحدا وإليه ميل صاحب المغني لأن له ولاية على الملتقط ونص أحمد أنه يرجع بما أنفقه على بيت المال "(٤).

٣/ الإمام ابن النجار الفتوحي، والنص هو: " وقال في القاعدة الخامسة والسبعين:

---

(١) الروايتين والوجهين (١/ ٣٨١).

(٢)الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٣٣).

(٣)المصدر السابق.

(٤)القواعد لابن رجب (١٣٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

نفقة اللَّقيط خرجها بعض الأصحاب على الروايتين فيمن أدى حقا واجبا عن غيره، على ما تقدم في باب الضمان ومنهم من قال: يرجع هنا قولا واحدا، وإليه ميل صاحب المغني؛ لأن له ولاية على اللَّقيط ونص أحمد: أو يرجع بما أنفقه على بيت المال. انتهى"(١).

نقد التخريج.

القول بعدم صحة رجوع الملتقط في نفقته على اللَّقيط؛ وذلك لأنها من غير إذن اللَّقيط ولا إذن وليه، ولا إذن الحاكم، فيعتبر كالمتبرع، وكمن ضمن مال غيره بغير إذن، حتى ولو كان ينوي الرجوع في النفقة لا يصح منه.

يعتبر هذا التخريج قويا لعدة أسباب: قوة دليل الأصل؛ فالتخريج قيس على روايات الإمام أحمد.

وأيضا موافق لمقاصد وقواعد الشريعة الإسلامية، التي دعت إلى التكافل الاجتماعي، والتعاون على البر والتقوى.

وكذلك جاء هذا التخريج موافقًا للمذهب الحنفي والشافعي، فقد وردت رواية في كلا المذهبين تقوي هذا التخريج.

فعند الحنفية: "وهو متبرع في الإنفاق على اللَّقيط واللُّقَطة، لأنه لا ولاية له في الإيجاب على ذمتهما فصار كما إذا قضى دين غيره بغير إذن المدين "(٢).

وعند الشافعية: " ثم اختلف الفقهاء في أن من أنفق على لقيط لا مال له، أو على فقير مضطر بالغ بأمر الإمام، ولم يقصد التبرع بما يخرجه فهل يجد مرجعا، أم لا؟ فذهب طائفة من المحققين، وإليه ميل القاضي، أنه لا يجد مرجعا "(٣).

---

(١)معونة أولى النهى شرح المنتهى (٧/ ١١٨).

(٢)تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (٣/ ٣٠٥).

(٣)نهاية المطلب في دراية المذهب (٨/ ٥١٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أنفق الملتقط على اللَّقيط، فإنه إما أن يكون متبرعا، أو ينفق بنية الرجوع.

فإن أنفق على اللَّقيط متبرعا لم يكن له الرجوع بما أنفق، وهذا بالإجماع(١)؛ لأنه إن نوى التبرع فهو هبة، أو نوى الاحتساب فهو صدقة، وكلاهما لا يجوز له الرجوع فيها.

ولكن اختلفوا في إذا أنفق ولم ينو شيئا، أو نوى الرجوع بالنفقة، أو لم يكن في بيت مال المسلمين شيء للنفقة.

تحرير محل النزاع.

أجمع الفقهاء على أن نفقة اللَّقيط على بيت مال المسلمين(٢)، ولكن إذا كان اللَّقيط عند فرد من المسلمين، وأراد الرجل الرجوع بنفقته على بيت المال، فهل للمنفق الرجوع، أم لا؟

من قال بأن للمنفق الرجوع اعتبر النفقة واجبة على بيت المال.

ومن قال بعدم الرجوع اعتبر النفقة واجبة على الملتقط.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم الرجوع في النفقة للملتقط على قولين:

القول الأول: له الرجوع على بيت مال المسلمين(٣)، وهو القول المنصوص عليه في المذهب(٤).

القول الثاني: ليس له الرجوع بالنفقة، وهو القول المخرج(٥).

الأدلة، والترجيح.

---

(١)الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ١٧٤)، الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٦/ ٣٥٩).

(٢)المصدر السابق.

(٣) ويدخل فيها الرجوع على اللقيط إذا كبر واغتنى، ووليه (أبوه أو من يقوم مقامه) إذا وجده.

(٤)مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٨/ ٤٣٩٣).

(٥)المغني (١٢/ ٤٤٤)، الإنصاف (٦/ ٤٣٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بالرجوع بالنفقة على بيت المال.

من الآثار:

قول عمر رضي الله عنه في حديث أبي جميلة[1]: ((اذهب فهو حر، ولك ولاؤه، وعلينا نفقته))[2].

وجه الدلالة: أن نفقة اللَّقيط على بيت مال المسلمين، وعليه يحق للملتقط الرجوع بما أنفق على بيت المال.

من المعقول:

١/ أن بيت المال وارثه فكان نفقته عليه كوارثه.

٢/ أنه أدى ما وجب على غيره فكان له الرجوع على من كان الوجوب عليه، كالضامن إذا قضى عن المضمون عنه[3].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم الرجوع بالنفقة[4].

من المعقول:

١/ لأن النفقة واجبة على الملتقط، وللملتقط ولاية عليه أشبه وصي اليتيم.

٢/ أن الملتقط أنفق على اللَّقيط من غير إذنه، ولا إذن وليه، ولا إذن الحاكم، فلم يرجع

---

(١) أبو جميلة السّلميّ. ويقال الضّمري. وقيل اسم أبيه واقد، حكاه ابن حبان، وقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه عام الفتح، وروي أنه التقط منبوذا، فأتى عمر، فسأل عنه، فأثنى عليه خير، فأنفق عليه من بيت المال، وجعل ولاءه له. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٦١)، أسد الغابة (٢/ ٥٦٧).

(٢) الأثر بالكامل في موطأ مالك – رحمه الله – عن ابن شهاب، عن سنين أبي جميلة، رجل من بني سليم؛ أنه وجد منبوذا في زمن عمر بن الخطاب. قال: فجئت إلى عمر بن الخطاب. فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدتها ضائعة فأخذتها.فقال له عريفه: يا أمير المؤمنين، إنه رجل صالح فقال عمر: كذلك ؟ قال: نعم.

فقال عمر بن الخطاب: اذهب فهو حر. ولك ولاؤه. وعلينا نفقته. موطأ مالك ت الأعظمي (٤/ ١٠٦٨).

(٣)المغني، لابن قدامة (٦/ ١١٦)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٢٢٤)، الإنصاف للمرداوي (٦/ ٤٣٣).

(٤) والرجوع قد يكون على بيت المال، وقد يكون على اللقيط إذا كبر، وقد يكون على ولي اللقيط إذا حضر.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بشيء كما لو تبرع به[1].

الترجيح:

الذي يترجح أنه لا يرجع بالنفقة، لأنها واجبة عليه، ولأنه أنفق عليه من غير إذنه، ولا إذن وليه، ولا إذن الحاكم فلم يرجع بشيء كما لو تبرع به، والرجوع في الهبة منهي عنه شرعا.

ولأن هذا الفعل فيه تعاون وتكافل بين جماعة المسلمين، وهو من الأمر بالمعروف الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية.

(١)الشرح الكبير على متن المقنع (٦/ ٣٧٦)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٢٢٤)، شرح منتهى الإرادات (٤/٣١٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني

اللَّقيط ليس له حق الاقتصاص.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" فإن بلغ ممسكا عن ذكر الإسلام والكفر فقتله مسلم عمدا وجب القصاص[1] كما لو قتله قبل البلوغ.

ويحتمل أن لا يجب، ويحتمل أن يجب القصاص إذا حكم بإسلامه بنفسه وبإسلام أبويه وموتهما وإسلام سابيه[2] "[3].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني.

أصل التخريج.

خرج القاضي القول بأن اللَّقيط ليس له حق الاقتصاص إذا قُتل عمدا، وذلك من وجه أن ورثة اللَّقيط سائر المسلمين، وفيهم صبيان ومجانين.

وقد نص على هذا الأصل الإمام المرداوي فقال: " وأن أبا الخطاب خرجه، قال: ووجهه أنه ليس له وارث معين، فالمستحق جميع المسلمين، وفيهم صبيان ومجانين، فكيف يستوفى؟

---

(١) القصاص لغة: القطع، ويطلق على القود.

انظر: لسان العرب مادة (قصص) (٧٣/٧)، المصباح المنير(قصص) (٤١٥/٧)

شرعا: هو فعل مجني عليه أو وليه بجان عامد مثل ما فعل أو شبهه.

انظر: الإقناع (١٨١/٤)، الروض المربع (٤١٧/١)

(٢) سابيه: من السبي والسباء: وهو الأسر. الصحاح مادة (سبى) (٦/ ٢٣٧١).

(٣)الهداية على مذهب الإمام أحمد (٣٣٤).

الناقلون للتخريج نسبوا القول للإمام أبو الخطاب، وقد بحثت ووجدت أن هذا أقرب نص للتخريج.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"[1].

وقد خرج القول بأن ليس له الحق في الاقتصاص من روايات الإمام أحمد[2]، والتي نصت على أن ولي اللَّقيط هو بيت مال المسلمين، وعليه فتكون نفقته على بيت المال، وميراثه إذا مات يكون لبيت مال المسلمين.

وقد فهم الإمام أبو الخطاب من هذه الروايات أن ولي اللَّقيط سائر المسلمين، ويمثلهم بيت مال المسلمين، وبما أن بيت المال هو من يرث مال اللَّقيط، فكذلك بيت المال هو من يرث دم اللَّقيط إذا قتل؛ ولأن من بين المسلمين صبيانًا ومجانين، فيسقط الحق في الاقتصاص للقيط.

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٤٦).

(٢) وهذه روايتان للإمام أحمد، الأولى عن ابنه عبدالله، والثانية عن تلميذه أبوبكر الخلال.

الرواية الأولى: "حدثنا قال سألت أبي عن اللقيط، فقال: حر، قلت لأبي ولاؤه لمن هو ؟

قال: قال عمر ولاؤه للذي جاء به حديث سفيان والذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وهذا لم يعتق إنما التقطه.

قلت لأبي مات وله مال، ولا له مولى أعتقه، ولا ذو رحم، ولا ولاء، لمن ماله ؟

قال لبيت مال المسلمين.

قلت لأبي: فإن له رجلا ألتقطه.

قال على قول عمر لك ولاؤه، وعلينا نفقته، يقول أنت ترثه اذهب فيه إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق، وهذا لم يعتق إنما ألتقطه يدفع ماله إلى بيت المال يرثه المسلمون" مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣١٧ - ٣١٨).

الرواية الثانية: " أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق حدثهم:

أن أبا عبد الله سئل عن الرجل يجعل وقفا في مواليه كان أعتقهم ؟

قال: هو لهم فإذا ماتوا رجع إلى ورثة الميت، أو إلى عصبته.

قيل له: فإن لم يكن له عصبة ؟

قال: فكأنه رجل مات وليس له وراث ترد إلى بيت المال ". الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد (٥٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وقد نص في مختصر الخرقي[١] على أن ولاء اللَّقيط لسائر المسلمين[٢].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام السامري، والنص هو: " فإن بلغ ممسكا عن ذكر الإسلام والكفر، فقتله مسلم عمدا، وجب عليه القصاص، كما لو قتله قبل البلوغ. وذكر أبو الخطاب وجهين آخرين:

أحدهما: لا يجب القصاص.

والآخر: إن حكم بإسلامه بالدار لم يجب القصاص، وإن حكم بإسلامه بسبب تحقق إما بإسلامه بنفسه، أو بإسلام أبويه أو أحدهما، أو موتهما أو أحدهما، أو إسلام سابيه، وجب القصاص "[٣].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (وإن قتل عمدا فوليه الإمام، إن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية[٤] هذا المذهب، وعليه الأصحاب. وقطع به أبو الخطاب في الهداية، وغيره.

وذكر في التلخيص[٥] وجها: أنه لا يجب له حق الاقتصاص.

وأن أبا الخطاب خرجه، قال: ووجهه أنه ليس له وارث معين، فالمستحق جميع المسلمين. وفيهم صبيان[٦]ومجانين[٧]، فكيف يستوفى؟

---

(١) مختصر الخرقي، لأبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي، المتوفي سنة ٣٣٤هـ.

انظر ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٣).

(٢) وهذا نصه:" واللقيط حر ينفق عليه من بيت المال، إن لم يوجد معه شيء ينفق عليه منه، وولاؤه لسائر المسلمين " مختصر الخرقي (٨٣).

(٣) المستوعب (٢/ ١٣١).

(٤) إيضاح العبارات في شرح أخصر المختصرات (٢/ ٤٤٣).

(٥) التلخيص: تلخيص المطلب في تلخيص المذهب لمحمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبدالله، ابن تيمية، فخر الدين، أبو عبدالله، المتوفى سنة٦٢٢هـ.

انظر: هدية العارفين (١١١/٦)، المنهج الفقهي العام ص (٥٨٩).

(٦) الصبي: لغة الغلام، والجمع: صبية وصبيان، وهو من لم يفطم.

انظر: الصحاح في اللغة مادة (صبو). (٣٧٩/١)، تاج العروس (صبو). (٤٠٦/٣٨)

(٧) المجانين: من الجنون، وهو الرجل الملموم والممسوس: أي من به لمم ومس. انظر الغريب المصنف (١/ ٣٦٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال: وهذا يجري في قتل كل من لا وارث له. انتهى"[١].

٣/ الإمام ابن النجار الفتوحي، والنص هو: " وقال في الإنصاف: وذكر في التلخيص وجها: أنه لا يجب له حق الاقتصاص.

وأن أبا الخطاب خرجه، قال ووجهه: أن ليس له وارث معين، فالمستحق جميع المسلمين، وفيهم صبيان ومجانين فكيف يستوفى؟

قال: وهذا يجري في قتل كل من لا وارث له. انتهى"[٢].

نقد التخريج.

القول بأن اللَّقيط ليس له حق في الاقتصاص؛ لأنه لا وارث له، تخريج قوي.

فقد خرج من روايات الإمام أحمد، وقد سلم من اعتراضات الفقهاء.

وهذا التخريج موافق لقول الإمام أبي يوسف صاحب الإمام أبوحنيفة[٣].

وكذلك هذا التخريج وافق رواية البوطي عن الإمام الشافعي – رحمه الله –[٤].

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٤٦).

(٢)معونة أولي النهى شرح المنتهى (٧/ ١٣٣ - ١٣٤).

(٣) وهذا نص المسألة: " وإذا قتل اللقيط قال أبو يوسف – رحمه الله –: لا قصاص على قاتله وقال أبو حنيفة ومحمد – رحمهما الله –: عليه القصاص " الجامع الصغير – عبد الحي اللكنوي (٣١٣).

(٤) وهذا نصها: " وقد تقدم في كتاب اللقيط حكاية قول عن رواية البويطي أنه لا قصاص بقتل من لا وارث له "كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٥/ ٤٤٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا قتل اللَّقيط عمدا وعدوانا فهل له الحق في الاقتصاص من الجاني وهو ليس لدمه وارث، أم لا حق له في القصاص.

تحرير محل النزاع.

أجمع الفقهاء على وجوب القصاص من القاتل عمدا(١)، إن كان للمقتول ورثة يطالبون بحقه في القصاص.

ولكن اختلفوا في حكم القصاص من قاتل اللَّقيط عمدا، وهل يقتل أم لا؟

فمن قال بأن للقيط ورثة، قال بوجوب القصاص من قاتل اللَّقيط.

ومن قال بأن ليس للقيط ورثة، قال بسقوط القصاص عن قاتل اللَّقيط.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم الاقتصاص للقيط من قاتله، على قولين:

القول الأول: وجوب الاقتصاص للقيط، وأن له الحق في الاقتصاص، وهو القول المنصوص.

القول الثاني: سقوط حق الاقتصاص للقيط، وأنه ليس له الحق في الاقتصاص، وهو القول المخرج(٢).

---

(١) الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٢٧٤).

وقد ورد في وجوب القصاص في القتل العمد آيات قرآنية، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٧٨ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٧٩ ﴾ [سورة البقرة: ١٧٨-١٧٩]

(٢)الإنصاف، للمرداي (٦/ ٤٤٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن للقيط الحق في الاقتصاص.

من السنة:

قوله –صلى الله عليه وسلم–: ((فالسلطان ولي من لا ولي له))[1].

وجه الدلالة:

أن لدم اللَّقيط ورثة ووليًا، فالسلطان هو وليه ووريث دمه، إن شاء اقتص للقيط، وإن شاء عفا عن القاتل.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن ليس للقيط الحق في الاقتصاص.

من المعقول:

أن اللَّقيط ليس له وارث معين، فالمستحق جميع المسلمين، وفيهم الصبيان والمجانين، فكيف يستوفى؟ [2].

الترجيح:

الذي يترجح هو القول بأن للقيط الحق في الاقتصاص، وحتى لا يقع التساهل بين الناس في الدماء التي أجمعت كل الشرائع السماوية على تحريمها.

وقد ذكر الإمام العز بن عبد السلام[3] أن الحكماء والشرائع جميعا اتفقوا على تحريم

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب في الولي (٢٠٨٣)، والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (١١٠٢)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي (١٨٧٩)، وأحمد (٢٤٢٠٥)، قال الترمذي: ((حديث حسن))، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٨٤٠).

(٢) الإنصاف، للمرداوي (٤٤٦/٦).

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام أبي القاسم بن الحسن السُّلَمي، يلقب بسلطان العلماء. فقيه شافعي مجتهد. ولد بدمشق وتولى التدريس والخطابة بالجامع الأموي. انتقل إلى مصر فولي القضاء والخطابة.

من تصانيفه: " قواعد الأحكام في مصالح الأنام ". و " الفتاوى "، و " التفسير الكبير "، توفي سنة ٦٦٠هـ.

انظر: الأعلام (٤ / ١٤٥)، طبقات السبكي(٥ / ٨٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الدماء والأبضاع[1] والأموال والأعراض[2].

ولأن من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية المحافظة على الأرواح، وفي القول بحق اللَّقيط في الاقتصاص حفظ لأرواح اللقطاء.

وهناك تفصيل للإمام ابن عثيمين –رحمه الله – في هذا القول، وهو أن الإمام يخير بين القصاص والدية فأيهما كان أنفع فعله، فأحيانا يكون القصاص أنفع وأحيانا تكون الدية أنفع.

فالقصاص يكون أنفع إذا كان القاتل عمدا معروفا بالشر والفساد والعدوان فهنا القصاص أنفع.

وتكون الدية أنفع إذا كان القاتل عمدا ليس معروفا بالشر والفساد، أو كان هناك نزاع بينه وبين هذا اللَّقيط فقتله[3].

(١) الأبضاع من البضع: وهو النكاح، والبضاع الجماع، والمباضعة: المجامعة، وهي البضاع، يقال: ملك فلان بضع فلانة إذا ملك عقدة نكاحها، وهو كناية عن موضع الغشيان؛ وابتضع فلان وبضع إذا تزوج، والمباضعة: المباشرة.
انظر: مقاييس اللغة، مادة (بضع)، (١/ ٢٥٦)، لسان العرب، (بضع)، (٨/ ١٤).

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٥).

(٣) انظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٠/ ٣٩٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث

انتفاء وجوب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ولا يجب الحد على قاذف[1] الصغير الذي لا يجامع مثله كذلك، ولأنه يتيقن كذب القاذف فيلحق العار به، دون المقذوف "[2].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي .

أصل التخريج.

خرج القول بعدم وجوب الحد على قاذف اللَّقيط، الذي لم يحتلم، على القول بعدم وجوب الحد على قاذف غير اللَّقيط، الذي لم يحتلم، وهذا نص رواية الإمام أحمد التي خرج، "قلت: سئل سفيان: عن رجل قال لجارية لم تحض: يا زانية؟

قال: ليس فيه حد، وإذا قال لغلام لم يحتلم: يا زان، فليس فيه حد، وإن قال صبي لرجل: يا زان ليس قول الصبي بشيء"[3].

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام علاء الدين المرداوي، والنص هو: " لو كان اللَّقيط مميزا[4]، يطأ[5]مثله وجب الحد على قاذفه، على الصحيح من المذهب. نص عليه.

---

(١)شرعا: القذف هو الرمي بالزنا أو باللواط أو شهادة به عليه ولم تكْمُل البينة بذلك، وهو محرم بل كبيرة. كشاف القناع عن متن الإقناع (٦/ ١٠٤).

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ٩٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٧/ ٣٦٤٨).

(٤) المميز هو من بلغ أي استكمل سبعا من السنين. شرح منتهى الإرادات (١/ ١٢٧).

(٥) الوطء: الجماع. انظر: المغرب مادة(وطأ).(٣٦٣/٥)، لسان العرب (وطأ).(١٩٥/١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وخرج وجه بانتفاء الوجوب. وقيل: هو رواية، فعلى المذهب يشترط لإقامته المطالبة بعد البلوغ، وليس للولي المطالبة ذكره المصنف وغيره، ويأتي ذلك في أوائل باب القذف"(١).

نقد التخريج.

القول بعدم وجوب الحد على قاذف اللَّقيط، الذي لم يحتلم، تخريج قوي، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لمذهب الإمام مالك، ففي مذهب الإمام مالك رواية تقول بعدم وجوب الحد على قاذف اللَّقيط، وهذا نصها: "وقال مالك: ما نعلم منبوذا إلا ولد لزنا وعلى قائلها لغيره الحد"(٢).

(١) الإنصاف (٦/ ٤٤٩).

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل (٨/ ٤٠٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا قذف اللَّقيط، وكان مميزا لم يحتلم، فهل يقام على قاذف اللَّقيط الحد، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على وجوب إقامة حد القذف على قاذف المحصن(١).

واختلفوا في قذف اللَّقيط قبل البلوغ.

فمن قال بتأذي اللَّقيط بالقذف قبل البلوغ، قال بوجوب الحد على القاذف.

ومن قال بعدم تأذي اللَّقيط بالقذف قبل البلوغ، قال بعدم وجوب الحد على القاذف.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم قاذف اللَّقيط قبل البلوغ، على قولين:

القول الأول: يجب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ، وهو القول المنصوص به في المذهب.

القول الثاني: لا يجب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ، وهو القول المخرج(٢).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بوجوب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ.

من المعقول:

---

(١) قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ ﴾ [سورة النور: ٤].

وشرائط الإحصان خمسة: الإسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا. تفسير البغوي (٦/ ١٠).

والمحصن: من الإحصان: الحصانة –بالفتح– أي العفة، وأحصن الرجل –بالألف–: تزوج، والفقهاء يزيدون على هذا: وطئ في نكاح صحيح.

انظر: لسان العرب مادة (حصن). (١١٩/١٣)، المصباح المنير (حصن). (٣٩٩/٢)

قال ابن قدامة: "والمحصن هو الحر البالغ المسلم العاقل العفيف". عمدة الفقه (١٣٦).

(٢) الإنصاف، للمرداوي (٦/ ٤٤٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ أن اللَّقيط محكوم بحريته، فيعامل كالحر.

٢/ أن للقيط وليًا وهو الإمام، فعلى الإمام استيفاء القصاص له قبل بلوغه[١].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم وجوب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ.

من المعقول:

١/ أن اللَّقيط صغير لا يجامع مثله عقلا، فلهذا يسقط الحد عن القاذف [٢].

٢/ أن كذب القاذف متيقن فالعار يلحق بالقاذف دون المقذوف[٣].

٣/ أنه لم يبلغ بعد، ومن شروط المحصن البلوغ، وأن غير البالغ غير مكلف أشبه المجنون[٤].

الترجيح:

الذي يترجح وجوب الحد على قاذف اللَّقيط على ما تقدم من الأدلة، ولأن القذف في الصغر يؤذي اللَّقيط ويؤثر على سمعته، فإقامة الحد فيه ردع وتأديب لمن يتكلم في أعراض المسلمين، والله أعلم.

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٨٦/٨)، شرح منتهى الإرادات (٣٢٠/٤).

(٢) نقصد بذلك أنه يسقط الحد، فلا يطالب اللقيط بالحد بعد البلوغ.

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ٩٦).

(٤) المبدع شرح المقنع (٧٧/٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الرابع

الاكتفاء بقائف واحد.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

الاكتفاء بقائف[١]واحد عند عدم البينة خرجه على الاكتفاء بالطبيب والبيطار[٢]إذا لم يوجد سواه.

القائل بالتخريج.

الإمام مسعود بن أحمد الحارثي.

أصل التخريج.

خرج القول بالاكتفاء بقائف واحد قياسا على الطبيب، وقد نص على ذلك الإمام المرداوي " على الاكتفاء بالطبيب والبيطار "[٣].

وقد نص الإمام أحمد على صحة الاكتفاء بطبيب واحد وبيطار واحد، "قلت: قال سفيان: لا يجوز إلا قول طبيبين في الموضحة، ولا يجوز إلا قول بيطارين في الدابة يكون بها الداء فينظران إليها، لأنهما شاهدان.

قال أحمد: إذا كان هذا في موضع يضطر إليه، ولم يكن إلا طبيب واحد، وبيطار واحد فقوله جائز إذا كان ثقة"[٤].

---

(١) القائف: من القافة، وهم قوم يعرفون الأنساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة بل من عرف منه المعرفة بذلك وتكررت منه الإصابة فهو قائف. المغني، لابن قدامة (١٢/ ٤٧٤).

(٢) البيطار: هو معالج الدواب. انظر: المعجم الوسيط (١/ ٧٩).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٦/٤٦١).

(٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٨/ ٤١٤٦ – ٤١٤٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " وخرج الحارثي الاكتفاء بقائف واحد عند العدم من نصه على الاكتفاء بالطبيب والبيطار، إذا لم يوجد سواه، وأولى فإن القائف أعز وجودا منهما "(١).

نقد التخريج.

القول بالاكتفاء بقائف واحد، تخريج قوي؛ وذلك لموافقته للمذهب الشافعي، قال النووي: "ويكفي القائف الواحد لأن هذا موضع حكم بعلم لا موضع شهادة"(٢).

(١) الإنصاف، للمرداوي (٤٦١/٦).

(٢) المجموع، للنووي (٣٠٨/١٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أراد اللَّقيط معرفة والده، فهل يلزمه قائف واحد، أم اثنان.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على إباحة السعي والبحث عن أهل ورحم اللَّقيط، وهذا العمل يدخل صلة الرحم.

ولكن اختلفوا في القائف هل يكفي قائف واحد، أم يشترط اثنان؟

فمن قال يشترط اثنان اعتبرها كالشهادة.

ومن قال يكفي واحد اعتبر المسألة مختلفة عن الشهادة، وأن القائف حكم وليس شاهدًا.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في القيافة للقيط، هل يكفي واحد، أم اثنان؟

القول الأول: يشترط اثنان.

القول الثاني: يكفي واحد.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين يشترط اثنان.

من المعقول:

أن هذا القول فيه إثبات للنسب، فهو كالشهادة يحتاج إلى شاهدين(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين يكفي واحد.

من القياس:

• قاسوا الاكتفاء بقائف واحد في معرفة النسب، على الاكتفاء بطبيب واحد في تقدير

(١) المغني، لابن قدامة (١٢٨/٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الجراح من أجل الدية أو القصاص[1].

الترجيح:

الذي يترجح أنه يكفي قول القائف الواحد، وهذا القول يؤيده ما جاء من حديث أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– قالت إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– دخل علي مسرورا تبرق أسارير وجهه، فقال: "ألم تري أن مجززا[2]نظر آنفا إلى زيد بن حارثة[3] وأسامة بن زيد[4]، فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض"[5].

ولأنه أمر حاجة وضرورة فيكتفى بواحد.

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٦/٤٦١).

(٢) مجزز المدلجي، هو القائف، من بني مدلج، هو الذي سر رسول الله ﷺ بقوله في أسامة وأبيه زيد بن حارثة– إذ رأى أقدامهما ولم يك يعرفهما، وكانا نائمين في المسجد، قد تغطيا، ولم يبد منهما غير أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض. فاستحسن رسول الله ﷺ قوله، ودخل على عائشة تبرق أسارير وجهه سرورا بقوله ذلك، وهو أصل عند فقهاء الحجاز في القافة. قال موسى بن هارون: سمعت مصعبا الزبيري يقول: إنما سمي مجززا؛ لأنه كان إذا أخذ أسيرا جز ناصيته، ولم يكن اسمه مجززا. انظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٦١)، أسد الغابة (٥/ ٦١).

(٣) هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبو أسامة، مولى رسول الله ﷺ، شهد زيد بن حارثة بدرا، وزوجه رسول الله ﷺ مولاته أم أيمن، فولدت له أسامة بن زيد، وبه كان يكنى، وكان يقال لزيد بن حارثة حب رسول الله ﷺ، قتل زيد بمؤتة من أرض الشام سنة ثمان من الهجرة. انظر: الاستيعاب (٢/ ٥٤٦-٥٤٢)، أسد الغابة (٢/ ٣٥٠).

(٤) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل، أبو محمد. صحابي جليل. ولد بمكة ونشأ على الإسلام (لأن أباه كان من أول الناس إسلاماً) وكان رسول الله ﷺ يحبه حباً جماً، وينظر إليه نظره إلى سبطيه: الحسن والحسين. قال ابن سعد: مات النبي ﷺ وله عشرون سنة، وكان أمره على جيش عظيم فمات النبي ﷺ قبل أن يتوجه فأنفذه أبو بكر، توفي سنة ٥٤ هـ. انظر: الإصابة(١ / ٣١)، وأسد الغابة(١ / ٦٤)، والأعلام(١ / ٢٨١).

(٥) أخرجه البخاري في باب القائف (٦٧٧٠)، ومسلم في كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد (١٤٥٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الوقف

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: باب الوقف.
- المبحث الثاني: باب الهبة والعطية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول

باب الوقف

وفيـــه خمسة مطالـــب:

- المطلب الأول: حكم وقف الكلب.
- المطلب الثاني: شرط البيع والخيار في الوقف.
- المطلب الثالث: رجوع الوقف إلى الواقف.
- المطلب الرابع: الانقطاع في الوقف.
- المطلب الخامس: مشاركة من لم يذكر من الأولاد في الوقف.

********* *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

توطئة:

الوقف من أهم وأعظم القربات إلى الله ﷻ، وقد وجدت الأوقاف من عهد الرسول ﷺ واستمرت في جميع عصور المسلمين إلى عصرنا هذا.

فالأوقاف من ركائز ووسائل ودعائم تماسك المجتمع المسلم، فهناك أوقاف للقضاء على الفقر ومشاكل الإسكان، وأوقاف لتعليم القرآن الكريم والسنة النبوية، وأوقاف لدعم المساجد وتوفير ما تحتاجه من رواتب مؤذنين وأئمة، بل ورد في كتب التاريخ أنه وجد في بعض العصور أوقاف لمساعدة الحيوانات من قطط وكلاب.

فأي قانون وأي نظام يستطيع أن يوجد مثل هذا النظام الإسلامي المتكامل!

وعرف الوقف بأنه: تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، طلبا للثواب من الله ﷻ(١).

ويحصل الوقف بالفعل، والقول، أما الفعل: فكأن يجعل أرضا يملكها مقبرة، ويأذن للناس بدفن أمواتهم فيها.

وأما القول، فهناك قول صريح، وهناك كناية، والصريح كقوله: وقفت وحبست، والكناية كقوله: تصدقت وحرمت، وغيرها(٢).

وقد حث النبي ﷺ على الوقف، ورغب فيه، فقال ﷺ ((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)) (٣).

والحديث يدل على الأمور التي يبقى أجرها بعد الموت، وفي مقدمتها: الصدقة الجارية، التي هي الوقف، والمراد بالجارية، أي المستمرة والتي تبقى وتدوم، كبناء المساجد، وحفر

---

(١)المبدع في شرح المقنع (٥/ ١٥١)، الروض المربع (٤٥٣).

(٢)المغني لابن قدامة (٦/ ٦)، الروض المربع (٤٥٣).

(٣)أخرجه الإمام مسلم في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم الحديث [١٦٣١]، صحيح مسلم (٣ / ١٢٥٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الآبار، وتسوير أرض وجعلها مقبرة للمسلمين.

ومن الأحاديث المرغبة في الوقف قوله ﷺ: ((من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا بالله وتصديقا بوعده، فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة))[1].

يدل الحديث على جواز وقف الخيول والبهائم، وكل ما ينفع المسلمين.

يقول ابن حجر[2]: " ويستنبط من الحديث جواز وقف غير الخيل من المنقولات ومن غير المنقولات من باب الأولى"[3]، فكما أن المنقولات يجوز وقفها، فغير المنقولات من دور وأراضي ومزارع، أولى بجواز وقفها؛ لأنها مستمرة ودائمة، والتلف فيها قليل، لا كالمنقولات التي يسرع لها التلف والفساد.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب من احتبس فرسا في سبيل الله، رقم الحديث [٢٨٥٣]، صحيح البخاري (٤ / ٢٨).

(٢) ابن حجر العسقلاني، هو أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكناني العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والوفاة، الشهير بابن حجر – نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قابس في تونس – من كبار الشافعية. كان محدثًا فقيهًا مؤرخًا. انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعلل الأحاديث وغير ذلك، من تصانيفه: " فتح الباري شرح صحيح البخاري "، توفي سنة ٨٥٢هـ.

انظر: الضوء اللامع(٢ / ٣٦)؛ شذرات الذهب(٧ / ٢٧٠)؛ معجم المؤلفين(٢ / ٢٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٦ / ٥٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
حكم وقف الكلب.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة[1].

أن الكلب يصح وقفه، وخرج الإمام الحارثي صحة وقف الكلب على صحة إعارته.

القائل بالتخريج.

الإمام مسعود بن أحمد الحارثي.

أصل التخريج.

خرج القول بصحة وقف الكلب على صحة وجواز إعارة الكلب المعلم؛ حيث نص فقهاء الحنابلة على صحة إعارة الكلب.

قال ابن قدامة: " وإذا استعار دابة ليركبها، جاز؛ لأن إجارتها لذلك جائزة، والإعارة[2] أوسع، لجوازها فيما لا تجوز إجارته، مثل إعارة الكلب للصيد "[3]، فالكلب يجوز إعارته ولا يجوز إجارته لأن الإعارة أوسع من الإجارة.

ونقل الرحيباني في باب الجُعَالة أن الإعارة أوسع من الجُعَالة؛ فتصح إعارة الكلب، ولا يصح

---

(١) نص المسألة مفقود؛ حيث أن الجزئية التي حققت من شرح الحارثي من بداية العارية إلى نهاية الشفعة، وقد ثبت فقد بقية الكتاب عند الأخوات اللاتي حققن الكتاب. انظر شرح الحارثي على المقنع (١ / ٩٤ -٩٥).

(٢) الإعارة لغة: مأخوذة من عار الشيء يعير: إذا ذهب وجاء.

انظر: المغرب مادة(عور) (٢/ ٨٧)، لسان العرب (عير) (٤/٦٢٠).

شرعا: إباحة الانتفاع بعين من أعيان المال. وقال السامري: هي إباحة منافع أعيان يصح الانتفاع بها مع بقاء عينها، وقيل: هي هبة منفعة العين إلا منافع البضع.

انظر: الكافي(٢/٢١٣) المطلع(١/٢٧٢)، الإنصاف، للمرداوي(٦/٧٥).

(٣) المغني، لابن قدامة (٥ / ١٧٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جعله عوضا في الجُعَالة، " الإعارة أوسع من باب الجُعَالة؛ لأن الجُعَالة نوع من الإجارة، فتصح إعارة الكلب، ولا يصح أن يكون عوضا في جعالة "[1]

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ شيخ الإسلام ابن تيمية، والنص هو: " ويصح وقف الكلب المعلم والجوارح المعلمة وما لا يقدر على تسليمه، وأقرب الحدود في الوقوف أنه كل عين تجوز عاريتها "[2]

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " وأما الكلب فالصحيح من المذهب: أنه لا يصح وقفه. وعليه الأصحاب. لأنه لا يصح بيعه، وقال الحارثي في شرحه: وقد **تخرج** الصحة من جواز إعارة الكلب المعلم كما خرج جواز الإجارة. لحصول نقل المنفعة، والمنفعة مستحقة بغير إشكال. فجاز أن تنقل " [3].

نقد التخريج.

القول بصحة وقف الكلب المعلم على صحة إعارته هو تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وهذا التخريج قوي؛ لخلوه من اعتراضات العلماء، وأيضا لموافقة المذهب الشافعي حيث ذكر إمام الحرمين الجويني[4]أن من فقهاء الشافعية من خرج صحة وقف الكلب على صحة هبته، وهذا نص القول: " ومن أصحابنا من خرج صحة وقف الكلب على صحة هبته؛ فإن الوقف

---

(١) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٣ / ٧٢٥).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥ / ٤٢٦).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٢ / ١١٥٧).

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب ضياء الدين المعروف بإمام الحرمين، من أعلم أصحاب الشافعي، تفقه على والده، وأتى على جميع مصنفاته وتصرف فيها حتى زاد عليه في التحقيق والتدقيق. جاور بمكة أربع سنين وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب، فلهذا قيل له إمام الحرمين، له مصنفات كثيرة منها: " نهاية المطلب في دراية المذهب " في فقه الشافعية، و " البرهان " في أصول الفقه، توفي سنة ٤٧٨هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٣ / ٣٤١)، طبقات الشافعية (٣ / ٢٤٩)، الأعلام (٤ / ٣٠٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

إثبات اختصاص في جهة، فكان في معنى الهبة "[1]

ففي موافقة تخريجنا لتخريج فقهاء الشافعية تعضيد وتقوية لهذا التخريج.

(١)نهاية المطلب في دراية المذهب (٨ / ٣٤٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل يصح وقف الكلب، وهل في وقفه مصلحة لعامة المسلمين، أم أنه لا توجد مصلحة أو منفعة من وقفه؛ وعليه فلا يصح وقفه.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز وقف كل ما ينفع المسلمين(١).

هل يصح وقف الكلب المعلم، أم لا.

فمن قال بعدم صحة بيع الكلب المعلم لم يجز وقفه؛ فكما أنه لا يجوز بيعه فلا يجوز وقفه.

ومن قال بصحة بيع الكلب المعلم، قال بصحة وقفه؛ فكما يصح بيعه فكذلك يصح وقفه.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم وقف الكلب المعلم على قولين:

القول الأول: لا يصح وقف الكلب المعلم، وهو القول الصحيح، والمنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: يصح وقف الكلب المعلم، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم صحة وقف الكلب.

عموم أحاديث النهي عن ثمن الكلب، فقد صح عن أبي مسعود ﷺ ((نهيه ﷺ عن ثمن الكلب))(٢).

---

(١) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤٥).

(٢) أخرجه البخاري كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، رقم الحديث [٥٧٦١] (٣/٨٤) ، ومسلم كتاب المساقاة، باب باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور، رقم الحديث[١٥٦٧] (٣/١١٩٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وجه الدلالة: كما أنه لا يصح بيع الكلب فكذلك لا يصح وقفه.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة وقف كلب المعلم.

من القياس: حيث قاسوا صحة وقف الكلب المعلم على صحة إعارة الكلب المعلم بجامع أن كليهما منفعة معتبرة.

الترجيح:

أرجح القول المخرج القائل بصحة وقف الكلب المعلم(١)، وذلك لأن منفعة الكلاب في الصيد والحراسة بل وهناك كلاب تسمى (الكلاب البلوسية) فلحاجة الناس للكلب المعلم ولوضوح منفعته أرجح القول بصحة وقف الكلب المعلم.

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

القول المخرج القائل بصحة وقف الكلب المعلم مرتبط بالواقع، وذلك لحاجة الناس للكلاب ولنفعها لذوي الاحتياجات الخاصة وكثرة فوائدها، ومن الكلاب المفيدة التي يحتاجها الناس:

-الكلاب المستخدمة لدلالة العمي (فاقدين حاسة البصر) على الطرق.

-الكلاب البلوسية، وتستخدم في الكشف على الممنوعات من مخدرات، وغيرها.

- كلاب الصيد: ويستخدم هذا النوع في ملاحقة الفرائس، وصيد الحيوانات من أرانب، وغيرها.

-كلاب الحراسة والرعي: وهذه تستخدم في حراسة البيوت والممتلكات، وكذا في حراسة ورعاية الأغنام.

---

(١) وقد رجح الشيخ عبدالعزيز السلمان هذا القول، وقال بأنه هو المرجح عند الإمام ابن تيمية، وهذا نص قوله:" واختار الشيخ تقي الدين -رحمه الله- صحة وقف الكلب المعلم والجوارح المعلمة وما لا يقدر على تسليمه، وهذا القول هو الذي تميل إليه النفس؛ لأنه لم يظهر لي ما يدل على المنع " الأسئلة والأجوبة الفقهية (٦/ ٣٧٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
شرط البيع والخيار في الوقف.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة:

نص المسألة في بطلان شرط الخيار(١)دون الوقف " ولا يصح الوقف المشروط فيه الخيار ويتخرج أن يصح ويلغو الشرط(٢) "(٣).

نص المسألة في بطلان شرط البيع دون الوقف " فإن اشترط أن يبيعه متى شاء أو يهبه أو يرجع فيه بطل الوقف والشرط لا نعلم في بطلان الشرط خلافا؛ لأنه ينافي مقتضى الوقف، ويحتمل أن يبطل الشرط ويصح الوقف؛ بناء على الشروط الفاسدة في البيع "(٤).

القائل بالتخريج.

الإمام المجد ابن تيمية، والإمام شمس الدين ابن قدامة.

أصل التخريج.

خرج القول ببطلان شرط البيع، وشرط الخيار، دون الوقف، على القول ببطلان الشرط

---

(١) الخيار: من الاختيار، وهو طلب خير الأمرين إما إمضاء البيع، أو فسخه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٩١).

(٢) الشرط لغة: العلامة. انظر: الصحاح مادة (شرط) (١١٣٦/٣)، تهذيب اللغة (شرط) (٢١١/١١)، لسان العرب (شرط)(٣٢٩/٧)، تاج العروس (شرط) (٤٠٤/١٩).

اصطلاحا: ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم، فهو ما لا يوجد المشروط مع عدمه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده. انظر: المستصفى (٢٦١/١)، روضة الناظر (٥٧/١)، الابهاج (٢٠٥/١).

(٣)المحرر في الفقه، للمجد (١/ ٣٦٩).

(٤)الشرح الكبير على متن المقنع (٦/ ١٩٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وحده، دون البيع، وذلك في كتاب البيع.

وقد نص الإمام المرداوي على أن أصل التخريج البيع: " وهو تخريج من البيع "[١].

والقول بصحة البيع وبطلان الشرط، من الأقوال التي رويت عن الإمام أحمد، وهذا نص الرواية: "قلت: رجل ابتاع دارا، فقال المشتري: أبتاعها منك، فإن أدرك فيها أحد شيئا، فعليك مثل ذرعها من دار أخرى؟

قال: لا يكون هذا الشرط باطل، والبيع جائز "[٢].

فكما أن البيع يصح والشرط يبطل، كذلك في الوقف، يصح الوقف ويبطل الشرط.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: " وإن شرط أن يبيعه متى شاء، أو يهبه، أو يرجع فيه، لم يصح الشرط، ولا الوقف. لا نعلم فيه خلافا؛ لأنه ينافي مقتضى الوقف. ويحتمل أن يفسد الشرط، ويصح الوقف، بناء على الشروط الفاسدة في البيع. وإن شرط الخيار في الوقف "[٣].

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " إذا شرط شرطا فاسدا كخيار فيه وتحويله وتغيير شرط وخرج من البيع صحته.

وفي الشرح إذا شرط أن يبيعه متى شاء، أو يهبه، أو يرجع فيه، بطل الوقف طاعة لا نعلم في بطلان الشرط خلافا؛ لأنه ينافي مقتضى العقد، وقيل: يصح الوقف بناء على الشروط الفاسدة في البيع"[٤].

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٢٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦ / ٣٠٢٢).

(٣) المغني، لابن قدامة (٦/ ٩).

(٤) المبدع شرح المقنع (٥/ ٢٤٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " لو شرط في الوقف أن يبيعه، أو يهبه، أو يرجع فيه متى شاء: بطل الشرط والوقف في أحد الأوجه. وهو الصحيح من المذهب. نص عليه. وقدمه في الفروع، وشرح الحارثي، والفائق[١]، والرعايتين، والحاوي[٢] الصغير. قال المصنف في المغني: لا نعلم فيه خلافا. وقيل: يبطل الشرط دون الوقف، وهو **تخريج** من البيع، وما هو ببعيد. قال الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: يصح في الكل نقله عنه في الفائق. ومنها: لو شرط الخيار في الوقف فسد. نص عليه. وهو المذهب. وخرج فساد الشرط وحده من البيع"[٣].

٤/ الإمام ابن النجار الفتوحي، والنص هو: " قال في الإنصاف: لو شرط في الوقف أن يبيعه أو يهبه أو يرجع فيه متى شاء: بطل الشرط والوقف في أحد الأوجه.

وهو الصحيح من المذهب، نص عليه، وقدمه في الفروع، وشرح الحارثي، والفائق، والرعايتين، والحاوي الصغير، قال المصنف في المغني: لا نعلم فيه خلافا.

وقيل: يبطل الشرط دون الوقف، وهو تخريج من البيع، وما هو ببعيد "[٤].

نقد التخريج.

إن القول بصحة الوقف وفساد الشرط (شرط البيع، وشرط الخيار) في الوقف، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهو تخريج قوي؛ لأنه قيس على روايات الإمام أحمد، وكان موافقا لمقاصد الشريعة الإسلامية،

---

(١) الفائق، لابن قاضي الجبل، وهو أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي من بني قدامة من تلامذة شيخ الإسلام بن تيمية، توفي سنة ٧٧١ هـ.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٨٠)، المدخل لابن بدران ص(٢١٧).

(٢) للإمام الضرير مصنفين يطلق عليهما اسم الحاوي، الأول: الحاوي الكبير وهو (مفقود)، والثاني: الحاوي الصغير وهو (مطبوع) واسمه – رحمه الله– أبو طالب عبد الرحمن ابن عمر ابن أبي القاسم بن علي الضرير البصري، المتوفي سنة ٦٨٤ هـ.

انظر: المدخل لابن بدران ص(٢٢٠).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٢٥).

(٤) معونة أولى النهى شرح المنتهى (٧/ ١٨٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

التي دعت وحثت إلى عمل الأوقاف، وكذلك خلو هذا التخريج من الاعتراضات يدل على قوته.

وقد جاء القول ببطلان شرط البيع والخيار دون الوقف موافقا للرواية الأخرى في مذهب الإمام الشافعي " وإن شرط فيه الخيار أو شرط أن يبيعه إذا شاء بطل؛ لأنه إخراج مال على وجه القربة فلم يصح مع هذين الشرطين؛ كالصدقة[١]والعتق، وحكى ابن سريج[٢]وجها: أنه يبطل شرط البيع، ويصح أصل الوقف، كذا حكاه الماوردي[٣]، ويوافقه مع ما حكاه ابن كج[٤] عنه فيما إذا وقف على نفسه أنه يصح الوقف، ويلغى الشرط "[٥].

(١) الصدقة: هي العطية تبتغي بها المثوبة من الله تعالى.

انظر: التعريفات (١/١٧٤)،الكليات (١/٨٧٩).

(٢) ابن سريج: هو أحمد بن عمر سريج. بغدادي، فقيه الشافعية في عصره، له نحو ٤٠٠ مصنف. ولي القضاء بشيراز. ثم اعتزل، وعرض عليه قضاء القضاة فامتنع، وقام بنصرة المذهب الشافعي فنصره في كثير من الأمصار، وفضله بعضهم على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني، من تصانيفه: الانتصار، والأقسام والخصال في فروع الفقه الشافعي، توفي سنة ٣٠٦هـ.

انظر: طبقات الشافعية(٢ / ٨٧)، الأعلام (١ / ١٧٨).

(٣) الماوردي: هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي نسبته إلى بيع ماء الورد، إمام في مذهب الشافعي، كان حافظا له، وكانت له المكانة الرفيعة عند الخلفاء وملوك بغداد، من تصانيفه: الحاوي في الفقه، والأحكام السلطانية، توفي في بغداد سنة ٤٥٠هـ.

انظر: طبقات الشافعية(٣ / ٣٠٣ – ٣١٤)، الأعلام (٥ / ١٤٦).

(٤) ابن كج: هو يوسف بن أحمد بن يوسف، أبو القاسم، الدينوري، المعروف بابن كج. فقيه، من أئمة الشافعية، وولي قضاء الدينور، صنف كتباً كثيرة انتفع بها الفقهاء. وقال السبكي: كان يضرب المثل في حفظه لمذهب الشافعي. وارتحل الناس إليه من الآفاق. وهو صاحب " وجه " في المذهب، توفي سنة ٤٠٥هـ.

انظر: طبقات الشافعية(٤ / ٢٩)، مرآة الجنان(٣ / ١٢)، الأعلام(٩ / ٢٨٤).

(٥)كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٢/ ٣٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إن اشتراط البيع والخيار في الوقف[1]، يناقض أصل الوقف؛ فلهذا لا يصح اشتراط البيع أو الخيار في الوقف.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز الوقف[2]، ولكن اختلفوا في حكم الوقف مع الشرط الباطل.

فمن اعتبر الوقف كالبيع، قال بصحة الوقف وبطلان الشرط.

ومن اعتبر الوقف مختلفا عن البيع، قال ببطلان الوقف والشرط معا.

الروايات والأقوال في المسألة.

إذا شرط الواقف شرطا يناقض أصل الوقف كالبيع والخيار، فهل يصح الوقف أم لا؟

[3]اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: بطلان الشرط والوقف، وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني: بطلان الشرط دون الوقف، وهو القول المخرج[4].

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين ببطلان الشرط والوقف.

من القياس:

---

(١) لصحة الوقف شروط خمسة وهي: الأول: كونه في عين معينة معلومة.

والثاني: كونه على بر.

والثالث: كونه على معين يملك.

والرابع: كون الواقف نافذ التصرف.

والخامس: كون الوقف ناجزا. شرح أخصر المختصرات – لابن جبرين (١٠/٤٥).

(٢) اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤٥).

(٣) مسألتنا تتكلم عن حكم اشتراط البيع والخيار في الوقف، وليس حكم بيع الوقف إذا خرب فهذه مسألة مختلفة عن المسألة المخرجة.

(٤) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٢٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ قياس عقد الوقف على عقد البيع[١]، فقد ورد في الشروط الفاسدة في البيع روايتان والرواية المقيس عليها هنا أن البيع يفسد مع الشرط.

٢/ قياس عقد الوقف على عقد النكاح[٢]فقد ورد في الشروط الفاسدة في النكاح روايتان والرواية المقيس عليها هنا أن النكاح يفسد مع الشرط.

من المعقول:

أن شرط البيع والخيار ينافي مقتضى عقد الوقف، الذي يبطل بالجهالة.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين ببطلان الشرط دون الوقف.

من القياس:

١/ قياس عقد الوقف على عقد البيع[٣]، فالشروط الفاسدة في البيع تفسد ويصح البيع، كذلك الوقف.

٢/ قياس عقد الوقف على عقد النكاح، فالشروط الفاسدة في النكاح تفسد ويصح

---

(١) ورد في مسألة الشروط الفاسدة في البيع روايتان عند الإمام أحمد، وكل رواية قستها على قول، الرواية الأولى: يبطل العقد، والرواية الثانية: يبطل الشرط ويصح العقد، وهذا نص الروايتين: "مسألة: فإن شرط في البيع شرطا فاسدا هل يبطل العقد أم يبطل الشرط ويصح العقد؟

فنقل عبد الله بن محمد الفقيه فيمن اشترى جارية وشرط عليه أن لا يبيعها ولا يطأها: فالبيع جائز، والشرط باطل.

وكذلك نقل حرب وحنبل فيمن اشترى بشرط البراءة: لم يبرأ ويرد المشتري بعيبه، فظاهر هذا أنه يبطل العقد لأنه قال: يرده بعيبه" المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٤٩).

(٢) ورد في مسألة الشروط الفاسدة في النكاح روايتان عند الإمام أحمد، وكل رواية قستها على قول، الرواية الأولى: يبطل العقد، والرواية الثانية: يبطل الشرط ويصح العقد، وهذا نص الروايتين: " إذا اشترط في عقد النكاح شرطا فاسدا هل يبطل العقد بذلك مثل أن يشترط عليها ألا ينفق عليها ولا يكسوها ولا يصدقها وتشترط هي عليه ألا تمكنه من الوطء ونحو ذلك.

فقال أبو بكر: فيها قولان: أحدهما: أن النكاح باطل كما قلنا في نكاح الشغار ونكاح المحلل والمتعة إنما بطل العقد في ذلك لأجل الشرط كذلك هاهنا والثاني يبطل الشرط ويصح العقد وهو المنصوص عن أحمد في رواية مهنا" المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ١١٣).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٢٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

النكاح[1]، كذلك الوقف.

الترجيح:

أرجح القول المخرج والقائل ببطلان الشرط الفاسد وصحة الوقف، وذلك لأننا لو قلنا ببطلان الوقف لخسرنا نسبة كبيرة من الأوقاف، فهذا القول موافق لدعوة الشريعة الإسلامية على التكافل والتعاون، والتي من آثارها تشجيع الناس على الصدقات والأوقاف.

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ١١٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث
رجوع الوقف إلى الواقف

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" وكذلك لو انقطع مصرف الوقف وقلنا يرجع إلى أقاربه وقفا وكان الواقف حيا هل يرجع إليه؟ على روايتين حكاهما ابن الزاغوني في الإقناع وجزم ابن عقيل في المفردات بدخوله.

وكذلك لو وقف على أولاده وأنسالهم أبدا على أنه من توفي منهم عن غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه فتوفي أحد أولاده عن غير ولد، والأب الواقف حي فهل يعود نصيبه إليه لكونه أقرب الناس إليه، أم لا؟ يخرج على ما قبلها والمسألة ملتفتة إلى دخول المخاطب في خطابه"(١).

القائل بالتخريج.

الإمام ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بعودة مال الولد (الموقوف) إلى الأب (الواقف) على القول برجوع مال الوقف إلى ورثة الواقف.

وهذه رواية الإمام أحمد التي تدل على هذا القول وهي: "إن انقرض الموقف عليهم فهل ينتقل إلى ورثة الموقوف عليه، أم إلى بيت المال، أم إلى ورثة الواقف، فيه ثلاث روايات: منها رواية حنبل وصالح، يرجع إلى ورثة الميت الذي وقفه، ويرثون ذلك على مواريثهم وقرابتهم منه، فظاهر هذا أنه يرجع إلى ورثة الواقف"(٢).

---

(١) القواعد لابن رجب (١٢٧).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٤٣٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد نص الإمام ابن رجب على أصل التخريج بقوله: " يخرج على ما قبلها "[١]، وهو رجوع المال إلى أقارب الواقف.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن اللحام، والنص هو: " وكذلك لو انقطع مصرف الوقف وقلنا يرجع إلى أقاربه وقفا فكان الواقف حيا هل يرجع إليه؟ على روايتين، حكاهما ابن الزاغوني في الإقناع وجزم ابن عقيل في المفردات بدخوله.

وكذلك لو وقف على أولاده وأمثالهم أبدا على أن من توفي منهم عن غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه، فتوفي أحد أولاده عن غير ولد، والأب الواقف حي فهل يعود نصيبه إليه لكونه أقرب الناس إليه، أم لا؟ فإنها تخرج على ما قبلها، والله أعلم"[٢].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " متى قلنا برجوعه إلى أقارب الواقف، وكان الواقف حيا، ففي رجوعه إليه أو إلى عصبته وذريته روايتان. حكاهما ابن الزاغوني في الإقناع رواية.

إحداهما: يدخل، قطع به ابن عقيل في مفرداته، قاله في القاعدة السبعين: وكذا لو وقف على أولاده وأنسالهم، على أن من توفي منهم عن غير ولد، رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه. فتوفي أحد أولاد الواقف عن غير ولد، والأب الواقف حي، فهل يعود نصيبه إليه، لكونه أقرب الناس إليه، أم لا؟ تخرج على ما قبلها. قاله ابن رجب. والمسألة ملتفتة إلى دخول المخاطب في خطابه"[٣].

٣/ الإمام البهوتي[٤]، والنص هو: "(ومتى انقطعت الجهة) الموقوف عليها (والواقف

---

(١) القواعد لابن رجب (١٢٧).

(٢) القواعد والفوائد الأصولية (٢٠٦) .

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٣٢).

(٤) البهوتي، هو منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي: شيخ الحنابلة بمصر في عصره. نسبته إلى (بهوت) في غربية مصر. له كتب، منها: الروض المربع شرح زاد المستقنع المختصر من المقنع، كشاف القناع

شبكة الألوكة - قسم الكتب

حي رجع إليه وقفا) أي متى قلنا يرجع إلى أقارب الواقف وقفا وكان الواقف حيا رجع إليه وقفا. وكذا وقف على أولاده وأنسالهم أبدا على أن من توفي منهم عن غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه، فتوفي أحد أولاده عن غير ولد، والأب الواقف حي، رجع إليه نصيبه لأنه أقرب الناس إليه"[١].

٤/ الإمام الرحيباني، والنص هو: " وكذا لو وقف على أولاده، وأنسالهم أبدا على أنه من توفي منهم عن غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه، فتوفي أحد أولاد الواقف عن ولد، والأب الواقف حي، فهل يعود نصيبه إليه. لكونه أقرب الناس إليه، أم لا، يخرج على ما قبلها، قاله ابن رجب"[٢].

نقد التخريج.

القول برجوع مال الولد (الموقوف عليه) إلى الأب (الواقف)، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهو تخريج جيد؛ وذلك لأنه موافق لظاهر القرآن والسنة التي تقدم الأب في الإرث والولاية والنكاح

وموافق للمعقول حيث أن الأب الذي أوقف المال أولى من غيره، وهو الأقرب.

وأيضا هذا التخريج موافق لقول الإمام أبو يوسف صاحب الإمام أبو حنيفة[٣].

عن متن الإقناع للحجاوي، ودقائق أولي النهى لشرح المنتهى، توفي سنة ١٠٥١هـ.

انظر: الأعلام (٧/ ٣٠٧)، معجم المؤلفين (١٣/ ٢٢).

(١) شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (٢/ ٤٠٧).

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٣٠٢).

(٣) وهذا نصه:" قال أبو يوسف: إذا جعل أيضا له صدقة موقوفة على ولده جاز ما داموا أحياء، فإذا انقرضوا رجعت إلى صاحبها إن كان حيا، وإلى ورثته إن كان ميتا ". المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٦/ ١٠٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أوقف الأب مالا أو عقارا على أولاده، ثم مات أحد الأولاد وليس له ذرية، وكان الأب الذي أوقف المال على قيد الحياة، فإن المال الموقوف على الابن يعود إلى الأب.

تحرير محل النزاع.

أجمع الفقهاء على أن الأب يرث جميع المال إذا انفرد(١)، ولكن اختلفوا في المال الموقوف من الأب، هل يرجع إلى الأب الواقف، أم لا؟

فمن نظر إلى المال الموقوف للابن على أنه إرث، قال برجوع المال الموقوف إلى الأب.

ومن نظر إلى المال الموقوف للابن على أنه مختلف عن الإرث، قال بعدم رجوع المال الموقوف إلى الأب.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في مسألة المال الموقوف على الابن المتوفى وليس له ولد، هل يرجع المال إلى الأب الواقف، أم لا؟

القول الأول: يرجع المال الموقوف على الابن إلى الأب الواقف.

القول الثاني: يرجع إلى بيت المال.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين برجوع المال الموقوف على الابن إلى الأب الواقف.

من القواعد:

استدل أصحاب هذا القول بالقاعدة الأصولية: دخول المخاطب في خطابه(٢)، فالأب

---

(١) الإقناع في مسائل الإجماع (٢/ ٩١).

(٢) وهذا شرح لمعنى هذه القاعدة الأصولية: "اختلفوا في المخاطب بكسر الطاء هل يدخل في عموم خطابه فذهب الجمهور إلى أنه يدخل ولا يخرج عنه إلا بدليل قال الأستاذ أبو منصور وهو الصحيح من مذهب الشافعي، قال الأستاذ أبو منصور وفائدة الخلاف فيما إذا ورد منه صلى الله عليه وسلم لفظ عام في إيجاب حكم أو حظره أو إباحته هل

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الواقف يرجع له ماله الذي أوقفه إذا مات الابن عن غير ولد، وهذا القول يدخل تحت القاعدة الأصولية، وقد استدل بهذه القاعدة على التخريج الإمام ابن رجب[1].

فكما أن المخاطب يدخل في خطابه، كذلك يصح رجوع مال الوقف إلى الواقف.

من القياس:

قاسوا رجوع المال الموقوف للأب الواقف على الإرث حيث أن الابن إذا مات ولم يكن له أولاد فإن المال يرجع للأب.

من المعقول:

أن الأب الواقف هو أقرب الناس للابن، وهو مالك المال في الأساس فهو أولى به.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم رجوع المال الموقوف على الابن إلى الأب الواقف، بل يرجع إلى بيت مال المسلمين.

من المعقول:

١/ أن مال الوقف مختلف عن مال الإرث، فمال الوقف لا يورث.

٢/ أن هذا المال خرج من ذمة الواقف (الأب)، فلا يعود إليه، بل يرجع إلى بيت المال.

يدل ذلك على دخوله فيه أم لا، قال ابن برهان في الأوسط ذهب معظم العلماء إلى أن الأمر لا يدخل تحت الخطاب، ونقل عبد الجبار وغيره من المعتزلة دخوله انتهى.

ونقله لهذا القول عن معظم العلماء يخالف نقل الأستاذ أبي منصور والرازي في المحصول وابن الحاجب في مختصر المنتهى وغيرهم فإنهم جعلوا دخول المخاطب في خطابه مذهب الأكثرين.

وقال إمام الحرمين الجويني أن خطابه يتناوله بنفسه ولكنه خارج عنه عادة، فذهب إلى التفصيل وتابعه على هذا التفصيل الكيا الهراس قال الصفي الهندي هذه المسألة قد تعرض في الأمر مرة وفي النهي مرة وفي الخبر مرة والجمهور على دخوله انتهى.

والذي ينبغي اعتماده أن يقال إن كان مراد القائل بدخوله في خطابه أن ما وضع للمخاطب يشمل المتكلم وضعا فليس كذلك وإن كان المراد أنه يشمله حكما فمسلم إذا دل عليه دليل وكان الوضع شاملا له كألفاظ العموم"

إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول (٢٢٥-٢٢٦).

(١) القواعد لابن رجب (١٢٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الترجيح:

أرجح القول المخرج الذي يقول بصحة رجوع المال الموقوف على الابن إذا مات إلى الأب الواقف، لأن الأب الواقف أولى بهذا المال من بيت المال.

وأيضا هذا القول موافق للعقل والعرف فأصحاب المال أحق بأموالهم.

وقد رجح هذا القول العلماء المعاصرين كالإمام ابن ضويان الذي قال: " وحيث انقطعت الجهة والواقف حي رجع إليه وقفا، أي: متى قلنا يرجع إلى أقارب الواقف وقفا، وكان الواقف حيا رجع إليه وقفا "[1]، وغيره[2].

(١) منار السبيل (٢/ ٥).

(٢) كالشيخ عبدالعزيز السلمان، والذي عبر عن رضاه بهذا القول، بقوله: وهذا الذي تميل إليه النفس. الأسئلة والأجوبة الفقهية (٦/ ٤٠٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع

الانقطاع في الوقف[1].

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" وإن كان الوقف صحيح الطرفين، منقطع الوسط، مثل أن يقف على ولده، ثم على عبيده، ثم على المساكين، خرج في صحة الوقف وجهان، كمنقطع الانتهاء، ثم ينظر فيما لا يجوز الوقف عليه، فإن لم يمكن اعتبار انقراضه ألغيناه إذا قلنا بالصحة، وإن أمكن اعتبار انقراضه فهل يعتبر أو يلغى؟ على وجهين، كما تقدم.

وإن كان منقطع الطرفين، صحيح الوسط، كرجل وقف على عبيده، ثم على أولاده، ثم على الكنيسة، خرج في صحته أيضا وجهان، ومصرفه بعد من يجوز إلى مصرف الوقف المنقطع"[2].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

خرج القول ببطلان الوقف المنقطع الطرفين، والوقف المنقطع الوسط، على القول ببطلان

---

(١) في هذا المطلب درست مسألتين الأولى: انقطاع الوسط، والثانية: انقطاع الطرفين، ولقد قمت بدمج المسألتين معا لأنهما متفقتان في أصل التخريج، وفي الأدلة.

(٢) المغني، لابن قدامة (٦/ ٢٤)، هناك حالتين لإنقطاع الوقف، وقد ورد فيهما قول مخرج:

الحالة الأولى: أن يكون الوقف صحيح الطرفين، منقطع الوسط، مثل أن يقف على ولده، ثم على عبيده، ثم على المساكين.

الحالة الثانية: أن يكون الوقف منقطع الطرفين، صحيح الوسط، كرجل وقف على عبيده، ثم على أولاده، ثم على الكنيسة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

البيع في مسألة تفريق الصفقة[١]، فقد ورد عن الإمام أحمد في تفريق الصفقة روايتان إحداهما: بطلان البيع في الصفقتين.

وهذا نص رواية الإمام أحمد: " واختلفت إذا جمعت الصفقة الواحدة بين ما يجوز فيه البيع، وما لا يجوز، هل يتفرق، أم تبطل من أصلها؟

نقل صالح فيمن اشترى عبدين فوجد أحدهما حرا: أنه يرجع بقيمته من الثمن فقد نص على تفريق الصفقة وإبطاله في الحر دون العبد، ونص في النكاح إذا عقد على حرة وأمة عقدا واحدا هل يبطل العقد فيهما أم في الأمة على روايتين:

نقل ابن منصور: يثبت نكاح الحرة، ويفارق الأمة.

ونقل محمد بن حبيب وغيره: ينفسخ العقد فيهما "[٢].

فقد روي عن الإمام أحمد في عقد البيع وفي عقد النكاح إذا اجتمع فيهما ما يجوز، وما لا يجوز، روايتان: الأولى بالتفريق بين الصفقتين، وعليه فيصح البيع أو النكاح الصحيح من الصفقتين، ويبطل الباطل من الصفقتين.

والرواية الثانية هي: بطلان كل الصفقتين، وهي أصل تخريجنا في هذه المسألة، حيث قيس بطلان الوقف المنقطع (منقطع الوسط، ومنقطع الطرفين) بالكامل في كل درجاته، على القول ببطلان البيع بالكامل في كلا الصفقتين الصحيحة والفاسدة.

وقد نص على أن أصل التخريج هو مسألة تفريق الصفقة، الأئمة الناقلون للتخريج، ومنهم الإمام المرداوي: " وخَرَج وجهٌ بالبطلان في الوقف المنقطع من تفريق الصفقة "[٣].

---

(١) والمراد بتفريق الصفقة هو: أن يبيع ما يجوز بيعه، وما لا يجوز بيعه في صفقة واحدة، كعبد وحر، وخل وخمر، وعبده وعبد غيره، ففي المسألة روايتان عند الإمام أحمد:

الأولى: تفرق الصفقة، فتجوز فيما يجوز بيعه بقسطه من الثمن، ويبطل فيما لا يجوز ؛ لأن كل واحد منهما له حكم منفرد، فإذا اجتمعا بقيا على حكمهما، كما لو باع شقصا وسيفا.

والثانية: يبطل فيهما، لأنه عقد واحد جمع حلالا وحراما فبطل. الكافي في فقه الإمام أحمد (٢/ ٢٠).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٣٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: " فإن كان الوقف صحيح الطرفين منقطع الوسط كمن وقف على ولده ثم على عبيده ثم على المساكين، خرج في صحة الوقف وجهان على ما نذكره في الوقف المنقطع الانتهاء، ثم ينظر فيما لا يجوز الوقف عليه فإن لم يمكن اعتبار انقراضه ألغيناه إذا قلنا بالصحة، وإن أمكن اعتبار انقراضه فهل يعتبر أو يلغى؟ على وجهين كما تقدم.

فإن كان منقطع الطرفين صحيح الوسط كمن وقف على عبيده، ثم على أولاده، ثم على الكنيسة، خرج في صحته أيضا وجهان ومصرفه بعد من يجوز الوقف عليه إلى مصرف الوقف المنقطع "(١).

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " ومنقطع الابتداء متصل الانتهاء، ومتصل الابتداء والانتهاء منقطع الوسط، والمذهب صحتهما، وقيل: بالبطلان بناء على تفريق الصفقة"(٢).

٣/ الإمام الزركشي، والنص هو: " متصل الابتداء والانتهاء، منقطع الوسط، كأن وقف على من لا يجوز كعبد، ثم على من يجوز كالمساكين، أو وقف على ولده، ثم عبده، ثم على المساكين، والمذهب صحتهما، وقيل: بالبطلان، بناء على تفريق الصفقة"(٣).

٤/ الإمام المرداوي، والنص هو: " منقطع الطرفين، صحيح الوسط، وأمثلتها واضحة، وكلها صحيحة على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب. وخرج وجه بالبطلان في الوقف المنقطع من تفريق الصفقة على ما تقدم، ورواية بأنه يصرف في المصالح"(٤).

٥/ الإمام ابن البهاء البغدادي، والنص هو: " منقطع الابتداء متصل الانتهاء. متصل الابتداء والانتهاء منقطع الوسط والمذهب صحتهما.

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع(٦/ ٢٠١).
(٢) المبدع في شرح المقنع (٥/ ١٦٤).
(٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٢٨٥).
(٤) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ٣٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقيل: بالبطلان بناء على تفريق الصفقة"[1].

نقد التخريج.

القول ببطلان الوقف المنقطع الطرفين، والوقف المنقطع الوسط، تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد في مسألة تفريق الصفقة.

لكن هناك ضعف في قياس الوقف على البيع وهو أن الوقف من عقود التبرع والتي الأصل فيها التساهل، وهي عكس البيع المعتبر من عقود المعاوضة، والتي شدد الشارع فيها.

لكن هناك جانب قوي في التخريج، وهو موافقته للمذهب الشافعي، حيث ذكر الإمام ابن الرفعة القول ببطلان الوقف المنقطع فقال: " أن يقف على رجل، ثم على أولاده، ثم على المرتدين، فهذا يترتب على الوقف المنقطع الأول، وهاهنا أولى بالبطلان، وهو الأظهر"[2].

(١) فتح الملك العزيز بشرح الوجيز (٤/ ٣٦٤).

(٢) كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٢/ ٢٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا كان في الوقف انقطاع، فما حكمه؟ وإلى أين سيكون مآل هذا الوقف[1].

تحرير محل النزاع.

أجمع الفقهاء على صحة الوقف التام[2]والذي يخلو من الانقطاع، ثم اختلفوا في حكم الوقف المنقطع.

فمن قال بصحة الوقف المنقطع، اعتبر الوقف كالصدقة، وعلى أنه من عقود التبرع.

ومن قال ببطلان الوقف المنقطع، اعتبر الوقف كالبيع، وأنه يبطل بسبب الجهالة الموجودة في الانقطاع.

الروايات والأقوال في المسألة.

---

(١) هناك مسألة يلزمني دراستها ولأنها ليست من صلب البحث سأضعها في الهامش وهي مآل الوقف بعد الانقطاع:

هناك أربع روايات عند الحنابلة في مصرف الوقف المنقطع، وهي:

الرواية الأولى: أنه يصرف إلى أقارب الواقف وقفا عليهم.

قال في الإنصاف: "وهو المذهب، قال في الكافي: هذا ظاهر المذهب". الإنصاف (٧/ ٣١ -٣٢).

الرواية الثانية: أنه يصرف إلى أقارب الموقوف عليه.

جاء في الفروع: "ويصرف بعدها إلى ورثته نسبا بقدر إرثهم... ونقل حرب، أنه قبل ورثته لورثة الموقوف عليه" الفروع (٤ / ٥٨٩).

الرواية الثالثة: أنه يصرف إلى المساكين. الإنصاف (٧/ ٣٣).

قال ابن قدامة: "اختاره القاضي، والشريف أبو جعفر؛ لأنه مصرف الصدقات وحقوق الله تعالى من الكفارات ونحوها، فإذا وجدت صدقة غير معينة المصرف، انصرفت إليهم، كما لو نذر صدقة مطلقة". المغني (٦/ ٢٢)

الرواية الرابعة: أنه يجعل في بيت مال المسلمين.

وجه هذا القول:

أن هذا المال لا مستحق له، فأشبه مال من لا وراث له. الإنصاف (٧/ ٣٣).

(٢) انظر اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

اختلف الفقهاء في حكم الوقف المنقطع الطرفين، والمنقطع الوسط، على قولين:

القول الأول:

أن الوقف المنقطع صحيح سواء كان الانقطاع في الطرفين، أو في الوسط، وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني:

أن الوقف المنقطع باطل، وهو القول المخرج في المذهب(١).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بصحة الوقف المنقطع الطرفين، والوقف المنقطع الوسط.

من المعقول:

١/ أن الوقف صدقة من الصدقات، والصدقة يجوز أن تكون مؤبدة، ويجوز أن تكون مؤقتة.

٢/ أن الوقف على جهة منقطعة يعتبر صحيحا كما لو كان الوقف على الأولاد لأن الجهة المنقطعة تعتبر مصرفا معلوما، فيسقط بذلك ادّعاؤهم أنه مصرف مجهول.

٣/ أن وقف المنقول كما هو معلوم صحيح عند أكثر أهل العلم، رغم أن المنقول عرضة للهلاك، فكما يصح أن يكون الوقف غير دائم، كذلك يصح أن يكون الموقوف عليهم غير دائمين، والله أعلم.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين ببطلان الوقف المنقطع الطرفين، والوقف المنقطع الوسط.

من السنة:

عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له))

---

(١) الإنصاف (٧/ ٣٤)، المبدع في شرح المقنع (٥/ ١٦٤)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٢٨٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وجه الدلالة:

أن الوقف إذا لم يكن على وجه التأبيد لم يصح أن يكون صدقة جارية.

من القياس:

أولا: قياس بطلان الوقف المنقطع على بطلان البيع في مسألة تفريق الصفقة، وقد سبق شرح هذا القياس في أصل تخريج المسألة.

ثانيا: قياس بطلان الوقف المنقطع على بطلان النكاح إذا كان جمع في عقد واحد ما يصح نكاحه من النساء ومن لا يصح، وأيضا سبق شرح هذا الدليل في أصل التخريج.

من المعقول:

أن الوقف إذا كان منقطعا صار وقفا على مجهول، ووقف المجهول لا يصح، ويعتبر الوقف المنقطع مثل الوقف على المجهول ابتداء.

الترجيح:

أرجح القول بصحة الوقف المنقطع، وذلك لأن الوقف صدقة من الصدقات، ولهذا يجوز أن يكون دائما، ويجوز أن يكون منقطعا ومؤقتا، وأيضا الأصل في شروط الواقف الصحة والجواز، ولأن في هذا القول تشجيعًا ودعوة لإبقاء الأوقاف، والتي فيها نفع العباد والبلاد، والله أعلم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الخامس

مشاركة من لم يذكر من الأولاد في الوقف

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة(١):

النص الأول: "فإن كان في درجته في النسب من ليس من أهل الاستحقاق بحال، كرجل له أربعة بنين، وقف على ثلاثة منهم على هذا الوجه المذكور، وترك الرابع، فمات أحد الثلاثة عن غير ولد، لم يكن للرابع فيه شيء، لأنه ليس من أهل الاستحقاق " (٢).

النص الثاني: " لو وقف على بعض أولاده ثم على أولاد أولاده فهل يختص البطن الثاني بأولاد المسمين أو لا؟ أو يشمل جميع ولد ولده نص أحمد في رواية حرب على أنه يشمل جميع ولد الولد.

ويتخرج وجه آخر بالاختصاص بولد من وقف عليهم اعتبارا بآبائهم فإن هذه عطية واحدة "(٣)

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي.

والإمام ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

---

(١) جمعت في هذه الدراسة مسألتين، وسبب جمعي لهما في مسألة واحدة هو أن أصل التخريج والأدلة واحدة.

(٢) المغني، لابن قدامة (١٢/ ٢٠٣). هنا القول المخرج هو عدم دخول من لم يذكر من الأولاد في البطن الأولى.

(٣) القواعد لابن رجب (٢/ ٤٧٦). هنا القول المخرج هو عدم دخول الأحفاد وهم البطن الثانية تبعا لآبائهم الذين لم يذكروا في الوقف.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

يوجد لدينا أصلان للتخريج في هذه المسألة:

الأول: خرج القول بعدم دخول الأولاد الذين لم يذكر أباؤهم أسمائهم ومعهم أبنائهم في الوقف(١)، على القول بعدم دخول أولاد البنات في الوقف، وهذه هي رواية الإمام أحمد " أخبرنا أبو بكر المروزي أنه قال لأبي عبد الله:

ما تقول في رجل أوقف ضيعة على ولده فمات الأولاد وتركوا النسوة حوامل؟

فقال: كل ما كان من أولاد الذكور بنات كن أو بنين فالضيعة موقوفة عليهم.

وما كان من البنات فليس لهم فيه شيء لأنهم من رجل آخر ليس هم من ولده"(٢)

وهذه رواية أخرى " مسألة: فإن وقف على ولد ولده هل يدخل فيه ولد البنات؟

فنقل المروزي: أنهم لا يدخلون، وهو اختيار الخرقي "(٣).

فكما أن أولاد البنات لا يدخلون في الوقف فعدم دخول من لم يذكر من الأبناء أولى.

والثاني: على القول بعدم دخول الأولاد الذين لم يذكر أسمائهم في عطية مرض الموت، وهذه رواية الإمام أحمد: " مسألة: إذا فضل بعض الأولاد في العطية هل يجوز أن يسوي بينهم في مرض موته أم لا؟

---

(١) هنا لدينا مسألتان مخرّجتان: الأولى، عدم دخول الأولاد، والثانية، عدم دخول الأحفاد تبعا لآبائهم؛ وذلك إذا استثناهم أبوهم من الوقف ولم يذكرهم.

وقد اجتهدت في كتابة أصل تخريج مناسب للمسألة لأن الفقهاء لم يذكروا أصلا لهذا التخريج.

(٢) الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد ص (٥٩)

(٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٤٣٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقل ابن إبراهيم وعبد الله لا يجوز، ونقل أبو طالب[1] جواز ذلك "[2].

فكما أنه يجوز تفضيل بعض الأبناء في العطية وحرمان بعضهم منها، فكذلك يجوز أن يوقف ماله على بعض أبنائه، وأن يحرم بعضهم.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: " فإن كان له ثلاثة بنين فقال وقفت على ولدي فلان وفلان وعلى ولد ولدي كان الوقف على الابنين المسمين وعلى أولادهما وأولاد الثالث ولا شيء للثالث "[3].

٢/ الإمام ابن قندس[4]، والنص هو: " فالمنصوص دخول الجميع، من سمى ومن لم يسم، قال حرب: سألت أبا عبدالله قلت: رجل وقف على ولده، فكتب كتابا، هذه صدقة على ولده فلان وفلان ثم قال وولد ولده، وله غير هؤلاء قال: هم شركاء، وجهه القاضي بأن قوله: ولدي يستغرق الجنس فيعم، والتخصيص بقوله: فلان وفلان تأكيد للبعض، فلا يوجب إخراج البقية، كالعطف في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [سورة البقرة: ٩٨]، وجزم المصنف بعدم دخول الثالث، وقصر الوقف

---

(١) أبو طالب: هو أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني، صاحب الإمام أحمد، روى عن أحمد مسائل كثيرة، وكان أحمد يكرمه ويعظمه، وكان رجلا صالحا فقيرا صبورا على الفقر، توفي سنة ٢٤٤هـ. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٣٩)، المقصد الارشد (١/ ٩٦).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٤٣٩) .

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع (٦/ ٢٢٠).

(٤) ابن قندس: هو أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف، البعلي، ثم الصالحي، الدمشقي، الحنبلي، ويعرف بابن قندس عالم في الفقه وأصوله، وقد وصفه تلميذه العلاء المرداوي: بأنه علامة زمانه في البحث والتحقيق، وقال ابن أبي عذيبة: شيخ الحنابلة بالشام وإمامهم ومفتيهم وعالمهم وزاهدهم، من تصانيفه: حاشية على المحرر، وحاشية على الفروع لمحمد بن مفلح المقدسي، توفي سنة ٨٦١هـ.

انظر: الضوء اللامع(١١ / ١٤- ١٥)، وشذرات الذهب(٧ / ٣٠٠)، الأعلام(٣ / ٥٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

على المسمين وأولادهما وأولاد الثالث، جعلا لتسميتهما بدلا للبعض من الكل، فاختص الحكم به، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[سورة آل عمران: ٩٧]، خص الوجوب بالمستطيع بعد ذكر الكل "(١).

٣/ الإمام المرداوي، وله نصان:

النص الأول: "كمن له أربع بنين، وقف على ثلاثة، وترك الرابع. فمات أحد الثلاثة عن غير ولد: لم يكن للرابع فيه شيء؛ لأنه ليس من أهل الاستحقاق. قاله الأصحاب. وإذا شرطه لمن في درجة المتوفى عند عدم ولده: استحقه أهل الدرجة حالة وفاته. وكذا من سيوجد منهم في أصح الاحتمالين.

قال في الفائق: هذا أقوى الاحتمالين. قال: ورأيت المشاركة بخط الشيخ شمس الدين يعني الشارح والنووي قال ابن رجب في قواعده: يخرج فيه وجهان. قال: والدخول هنا أولى. وبه أفتى الشيخ شمس الدين. قال: وعلى هذا، لو حدث من هو أعلى من الموجودين، وكان في الوقف استحقاق الأعلى فالأعلى: فإنه ينتزعه منهم. قاله في القاعدة السابعة بعد المائة"(٢).

النص الثاني: " لو كان له ثلاث بنين. فقال " وقفت على ولدي فلان وفلان، وعلى ولد ولدي "كان الوقف على المسميين وأولادهما وأولاد الثالث، ولا شيء للثالث. ذكره المصنف مختارا له. وقدمه في الفروع، والمغني، والشرح. ونصراه. وهو ظاهر ما قدمه في الفائق. وقواه شيخنا في حواشيه. وصححه الحارثي. وقال القاضي، وابن عقيل: يدخل الابن الثالث. ونقله حرب، وقدمه الحارثي. فقال: فالمنصوص دخول الجميع. وقال في القاعدة الثانية والعشرين بعد المائة: ويخرج وجه بالاختصاص بولد من وقف عليهم، اعتبارا بآبائهم.

(١) حاشية ابن قندس (٧/ ٣٧٣).
(٢) الإنصاف للمرداوي (٧/ ٥٠- ٥١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وكذا الحكم والخلاف والمذهب لو قال " وقفت على ولدي فلان وفلان، ثم على الفقراء " هل يشمل ولد ولده أم لا؟ .

وقيل: يشمله هنا. ذكره المصنف احتمالا من عنده "(١).

٤/ الإمام الحجاوي، والنص هو: " ولو كان له ثلاثة بنين فقال وقفت على ولدي فلان وفلان وعلى ولد ولدي كان الوقف على المسميين وأولادهما وأولاد الثالث الذي لم يذكره لدخوله في عموم ولدي ولا شيء للثالث "(٢).

نقد التخريج.

القول بعدم دخول الأولاد الذين لم يذكر أباؤهم أسمائهم، وعدم دخول أبناء الأبناء في الوقف، تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد، وجاء موافقا لقواعد الإمام.

وقد وافق هذا التخريج مذهب الحنفية فقد ذكر ابن عابدين(٣)في حاشيته القول المخرج حيث قال: " فلو كان أولاده أربعة وسمى منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه "(٤).

---

(١) الإنصاف للمرداوي (٧/ ٤٧- ٤٨).

(٢) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٣/ ٢١).

(٣) ابن عابدين، هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين. دمشقي. كان فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره. صاحب ((رد المحتار على الدر المختار)) المشهور بحاشية ابن عابدين، توفي سنة ١٢٥٢هـ.
انظر: الأعلام (٦ / ٢٦٧)

(٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٤/ ٤٦٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أوقف الأب أمواله على أولاده وسمى بعضهم وخصهم بالذكر، وسكت ولم يسم بعضهم، فهل يدخل من لم يسم الأب مع إخوتهم في الوقف.

تحرير محل النزاع.

أجمع الفقهاء على جواز الوقف على الأولاد(١).

ولكن اختلفوا في مسألة إذا سمى بعض الأبناء وتوقف عن تسمية البعض، هل يدخل من توقف الأب عن تسميتهم في الوقف، أم لا؟

فمن قال بدخول جميع الأولاد في الوقف، حمل لفظ الأب على الجنس، والجنس يعم جميع الأولاد.

ومن قال بعدم دخول من لم يذكر من الأولاد، حمل لفظ الأب على التخصيص.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم الأولاد الذين لم يسمهم أبوهم في الوقف، هل يدخلون، أم لا؟

القول الأول: أن الأولاد الذين لم يسمهم أباهم يدخلون في الوقف، أي أن الوقف يشترك فيه من ذكر الأب ومن لم يذكر، على أن ذكر أسماء البعض من باب التأكيد، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: أنهم لا يدخلون، أي أن الوقف يختص بالذين ذُكرت أسماؤهم فقط، وهو القول المخرج.

---

(١) انظر اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ٤٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بدخول الأولاد الذين لم يسمهم أبوهم في الوقف.

من المعقول:

١/ أن قوله ولدي يستغرق الجنس فيعم الجميع، وقوله: فلان وفلان، تأكيد لبعضهم، فلا يوجب إخراج بقيتهم، كالعطف في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [سورة البقرة: ٩٨] (١).

٢/ أن قوله ولدي فلان وفلان يعتبر بدل الكل من الكل(٢)؛ لانطلاق لفظ الولد على الابنين كانطلاقه على الجميع.

٣/ أن خلوه عن أداة العطف دليل إرادة التفسير والتبيين، بخلاف عطف الخاص على العام، فإنه يقتضي معنى التأكيد، فوجب حمل مسألتنا على التفسير والتبيين(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم دخول الأولاد الذين لم يسمهم أبوهم في الوقف.

من المعقول:

١/ أن قوله ولدي فلان وفلان وعدم ذكر الثالث هو تخصيص للمسمين فقط، وتسميتهما بدلا للبعض من الكل، فاختص الحكم به.

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٥٠٦/٧).

(٢) بدل كل من كل، وهو: ما يتحد فيه البدل والمبدل منه، نحو: {اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم}، {لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات}.

بدل بعض من كل، وهو: ما يدل فيه البدل على بعض معنى المبدل منه، نحو: (أكل خالد الرغيف ثلثه).

المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (ص: ١٤١).

(٣) حاشية ابن قندس (٣٧٤/٧)، المبدع شرح المقنع (٧٥/٥١-١٧٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[سورة آل عمران: ٩٧] ، فخص الوجوب بالمستطيع بعد ذكر الكل فيسمى بدل البعض من الكل.

٢/ أنه لو قال: ضربت زيدا رأسه، ورأيت عمرا وجهه، اختص الضرب بالرأس والرؤية بالوجه(١)، وعليه فلا يدخل الابن الثالث لعدم ذكر اسمه.

الترجيح:

في هذه المسألة أرى النظر للقرائن، والعلاقة بين الابن والأب، فإن كان الابن بارًا وعلاقته بأبيه جيدة، رجحنا القول بالمشاركة وبدخول الابن الذي لم يذكر اسمه مع إخوته في الوقف.

وإن كان الأب غضبان على هذا الابن، وعلاقة الابن بأبيه سيئة، فالواضح أن الأب يرغب في حرمان الابن، فيكون الراجح في هذه الحالة هو القول المخرج والقائل بعدم دخول الابن الذي لم يذكر اسمه مع إخوته في الوقف.

(١) حاشية ابن قندس (٣٧٣/٧- ٣٧٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني

باب الهبة والعطية

وفيـــه ستة مطالـــب:

- المطلب الأول: الهبة بالفعل (المعاطاة).
- المطلب الثاني: العفو عن الدين.
- المطلب الثالث: هبة المشاع.
- المطلب الرابع: تصرف الأب في الهبة ليس برجوع.
- المطلب الخامس: تصرف الأب بالعتق قبل القبض.
- المطلب السادس: نفاذ العتق من كل المال.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

توطئة:

الهبة هي: تمليك المال في حال الحياة والصحة بغير عوض.

وقد حث النبي ﷺ على التهادي فقال ﷺ: ((تهادوا تحابوا)) (١).

وفي هذا الحديث ترغيب في بذل الهدايا لإخواننا المسلمين، لما فيها من التوادد والألفة بين القلوب.

أما العطية فهي أخص من الهبة، والمراد بها: التبرع بالمال في مرض الموت المخوف.

والهدية تختلف عن الصدقة (٢)؛ فإن النبي ﷺ كان يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة(٣).

وقال في اللحم الذي تصدق به على بريرة(٤): ((هو لها صدقة، ولنا هدية))(٥).

والأصل في مشروعية الهبة وجوازها: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾﴾[سورة النساء: ٤].

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب قبول الهدية، رقم الحديث[٥٩٤] (ص٢٠٣)، ومالك في الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة، رقم الحديث[٦٥١]، حسنه الحافظ في التلخيص، والألباني في صحيح الأدب المفرد، وفي الإرواء. انظر: تلخيص الحبير (٦٩/٣)، صحيح الأدب المفرد (ص٢٢١)، إرواء الغليل (٤٤/٦)، (رقم ١٦٠١).

(٢) انظر: المغني، لابن قدامة (٢٣٩/٨)، طرح التثريب (٣٨/٤).

(٣) ونص الحديث: ((كان رسول الله ﷺ إذا أتي بطعام سأل عنه: أهدية أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة: قال لأصحابه: كلوا، ولم يأكل. وإن قيل: هدية: ضرب بيده ﷺ فأكل معهم)).

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب قبول الهدية، رقم الحديث[٢٦١٥] (٤٨٥/١). ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قبول النبي ﷺ الهدية ورده للصدقة، رقم الحديث[١٧٥] (٧٥٦/٢).

(٤) بريرة: مولاة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. كانت مولاة لبني هلال فكاتبوها، فاشترتها عائشة زوج النبي ﷺ، فأعتقتها. وكان زوجها مغيث عبدا لبعض بني مطيع، روى عنها عبد الملك بن مروان، وغيره. وصنف ابن خزيمة ثلاثة أجزاء في فقه حديث بريرة.

انظر: الاستيعاب (٧٩٥/٤١)، سير أعلام النبلاء (٢٩٨/٢)، الإصابة (٥٣٥/٧).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب قبول الهدية، رقم الحديث[٢٦١٦] (٤٨٥/١-٤٨٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة: باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبني هاشم وبني المطلب... رقم الحديث[١٠٧٥] (٧٥٥/٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقال ﷺ: ((تهادوا تحابوا)). وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها))[1].

والإجماع. قال ابن المنذر[2]: وأجمعوا أن الرجل إذا وهب لرجل دارا، أو أرضا، أو عبدا، على غير عوض، بطيب نفس المعطي، وقبل الموهوب له ذلك، وقبضه، بدفع من الواهب ذلك إليه، وإجازة، أن الهبة له تامة[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب المكافأة في الهبة، رقم الحديث [٢٦٢٣] (٤٧/١).

(٢) ابن المنذر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوريّ، أبو بكر: فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة. قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها. منها: المبسوط في الفقه، والأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، والإشراف على مذاهب أهل العلم، توفي سنة ٣١٩هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ(٣ / ٤- ٥)، الأعلام (٥/ ٢٩٤).

(٣) الإجماع، لابن المنذر ص(١١٥٤)، مراتب الإجماع، لابن حزم ص(١٠٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
انعقاد الهبة بالمعاطاة(١).

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" والصحيح أن المعاطاة والأفعال الدالة على الإيجاب والقبول كافية، ولا يحتاج إلى لفظ " (٢).

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

خرج القول بانعقاد الهبة بالمعاطاة على القول بانعقاد البيع بالمعاطاة، والذي قال بأن هذا هو أصل التخريج في هذه المسألة الإمام المرداوي حيث قال: " وهل يقوم الفعل مقام اللفظ؟ يخرج على الرواية في البيع بالمعاطاة "(٣).

ورواية الإمام أحمد التي خرج منها هذا القول هي: " قلت: رجل أخذ ثوبا من رجل فقال: اذهب به، فإن رضيته أخذته، فباعه؟

---

(١) وهي الصيغة الفعلية، وتسمى اصطلاحا بـ (المعاطاة)، ولا يصح أن يطلق عليها الإيجاب والقبول، وهذا اصطلاح عرفي، ولا علاقة له باللغة. انظر: الروض المربع ص(٣٠٥).

(٢) المغني، لابن قدامة (١٢/ ٢٧٤).

في بحثي في هذه المسألة وجدت أن أول من نص على هذا القول وهو صحة الهبة بالمعاطاة، وأنه لا حاجة للتلفظ في الهبة، هو الإمام ابن قدامة، أما الذي ذكر بأن هذا القول مخرج في المذهب ولم ينص عليه الإمام أحمد، فهو الإمام المرداوي، وسيأتي ذكر قوله عند ذكر الأئمة الناقلون للتخريج.

(٣) الإنصاف، المرداوي (١٨ / ٧١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال: هذا حين باعه، فقد رضيه " [١]

ففي هذه المسألة حصل البيع بدون إيجاب وقبول.

وهذه رواية أخرى عن الإمام أحمد " قلت: ذهب بها على سوم، ولم يسم الثمن فهلكت؟

قال: هو على حديث شريح[٢]حين قال لعمر في الدابة، حين أراد أن يشتري، فعطبت، فقال: أخذته على سوم، فأنت له ضامن، حتى ترده "[٣]

فكونه يضمن دليل على أنه بيع بالمعاطاة.

فكما أن البيع ينعقد بالمعاطاة كذلك الهبة تنعقد بالمعاطاة.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: " وتحصل الهبة بما يتعارفه الناس هبة من الايجاب والقبول والمعاطاة المقترنة بما يدل عليها، فالإيجاب أن يقول وهبتك أو أهديت إليك، أو ملكتك، أو هذا لك، ونحوه من الألفاظ الدالة على هذا المعنى، والقبول أن يقول قبلت أو رضيت أو نحو هذا، وتصح بالمعاطاة المقترنة بما يدل عليهما "[٤].

٢/ الإمام التنوخي[٥]، والنص هو: " أما كون الهبة تحصل بما ذكر المصنف رحمه الله؛ فلأن الهبة تمليك. فتجب بالإيجاب والقبول والمعاطاة؛ كالبيع.

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦/ ٢٩٥٦).

(٢) هو شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية. من أشهر القضاة في صدر الإسلام، ولي قضاء الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية، واستعفى في أيام الحجاج فأعفاه سنة ٧٧ هـ كان ثقة في الحديث، مأمونا في القضاء، له باع في الشعر والأدب، مات بالكوفة سنة ٧٨هـ.

انظر: تهذيب التهذيب(٤ / ٣٢٦)، شذرات الذهب(١ / ٨٥)، الأعلام (٣ / ٢٣٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦/ ٢٩٥٥).

(٤) الشرح الكبير على متن المقنع (٦/ ٢٤٨).

(٥) هو المنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى بن بركات، زين الدين، أبو البركات، التنوخي، المعري الأصل،

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ولأن الهبة أسهل من البيع. بدليل أنه يصح أن يكون عوضها مجهولا على رواية فإذا صح البيع بالمعاطاة. فلأن تصح الهبة بها بطريق الأولى" [1].

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قال في التلخيص: وهل يقوم الفعل مقام اللفظ؟ يخرج على الرواية في البيع بالمعاطاة، وأولى بالصحة.

قال في الحاوي الصغير: وتنعقد بالمعاطاة. وفي المستوعب[2]، والمغني في الصداق: لا تصح إلا بلفظ الهبة والعفو والتمليك وقال في الرعاية الكبرى[3]: وفي العفو وجهان. وقال في المذهب[4]، ومسبوك الذهب[5]. وألفاظها: وهبت، وأعطيت، وملكت . والقبول: قبلت أو تملكت أو اتهبت "[6].

نقد التخريج.

الدمشقي، الحنبلي، شرح كتاب " المقنع في الفقه " شرحا حسنا في أربع مجلدات، توفي سنة ٦٩٥هـ.
انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٨٢٦).

(١) الممتع في شرح المقنع (٣/ ١٨٧).

(٢) المستوعب: لمحمد بن عبد الله بن الْحُسَيْن السامري، المتوفي سنة ٦١٦هـ.
انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٢٤٨).

(٣) الرعاية الكبرى: لأحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني، الفقيه الأصولي، المتوفي سنة ٦٩٥هـ.
انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٢٦٧).

(٤) المذهب: لابن عبدوس علي بن عمر بن أحمد بن عمار بن أحمد بن علي، ابن عبدوس الحراني، من فقهاء الحنابلة، من مصنفاته: " المذهب في المذهب" وقد مدحه صاحب الإنصاف فقال: بناها على الصحيح من الدليل، توفي سنة٥٥٩هـ.
انظر: المقصد الأرشد (٢/٢٤٢)، المدخل لابن بدران (ص ٤١٦).

(٥) مسبوك الذهب في المذهب لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي الحنبلي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ. انظر: معجم الكتب (١/٨٠)، كشف الظنون (٢/١٦٧٠).

(٦) الإنصاف، المرداوي (١٨/٧١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تنعقد الهبة بالفعل، كما أن البيع ينعقد بالفعل، هذه المسألة تعتبر تخريجًا صحيحًا، فقد قيس القول على روايات الإمام أحمد.

ولكن قياس الهبة على البيع فيه ضعف؛ لأن الهبة مختلفة عن البيع، فالهبة عقد تبرع.

وهذا القول موافق لقول الحنفية جاء في درر الحكام شرح مجلة الأحكام: "كما تنعقد الهبة بالإيجاب والقبول تنعقد أيضا بالتعاطي أي بإعطاء الواهب وقبض الموهوب له"(١).

(١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام (٢/ ٤٠٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا وهب شخص هبة لشخص آخر، فهل يكفي لقبول الهبة أخذها بالفعل، أم يلزمه أن يقول أنه قبل الهبة بلفظه.

تحرير محل النزاع.

أجمع الفقهاء على أن الهبة من العقود الجائزة(١).

واختلفوا في صحة انعقاد الهبة، هل يكفي فيها الفعل، أم تحتاج إلى إيجاب وقبول.

فمن قال بأنها تحتاج إلى إيجاب وقبول، نظر إليها على أنها عقد تمليك يفتقر إلى الإيجاب والقبول.

ومن قال بأنها لا تحتاج إلى إيجاب وقبول، نظر إليها على أنها عقد تبرع لا تحتاج إلى إيجاب وقبول.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في انعقاد الهبة بالتعاطي، على قولين:

القول الأول: أن الهبة تنعقد بالإيجاب والقبول (اللفظ) ولا يكفي الفعل.

القول الثاني: أن الهبة يكفي في انعقادها الفعل، وتصح به ولا تحتاج إلى إيجاب وقبول.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الهبة تنعقد بالإيجاب والقبول (اللفظ) ولا يكفي الفعل.

من المعقول:

---

(١) انظر: اختلاف الفقهاء = اختلاف العلماء للمروزي ص:(٥٧٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ أن الهبة عقد تمليك يفتقر إلى الإيجاب والقبول كالنكاح[١].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الهبة يكفي في انعقادها الفعل.

من المعقول:

١/ أن النبي ﷺ كان يهدي ويهدى إليه، ويعطي ويعطى، ويفرق الصدقات، ويأمر سعاته بأخذها وتفريقها، وكان أصحابه يفعلون ذلك، ولم ينقل عنهم إيجاب ولا قبول ولا أمر به، ولا تعليمه لأحد، ولو كان ذلك شرطا لنقل عنهم نقلا مشتهرا، ((وقد كان ابن عمر على بعير لعمر: فقال النبي ﷺ: بعْنيه، فقال: هو لك يا رسول الله، فقال ﷺ: هو لك يا عبدالله بن عمر، فاصنع به ما شئت))[٢].

٢/ أن الإيجاب والقبول لو كان مستعملا، لنقل إلينا نقلا شائعا، ولم ينقل إلا المعاطاة والتفرق عن تراض فكان ذلك كافيا[٣].

الترجيح:

أرجح القول القائل بانعقاد الهبة بالفعل، وذلك لقوة أدلته، ولأن غالب الناس يتجنبون الإيجاب والقبول في الهبة، فالغالب يفضل الكتابة على الهدية، أو تسليمها في اليد دون كلام، وفي ذلك مراعاة للناس الذين يحزنون من الكلام.

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٦/٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق، رقم الحديث [٢٦١٠]، (٣/ ١٦٢).

انظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ٣٨٤)، الشرح الممتع (١١/٢٤).

(٣) العدة شرح العمدة ص (٣١٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني
إبراء المدين من دين مجهول

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"وتصح البراءة من الدين بلفظ الإبراء والإسقاط والهبة والعفو والصدقة والتحليل سواء قبله المبرأ أو رده وتصح مع جهل لمبرئ بقدره أو صفته أو بهما وإن عرفه المبرأ.

وعنه لا يصح إن جهلاه إلا فيما يتعذر علمه.

ويتخرج أن يصح بكل حال إلا إذا عرفه المبرأ فيظن المبرئ جهله به فلا يصح "(١).

الفرع الثاني: القائل بالتخريج.

الإمام المجد ابن تيمية (الجد).

أصل التخريج.

القول بعدم صحة الإبراء من الدين عند جهالة المدين مخرج على رواية الإمام أحمد بعدم البراءة من العيب إذا لم يبين وذلك في البيع " قلت: لا يبرأ من العيوب حتى يبين على حديث ابن عمر وعثمان؟

قال: لا يبرأ حتى يبين.

قال إسحاق: كما قال "(٢).

فالبراءة من العيوب لا تصح مع الجهالة، كذلك البراءة من الدين لا تصح مع الجهالة.

---

(١) المحرر في الفقه، للمجد(١/ ٣٣٩).

هذه المسألة تدخل ضمن هبة المجهول، فالعفو عن الدين من أروع الهبات المحببة لقلوب الناس.

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦/ ٢٧٦٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " وفي الانتصار[١]: إن أبرأ مريض من دينه وهو كل ملكه ففي براءته من ثلثه قبل دفع ثلثيه منع وتسليم، وتصح مع جهل المبريء، وعنه: إن لم يعرفه المبرأ زاد في المحرر: وظن المبرئ جهله به وعنه: إن تعذر علمه به صح وإلا فلا ولو جهلاه، وعنه: لا يصح كبراءة من عيب، ذكرها أبو الخطاب وأبو الوفاء كما لو كتمه ربه خوفا من أنه لو علمه لم يبرئه، ومن صور المجهول الإبراء من أحدهما وأبرأ أحدهما، قاله الحلواني وأنه يصح ويؤخذ بالبيان كطلاقه وعتقه إحداهما يعني ثم يقرع على المذهب وفي صحة الإبراء من شيء لا يعتقده وجهان "[٢].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " وعنه: يصح مع جهل المبرأ بفتح الراء دون علمه. وأطلق فيما إذا عرفه المديون فيه الروايتين، في الرعايتين، والحاوي الصغير وعنه لا يصح، ولو جهلاه، إلا إذا تعذر علمه.

وقال في المحرر: ويتخرج أن يصح بكل حال، إلا إذا عرفه المبرأ، وظن المبرئ جهله به: فلا يصح. انتهى.

وعنه: لا تصح البراءة من المجهول، كالبراءة من العيب. ذكرها أبو الخطاب، وأبو الوفاء. كما لو كتمه المبرأ خوفا من أنه لو علمه المبرئ: لم يبرئه. قاله في الفروع "[٣].

---

(١) الانتصار: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني، يذكر فيه روايات الإمام أحمد وأصحابه، ولم يكتف بذكر رأي الأئمة الأربعة؛ بل يذكر أيضا رأي المذهب الظاهري ورأي بعض الفقهاء البارزين من أصحاب الأئمة ويحتج بعد تصوير المسألة لمذهب الإمام أحمد، وفي مناقشته لأدلة المخالفين يهتم بذكر رأي أئمة الجرح والتعديل، توفي سنة٥١٦هـ.

انظر: شذرات الذهب (٢٦/٤)، الأعلام (٢٩١/٥)، المنهج الفقهي العام (ص ٣١٧-٣١٨).

(٢) الفروع وتصحيح الفروع (٦/ ٣٤٠).

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ١٢٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٣/ الإمام ابن رجب الحنبلي، والنص هو: " ومنها: البراءة من المجهول وأشهر الروايات: صحتها مطلقا سواء جهل المبرئ قدره ووصفه أو جهلهما معا وسواء عرفه المبرئ أو لم يعرفه.

والثانية: لا يصح إذا عرفه المبرئ سواء علم المبرئ بمعرفته أو لم يعلم وفيه تخريج أنه إن علم معرفته صح وإن ظن جهله لم يصح لأنه غار له.

والثالثة: لا يصح البراءة من المجهول وإن جهلاه إلا فيما تعذر علمه للضرورة وكذلك البراءة من الحقوق في الأعراض والمظالم "[1].

نقد التخريج.

القول بعدم صحة الإبراء من الدين إذا ظن المبرئ جهالة المبرأ، تخريج صحيح.

فقد قيس على روايات الإمام أحمد، وكانت العلة الجامعة وهي الجهالة منطبقة على الفرع.

(١) القواعد لابن رجب (ص ٢٥٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

الإبراء من الدين هو إسقاط حق، فلا تؤثر فيه الجهالة ولا الغرر، ولكن إذا ظن المبرئ جهل المدين، فهل يصح الإبراء.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن إبراء المدين فعل جائز، وممدوح شرعا(١).

واختلفوا في حالة ظن المبرئ جهل المبرأ، فمن قال يصح العفو مع الجهالة، اعتبره إسقاط حق، وعليه فلا يحتاج إلى قبول كالطلاق والعتق، وأيضا بعضهم نظر إليه على أنه عقد إحسان صرف فيصح فيه الجهالة.

ومن قال لا يصح العفو مع الجهالة، اعتبره نقل للملك، وعليه فيحتاج إلى قبول، وأيضا بعضهم نظر إليه على أنه عقد معاوضة صرف فيمنع فيه الجهالة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في إبراء المدين من دين مجهول على أربعة أقوال:

القول الأول: يصح الإبراء من المجهول.

القول الثاني: لا يصح الإبراء من المجهول.

القول الثالث: لا تصح البراءة من المجهول إلا إذا لم يكن لهم سبيل إلى معرفته.

---

(١) دعا الإسلام إلى العفو عن الدين، قال تعالى: {ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا} [النساء: ٩٢]. فأطلق على الإبراء لفظ الصدقة.
وقال تعالى: {إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى} [البقرة: ٢٣٧]. جعل الله تعالى العفو عن مال المهر، وذلك في حال الطلاق قبل الدخول، من التقوى.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

القول الرابع: تصح البراءة مع جهل المبرئ إلا أن يعرفه المبرأ، زاد في المحرر: وظن المبرئ جهله به، وهو القول المخرج في المذهب(١).

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: يصح الإبراء من المجهول.

من المعقول:

١/ أن الإبراء إسقاط حق، ولهذا يصح أن يكون مجهولا ومعلوما.

٢/ أن الإبراء داخل في عقد الهبة التي هي من عقود التبرع، والتي الأصل في التعامل فيها التساهل.

٣/ أن الجهالة في الإسقاط لا تؤدي إلى المنازعة، وإنما كانت الجهالة مبطلة في التمليكات؛ لأنها تفوت التسليم الواجب بالعقد، وهذا لا يتصور في الإسقاط، فلا تكون الجهالة مبطلة له.

٤/ أن ما لا يفتقر إلى التسليم يصح مع الجهالة، وما يفتقر إلى التسليم لا يصح مع الجهالة كالبيع.

أدلة أصحاب القول الثاني: لا يصح الإبراء من المجهول.

من المعقول:

١/ أن الإبراء إزالة ملك لا يجوز تعليقه على شرط، فلم يصح مع الجهل به.

---

(١) وهذا هو النص الدال على الروايات الأربع: " ومنها: البراءة من المجهول وأشهر الروايات: صحتها مطلقا سواء جهل المبرئ قدره ووصفه أو جهلهما معا وسواء عرفه المبرئ أو لم يعرفه.

والثانية: لا يصح إذا عرفه المبرئ سواء علم المبرئ بمعرفته أو لم يعلم وفيه تخريج أنه إن علم معرفته صح وإن ظن جهله لم يصح ؛ لأنه غار له.

والثالثة: لا يصح البراءة من المجهول وإن جهلاه إلا فيما تعذر علمه للضرورة وكذلك البراءة من الحقوق في الأعراض والمظالم " القواعد لابن رجب (ص ٢٥٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢/ أنه يمكن قياسه على هبة المجهول، فكما لا تصح هبة المجهول لا يصح الإبراء منه.

وقد نوقشت أدلتهم:

بأن قولكم الإبراء إزالة ملك، وأنه لا يصح مع الجهل هذا احتجاج لا دليل عليه.

وأما القياس بعدم الصحة على هبة المجهول، فلا يصح لأن الراجح فيها الجواز.

أدلة أصحاب القول الثالث: لا تصح البراءة من المجهول إلا إذا لم يكن لهم سبيل إلى معرفته.

من الآثار:

ما رواه ابن أبي شيبة[١]من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أم سلمة قالت: (جاء رجلان من الأنصار إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – يختصمان في مواريث بينهما قد درست، ليس لهما بينة، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: إنكم تختصمون إلي، وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بينكم على نحو مما أسمع منكم، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار، يأتي بها إسطاما في عنقه يوم القيامة، قالت: فبكى الرجلان وقال كل منهما: حقي لأخي، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: أما إذ فعلتما فاذهبا واقتسما، وتوخيا الحق، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه) [٢].

الشاهد هو قوله – صلى الله عليه وسلم –: ((وتوخيا الحق، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه)).

---

(١) ابن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر، العبسي، من أهل الكوفة. إمام في الحديث وغيره. كان متقنًا حافظًا مكثرًا، روى عنه البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وآخرون، قال أبو زرعة الرازي: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة، من تصانيفه: " المسند " و " الأحكام " و " التفسير "، توفي سنة ٢٣٥هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ(٢ / ١٨)، شذرات الذهب(٢ / ٨٥)، تاريخ بغداد(١٠ / ٦٦).
(٢) مصنف ابن أبي شيبة، باب ما جاء في القرعة، رقم الأثر [٢٢٩٧٤]، (٥/ ٢٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وجه الدلالة: دل الأثر على جواز الإبراء من المجهول الذي يتعذر علمه؛ لأن التوخي لا يكون من المعلوم.

من المعقول:

أن الحاجة داعية إلى تبرئة الذمة، ولا سبيل إلى العلم فيها، ولو أوقفنا صحة البراءة على العلم لكان سدا لباب عفو الإنسان عن أخيه المسلم، وتبرئة ذمته، وهذا لا يمكن.

أدلة أصحاب القول الرابع: لا يصح الإبراء إذا عرفه المبرأ وظن المبرئ جهله به.

من المعقول:

أن الذي كان عليه الحق يعلم مقداره، ويكتمه المستحق خوفا من أنه إذا علمه لم يسمح بإبرائه منه، فينبغي ألا تصح البراءة فيه؛ لأن فيه تغريرا بالمشتري، وقد أمكن التحرز منه.

الترجيح:

جواز الإبراء من الدين مطلقا، سواء علمه المبرئ أم لم يعلمه، لكن لا يجوز لمن عليه الحق إذا كان يعلم مقداره أن يكتمه عن المبرئ خوفا ألا يسامحه لو علم بمقداره؛ لأن ذلك نوع من التغرير، فيعامل بنقيض قصده.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث
هبة المشاع

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" قوله (وتصح هبة المشاع[1]) هذا المذهب المقطوع به، عند الأصحاب قاطبة، وفي طريق بعض الأصحاب، ويتخرج لنا[2] من عدم إجارة المشاع: أنه لا يصح رهنه ولا هبته "[3]

القائل بالتخريج.

الإمام علاء الدين المرداوي.

أصل التخريج.

خرج القول بعدم صحة هبة المشاع على عدم صحة إجارة المشاع، وقد نص الإمام المرداوي على أصل التخريج بقوله: " ويتخرج لنا من عدم إجارة المشاع: أنه لا يصح رهنه ولا هبته "[4] فأصل التخريج هو عدم صحة إجارة المشاع، وقد بحثت في روايات الإمام أحمد ولم أجد، ولكني وجدت الرواية عند الإمام ابن تيمية (الجد)، والإمام ابن قدامة، والرواية هي: ولا تجوز إجارة المشاع لغير الشريك[5].

---

(١) المشاع هو الغير مقسوم. المطلع على ألفاظ المقنع ص:(٢٩٦).

(٢) هذا التخريج تفرد بذكره الإمام المرداوي، وقد نسبه لنفسه بقوله: يتخرج لنا.

(٣) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ١٣١).

(٤) المرجع السابق.

(٥) المحرر في الفقه، للمجد(١/ ٣٥٧)، المغني لابن قدامة (٥/ ٤٠٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وأيضا وجدت نقلا للإمام ابن مفلح فقد نقل رواية عن سندي عن الإمام أحمد، بعدم صحة إجارة المشاع، حيث قال: " وهذا التخريج خلاف نص أحمد في رواية سندي: يجوز بيع المشاع ورهنه، ولا يجوز أن يؤجر، لأن الإجارة للمنافع، ولا يقدر على الانتفاع " [١].

الناقلون للتخريج من المذهب[٢].

الإمام ابن مفلح، والنص هو: " وفي طريقة بعض أصحابنا ويتخرج لنا من عدم إجارة المشاع أن لا يصح رهنه، وكذلك هبته، ويتوجه: ووقفه، قال: والصحيح صحة رهنه وإجارته وهبته، ولا خلاف في صحة بيعه، والمراد عند الأئمة الأربعة وإلا ففي بيعه خلاف ذكره ابن حزم[٣]، وهو قول الحنفية في مشاع من غرس.

وهذا التخريج خلاف نص أحمد في رواية سندي: يجوز بيع المشاع ورهنه، ولا يجوز أن يؤجر، لأن الإجارة للمنافع، ولا يقدر على الانتفاع "[٤].

---

(١) الفروع وتصحيح الفروع (٧/ ١٥٠- ١٥١).

(٢) وجدت نقلا للتخريج في باب الإجارة.

(٣) ابن حزم الظاهري، هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. أبو محمد. عالم الأندلس في عصره. أصله من الفرس. كان فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة على طريقة أهل الظاهر، بعيدا عن المصانعة حتى شبه لسانه بسيف الحجاج. طارده الملوك حتى توفي مبعدا عن بلده. كثير التأليف. مزقت بعض كتبه بسبب معاداة كثير من الفقهاء له، من تصانيفه: ((المحلي)) في الفقه؛ و ((الإحكام في أصول الأحكام)) في أصول الفقه، توفي سنة ٤٥٦هـ.
انظر: الأعلام (٤/ ٢٥٤)، معجم المؤلفين (٧/ ١٦).

(٤) الفروع وتصحيح الفروع (٧/ ١٥٠- ١٥١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول بعدم صحة هبة المشاع، تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد، ولكن الرواية التي قيس عليها هذا التخريج كانت من روايات الإمام سندي، والذي من الممكن أن تكون رواياته مفقودة.

وقد وافق هذا القول مذهب الإمام أبو حنيفة فقد قالوا بأنه لا يجوز هبة مشاع شيوعا مقارنا للعقد فيما ينقسم ولأنه ما من جزء من أجزاء المشاع إلا وللشريك فيه ملك، فلا تصح هبته؛ لأن القبض الكامل غير ممكن(١).

(١) الدر المختار وحاشيته (٤/٥١٠ – ٥١١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا كانت الهبة مشاعة غير مقسومة، فهل يمكن هبتها.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز هبة المال الغير مشاع(١).

واختلفوا في المشاع، فمن رأى بأن القبض في الهبة شرط، وأن الشيوع يمنع القبض، قال بعدم صحة هبة المشاع.

ومن رأى بأن قبض كل شيء بحسبه، وأن الشيوع لا يمنع من القبض، قال بصحة هبة المشاع.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم هبة المشاع، على قولين:

القول الأول: يصح هبة المشاع، وهو القول المنصوص.

القول الثاني: لا يصح هبة المشاع، وهو القول المخرج.

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بصحة هبة المشاع.

من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿ **وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ** ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧].

وجه الدلالة:

---

(١) انظر: اختلاف الفقهاء = اختلاف العلماء للمروزي ص:(٥٧٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العفو عن نصف المفروض في الطلاق قبل الدخول مطلقًا من غير فرق بين مشاع ومقسوم، فدل على جواز هبة المشاع.

وقد نوقش:

العفو في الآية: يعني الإسقاط، والإسقاط إنما يكون في الديون، وليس في الأعيان.

من السنة:

١/ أن وفد هوازن لما جاءوا يطلبون من رسول الله ﷺ أن يرد عليهم ما غنمه منهم، قال رسول الله ﷺ: ((أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لك))[١].

وجه الدلالة: أن الرسول وهب نصيبه ونصيب بني عبد المطلب من الغنيمة، وهو مشاع مجهول.

٢/ ما رواه البخاري ومسلم من طريق محارب بن دثار[٢]، عن جابر بن عبد الله[٣]، قال: كان لي على النبي – صلى الله عليه وسلم – دين، فقضاني وزادني[٤].

وجه الدلالة:

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد باب في فداء الأسير بالمال (٢٦٩٤)، والنسائي في كتاب الهبة باب هبة المشاع (٣٦٨٨)، والحديث حسنه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٢٥٢).

(٢) محارب بن دثار السدوسي،كان على قضاء الكوفة، روى عن ابن عمر وجابر بن عبد الله تولى حكم اليمن، مات بالكوفة سنة ١٠٨هـ.

انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤١٦)، مشاهير علماء الأمصار ص: (١٧٦).

(٣) هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام. أنصاري، سلمي. صحابي؛ شهد بيعة العقبة. وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ١٩ غزوة. أحد المكثرين من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت له في أواخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي ويؤخذ عنه فيها العلم. كف بصره قبل موته بالمدينة. رضي الله عنه، توفي سنة ٧٨هـ.

انظر: الإصابة (١ / ٢١٤)، الأعلام (٢ / ٩٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة إذا قدم من السفر، رقم الحديث[٤٤٣]، (١/ ٩٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استحباب تحية المسجد، رقم الحديث [٧١٥]، (١/ ٤٩٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أن الزيادة في القضاء غير متميزة عن الثمن، فهي هبة مشاعة.

ونوقش:

بأن الثمن كان دينا ولم يكن عينا، وعندما حول الثمن إلى عين مع الزيادة لم يكن هناك شيوع في الثمن يحتاج إلى القسمة، فالمسألة مختلفة.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم صحة هبة المشاع.

من السنة:

من الممكن الاستدلال بالأحاديث الدالة على شرط القبض في الهدية، وأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة.

ما رواه مالك في الموطأ، عن ابن شهاب[1]، عن عروة بن الزبير[2]، عن عائشة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم –، أنها قالت: إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسقا من ماله، فلما حضرته الوفاة، قال: والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلى غنى بعدي منك، ولا أعز علي فقرا بعدي منك، وإني كنت نحلتك جاد عشرين وسقا، فلو كنت جددتيه واحتزتيه كان لك، وإنما هو اليوم مال وارث))[3].

---

(١) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب. من بني زهرة، من قريش. تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء مدني سكن الشام. هو أول من دون الأحاديث النبوية. ودون معها فقه الصحابة. قال أبو داود: جميع حديث الزهري (٢٢٠٠) حديث. أخذ عن بعض الصحابة. وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته، توفي سنة ١٢٤هـ.

انظر: تهذيب التهذيب(٩ / ٤٤٥ . ٤٥١)؛ تذكرة الحفاظ (١ / ١٠٢)؛ الوفيات (١ / ٤٥١).

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، وأمه أسماء بنت أبي بكر، من كبار التابعين، فقيه محدث، أخذ عن أبيه وأمه، وخالته السيدة عائشة. وعنه خلق كثير. لم يدخل في شيء من الفتن. انتقل من المدينة إلى البصرة، ثم إلى مصر فأقام بها سبع سنين. وتوفي بالمدينة سنة ٩٩هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٧ / ١٨٠)، الأعلام للزركلي(٥ / ١٧)، حلية الأولياء(٢ / ١٧٦).

(٣) الموطأ (٢/ ٧٥٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الشاهد هو قول أبي بكر: ((فلو كنت احتزتيه لكان لك)).

ووجه الدلالة:

أن الحيازة والقبض شرط في صحة الهبة، وأن الشيوع يمنع الهبة، فالمشاع لا يمكن قبضه.

من المعقول:

١/ أن القبض الكامل غير ممكن في المشاع؛ فلا يصح [١].

٢/ أن المشاع لا تصح هبته، كما أنها لا تصح إجارته.

ثالثا: أن القبض شرط في الهبة، ووجوب القسمة يمنع صحة القبض وتمامه[٢].

الترجيح:

أرجح صحة هبة المشاع، فالهبة من عقود التبرع كالصدقات، والأصل فيها التيسير.

(١) انظر: الدر المختار وحاشيته (٤/٥١٠ – ٥١١).

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (٧/٥٦٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع

تصرف الأب بالعتق قبل القبض وبعده

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة[1].

(١) هذه المسألة فيها تخريجان، التخريج الأول: أن تصرف الأب بالعتق قبل القبض يصح، ويعتبر رجوعا.
والثاني: أن تصرف الأب بالعتق بعد القبض يصح، ويعتبر رجوعا.
وقد دمجتهما، لأن مخرجهما واحد، ولأن أصل التخريج والأدلة واحدة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن تصرف[1] الأب بالعتق سواء قبل القبض وبعده، يصح، ويعتبر رجوعا[2].

---

(١) التصرف في اللغة من الصرف وهو التقلب والحيلة، يقال: فلان يصرف، ويصرف، ويصطرف لعياله: أي يكتسب لهم. مادة (صرف) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ١٦١).

أما في اصطلاح العلماء المعاصرين؛ لأني لم أجد له تعريف عند المتقدمين:

فقد عرف التصرف بعدة تعريفات منها:

تعريف الدكتور نشأت الدريني: أن التصرف هو ما يصدر عن الشخص بإرادته، أو بغير إرادته، ويرتب عليه الشرع حكما، سواء كان في صالحه، أم لا.

التراضي في عقود المبادلات المالية (ص ٣٨).

وتعريف الشيخ محمد سلام مدكور: وهو التصرف: ما يصدر عن الشخص المميز بإرادته، ويرتب عليه الشارع نتيجة ما، فهو أعم من العقد، ومن الالتزام بالاتفاق؛ لأن التصرف قد يكون فعليا، كالاستيلاء على بعض الأموال المباحة، والغصب، وقبض الدين، والرجعة.

المدخل للفقه الإسلامي – محمد سلام مدكور (ص ٥١٩).

ومسألتنا هي تصرف الأب بالعتق في الهبة، وهي تختلف عن رجوع الأب.

ففي المذهب هناك قولين في حكم رجوع الأب فيما وهبه لولده:

القول الأول وهو المذهب، أنه يجوز للأب الرجوع في هبته لولده، والقول الثاني: لا يجوز.

قال الإمام المرداوي: " ولا يجوز لواهب أن يرجع في هبته، إلا الأب هذا المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب، وصححه في الرعاية الكبرى، قال الزركشي: هذا المشهور.

وعنه: ليس له الرجوع، قدمه في الرعايتين ". الإنصاف للمرداوي (٧/ ١٤٥).

(٢) نص المسألة مفقود، لأن كتاب الإمام أبو حفص (حكم الوالدين في مال ولدهما) من الكتب المفقودة.

وقد ذكر الإمام ابن رجب هذا التخريج، بالتفصيل والتمييز بين المسألتين، فالأولى: تصرف الأب بالعتق بعد القبض، والثانية: تصرف الأب بالعتق قبل القبض، وهذا نص الإمام ابن رجب:

" ومنها لو وهب الأب لولده شيئا وقبضه الولد ثم تصرف الأب فيه بعد القبض هل يكون تصرفه رجوعا ؟ المنصوص أن لا. قال أحمد في رواية أبي طالب إذا وهب لابنه جارية وقبضها الابن لم يجز للأب عتقها حتى يرجع فيها.

وقال في رواية ابن هانئ هذه الجارية للابن وأعتق الأب ما ليس له، وخرج أبو حفص البرمكي في كتاب حكم الوالدين في مال ولدهما رواية أخرى أن العتق صحيح ويكون رجوعا وسيأتي تخريج هذا الأصل إن شاء الله تعالى، وفي التلخيص لا يكون وطؤه رجوعا وهل يكون بيعه وعتقه ونحوهما رجوعا؟ على وجهين ولا ينفذ عليهما لأنه لم يلاق الملك مثانين وجه بنفوذه لاقتران الملك به كما سبق.

ومنها: لو تصرف الوالد في مال ولده الذي يباح له تملكه قبل التملك لم ينفذ انتهى. ولم يكن تملكا على المعروف

شبكة الألوكة - قسم الكتب

القائل بالتخريج.

الإمام أبو حفص البرمكي، وكتابه الذي ذكر فيه التخريج هو: حكم الوالدين في مال ولدهما، وهو كتاب مفقود.

أصل التخريج.

القول بصحة تصرف الأب بالعتق في الهبة(١)، وأن للأب الرجوع بالعتق(٢)، يقاس على صحة تصرف الأب في مال ابنه الخاص والذي لم يوهب للابن من أبيه فالأب يصح له التصرف في أموال ابنه التي لم يهبها له فإذا تصرفه بالعتق للعبد الموهوب أولى بالصحة.

ورد في رواية صالح عن أبيه قال: " وسألته عن الرجل هل يجوز له أن يتصدق من مال ابنه أو يهب أو يبيع على ابنه أو يعتق عليه، قال أبي كل ما أخذ الرجل من مال ابنه حتى يحوزه فهو له وأحب أن لا يكون ذلك على الإضرار وقد روي عن الحسن وابن أبي ليلى(٣)أنهما كانا يجيزان عتق الرجل في مال ابنه وخالفهم غيرهم"(٤).

من المذهب وأن تملكه لا يحصل بدون القبض الذي يراد التملك به وقد نص عليه أحمد في مواضع ؛ لأنه مباح فلم يتملك بدون قبضه كالاصطياد والاحتشاش ولم يخرجوا في تملكه بالقبول خلافا من الهبة ونحوها، لأن الهبة عقد بين اثنين فيكتفى فيه بالقبول كعقود المعاوضة وههنا اكتسابه مال مباح من غير عقد فلا يكتفى فيه بدون القبض والحيازة وما لم يجز فهو باق على ما كان عليه وخرج أبو حفص البرمكي رواية أخرى بصحة تصرفه بالعتق قبل القبض " القواعد لابن رجب (ص ٩٣).

(١) المراد هو: إذا وهب الأب عبدا لابنه ثم عتقه قبل أن يقبضه الابن، فإن تصرف الأب يعتبر صحيحا.
وإذا وهب الأب عبدا لابنه ثم عتقه، وكان العتق بعد أن قبضه الابن، فإن تصرف الأب يعتبر صحيحا أيضا.
وهذا الحكم الفقهي يدلنا على وجوب البر والرفق بالآباء واحترام تصرفهم بالمال، لأن مال الابن هو للأب.

(٢) مسألتنا خاصة بالرجوع بالعتق فقط.

(٣) ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار (وقيل: داود) بن بلال. أنصاري كوفي. فقيه من أصحاب الرأي. ولي القضاء ٣٣ سنة لبني أمية، ثم لبني العباس، له أخبار مع أبي حنيفة وغيره، توفي سنة ١٤٨هـ.
انظر: التهذيب(٩ / ٣٠١)، الوافي بالوفيات(٣ / ٢٢١).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ٢٧٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فكما أن عتق الأب يصح لعبيد ابنه فرجوعه في العبد الموهوب بالعتق أولى.

وأيضا يمكن أن تقاس المسألة على صحة اعتراض الأب في تصرف ابنه إذا كان الأب محتاجا للمال " مسألة: إذا تصرف الابن في ماله بالبيع والهبة والوقف، وكان بالأب حاجة فهل يملك الاعتراض في إبطال تصرفه؟

نقل حنبل عنه: أنه للأبوين الاعتراض عليه في ذلك وإبطاله إذا كانا محتاجين "(١).

فكما أنه يصح تصرف الأب بالاعتراض في تصرف الابن في ماله، فإن له التصرف بالعتق في العبد الموهوب.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن رجب الحنبلي، والنص هو: " ومنها لو وهب الأب لولده شيئا وقبضه الولد ثم تصرف الأب فيه بعد القبض هل يكون تصرفه رجوعا؟ المنصوص أن لا. قال أحمد في رواية أبي طالب إذا وهب لابنه جارية وقبضها الابن لم يجز للأب عتقها حتى يرجع فيها.

وقال في رواية ابن هانئ هذه الجارية للابن وأعتق الأب ما ليس له، وخرج أبو حفص البرمكي في كتاب حكم الوالدين في مال ولدهما رواية أخرى أن العتق صحيح ويكون رجوعا وسيأتي تخريج هذا الأصل إن شاء الله تعالى، وفي التلخيص لا يكون وطؤه رجوعا وهل يكون بيعه وعتقه ونحوهما رجوعا؟ على وجهين ولا ينفذ عليهما لأنه لم يلاق الملك مثانين وجه بنفوذه لاقتران الملك به كما سبق.

ومنها: لو تصرف الوالد في مال ولده الذي يباح له تملكه قبل التملك لم ينفذ انتهى. ولم يكن تملكا على المعروف من المذهب وأن تملكه لا يحصل بدون القبض الذي يراد التملك به وقد نص عليه أحمد في مواضع؛ لأنه مباح فلم يتملك بدون قبضه كالاصطياد والاحتشاش ولم يخرجوا في تملكه بالقبول خلافا من الهبة ونحوها، لأن الهبة عقد بين اثنين فيكتفى فيه بالقبول كعقود المعاوضة

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٤٤٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وههنا اكتسابه مال مباح من غير عقد فلا يكتفى فيه بدون القبض والحيازة وما لم يجز فهو باق على ما كان عليه وخرج أبو حفص البرمكي رواية أخرى بصحة تصرفه بالعتق قبل القبض "(١).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " تصرف الأب ليس برجوع. على الصحيح من المذهب. نص عليه. وعليه أكثر الأصحاب. وخرج أبو حفص البرمكي في كتاب حكم الوالدين في مال ولدهما رواية أخرى: أن العتق من الأب صحيح. ويكون رجوعا "(٢).

هذا النص الدال على حكم العتق بعد القبض.

أما النص الثاني، والدال على العتق قبل القبض فهو: " ولا يصح تصرفه فيه قبل تملكه. على الأصح. قال في القواعد الفقهية: هذا المعروف من المذهب. وعنه: يصح. وخرج أبو حفص البرمكي رواية بصحة تصرفه بالعتق قبل القبض "(٣).

نقد التخريج.

القول بصحة تصرف الأب بالعتق، ليس ببعيد عن القول الأصل في المذهب، ففي المذهب يصح للأب الرجوع في هبته، وعليه فإنه يدخل فيه عتق الأب للعبد الذي وهبه لابنه، فهذا العمل يدخل ضمن صحة الرجوع في الهبة.

لهذا السبب فإن هذا التخريج فيه نظر، لأن القول المخرج يدخل ضمن القول المنصوص، حتى وإن كان العتق مختلفًا عن بقية الأعمال لكنه يعتبر داخلًا فيها.

---

(١) القواعد لابن رجب (ص٩٣).
(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ١٤٩).
(٣) المرجع السابق (٧/ ١٥٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل للأب عتق العبد الذي وهبه لابنه سواء كان العتق قبل قبض الابن للعبد أو بعده.

تحرير محل النزاع.

اتفق فقهاء المذهب على أن للأب الرجوع في هبته(١)، وأنه يختلف عن الأجنبي.

ولكن اختلفوا في إذا كان الرجوع عتقا للعبد.

فمن رأى بأن العتق فيه إضرار بالابن، قال بعدم صحة العتق للعبد الموهوب.

ومن رأى بأن العتق ليس فيه إضرار بالابن، قال بصحة العتق للعبد الموهوب.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم عتق الأب للعبد الذي وهبه لابنه، على قولين:

القول الأول: لا يصح عتق الأب للعبد الموهوب، سواء كان ذلك قبل القبض أو بعد القبض، وهو القول المنصوص.

القول الثاني: يصح عتق الأب للعبد الموهوب، وذلك قبل القبض وبعده على السواء، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم صحة عتق الأب للعبد الموهوب قبل القبض وبعده.

من العموم:

---

(١) انظر: اختلاف الفقهاء = اختلاف العلماء للمروزي ص:(٥٧٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ عموم الأدلة الآمرة بالوفاء بالعقود، والهبة عقد من عقود التبرع، ويجب الوفاء بها، وعتق الأب للعبد الذي وهبه لابنه منافٍ للوفاء، ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [سورة المائدة: ١].

٢/ عموم الأدلة التي نهت وذمت الرجوع في الهبة، وهذه الأدلة يدخل فيها الأب وغيره، ومنها قول النبي – صلى الله عليه وسلم –: ((العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه)) (١).

وجه الدلالة من الحديث:

ذم النبي ﷺ الرجوع في الهبة، وهذا الذم يدل على حرمة هذا الفعل، وأن عتق الأب للعبد الموهوب من الرجوع في الهبة التي نهى الشارع عن فعله.

من المعقول: أن الهبة تمليك عين للموهوب له، فلا يصح الرجوع فيها كالبيع.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة عتق الأب للعبد الموهوب قبل القبض وبعده.

من السنة:

قوله ﷺ: ((أنت ومالك لأبيك)) (٢).

وجه الدلالة: أن الأب يملك التصرف في مال ابنه الأصلي، فرجوعه بعتق العبد الذي وهبه لابنه أولى.

من المعقول:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها، باب هبة الرجل لامرأته..، رقم الحديث[٢٥٨٩]، (٣/ ١٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الهبة، باب تحريم الرجوع في الصدقة، رقم الحديث[١٦٢٢]، (٣/ ١٢٤١).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، رقم الحديث[٢٢٩١]، (٢/ ٧٦٩)، وأحمد في مسنده رقم الحديث[٦٩٠٢]، مسند عبدالله بن عمرو، (١١/ ٥٠٣)، والحديث صححه الشيخ الألباني في الإرواء (٨٣٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ أن للأب حق البر والإحسان، وأن من أقل البر أن يجعل له حق التصرف في مال ابنه.

٢/ أن العتق عمل محمود فلو قام الأب بعتق العبد الذي وهبه لكان ذلك مقبولا، ولأن الابن لم تتعلق نفسه بالعبد حيث أنه لم يقبضه ولو قبضه فهو لم يتأكد من تملكه.

٣/ أن الهبة من عقود التبرع، وهي من العقود غير اللازمة، وأن الملك ثابت للأب فلا يزول الملك الثابت بالسبب الضعيف.

الترجيح:

الراجح هو القول بأن العتق يصح من الأب لأن أمر العتق حساس، وهو من العبادات التي دعا لها الشارع الحكيم، وقد شجع الإسلام المجتمع المسلم للعتق، فكيف والمعتق هنا الأب الذي أوجب الشرع بره وطاعته، ولأن القول بعدم الصحة فيه حرمان للعبد من نعمة الحرية.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الخامس
التبرع بالعتق للمريض

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

أن تبرع المريض بالعتق، ينفذ من كامل المال، وأنه مختلف عن التبرعات الأخرى، وقد أخذ هذا القول من نفاذ العتق للمفلس، فكما أن للمفلس حق العتق كذلك للمريض[1].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن عقيل، والإمام الحلواني.

أصل التخريج.

خرج القول بنفاذ عتق المريض من كامل المال على الرواية القائلة بنفاذ عتق المفلس

وهذا نص رواية الإمام أحمد " واختلفت في عتق المفلس إذا حجر الحاكم عليه هل ينفذ؟

---

(١) نص المسألة مفقود، وقد بحثت في كتاب الفنون لابن عقيل ولم أجدها.

وأقصد بالمريض: أي المريض مرضا مخوفا، فالمريض مرضا غير مخوف عطاياه كعطايا الصحيح.

والمرض المخوف: هو كل مرض اتصل بالموت، وكان مخوفا. الإقناع (٣/ ٤٠)، المبدع (٥/ ٣٨٦).

قال ابن تيمية في وصف المرض المخوف: "ليس معنى المرض المخوف الذي يغلب على القلب الموت منه، أو يتساوى في الظن جانب البقاء والموت؛ لأن أصحابنا جعلوا ضرب المخاض من الأمراض المخوفة، وليس الهلاك غالبا، ولا مساويا للسلامة، وإنما الغرض أن يكون سببا صالحا للموت، فيضاف إليه، ويجوز حدوثه عنده، وأقرب ما يقال: ما يكثر حصول الموت منه، فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه، ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة لكن يبقى ما ليس مخوفا عند أكثر الناس والمريض قد يخاف منه، أو هو مخوف والرجل لم يلتفت إلى ذلك، فيخلط ما هو مخوف للمتبرع وإن لم يكن مخوفا عند جمهور الناس". الفتاوى الكبرى (٥/ ٤٤٠)، المستدرك على مجموع الفتاوى (٤/ ١١٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فنقل ابن منصور: إذا فلسه الحاكم فلا يبيع ولا يشتري ولا يتصدق، وأما العتق فهو شيء مستهلك يجوز عتقه " [1] .

فكما أن عتق المفلس ينفذ وهو محجور عليه، كذلك ينفذ عتق المريض حتى لو كان مرضا مخوفا.

وقد نص على أن أصل التخريج هو المفلس، الإمام ابن مفلح والإمام المرداوي فقال: " وخرج ابن عقيل، والحلواني من مفلس رواية هنا بنفاذ عتقه من كل المال "[2].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " تبرعه في مرض موته المخوف وقال في الانتصار في التيمم[3]أو غير مخوف بنحو هبة ومحاباة، وقيل: وكتابة، كوصية. واختلف فيها كلام أبي الخطاب، وكذا وصيته بكتابته، وإطلاقها بقيمته، وخرج ابن عقيل والحلواني من مفلس رواية: ينفذ عتقه "[4].

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٧٤).

(٢) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ١٦٦)، الفروع، لابن مفلح (٧/ ٤٤٣).

وأيضا يمكن قياس التخريج على المدبر، حيث أنه يعتق من كامل المال.

وهذا نص رواية الإمام أحمد " مسألة: هل يعتق المدبر بموت السيد من صلب المال أم من الثلث؟

نقل حنبل: يعتق من جميع المال ولا يورث ولا يباع.

وقال أبو بكر: ما رواه حنبل قول أول، ووجهها مع ضعفها أنه استحق العتاق بموت المولى فلم يجز بيعه كأم الولد ".

المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٣/ ١١٤).

(٣) التيمم لغة: القصد.

انظر: النهاية (تيمم) (٥/٧٢١)،تاج العروس مادة (تيمم)(٣٤/١٤٠).

شرعا: مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص.

انظر: الشرح الكبير على متن المقنع (١/٢٣٣)،كشاف القناع (١/١٦٠).

(٤) الفروع، لابن مفلح (٧/ ٤٤٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (فعطاياه كالوصية، في أنها لا تجوز لوارث. ولا تجوز لأجنبي بزيادة على الثلث، إلا بإجازة الورثة، مثل الهبة والعتق والكتابة والمحاباة). يعني إذا مات من ذلك. أما إذا عوفي: فهذه العطايا كعطايا الصحيح.

تنبيه: تمثيله بالعتق مع غيره: يدل على أنه كغيره في أنه يعتبر من الثلث. وهو صحيح وهو المذهب. وعليه الأصحاب. وخرج ابن عقيل، والحلواني من مفلس رواية هنا بنفاذ عتقه من كل المال "[١].

نقد التخريج.

القول بنفاذ العتق للمريض من كامل المال تخريج صحيح.

فقد قيس على روايات الإمام أحمد، ولم أجد عليه اعتراضًا من الفقهاء.

والعلة الجامعة بين الأصل والفرع قوية، فكلاهما (المريض والمفلس) عاجز عن التصرف.

أما عن موافقة المذاهب الفقهية الأخرى فلم أقف على قول موافق للقول المخرج.

(١) الإنصاف، للمرداوي (٧/ ١٦٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تنفيذ العتق في العطية، هل يكون من كامل المال، أم من ثلث المال.

تحرير محل النزاع.

عطايا المريض كلها تكون من ثلث المال، كالوصية.

لكن العتق مختلف عن باقي العطايا فهو مما رغب فيه الشارع[1]، فهل ينفذ العتق من ثلث المال، وعليه فإذا تجاوز العتق ثلث المال ألغي، أم من كامل المال.

فمن قال بأن عتق المريض لعبده ينفذ من ثلث المال، رأى أنه كالوصية[2].

ومن قال بأن عتق المريض لعبده ينفذ من كامل المال، رأى أنه كالدين، والحقوق المالية اللازمة.

---

(١) فقال عنه...جده جد وهزله جد

(٢) هناك خمسة فروق بين عطية المريض، وبين وصيته:

أحدها: أن العطايا إذا عجز الثلث عن جميعها بدئ بالأول فالأول؛ لوقوعها لازمة، فلو شاركتها الثانية لمنع ذلك لزومها في حق المعطي؛ لأن ذلك يعني أنه يملك الرجوع عن بعضها بعطية أخرى، وهذا غير ممكن، والوصية يسوى بين متقدمها ومتأخرها؛ لأنها تبرع بعد الموت، فوجد دفعة واحدة.

الثاني: لا يصح الرجوع في الهبة بعد القبض؛ لأنها لازمة في حق الواهب، ولو كثرت، وإنما منع من التبرع بزيادة على الثلث لحق الورثة بخلاف الوصية، فإنه يملك الرجوع فيها؛ لأن التبرع فيها مشروط بالموت فيملك الرجوع قبله.

الثالث: أن قبولها على الفور في حال حياة المعطي وكذلك ردها، والوصايا لا حكم لقبولها ولا ردها إلا بعد الموت.

الرابع: أن الملك يثبت في العطية من حينها بشروطها؛ من العلم، وكونها لا يصح تعليقها على شرط، والوصية بخلافه.

الخامس: أن الواهب إذا مات قبل تقبيضه الهبة المنجزة، كانت الخيرة للورثة، إن شاؤوا قبضوا، وإن شاؤوا منعوا، والوصية تلزم بالقبول بعد الموت بغير رضاهم.

انظر: المغني (٦/ ١٠١ - ١٠٢)، كشاف القناع (٤/ ٣٢٨ - ٣٢٩)، مطالب أولي النهى (٤/ ٤٢٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في نفوذ عتق المريض لعبده، على قولين:

القول الأول: ينفذ العتق من الثلث، وهو القول المنصوص.

القول الثاني: ينفذ العتق من كامل المال، وهو القول المخرج.

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بنفاذ العتق من ثلث المال.

من السنة:

١/ عن عمران بن حصين[١]-رضي الله عنه-: ((أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم إلى رسول الله ﷺ، فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا))[٢].

وجه الدلالة:

فعل النبي ﷺ يدل على أن تصرف المريض المشرف على الهلاك يكون في ثلث ماله، وليس في الحديث ما يدل على تخصيص الحكم بالعتق دون سائر التبرعات، بل تدخل فيه كل التبرعات.

٢/ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم))[٣].

---

(١) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، القدوة، الإمام، صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أسلم هو وأبوه وأبو هريرة في سنة ٧هـ، له عدة أحاديث، ولي قضاء البصرة، توفي سنة ٥٢هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٠٨-٥١١)، الأعلام (٥/ ٧٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه،كتاب الأيمان، باب من أعتق شركا له في عبد، رقم الحديث[١٦٦٨]، (٣/ ١٢٨٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم الحديث[٢٧٠٩]، والحديث حسنه

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وجه الدلالة:

أن المشرف على الموت له التصرف بثلث ماله فقط، ولا يحق له الزيادة على الثلث.

وقد نوقش من وجهين:

الوجه الأول:

أن الحديث ضعيف، والضعيف لا حجة فيه.

الوجه الثاني:

أن الحديث لو صح فهو في الوصية، وليس في هبة المريض؛ لأن الحديث يذكر صدقة الوفاة، وليس فيه أي ذكر للمرض، فلا يصح الاستدلال به.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بنفاذ العتق من كامل المال.

١/ عموم الأدلة الآمرة بفعل الخير والتصدق، ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة الحج:٧٧].

وجه الدلالة:

أن الأمر بفعل الخيرات مطلق، فلم يخص – عز وجل – صحيحا من مريض، ولا حاملا من حائل، ولا آمنا من خائف، ولا مقيما من مسافر، ولو أراد الله تعالى تخصيص شيء من ذلك لبينه على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام.

٢/ من المعقول.

أن المريض لو أنفق ماله في ملاذه وشهواته اعتبر ذلك من رأس ماله، فأولى أن يكون من رأس ماله ما يتقرب به من عتقه وهباته ومحاباته.

الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٦/٧٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٣/ استصحاب الحال[١].

وهو أنهم لما اتفقوا على جواز هبته في الصحة من كامل ماله، وجب استصحاب حكم الإجماع في المرض إلا أن يدل الدليل من كتاب أو سنة بينة، ولا دليل في التفريق بين حال الصحة وحال المرض.

الترجيح:

أن المريض مرضا مخوفا وكان مرضه متصلا بالموت، فإنه يعد من المحجور عليهم، ولهذا أرجح أن يكون نفاذ هبته من ثلث ماله.

(١) استصحاب الحال: وهو البقاء على حكم الأصل، وهو دليل يفزع إليه الفقهاء عند عدم الأدلة. رسالة في أصول الفقه ص (١٣٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الوصايا

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: في مقدمة الوصية.
- المبحث الثاني: باب الموصى له.
- المبحث الثالث: باب الموصى به.
- المبحث الرابع: باب الموصى إليه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توطئة:

الوصايا جمع وصية وهي مأخوذة من وصى الشيء يوصيه، إذا وصله بغيره. يقال: وصيته توصية، وأوصيته إيصاء.(١).

والوصية: هي الأمر بالتصرف بعد الموت. والوصية بالمال: هي التبرع به بعد الموت(٢).

وتجري في الوصية الأحكام التكليفية الخمسة، وأركانها أربعة: ١/ الموصي. ٢/ الموصى له. ٣/ الموصى به. ٤/ الموصى إليه(٣).

والوصية واجبة على من عليه دين، أو عنده وديعة، أو عليه واجب يوصي بالخروج منه؛ فإن الله تعالى فرض أداء الأمانات، وطريقه في هذا الباب الوصية، فتكون مفروضة عليه(٤).

وقد ورد ذكر الوصية في القرآن الكريم في مواضع كثيرة وسوف أكتفي بذكر موضع سورة المائدة:

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ١٠٦ ﴾ [سورة المائدة: ١٠٦].

في هذه الآية يخبر تعالى خبرا متضمنا للأمر بإشهاد اثنين على الوصية، إذا حضر الإنسان مقدمات الموت وعلاماته فينبغي له أن يكتب وصيته، ويشهد عليها اثنين ذوي عدل ممن

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٦١/١١)، والصحاح (٢٠٠٢/٥).

(٢) الإنصاف، للمرداوي (١٨٣/٧).

(٣) الشرح الممتع (١١/ ١٣٤)، إيضاح العبارات في شرح أخصر المختصرات (٢ / ٤٦٥).

(٤) المغني، لابن قدامة (٣٩٠/٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

تعتبر شهادتهما[1].

وأيضا ورد ذكر الوصية في السنة، ومنها:

قوله ﷺ ((ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده))[2].

المقصود من الحديث:

يدل الحديث على استحباب التعجل في كتابة الوصية، وأن الأفضل كتابتها وقت الصحة وأن يكتب فيها ما يحتاج إليه فإن تجدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها[3].

---

(١) وهذا تمام معاني المفردات الواردة في الآية الشريفة:

﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ أي: من غير أهل دينكم، من اليهود أو النصارى أو غيرهم، وذلك عند الحاجة والضرورة وعدم غيرهما من المسلمين.

﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: سافرتم فيها ﴿فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: فأشهدوهما، ولم يأمر بشهادتهما إلا لأن قولهما في تلك الحال مقبول، ويؤكد عليهما، بأن يحبسا ﴿مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ التي يعظمونها.

﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ أنهما صدقا، وما غيرا ولا بدلا هذا ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾ في شهادتهما، فإن صدقتموهما، فلا حاجة إلى القسم بذلك.

ويقولان: ﴿لَا نَشْتَرِي بِهِۦ ثَمَنًا﴾ أي: بأيماننا ﴿ثَمَنًا﴾ بأن نكذب فيها، لأجل عرض من الدنيا. ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ فلا نراعيه لأجل قربه منا ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾ بل نؤديها على ما سمعناها ﴿إِنَّآ إِذًا﴾ أي: إن كتمناها ﴿لَّمِنَ ٱلْءَاثِمِينَ﴾ تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (١ / ٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي ﷺ ((وصية الرجل مكتوبة عنده))، رقم الحديث [٢٧٣٨]، صحيح البخاري (٢ / ٤)، ومسلم في كتاب الوصية، رقم الحديث [١٦٢٧]، صحيح مسلم (٣ / ١٢٤٩).

(٣) شرح النووي على مسلم (١١ / ٧٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول

مقدمة باب الوصايا

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: حكم الوصية بالخط.
- المطلب الثاني: صحة إجازة الورثة للوصية قبل الموت في المرض.
- المطلب الثالث: قبول الوصية يلزم بالقبض.
- المطلب الرابع: نماء الوصية.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
حكم الوصية بالخط

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة(١).

نص الإمام ابن قدامة: " مسألة، قال: ولا يقبل الكتاب إلا بشهادة عدلين يقولان: قرأه علينا، أو قرئ عليه بحضرتنا، فقال: اشهدا على أنه كتابي إلى فلان وجملته أنه يشترط لقبول كتاب القاضي شروط ثلاثة؛ أحدها، أن يشهد به شاهدان عدلان، ولا يكفي معرفة المكتوب إليه خط الكاتب، وختمه، ولا يجوز له قبوله بذلك، في قول أئمة الفتوى.

وحكي عن الحسن، وسوار(٢)، والعنبري(٣)، أنهم قالوا: إذا كان يعرف خطه وختمه، قبله... ... ويتخرج لنا مثله بناء على قوله في الوصية إذا وجدت بخطه؛ لأن ذلك تحصل به غلبة الظن، فأشبه شهادة الشاهدين. ولنا، أن ما أمكن إثباته بالشهادة، لم يجز الاقتصار

---

(١) القول المخرج في هذه المسألة هو: أن الوصية بالخط (خط اليد) لا تصح.

(٢) هو سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن عنزة، أبو عبد الله، التميمي، العنزي البصري، القاضي. فقيه، محدث. ولي قضاء الرصافة. روى عن أبيه وعبد الوارث بن سعيد، ومعتمر بن سليمان وخالد بن الحارث وغيرهم. وعنه أبو داود والترمذي والنسائي وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو زرعة الدمشقي وأبو بكر المروزي وغيرهم. وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، توفي سنة ٢٤٥هـ.

انظر: تهذيب التهذيب(٤ / ٢٦٨)، تاريخ بغداد(٩ / ٢١٠)، الأعلام(٣ / ٢١٣).

(٣) العنبري: هو عبيد الله بن الحسن بن حصين بن أبي الحر مالك بن الخشخاش العنبري. من سادات أهل البصرة علمًا وفقهًا. ولي قضاءها وكان ثقة محمودًا. روى عن عبد الملك العَزمي وغيره. وروى عنه ابن مهدي وخالد بن الحارث ومحمد بن عبد الله الأنصاري وآخرون. قد خرج له مسلم. وقيل إنه تكلم في معتقده ببدعة، توفي سنة ١٦٧هـ.

انظر: تهذيب التهذيب(٧ / ٧)، ميزان الاعتدال(٣ / ٥)، الأعلام (٤ / ٣٤٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فيه على الظاهر، كإثبات العقود؛ ولأن الخط يشبه الخط، والختم يمكن التزوير عليه، ويمكن الرجوع إلى الشهادة، فلم يعول على الخط، كالشاهد لا يعول في الشهادة على الخط "(١).

نص الإمام المجد ابن تيمية: " ولو وجد حكمه بخطه متيقنا له ولم يذكره نفذه، وعنه: لا ينفذه حتى يذكره، وعنه: إن كان في حرزه وحفظه كقمطره ونحوه نفذه وإلا فلا، وكذلك الروايات في شهادة الشاهد بناء على خطه إذا لم يذكره "(٢).

وهذا نص آخر " ومن وجدت له وصية بخطه عمل بها ونص فيمن كتب وصيته وختمها وقال: اشهدوا بما فيها أنه لا يصح فتخرج المسألتان على روايتين "(٣).

القائل بالتخريج.

ورد هذا التخريج عن كذا إمام في المذهب، وهم: الإمام ابن عقيل، ولم أقف على نصه في المسألة.

والإمام ابن قدامة، والإمام المجد ابن تيمية(٤).

أصل التخريج.

خرج القول بعدم صحة الوصية بالكتابة، على الرواية القائلة بعدم صحة كتابة الحكم من قاضي إلى قاضي، وذلك فيما يتعلق بحقوق الآدميين(٥).

وقد بحثت عن مسألة عدم صحة الكتابة بين القضاة في حق الوصية في روايات الإمام أحمد ولم أجدها، ثم وجدتها عند الإمام السامرائي حيث قال: " أما ما ليس بمال ولا المقصود منه المال

---

(١) المغني لابن قدامة (١٠/ ٨٤).

(٢) المحرر في الفقه، للمجد (٢/ ٢١١).

(٣) المرجع السابق (٣٧٦/١).

(٤) وقد ورد التخريج في كتاب القضاء.

(٥) هناك أحكام تتعلق بحقوق الآدميين، مثل: النكاح والطلاق والوصية، وغيرها.
وأحكام تتعلق بحقوق الله عز وجل، مثل: حد الزنا والقذف وقطع الطريق والردة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وهو حق لآدمي، كالنكاح والطلاق والخلع والرجعة والتوكيل والوصية إليه، والنسب والعتق والكتابة إذا ادعاها العبد، والجنايات الموجبة للقود، فهل يقبل فيه كتاب القاضي إلى القاضي؟ على روايتين: إحداهما يقبل، والأخرى لا يقبل "(١)

وقد أشار إلى أن أصل التخريج من القضاء الإمام المرداوي حيث قال: " وقد خرج المصنف في باب كتاب القاضي إلى القاضي من الأولى في الثانية "(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام السامرائي، والنص هو: " وإذا وجدت وصيته عند رأسه مكتوبة بخطه المعروف صحت، نص عليه.

وكذلك لو كتبها بحضرة الحاكم، أو بحضرة شاهدين ولم يشهد فيها حكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها.

وقال أبو الخطاب: يحتمل أن لا يصح حتى يشهد عليها " (٣).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (وإن وجدت وصية بخطه: صحت). هذا المذهب مطلقا. قال الزركشي: نص عليه الإمام أحمد – رحمه الله –. واعتمده الأصحاب. وقاله الخرقي. ... وقال القاضي في شرح المختصر: ثبوت الخط يتوقف على معاينة البينة أو الحاكم لفعل الكتابة. لأن الكتابة عمل. والشهادة على العمل طريقها الرواية. نقله الحارثي. ويحتمل أن لا تصح حتى يشهد عليها. وقد خرج ابن عقيل، ومن بعده: رواية بعدم الصحة. أخذا من قول الإمام أحمد – رحمه الله –. فيمن كتب وصيته وختمها. وقال " اشهدوا بما فيها " أنه لا تصح. أي شهادتهم على ذلك. فنص الإمام أحمد في الأولى: بالصحة. وفي الثانية: بعدمها، حتى يسمعوا

(١) المستوعب (٢/ ٥٦٨).
(٢) الإنصاف للمرداوي (٧/ ١٨٨).
(٣) المستوعب (٢/ ١٩٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ما فيه، أو يقرأ عليه. فيقر بما فيه. فخرج جماعة منهم: المجد في محرره، وغيره في كل منهما رواية من الأخرى، وقد خرج المصنف في باب كتاب القاضي إلى القاضي من الأولى في الثانية وقال هنا " يحتمل أن لا يصح حتى يشهد عليها " فهو كالتخريج من الثانية في الأولى. والصحيح من المذهب. التفرقة "(١).

نقد التخريج.

القول بأن الوصية بالخط لا تصح وذلك قياسا على عدم صحة القضاء بالخط (إذا كان الحكم مرسلًا في كتاب من قاضي إلى قاضي)، هو تخريج قيس على روايات أئمة المذهب كالإمام ابن قدامة والإمام السامرائي.

ولم أقف على اعتراضات، وكذا لم أجد موافقا له في المذاهب الأخرى.

(١) الإنصاف للمرداوي (٧/ ١٨٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

الوصية قد تكون باللفظ، وقد تكون بالخط، فلو وصى شخص بوصية مكتوبة ولم يحدث أو يتلفظ بها، فما حكم وصيته؟ وهل يلزمه الإشهاد على الكتابة، أم يكتفى بخطه إذا كان معروف الخط؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة الوصية باللفظ(١).

واختلفوا في الوصية المكتوبة، فمن قال بصحة الوصية بالخط، اعتبر الخط حجة كالبيان باللسان.

ومن قال بعدم صحة الوصية بالخط، نظر إلى الخط على أنه موضع للتزوير والتدليس فلا يمكن الركون إليه.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم الوصية بالخط، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تصح الوصية بالخط بدون شهادة، إذا ثبت أن هذا خطه بإقرار وارث، أو ببينة، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: لا تصح الوصية بالخط حتى يشهد عليها، وهو القول الثاني في المذهب.

القول الثالث: لا تصح الوصية بالخط ولو أشهد عليها' وهو القول المخرج في المذهب(٢).

---

(١) انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص:(٣٧٣).

(٢) انظر: الإنصاف للمرداوي (٧/ ١٨٨).

قال ابن قدامة: " ولو شهد شاهدان، أن هذا خط فلان، لم يقبل؛ لأن الخط يشبه به ويزور " المغني لابن قدامة (٧/ ٤٨٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بصحة الوصية بالخط بدون شهادة، إذا ثبت أن هذا خطه.

من السنة النبوية:

١/ عن عبدالله بن عمر –رضي الله عنهما– أن رسول الله ﷺ قال: ((ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين، وله شيء يريد أن يوصي فيه، إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه))

وجه الدلالة:

أن الوصية بالكتابة والخط وصية صحيحة، ولا تحتاج إلى شهادة.

وظاهر هذا الحديث يفيد أن الوصية بالكتابة تصح، وإن لم يشهد بما فيها، ولأن الكتابة طريق يغلب على الظن صحة الوصية به، أشبه الشهادة بها[١].

(١) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/٣٨٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٢/ فقد روى البخاري من طريق شعبة[١]، عن قتادة[٢]، قال: سمعت أنسا[٣]يقول: ((لما أراد النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يكتب إلى الروم، قيل له: إنهم لا يقرؤون كتابا إلا أن يكون مختوما، فاتخذ خاتما من فضة، فكأني أنظر إلى بياضه في يده، ونقش فيه محمد رسول الله))[٤].

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ كان يكتب الكتب للحكام وللأمم الأخرى، ولا يشهد عليها، فالكتابة حجة ويعمل بها.

من الآثار:

١/ أن الخلفاء الراشدين كانوا يكتبون إلى ولاتهم، فيأخذون بها[٥].

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام، الأزدي العتكي، عالم أهل البصرة وشيخها ورأى الحسن وأخذ عنه مسائل، أمير المؤمنين في الحديث، يكنى بأبي بسطام، حافظ، مفسر، محدث، قال أبو عبد الله الحاكم: شعبة إمام الأئمة بالبصرة في معرفة الحديث رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة الحرمي. وسمع من أربعمائة شيخ من التابعين، توفي سنة ١٦٠هـ.

انظر: تاريخ بغداد(٩ / ٢٥٥)، سير أعلام النبلاء(٧ / ٢٠٢).

(٢) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي. من أهل البصرة. ولد ضريرًا. أحد المفسرين والحفاظ للحديث. قال أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع عمله بالحديث رأسا في العربية، ومفردات اللغة وأيام العرب، والنسب. كان يرى القدر. وقد يدلس في الحديث. مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨هـ.

انظر: الأعلام (٦ / ٢٧)؛ وتذكرة الحفاظ(١ / ١١٥).

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر، النجاري الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه، خدمه إلى أن قبض. ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، فمات بها آخر من مات بها من الصحابة. له في الصحيحين ٢٢٨٦ حديثًا، توفي سنة ٩٣هـ. انظر: صفة الصفوة (١ / ٢٩٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب دعوة اليهود والنصارى، رقم الحديث[٢٩٣٨]، (٤/ ٤٥) ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب في اتخاذ النبي خاتما، رقم الحديث[٢٠٩٢] (٣/ ١٦٥٧).

(٥) انظر كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي (ص: ٢٤١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢/ أن سليمان بن عبد الملك[١] استخلف عمر بن عبد العزيز[٢]بكتاب كتبه، وختم عليه، ولا نعلم أحدا أنكر ذلك مع شهرته[٣].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم صحة الوصية بالخط حتى يشهد عليها.

من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [سورة المائدة: ١٠٦] .

وجه الدلالة:

أن الوصية لا تصح حتى يشهد عليها اثنان من العدول.

من المعقول:

---

(١) هو سليمان بن عبد الملك بن مروان، أبو أيوب: الخليفة الأموي، ولي الخلافة يوم وفاة أخيه الوليد سنة ٩٦ هـ وكان بالرملة، فلم يتخلف من مبايعته أحد، فأطلق الأسرى وأخلى السجون وعفى عن المجرمين، وأحسن إلى الناس، وكان عاقلا فصيحا طموحا إلى الفتح، جهز جيشا كبيرا وسيره في السفن بقيادة أخيه مسلمة بن عبد الملك، لحصار القسطنطينية. وفي عهده فتحت جرجان وطبرستان، وكانت عاصمته دمشق، ومدة خلافته سنتان وثمانية أشهر إلا أياما، توفي سنة ٩٩هـ.
انظر: الأعلام (٣/ ١٣٠).

(٢) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم. قرشي من بني أمية. الخليفة الصالح. ربما قيل له ((خامس الخلفاء الراشدين)) لعدله وحزمه. معدود من كبار التابعين. ولد ونشأ بالمدينة. وولي إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ فبسط العدل، وسكن الفتن، توفي سنة ١٠١هـ.
انظر: الأعلام(٥ / ٢٠٩).

(٣) انظر الطبقات الكبرى (٥/ ٢٥٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أن الشهادة في الوصية ضمان لحقوق العباد من الضياع، فالوصية عرضة للتدليس والتزوير والغرر أيضا وبالشهادة تحفظ من تزوير الناس وخداعهم.

أدلة أصحاب القول الثالث: القائلين بعدم صحة الوصية بالخط مطلقا.

من المعقول:

١/ أن كتابة الوصية بالخط لا تصح، وذلك قياسا على عدم صحة كتابة حكم من قاضي إلى قاضي آخر، حيث أن كلا الأمرين يتعلق بحقوق الآدميين.

٢/ أن الوصية بخط اليد فيها عرضة للغش والتدليس والتزوير، وكذا التشبيه عليه؛ فالخطوط تتشابه بكثرة.

الترجيح:

أرجح القول بأن الوصية بالكتابة لا تصح إلا بشهادة أو بينة، وذلك لأنه القول الأحوط؛ فالأموال تحتاج للاحتياط لها.

وقد ذكر الإمام ابن القيم أن الوارث إذا وجد في دفتر مورثه مكتوبا أن له عند فلان كذا، فإنه يحق له هذا المال ويأمر باليمين.

قال ابن القيم: "وقد صرح أصحاب أحمد والشافعي بأن الوارث إذا وجد في دفتر مورثه أن لي عند فلان كذا جاز له أن يحلف على استحقاقه وأظنه منصوصا عليها وكذلك لو وجد في دفتره أني أديت إلى فلان ماله علي جاز له أن يحلف على ذلك إذا وثق بخط مورثه وأمانته "[١].

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

في هذه الأيام انتشرت مواقع التواصل الاجتماعي والتي يكتب فيها الناس ويقيدوا الأحداث الواقعة بهم بالصوت والصورة أيضا.

---

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم ص (٣٠٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد تهاون الناس في مسألة الوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لأن الإنسان قد يكتب في هذه المواقع وهو غير جاد، فيكون قولنا المخرج هو أنسب الأراء في هذه الأيام.

وأيضا هناك مسألة أخرى وهي استخدام الحاسوب في كتابة الوصية، فلو كتبت الوصية على الحاسوب هل يعمل بها، أم لا؟

الأول: إذا كتبت الوصية على الحاسوب أو على الآلة الكاتبة فكيف لنا أن نعرف أن هذه الوصية منسوبة إلى صاحبها؟

العلماء الذين أجازوا الوصية بالكتابة قيدوا هذا بأن يتعرف إلى الخط، وأن يعرف أنه خط فلان، فخط الحاسب الآلي لا فرق فيه بين فلان وغيره فمن أين لنا أن نعرف؟ فإن كان ذلك كذلك فلا بد إذن من الإشهاد على هذه الوصية التي كتبت على هذا النحو، لكن يبقى هل يكتفى بما يسمى بالتوقيع الذي يوقع به الإنسان ويعرف منه خطه، هذا موضع أخذ ورد؛ لأن هذا التوقيع قد يقلد، وقد يشتبه ونحو هذا، فسدا للذريعة التي قد تفضي إلى شيء من الخلاف والنزاع فإن من كتب وصيته لا بخطه وإنما على الحاسب أو على أجهزة تكتب فينبغي أن يشهد على هذه الوصية من يعرفونه ويوثقون هذه الوصية بتوقيعاتهم وخطوطهم؛ ليرجع إليهم عند الاقتضاء. والله -تعالى- أعلى وأعلم[1].

وكذا إذا كتبت الوصية في وسائل التواصل الاجتماعي فإنها تحتاج شهود .

(١) دروس الأكاديمية الإسلامية المفتوحة (٥/ ١٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني
صحة إجازة الورثة للوصية قبل الموت في المرض

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

أن إجازة الورثة للوصية قبل الموت صحيحة، وذلك في فترة المرض قبل الموت(١).

القائل بالتخريج.

القاضي أبو خازم.

أصل التخريج.

خرج القول بصحة إجازة الورثة للوصية في فترة المرض المخوف والذي يسبق الموت، على القول بصحة إذن الشفيع للشراء، وهذه رواية الإمام أحمد: " قلت: الرجلان تكون بينهما الدار والأرض، فيقول أحدهما لصاحبه: إني أريد أن أبيع الدار، ولك الشفعة(٢)فاشتر مني.

قال: لا حاجة لي فيها قد أذنت لك أن تبيع ثم يأتي يطلب الشفعة؟

قال أحمد: له الشفعة إنما وجبت له بعد البيع"(٣).

---

(١) نص المسألة مفقود، حيث أن الإمام المرداوي نسب هذا التخريج للقاضي أبو خازم وقد بحثت عن كتبه ولكن لم أقف عليها.

وقد نقل القول المخرج في هذه المسألة عن أئمة كبار في المذهب الحنبلي سيأتي ذكرهم عند ذكر الناقلون للتخريج.

(٢) الشفعة في اللغة من الشفع: وهو خلاف الوتر. الصحاح مادة(شفع) (٣/ ١٢٣٨)، لسان العرب (شفع) (٨/ ١٨٣). شرعا: هي استحقاق انتزاع حصة شريك ممن انتقلت إليه بعوض مالي.

انظر: الروض المربع ص(٤٣١)، شرح منتهى الإرادات (٢/ ٣٣٤).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٦/ ٢٩٦٣- ٢٩٦٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والذي نص على أصل التخريج هو الإمام المرداوي فقال: " خرجها القاضي أبو خازم من إذن الشفيع في الشراء"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ المجد ابن تيمية، والنص هو: "كل تبرع منجز من هبة ومحاباة ونحوهما في مرض الموت المخوف القاطع صاحبه فلا يجوز لوارث ولا زيادة على الثلث لغيره إلا بإجازة الورثة كالوصايا(٢)، فأما المرض الممتد كالسل(٣)والجذام(٤)إذا لم يقطع صاحبه فعطيته من رأس المال وعنه من الثلث نقلها حرب.

والحامل إذا ضربها الطلق(٥) كالمريض حتى تنجو من نفاسها(٦)وعنه إذا صار لها ستة أشهر"(٧).

٢/ شيخ الإسلام ابن تيمية، والنص هو: " وسئل – رحمه الله –: عن امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء: من حج، وقراءة، وصدقة، فهل تنفذ الوصية؟

فأجاب: إذا أوصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله وطاعته وجب تنفيذ وصيتها؛ وإن كان في مرض الموت. وأما إن كان الموصى به أكثر من الثلث كان الزائد موقوفا،

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٠١).

(٢) الوصايا لغة: جمع وصية مأخوذة من وصيت الشئ: إذا وصلته، فالموصي وصل ما كان له في حياته بما بعد موته. انظر: لسان العرب مادة(وصى). (١٥/٣٩٤)، المصباح المنير (وصى). (٢/٦٦٢)

اصطلاحا: الأمر بالتصرف بعد الموت أو التبرع بالمال بعده. انظر: المغني، لابن قدامة(٦/٤٤٤)،كشاف القناع (٤/٣٣٥).

(٣) السل: قرحة في الرئة يلزمها حمى دقيقة للقرب من القلب ونفث المدة. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(١٩٣).

(٤) الجذام: علة تعفن الأعضاء وتشنجها وتقرحها وتبح الصوت وتمرط الشعر. مفاتيح العلوم ص(١٨٤).

(٥) الطلق: هو وجع الولادة. المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٢٧٩).

(٦) النفاس: هو دم يعقب الولد. التعريفات ص(٢٤٥).

(٧) المحرر في الفقه (١/ ٣٧٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فإن أجازه الورثة جاز، وإلا بطل، وإن وصت بشيء في غير طاعة لم تنفذ وصيتها "[1].

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (ولا تصح إجازتهم وردهم إلا بعد موت الموصي وما قبل ذلك لا عبرة به).

هذا المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وقدمه في الفروع، وغيره.

وعنه: تصح إجازتهم قبل الموت في مرضه، خرجها القاضي أبو خازم من إذن الشفيع في الشراء.

قال في القاعدة الرابعة: الإمام أحمد – رحمه الله – شبهه في موضع بالعفو عن الشفعة، فخرجه المجد في شرحه على روايتين، واختارها صاحب الرعاية، والشيخ تقي الدين – رحمه الله –"[2].

نقد التخريج.

القول بصحة إجازة الورثة للوصية قبل الموت في المرض المخوف، تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد، وجاء موافقًا لقواعد الإمام.

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/ ٣٧٥).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٠١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وهو رأي القاضي عبدالوهاب المالكي[١]، وقد ذكره في كتابه الإشراف[٢]والتلقين[٣] والمعونة[٤].

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد، أبو محمد، الثعلبي، البغدادي، المالكي، القاضي، فقيه، أديب، من فقهاء المالكية. ولد ببغداد، وأقام بها، من تصانيفه: " التلقين " في فقه المالكية، و " عيون المسائل "، و " النصرة لمذهب مالك "، و " شرح المدونة "، و " الأشراف على مسائل الخلاف "، توفي سنة ٤٢٢هـ.

انظر: شجرة النور ص(١٠٣)، شذرات الذهب(٣ / ٢٢٣)، طبقات الفقهاء ص (١٤٣).

(٢) "مسألة: إذا أذنوا له في المرض المخوف الذي يمنع فيه التصرف في ماله أن يوصي لوارث وبزيادة على الثلث، لم يكن لهم الرجوع فيه" الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢/ ١٠٠٧).

(٣) "وإذن الورثة معتبر بأن يكون طوعا من غير خوف في الحال التي تتعلق لهم حق بمال الموصى بكل ماله وذلك بعد الموت أو في حال شدة المرض المخوف" التلقين في الفقة المالكي (٢/ ٢١٨).

(٤) "وإن أجازوا بعد الموت فذلك لازم من غير خلاف لأن الإرث قد وجب لهم، فإذا تركوه بعد وجوبه جاز كما لو وهبوه ابتداء، وإن أجازوه حال المرض المخوف لزم ذلك ولم يكن لهم الرجوع فيه"

المعونة على مذهب عالم المدينة (ص ١٦٢٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

ما حكم إجازة الورثة للوصية؟ وهل يلزم أن تكون الإجازة بعد موت الموصي؟ وما حكم الإجازة في حال المرض المخوف والميئوس منه؟

تحرير محل النزاع.

اتفق العلماء على أنه لا وصية لوارث إلا بعد إجازة الورثة للوصية(١)، ثم اختلفوا في وقت الإجازة، هل يصح قبل موت الموصي أم يجب أن يكون بعد موت الموصي.

فمن رأى أنه ليس للوارث حق في مال الموصي، قال بعدم صحة إجازة الورثة للوصية إلا بعد موت الموصي.

ومن رأى أن للوارث حقًا في مال الموصي، قال بصحة إجازة الورثة للوصية في حياة الموصي.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في الوقت الذي يصح فيه إجازة الورثة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تصح إجازة الورثة إلا بعد موت الموصي، وما قبل ذلك لا عبرة به.

القول الثاني: تصح إجازة الورثة في حياة الموصي مطلقا.

القول الثالث: تصح إجازة الورثة قبل الموت في حال المرض المخوف، وهو القول المخرج(٢).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم صحة إجازة الورثة إلا بعد موت الموصي، وأن ما قبل ذلك لا عبرة به.

من المعقول:

---

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر ص:(٧٦).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٠١)، الممتع في شرح المقنع (٣/ ٢٢٨)، المغني (٦ / ١٤٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ أنه ليس للوارث حق في مال الموصي قبل موته، ولهذا فإن الإجازة في حياة الموصي لا عبرة بها؛ لأنها قبل ثبوت الحق.

٢/ أنها حق لم يملكوه، فلم يصح؛ كالمرأة تسقط مهرها قبل النكاح، والشفيع يسقط شفعته قبل البيع(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة إجازة الورثة في حياة الموصي مطلقا.

من المعقول:

أن الحق للورثة، فإذا رضوا بتركه سقط حقهم؛ كما لو رضي المشتري بالعيب(٢).

أدلة أصحاب القول الثالث: تصح إجازة الورثة قبل الموت في حال المرض المخوف.

من المعقول:

١/ القياس على إذن الشفيع في الشراء(٣).

---

(١) وهذه مقارنة بين الإجازة بعد موت الموصي، والإجازة قبل موت الموصي، وذلك عند من يرى عدم صحة الإجازة إلا بعد موت الموصي.

١/ الإجازة قبل موت الموصي: أنه حق لم يملكوه، فهو كالمرأة التي تسقط مهرها قبل النكاح، والشفيع الذي يسقط شفعته قبل البيع، فلا يصح مطلقا.

٢/ الإجازة بعد موت الموصي: أنه حق لهم، فهو كالمرأة التي تسقط مهرها بعد النكاح، والشفيع الذي يسقط شفعته بعد البيع، فهو إسقاط حق مملكوك، فيصح؛ كسائر الحقوق.

انظر الممتع في شرح المقنع (٣/ ٢٢٨).

(٢) المغني (٦ / ١٤٧).

(٣) وهذا القول مأخوذ من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: ((من كان له شريك في ربعة أو نخل فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن رضى أخذ وإن كره ترك)) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة باب الشفعة (١٦٠٨)، (١٣٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٢/ أن السبب إذا وجد (الوصية) وإن لم يوجد الشرط (الموت)، فإن الحكم المعلق بهذا السبب نافذ، فلو حلف رجل على يمين وأراد الحنث[١]وأخرج الكفارة[٢] قبل الحنث، فإن ذلك جائز لوجود السبب[٣].

الترجيح:

أرجح القول المخرج القائل بصحة إجازة الورثة قبل الموت في المرض المخوف؛ وذلك لأن سبب إرثهم قد انعقد وهم أحرار.

وقد رجحه الشيخ محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله – [٤].

---

(١) حنث: حنث في يمينه يحنث حنثا إذا لم يف بموجبها، والخلف عن اليمين.
انظر: لسان العرب مادة (حنث). (١٣٨/٢)، المصباح المنير(حنث).(١٥٤/١).

(٢) الكفارة: مأخوذة من الكفر وهو الستر؛ أي تسترها مثل: كفارة اليمين والظهار، ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم كالقاتل خطأ وغيره.
انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١٢٥/١)، لسان العرب مادة (كفر).(١٤٦/٥-١٤٨)، تاج العروس (كفر) (٥٠/١٤-٦٢).

(٣) الشرح الممتع، ابن عثيمين (١١١/١٨).

(٤) وهذا نص الإمام: فقال: " أن الورثة لا يتحقق أنهم ورثة إلا بعد الموت، هذا ما ذهب إليه المؤلف وقيل: إنه إذا كان مريضا مرضا مخوفا فإن إجازتهم جائزة ؛ لأنه انعقد السبب لكونهم يرثون هذا المال، وهو في مرض الموت، فإذا رضوا بما زاد عن الثلث قبل الموت فإن رضاهم معتبر، ولا يحق لهم الرجوع بعد ذلك، ويدل لهذا القول ما جاء في باب الشفعة...

فإن هذا يدل على أنه متى وجد السبب وإن لم يوجد الشرط، فإن الحكم المعلق بهذا السبب نافذ، ويدل لذلك ـ أيضا ـ أن الرجل لو حلف على يمين فأراد الحنث وأخرج الكفارة قبل الحنث، فإن ذلك جائز لوجود السبب، وهذا القول هو الراجح، ولا مانع من اعتباره، فعلى هذا نقول: تصح إجازة الورثة في مرض الموت المخوف؛ لأن سبب إرثهم قد انعقد وهم أحرار.

فإن قال قائل: إننا نخشى أن تكون إجازة الورثة في حال الحياة حياء وخجلا نقول: إذا خشينا ذلك فإن إجازتهم تكون غير معتبرة" الشرح الممتع (١١١/١٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث
قبول الوصية يلزم بالقبض

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

". . . . . والقبض فيما لا يتعين وفي المتعين على روايتين، فإن أجاز ثم رجع قبل القبض صح رجوعه"(١).

". . . . . أن يرد بعد القبول والقبض، فلا يصح الرد؛ لأن ملكه قد استقر عليه، فأشبه رده لسائر ملكه، إلا أن يرضى الورثة بذلك فتكون هبة منه لهم تفتقر إلى شروط الهبة "(٢).

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني، والإمام ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

خرج القول بلزوم القبض في قبول الوصية المبهمة، على لزوم القبض في قبول الهبة، وهذا نص رواية الإمام أحمد: "قلت لإسحاق: حديث أبي بكر –رضي الله عنه– فيما نحل عائشة – رضي الله عنها– جذاذ عشرين وسقا من ماله بالعالية.

قال: إنما قال لها وددت أنك حزتيه فيجوز لك لأنه لم يملكها النخيل بأصولها، وإنما جعل لها قدر جذاذ عشرين وسقا فإذا لم تجذ النخل لا تكون حيازة. . . . . وهو مشاع إنما القبض من الموهوب بإذن الواهب فغير المقسوم والمقسوم يستويان في القبض "(٣).

---

(١) الهداية على مذهب الإمام أحمد ص (٣٤٢).

(٢) المغني لابن قدامة (٦/ ١٥٤).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٨/ ٤٣٥٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وقال الإمام أحمد: "الهبة والوصية واحدة"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الحافظ ابن رجب الحنبلي، والنص هو: " وأما الوصية فهل تلزم بالقبول في المبهم؟ فيه وجهان.

واختار القاضي وابن عقيل أنها لا تلزم فيه بدون قبض، وخرج صاحب المغني وجها ثالثا أنها لا تلزم بدون القبض مطلقا كالهبة"(٢).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " وقال في القاعدة التاسعة والأربعين: واختار القاضي، وابن عقيل: أنها لا تلزم في المبهم بدون قبض، وخرج المصنف في المغني وجها ثالثا: أنها لا تلزم بدون القبض سواء كان مبهما أو لا، كالهبة "(٣).

نقد التخريج.

القول بلزوم القبض في قبول الوصية المبهمة، على لزوم القبض في قبول الهبة، تخريج صحيح؛ فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وكذا موافق للوجه الثاني عند الشافعية " إذا رد بعد القبول وقبل القبض، فهل يصح الرد؟ فيه وجهان:

. . . . . والثاني: يصح رده، وهو المنصوص عليه؛ لأن ملكه لم يستقر عليها بالقبض، فصح الرد"(٤).

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٨/ ٤٢٧٧).

(٢) القواعد لابن رجب ص (٧١).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٠٣).

(٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٨/ ١٧٣).

وهذا النص بالكامل " إذا رد بعد القبول وقبل القبض، فهل يصح الرد ؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يصح الرد؛ لأنه قد ملك الموصى به إما بالقبول أو بالموت، فلم يصح رده ؛ كما لو وهبه عينا وقبلها

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل يكون قبول الوصية المبهمة بالقبض، أم لا يلزم فيها القبض ويكفي فيها القبول بدون القبض؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء أن المال الموصى به ينتقل للموصى له بعد موت الموصي، ثم اختلفوا في الوصية المبهمة.

فمن رأى بأن الوصية عقد لازم، قال بعدم لزوم القبض للوصية، وأنها تملك بدون قبض ولا قبول كالميراث.

ومن رأى بأن الوصية عقد تبرع، قال بلزوم القبض للوصية كالهبة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم قبول الوصية المبهمة، على قولين:

القول الأول: أن الوصية تملك بدون قبض، ولا اعتبار للقبول فتملك قهرا كالميراث، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن الوصية لا تملك إلا بالقبض كالهبة، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم لزوم القبض في الوصية المبهمة، وأن الوصية تملك بدون قبض.

من المعقول:

وقبضها بإذنه، ثم ردها.

والثاني: يصح رده، وهو المنصوص عليه؛ لأن ملكه لم يستقر عليها بالقبض، فصح الرد "

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ أنه إزالة ملك بغير عوض فلزم بمجرد العقد والقبول كالوقف والعتق.

٢/ أنه تبرع فلا يعتبر فيه القبض كالهبة والوقف.

٣/ أنه عقد لازم ينقل الملك ولا يحتاج للقبض كالميراث(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بلزوم القبض في الوصية المبهمة، وأن الوصية لا تملك إلا بالقبض.

من المعقول:

١/ أن الملك لا يستقر إلا بالقبض؛ فيلزم القبض للوصية.

٢/ أن الوصية عقد تبرع كالهبة، فيلزم فيها القبض كالهبة(٢).

الترجيح:

أرجح القول بأن الوصية تملك بدون القبض، وذلك لأنها مختلفة عن الهبة، ولأن الملك في الوصية يثبت بمجرد القبول، ولا يتوقف على القبض كالهبة.

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٥٥٦/٧).

(٢) ومن الأحاديث التي تدل على أن الهبة تملك بالقبض.

١/ حديث أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– زوج النبي ﷺ أنها قالت: ((إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلي غنى بعدي منك ولا أعز علي فقرا بعدي منك وإني كنت نحلتك جاد عشرين وسقا فلو كنت جددتيه واحتزتيه كان لك وإنما هو اليوم مال وارث وإنما هما أخواك وأختاك فاقتسموه على كتاب الله))

أخرجه مالك (٢١٨٩)، والحديث صححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٦١/٦).

٢/ عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: ((ما بال أقوام ينحلون أولادهم نحلة فإذا مات أحدهم قال مالي في يدي وإذا مات هو قال قد كنت نحلته ولدي لا نحلة إلا نحلة يحوزها الولد دون الوالد فإن مات ورثه))

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١١٧٣٣)، والحديث صححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٦٩/٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ولأن الوصية حق للموصي (المالك) فلا يحق للورثة فسخها.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع

نماء الوصية

ا

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" لو كانت الوصية بمال في هذه الصورة فإن قلنا: يثبت الملك بالموت فهو ملك للميت فيوفي منه ديونه ووصاياه وعلى الوجه[1] الآخر هو ملك للوارث الذي قبل. ذكره في المحرر ويتخرج فيه وجه آخر أنه يكون ملكا للموصى له على الوجهين لأن التمليك حصل له فكيف يصح الملك ابتداء لغيره؟ "[2].

القائل بالتخريج.

الحافظ ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

يمكن[3] تخريج القول بأن نماء الوصية ملك للموصى له، وذلك على كلا الوجهين، وهما الوجه الأول: وقت القبول، والوجه الثاني: وقت الموت.

على القول بأن نماء المهر قبل الدخول يكون للزوجة[4].

وهذا نص الرواية: "مسألة: وهل تملك المرأة جميع الصداق[5]بالعقد وتملك ما يحدث فيه من

---

(١) الوجه: هو أن يستخرج للمسألة حكم من مسألة مشابهة وفق قواعد الإمام وأصوله، وهو قول لبعض الأصحاب وتخريجهم، مأخوذ من كلام الإمام أحمد، أوإيمائه، أو دليله، أو تعليله أوسياق كلامه وقوته.
انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية ص (٣٥٠).

(٢) القواعد لابن رجب ص (٣٩٨).

(٣) كتبت كلمة يمكن، لأن الإمام المخرج لم ينص على أصل التخريج فاضطررت للاجتهاد فيه.

(٤) التخريج على نماء مهر الزوجة قبل الدخول من اجتهادي حيث أن الإمام ابن رجب لم يذكر أصلا للتخريج في هذه المسألة.

(٥) الصداق في اللغة: هو المهر، يقال مهرت المرأة أمهرها مهرا وأمهرتها. الصحاح (مهر) (٢/ ٨٢١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

النماء أم يكون مراعا بالدخول؟

.. . . . فظاهر هذا أنه يحكم لها بملك جميعه؛ لأنه جعل لها نصف النماء.

وقال الخرقي: وإذا أصدقها غنما فتوالدت ثم طلقها قبل الدخول كانت الأولاد لها وترجع بنصف الأمهات فظاهر هذا أنه حكم لها بملك جميعه لأنه جعل لها جميع النماء، وهو الصحيح"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " قال في القواعد: ويتخرج وجه آخر أنه يكون ملكا للموصى له على كلا الوجهين؛ لأن التمليك حصل له، فكيف يصح الملك ابتداء لغيره؟ "(٢).

نقد التخريج.

القول بأن نماء الوصية ملك للموصى له، وذلك على كلا الوجهين، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

ورواية نماء مهر الزوجة قبل الدخول يكون للزوجة، تشبه مسألتنا.

والقول بأن نماء الوصية ملك للموصى له، على كلا الوجهين موافق لمذهب المالكية وهذا نصهم: " أن المعتبر في تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول المعين لها إذ مقتضى كون قبول المعين بعد الموت شرطا في تنفيذ الوصية أن يكون المعتبر في تنفيذها وقت القبول فإذا تأخر القبول حتى حديث الغلة بعد الموت فلا يكون شيء منها للموصى له بل كلها للموصي، أو المعتبر في تنفيذها وقت الموت؛ لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر في تنفيذها الأمران معا وهما وقت القبول ووقت الموت لكون القبول شرطا في تنفيذها والملك بالموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر في تنفيذها وقت قبول المعين لها

شرعا: الصداق هو العوض المسمى في النكاح أو بعده. شرح منتهى الإرادات (٣/ ٥)، الروض المربع (ص: ٥٣٣)

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ١١٩).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢١٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فقط قال الغلة كلها للموصي ومن اعتبر في تنفيذها وقت الموت فقط قال كلها للموصى له ومن راعى الأمرين معا أعطى للموصى له منها ثلثها ومراعاة الأمرين معا هو المشهور وأعدل الأقوال عند سحنون[1]"[2].

(١) سحنون، هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب، أبو سعيد، التنوخي القيرواني. وسحنون لقبه. فقيه مالكي، شيخ عصره وعالم وقته. كان ثقة حافظًا للعلم، رحل في طلب العلم وهو ابن ثمانية عشر عاما أو تسعة عشر. ولم يلاق مالكًا وإنما أخذ عن أئمة أصحابه كابن القاسم وأشهب. والرواة عنه نحو ٧٠٠، انتهت إليه الرئاسة في العلم، وكان عليه المعول في المشكلات وإليه الرحلة، مات وهو يتولى القضاء، من مصنفاته: " المدونة " جمع فيها فقه مالك، توفي سنة ٢٤٠هـ.

انظر: شجرة النور الزكية ص(٦٩)؛ الديباج ص(١٦٠)؛ مرآة الجنان(٢ / ١٣١).

(٢) الشرح الكبير للشيخ الدردير (٤/ ٤٢٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل يثبت الملك من حين موت الموصي، أو يثبت الملك من صدور القبول عن الموصى له؟

وعلى القول بأن الموصى له يملكها من صدور قبوله، فهل هي قبله على ملك الميت، أو على ملك الورثة؟

ويترتب على هذا الخلاف: حكم نماء الموصى به بين الموت والقبول.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن الوصية ملك للموصى له إذا قبل(١)، ولكن اختلفوا في نماء الوصية في الوقت ما بين القبول والموت، هل هو ملك للوارث أم ملك للموصى له.

فمن رأى أن الوصية ملك للموصى له من موت الموصي، قال بأن النماء ملك للموصى له.

ومن رأى أن الوصية لا تدخل ملك الموصى له إلا بعد القبول، قال بأن النماء ملك للوارث.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم نماء الوصية، على قولين:

القول الأول: أن النماء ملك لورثة الميت، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن النماء ملك للموصى له، وهو القول المخرج(٢).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن النماء ملك لورثة الميت.

من المعقول:

أن الميت والورثة هم أصحاب المال الأصليّون، وهم أصحاب الحق، فيرجع لهم النماء، وعليه فإن النماء يدخل في التركة ويحسب مع الثلث الموصى به.

---

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر ص:(٧٧).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢١٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن النماء ملك للموصى له.

من المعقول:

أن التمليك حصل للموصى له، فكيف يصح أن يملك غيره؟ (١).

أن الوصية ملك للموصى له والنماء تبع للوصية، فهو ملك للموصى له.

الترجيح.

أرجح القول بأن النماء ملك للموصى له، وهو القول المخرج؛ لأن الوصية أصبحت ملكا له، والنماء تبع للوصية، والتبع يلحق الأصل في الأحكام.

(١) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢١٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني

باب الموصى له

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الوصية للعبد.
- المطلب الثاني: المتجدد بين الوصية والموت.
- المطلب الثالث: مشاركة زيد للفقراء.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول

الوصية للعبد

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

أن الوصية تصح للعبد وتكون ملكا له[1].

القائل بالتخريج.

الإمام الحارثي.

أصل التخريج.

يمكن[2] تخريج القول بصحة الوصية للعبد، على القول بصحة تملك العبد، فبما أن العبد يملك المال فإنه يملك الوصية، وهذا نص رواية الإمام أحمد: "في ملك العبد روايتان: إحداهما يملك فلا تجب عليه الزكاة[3]؛ لأن ملكه ناقص ولا على سيده لعدم ملكه.

والثانية: ألا يملك قال وهو اختياري، وقد نص أحمد –رحمه الله – في مواضيع أن له أن يطأ ملك اليمين وهذا يدل على الملك. . . . . "[4].

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) هذه المسألة مفقودة؛ لأن جزئية الوصايا قد فقدت من كتاب الإمام الحارثي.

(٢) كتبت كلمة يمكن، لأن الإمام المخرج لم ينص على أصل التخريج فاضطررت للاجتهاد فيه.

(٣) الزكاة لغة: النماء والزيادة.

انظر: المصباح المنير مادة (زكو) (١/٢٥٤)، تاج العروس(زكو) (٣٨/٢٢٠)

شرعا: حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة.

انظر: المغني (٢/٤٣٣)، كشاف القناع(٢/١٦٥).

(٤) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٤٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ الإمام ابن اللحام، والنص هو: " ومنها: الوصية لعبد غيره صحيحة.

ذكره القاضى وأبو الخطاب وغيرهما ونص عليه أحمد في الهبة من رواية حنبل والوصية في معناها.

ثم قال الأصحاب أيضا الوصية للسيد ونص عليه أحمد في الهبة وسواء استمر في رق الموجود أو انتقل إلى آخر.

قال الحارثي ويتخرج أنها للعبد "

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (فإن قبلها فهي لسيده) مراده: إذا لم يكن حرا وقت موت الموصي، فإن كان حرا وقت موته فهي له. . . . . وإن لم يعتق فهي لسيده على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب. قال الحارثي: ويتخرج أنها للعبد "[١].

نقد التخريج.

القول بصحة الوصية للعبد، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهو موافق لمذهب المالكية، قال القاضي عبدالوهاب: "الوصية للعبد جائزة، سواء كان عبد الموصي أو عبد غيره"[٢].

(١) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٢٤).

(٢) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢/ ١٠١٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل تصح الوصية بالمال للعبد؟ وهل يجوز للعبد تملك الوصية؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة الوصية للشخص الكامل الأهلية[1]، ثم اختلفوا في حكم الوصية للعبد.

فمن رأى أن العبد يملك، قال بصحة الوصية للعبد.

ومن رأى أن العبد لا يملك، قال بعدم صحة الوصية للعبد، وأنها تكون لسيده.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في صحة الوصية للعبد، على قولين:

القول الأول: أن الوصية لا تصح للعبد، وأنها ترجع لسيده، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن الوصية تصح للعبد، وهو القول المخرج[2].

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الوصية لا تصح للعبد، وأنها ترجع لسيده.

من المعقول:

أن الوصية تعتبر من كسب العبد، وكسب العبد لسيده.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الوصية تصح للعبد.

---

(١) كامل الأهلية: هو الشخص البالغ الحر الرشيد غير المحجور عليه.
انظر: علم أصول الفقه ط مكتبة الدعوة ص:(١٣٨).
(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٢٤)، المبدع شرح المقنع (٥/٢٥٣)، الكافي (٦/٤١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من المعقول:

أن العبد يملك والموصي أوصى بالمال للعبد، وليس للسيد، فكيف تدفع الوصية للسيد، وهي ملك للعبد؟

الترجيح:

أرجح القول بصحة الوصية للعبد؛ لأن نقص الأهلية لا يحرم العبد من مال الوصية.

فالعبد إنسان، وقد يكون ذا فضل وإحسان للعباد، فيحبه الناس ويرغبون في الإيصاء له.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني

الوصية للمدبرين وأمهات الأولاد

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"وفي دخول المتجدد بعد الوصية وقبل موت الموصي روايتان.

وذكر القاضي فيمن وصى لمواليه وله مدبرون وأمهات أولاد أنهم يدخلون، وعلل بأنهم أموال حال الموت، والوصية تعتبر بحال الموت.

وخرج الشيخ تقي الدين على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت قال: بل هنا متجدد بعد الموت فمنعه أولى"(١).

القائل بالتخريج.

شيخ الإسلام ابن تيمية.

أصل التخريج.

خرج القول بمنع الوصية للمدبرين وأمهات الأولاد على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت.

وقد نص شيخ الإسلام على أن أصل التخريج هو الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت فقال: " وخرج الشيخ تقي الدين على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت قال: بل هنا متجدد بعد الموت فمنعه أولى"(٢).

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (٤/ ١٢٣).

(٢) المرجع السابق.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والمسألة التي يمكن القياس عليها[1] هي مدة الخيار فإذا هلك العبد أو تلفت السلعة في مدة الخيار فإن الخيار يبطل، كذلك كل ما يستجد في المدة بين الوصية والموت فإنه لا يدخل في الوصية، ومنها لا يصح دخول المدبرين وأمهات الأولاد.

وهذا نص رواية الإمام أحمد في بطلان مدة الخيار: " مسألة: في المبيع إذا هلك في مدة الخيار أو كان عبدا فأعتقه المشتري هل يبطل الخيار أم لا؟

فقال الخرقي: فإن تلفت السلعة أو كان عبدا فأعتقه المشتري أو مات بطل الخيار، فصرح ببطلان الخيار، وقد أومأ أحمد ـ رحمه الله ـ إلى هذا في رواية الميموني. . . . "[2].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن رجب الحنبلي، والنص هو: "وفي دخول المتجدد بعد الوصية وقبل موت الموصي روايتان:

وذكر القاضي فيمن وصى لمواليه وله مدبرون وأمهات أولاد أنهم يدخلون وعلل بأنهم موال حال الموت والوصية تعتبر بحال الموت وخرج الشيخ تقي الدين على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت، قال: بل هذا متجدد بعد الموت فمنعه أولى "[3].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " وفي دخول المتجدد بعد الوصية وقبل موت الموصي: روايتان.

وذكر القاضي فيمن وصى لمواليه وله مدبرون وأمهات أولاد أنهم يدخلون. وعلل بأنهم أموال حال الموت، والوصية تعتبر بحال الموت.

وخرج الشيخ تقي الدين – رحمه الله – على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت قال: بل هذا متجدد بعد الموت فمنعه أولى.

---

(١) قد بحثت عن الرواية المطابقة للمسألة، ولم أقف عليها، فلهذا حاولت التقريب برواية أخرى.

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣١٣- ٣١٤).

(٣) القواعد لابن رجب ص (٢٣٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وأفتى الشيخ تقي الدين أيضا: بدخول المعدوم في الوصية تبعا، كمن وصى بغلة ثمره للفقراء إلى أن يحدث لولده ولد "[1].

نقد التخريج.

القول بمنع الوصية للمدبرين وأمهات الأولاد على الخلاف في المتجدد بين الوصية والموت' تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده. ورواية بطلان الخيار إذا هلك العبد أو تلفت السلعة في مدة الخيار تشبه مسألة بطلان المتجدد في المدة بين الوصية والموت.

وهذا التخريج موافق للمذهب الشافعي: "ولا يدخل فيهم المدبر ولا أم الولد إذ ليسا من الموالي[2]لا حال الوصية ولا حال الموت"[3].

(١) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٣١).

(٢) الموالي والمولى في اللغة من الولاء أي الملك.

شرعا: ثبوت حكم شرعي بعتق أو تعاطي سببه (كاستيلاد وتدبير).

انظر: شرح منتهى الإرادات(٢/ ٥٦٨)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٤/ ٤٩٨).

(٣) أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٣/ ٥٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أوصى الرجل لمواليه، وله مدبرون وأمهات أولاد، فهل يدخل المدبرون وأمهات أولاد في الوصية، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على دخول العبيد في الموالي[1]، ولكن اختلفوا في دخول المدبرين وأمهات الأولاد.

فمن رأى أن وقت اعتبار الوصية هو حال الموت، قال بدخول المدبرين وأمهات الأولاد.

ومن رأى بأن اعتبارها بعد الموت، قال بعدم دخول المدبرين وأمهات الأولاد.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في دخول المدبرين وأمهات الأولاد في الوصية للموالي، على قولين:

القول الأول: دخول المدبرين وأمهات الأولاد، وذلك في الوصية للموالي، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: عدم دخول المدبرين وأمهات الأولاد، وذلك في الوصية للموالي، وهو القول المخرج في المذهب[2].

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بدخول المدبرين وأمهات الأولاد في الوصية للموالي.

من المعقول:

أن المدبرين وأمهات الأولاد أموال حال الموت، والوصية تعتبر بحال الموت[3]، فلهذا يدخلون في الوصية التي أوصى بها السيد لمواليه، وهم داخلون في الموالي.

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة (١٠/ ١٧٦).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٣١).

(٣) المرجع السابق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم دخول المدبرين وأمهات الأولاد في الوصية للموالي.

من المعقول:

أن المدبرين وأمهات الأولاد يخرجون بسبب موت الموصي (سيدهم) من مسمى الموالي ويعتقون، فلا يدخلون في الوصية التي خص بها الموالي.

الترجيح:

أرجح القول المخرج بعدم دخول المدبرين وأمهات الأولاد في الوصية للموالي

لأنهم بسبب موت سيدهم يخرجون من مسمى الموالي ويصبحون أحرارا.

ولأن المعتبر في الوصية بعد الموت.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث
مشاركة زيد للفقراء

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" فأما إن كانت الوصية لقوم يمكن استيعابهم وحصرهم مثل أن يقول هذا لزيد واخوته فهي كالتي قبلها.

ويحتمل أن يكون كأحدهم؛ لأنه شرك بينه وبينهم على وجه لا يجوز الإخلال ببعضهم فتتساووا فيه"(١).

القائل بالتخريج.

الإمام شمس الدين ابن قدامة.

أصل التخريج.

بحثت عن نص الإمام أحمد الذي خرج عليه هذا القول ولم أقف عليه.

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: "قوله (وإن وصى لزيد، وللفقراء، والمساكين بثلثه فلزيد التسع. والباقي لهما). وهذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وقال في الفروع، قلت: ويحتمل أن له السدس، لأنهما هنا صنف انتهى. قلت: يتخرج فيه أيضا أن يكون كأحدهم، فيعطى أقل شيء"(٢).

نقد التخريج.

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٦/٥٠١).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/٢٥٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

القول بمشاركة زيد للفقراء، وأنه كأحدهم، تخريج فيه نظر، فالمخرج لم يذكر أصل التخريج والرواية المقيس عليها، وقد بحثت في روايات الإمام أحمد ولم أقف على رواية مناسبة.

وقد جاء القول المخرج موافقا لمذهب الشافعية، قال الشربيني[1]: "أو وصى لزيد والفقراء فالمذهب أنه أي: زيدا كأحدهم في جواز إعطائه أقل متمول لأنه ألحقه بهم في إضافته، وذلك يقتضي التسوية"[2].

(١) هو محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، فقيه شافعي مفسر لغوي من أهل القاهرة، من تصانيفه ((الإقناع في حل الألفاظ أبي شجاع))؛ و ((مغني المحتاج في شرح المنهاج)) للنووي؛ كلاهما في الفقه، توفي سنة ٩٧٧هـ.
انظر: شذرات الذهب(٨ / ٣٨٤)؛ الأعلام(٦ / ٢٣٤).

(٢) مغني المحتاج (٩٩/٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أوصى الرجل لزيد، وللفقراء بثلث ماله، فما هو نصيب زيد، هل ينظر له على أنه صنف، أم يعتبر كأحد الفقراء؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أنه لو أوصى لزيد وللفقراء فإنه يستحق الوصية كلٌ من زيد والفقراء، ثم اختلفوا في نصيب زيد في قسمة الوصية.

فمن رأى أن زيدًا جهة مستقلة، قال بأن نصيب زيد النصف.

ومن رأى أن زيدًا داخل في الفقراء، قال بأن نصيب زيد كأحد الفقراء.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في نصيب زيد من الوصية، على قولين:

القول الأول: أن نصيب زيد النصف، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن نصيب زيد كأحد الفقراء، وهو القول المخرج(١).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن لزيد النصف.

من المعقول:

١/ أنه جعل الوصية لجهتين، فوجب أن يقسم بينهم، كما لو قال: لزيد وعمرو.

٢/ أنه لو أوصى لقريش وتميم لم يشرك بينهم على قدر عددهم، ولا على قدر من يعطى منهم، بل يقسم بينهم نصفين، كذلك هاهنا(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن لزيد نصيب أحد الفقراء.

من المعقول:

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٧/٢٥٠).

(٢) المغني، لابن قدامة (٦/٢٣٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أن زيدًا داخل في الفقراء، فله نصيب أحدهم، وأن الواو تقتضي التسوية بين زيد وكل فقير.

الترجيح:

أرجح القول الأول وهو أن زيدًا جهة مستقلة يأخذ نصف الوصية، لأن لفظ الوصية واضح فالوصية تقول لزيد والفقراء، فزيد جهة والفقراء جهة أخرى.

والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[1].

(١) هذه قاعدة أصولية.

انظر: القواعد والفوائد الأصولية ص(٣١٨)، الشرح الكبير لمختصر الأصول ص (٢٥٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثالث

باب الموصى به

وفيه مطلب واحد:

- المطلب الأول: كيفية تقسيم الثلث.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
حالة في تقسيم الثلث

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ويتخرج على الوجه الأول في التي قبلها أن يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما في حال الإجازة فيكون لصاحب الثلث خمس المائتين وعشر العبد ونصف عشره ولصاحب العبد ربعه وخمسه"(١).

القائل بالتخريج.

المجد ابن تيمية.

أصل التخريج.

بحثت عن نص الإمام أحمد الذي خرج عليه هذا القول ولم أقف عليه.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة: " وعندهما أنه يأخذ خمس المائتين وعشر العبد، واتفقوا على أن كل واحد من الوصيين يرجع إلى نصف وصيته؛ لأن كل واحد منهما قد أوصى له بثلث المال، وقد رجعت الوصيتان إلى الثلث، وهو نصف الوصيتين، فيرجع كل واحد إلى نصف وصيته، ويدخل النقص على كل واحد منهما بقدر ما له في الوصية"(٢).

---

(١) المحرر في الفقه، للمجد (١/ ٣٨٩).

(٢) المغني لابن قدامة (٦/ ٢٢٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢/ الإمام ابن رجب الحنبلي: "وخرج صاحب المحرر وجها آخر من الوجه الثاني في المسألة التي قبلها أنه يقسم الثلث بينهما على حسب ما كان يقتسمان وصيتهما حال الإجازة فيفضل نصيب صاحب الثلث على نصيب صاحب العبد وهو اختيار صاحب المغني تسوية بينهما في الرد والإجازة، وفي تخريج هذه المسألة نظر"(١).

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: "قال المصنف: وعندي أنه يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما في حال الإجازة لصاحب الثلث: خمس المائتين، وعشر العبد، ونصف عشره.

ولصاحب العبد ربعه وخمسه، وهو تخريج في المحرر. قال في القاعدة الخامسة عشر: وفي تخريج صاحب المحرر نظر"(٢).

نقد التخريج.

القول بأن للموصى له بالثلث خمس المائتين، وعشر العبد، ونصف عشره. وللموصى له بالعبد ربعه، وخمسه، هو تخريج فيه نظر كما قال الإمام ابن رجب: " وفي تخريج هذه المسألة نظر"(٣).

والتخريج ضعيف لسببين:

أ. انتقاد واعتراض الإمام ابن رجب على التخريج بقوله فيه نظر فقط بدون ذكر سبب الاعتراض.

ب. أن الإمام المخرج لم يبين الرواية المقيس عليها في المسألة، وقد اجتهدت في البحث عن رواية مناسبة في روايات الإمام أحمد ولم أجد.

---

(١) القواعد لابن رجب ص (٢٦٣).
(٢) الإنصاف، المرداوي (٢٧٣/٧).
(٣) القواعد لابن رجب ص (٢٦٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أوصى الرجل بعبده الذي لا يملك غيره، وكانت قيمته مائة، وأوصى لرجل آخر بثلث ماله، وكان يملك غير العبد مائتين، وقد أجاز الورثة الوصية، فما الحكم؟

تحرير محل النزاع.

هل يقسم الموصى له بالثلث سدس المائتين وسدس العبد أم يقسم الثلث بينهما؟

فمن قال يقسم للموصى له سدس المائتين بناء على مراد الموصي.

ومن قال بقسمة الثلث بينهما نظرا إلى مقتضى الوصية.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في قسمة هذه المسألة، على قولين:

القول الأول: للموصى له بالثلث سدس المائتين وسدس العبد، وللموصى له بالعبد نصفه، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما في حال الإجازة، فيكون لصاحب الثلث خمس المائتين وعشر العبد ونصف عشره ولصاحب العبد ربعه وخمسه، وهو القول المخرج(١).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن للموصى له بالثلث سدس المائتين وسدس العبد، وللموصى له بالعبد نصفه.

من المعقول:

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٢٧٣/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

حتى تزول المزاحمة بالرد فأمكن وصول كل منهما إلى نصف ما سمي له كاملا فلا ينقص منه(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأنه يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما.

من المعقول:

أن الموصى له بالعبد في الحقيقة إنما أوصى له بثلاثة أرباعه، لأنه أوصى لآخر بثلثه، والموصى له بثلثه، إنما أوصى له حقيقة بربعه؛ لأنه أوصى لآخر بكله.

وإذًا يقسم الثلث بينهما على ذلك نظرا إلى مقتضى الوصية لو أمكن إعمالها بالإجازة، وعلى هذا يقسم الثلث بينهما على حسب مالهما في الإجازة(٢).

الترجيح:

أرجح القول الأول لأن الورثة هناك قد يكون مقصودهم بالرد على أحدهما توفير ما كان يأخذه بالمزاحمة عليهم كما لو أجازوا لصاحب الوصية بالكل وردوا على الموصى له بالثلث فلو أعطينا صاحب الكل ما ردوه على صاحب الثلث لم يبق في ردهم فائدة لهم.

وهنا لا يخرج عنهم سوى الثلث فينبغي أن تقسم الوصيتان على قدرهما عملا بمراد الموصي من التسوية حيث أمكن ولا ضرر على الورثة في ذلك(٣).

---

(١) انظر: القواعد الفقهية، ابن رجب (٤٠٧/٢).
(٢) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣٩٨/٥).
(٣) انظر: القواعد الفقهية، ابن رجب ص (٤٠٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الرابع

باب الموصى إليه

وفيه مطلب واحد:

- المطلب الأول: صفات الموصى إليه.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول

الأهلية والكفاءة في الموصى إليه

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

الاكتفاء بوجود الأهلية والمكافأة عند الوصية فقط(١).

القائل بالتخريج.

ابن قاضي الجبل (صاحب الفائق).

أصل التخريج.

(١) نص المسألة مفقود، لأن كتاب الفائق لابن قاضي الجبل مفقود.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

يمكن[1] تخريج القول بأنه يكفي وجود الأهلية[2]والكفاءة في الموصى إليه[3] عند الوصية فقط، وأنه لا يلزم وجودها عند الموت (موت الموصي)، على الرواية القائلة بأنه يلزم وجود المكافأة وقت القتل؛ فإذا أسلم كافر أو عتق عبد بعد إطلاق السهم، ففيه قصاص.

فالمعتبر به هو حال الشخص وقت القتل، كذلك المعتبر به في الوصية حال الشخص وقت الوصية.

وهذا نص رواية الإمام أحمد: "مسألة: إذا أرسل سهمه إلى نصراني[4]فأسلم ثم وقع السهم

---

(١) كتبت كلمة يمكن، لأن الإمام المخرج لم ينص على أصل التخريج فاضطررت للاجتهاد فيه.

(٢) وهي أهلية الأداء، وأهلية الأداء قد تكون كاملة، وقد تكون ناقصة، وقد تكون معدومة.

فالكاملة: هي في حق البالغ الحر الرشيد غير المحجور عليه، فإن اتصف بهذه الصفات تحققت له أهلية الأداء الكاملة، ويكون حرا طليقا في تصرفاته إلا بما نهى عنه الشرع أو قيده.

وتكون الأهلية ناقصة في حق الصبي، والمميز، والسفيه، والعبد، والمحجور عليه لحظ غيره.

وتكون معدومة في حق الصبي غير المميز، والمجنون ونحوهما.

فإذا صدر القبول من شخص يتصف بالأهلية الكاملة: وهو البالغ العاقل فهذا لا شك أن قبوله معتبر في الوصية إذا صدر منه القبول بعد موت الموصي.

وأما إذا صدر القبول من شخص فاقد للأهلية، وهو الصبي غير المميز، والمجنون، فهذا لا يتأتى منه قبول ولا رد بالاتفاق؛ لأنه لا قصد له صحيح، فعبارته ملغاة.

جاء في بدائع الصنائع: "أما المجنون فلا تصح منه التصرفات القولية كلها، فلا يجوز طلاقه، وعتاقه، وكتابته، وإقراره، ولا ينعقد بيعه وشراؤه حتى لا تلحقه الإجازة، ولا يصح منه قبول الهبة، والصدقة، والوصية، وكذا الصبي الذي لا يعقل؛ لأن الأهلية شرط جواز التصرف وانعقاده، ولا أهلية بدون العقل"

بدائع الصنائع (٧/ ١٧١).

(٣) الموصى إليه: هو الذي عهد إليه بالتصرف بعد الموت سواء في المال أو في الحقوق، وهو بمنزلة الوكيل للأحياء وله شروط، فلا بد أن يكون الموصى إليه مسلما مكلفا، يعني بالغا عاقلا، عدلا يعني مستقيم الدين والخلق، رشيدا، يعني حسن التصرف فيما أوصي إليه به.

الشرح الممتع على زاد المستقنع (١١/ ١٨٥).

(٤) نسبة إلى ديانة النصرانية، والتي سميت بهذا الاسم " نسبة إلى بلدة الناصرة في فلسطين وهي التي ولد فيها المسيح، أو إشارة إلى صفة: وهي نصرهم لعيسى عليه السلام، وتناصرهم فيما بينهم، وهذا يخص المؤمنين منهم في أول الأمر ثم أطلق عليهم كلهم على وجه التغليب، وفي العصور المتأخرة أطلق عليها (المسيحية) نسبة إلى المسيح عيسى بن مريم

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فيه، أو على عبد فعتق ثم وقع السهم فيه، فهل عليه القصاص؟

قال الخرقي: لا قصاص وهو قول شيخنا، وقال أبو بكر: عليه القصاص"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " يكفي وجودها عند الوصية فقط. وهو احتمال في الرعاية، وتخريج في الفائق"(٢).

نقد التخريج.

القول بكونه يكتفى بوجود الكفاءة حال الوصية فقط، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

لم أقف على موافقة للتخريج من المذاهب الأخرى.

عليه السلام فالمسيحية هي النصرانية تماماً، وهي ديانة محرفة.

انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/ ٥٦٤- ٥٨٢)

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٢٥٦- ٢٥٧).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٨٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل يلزم توفر الأهلية والعدالة للشخص الموصى إليه، في وقت الوصية أم الموت؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على اشتراط الأهلية والعدالة في الموصى إليه[1]، ثم اختلفوا في وقت اشتراط وجوبها.

فمن رأى أن الوصية عقد، قال باشتراط وجود الأهلية والعدالة عند الوصية.

ومن رأى أن الوصية في ملكية التصرف، قال باشتراط الأهلية والعدالة عند الموت.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في وقت وجود الأهلية، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يشترط وجود الأهلية عند الوصية والموت معا، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: يشترط وجود الأهلية عند الموت (موت الموصي)، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثالث: يشترط وجود الأهلية عند الوصية، وهو القول المخرج[2].

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين باشتراط وجود الأهلية عند الوصية والموت معا.

من المعقول:

---

(١) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٢١٢).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/ ٢٨٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن وجود الأهلية والعدالة يعتبر عند الوصية إليه؛ وذلك لأن ذلك الوقت هو وقت التقليد والإيجاب، فاعتبر لصحة الوصية.

وأيضا يعتبر وجود الأهلية والعدالة في وقت الموت؛ لأن ذلك الوقت هو وقت التصرف والأداء.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين باشتراط وجود الأهلية عند الموت.

من المعقول:

١/ أن وقت الموت هو وقت ثبوت الوصية ولزومها، فاعتبرت الشروط فيها كالوصية له.

٢/ أن شروط الشهادة تعتبر عند الأداء لا عند التحمل، فكذلك ها هنا(١).

أدلة أصحاب القول الثالث: القائلين باشتراط وجود الأهلية عند الوصية.

من المعقول:

أن الأهلية والعدالة شروط لصحة العقد، فاعتبرت حالة العقد، ولا ينفع وجودها بعده، وذلك كسائر العقود.

الترجيح:

أرجح القول باشتراط وجود الأهلية والعدالة عند الوصية والموت معا، وذلك لأن أدلة الشريعة قضت بحفظ المال ولأن إعطاء الوصية لفاسق فيه ضرر وغرر للعباد ولأن الفسق يمكن أن يطرأ بعد الوصية، وقد نهى القرآن عن إعطاء الأموال للسفهاء، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝٥﴾ [سورة النساء : ٥].

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (٢/ ٢٩٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفصل الرابع

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفصل الرابع

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الفرائض

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: باب العصبات.
- المبحث الثاني: باب ميراث الحمل.
- المبحث الثالث: باب ميراث الغرقى.
- المبحث الرابع: باب ميراث أهل الملل.

توطئة:

الفرائض: جمع فريضة، وهي المقدرة والفرض التقدير، قال الله تعالى: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۝٧﴾ [سورة النساء: ٧] أي مقدرا، فالفرائض الأنصباء المقدرة المسماة لأصحابها مأخوذة من قول الله تعالى في آية المواريث: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة النساء: ١١] (١)، والاسم الفريضة(٢)، وهي: نصيب مقدر شرعا لمستحقه.

وعلم الفرائض هو: العلم بقسمة المواريث(٣)، أي: فقه المواريث وحسابها.

وموضوع علم الفرائض هو: التركات من حيث قسمتها وبيان نصيب كل وارث منها(٤).

وقد رغب النبي ﷺ في تعلم الفرائض، وتعليمها:

فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها، فإنه نصف العلم وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمتي))(٥).

فهنا حث وترغيب في تعلم الفرائض وتعليمها، وأنها نصف العلم؛ وذلك لتعلقها بحياة الإنسان الأخرى بعد الوفاة، وهذا العلم سريع النسيان، وأول علم ينزع من أمة محمد ﷺ.

((العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة)) (٦).

والمراد بالعلم أي: أصل علوم الدين، وأن الزائد على العلوم الثلاثة فضل أي: لا ضرورة

---

(١) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ص(١٧٠).

(٢) تهذيب اللغة مادة (فرض) (١٢/ ١٢).

(٣) الروض المربع (٤٧٩).

(٤) الفرائض لعبدالكريم اللاحم (٧)

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض، رقم الحديث [٢٧١٩]، سنن ابن ماجه (٢ / ٩٠٨)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في الإرواء (١٦٦٤).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض، رقم الحديث [٢٨٨٥]، سنن أبي داود (٣ / ١١٩)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٣٨٧١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إلى معرفته، والعلوم هي:

١/ آية محكمة، أي: غير منسوخة، أو ما لا يحتمل إلا تأويلا واحدا.

٢/ سنة قائمة، أي: ثابتة صحيحة منقولة عن رسول الله ﷺ.

٣/ فريضة عادلة، والمراد بالفريضة: كل حكم من الأحكام يحصل به العدل في القسمة بين الورثة، وقيل المراد بالفريضة: كل ما يجب العمل به[١].

(١)عون المعبود وحاشية ابن القيم (٨ / ٦٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الأول

باب العصبات

وفيـــه مطلب واحد:

- المطلب الأول: اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول

اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب في الإرث على استوائهما في ولاية النكاح(١).

القائل بالتخريج.

الإمام ابن الزاغوني.

أصل التخريج.

خرج الإمام ابن الزاغوني اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب في الإرث على استوائهما في ولاية النكاح.

قال ابن قدامة: "اختلفت الرواية عن أحمد في الأخ للأبوين والأخ للأب إذا اجتمعا فالمشهور عنه أنهما سواء في الولاية. وبه قال أبو ثور(٢)، والشافعي في القديم؛ لأنهما استويا في الإدلاء بالجهة التي تستفاد منها العصوبة، وهي جهة الأب، فاستويا في الولاية"(٣).

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) نص المسألة مفقود؛ وذلك لأن كتاب التلخيص في الفرائض للإمام ابن الزاغوني مفقود.

(٢) أبو ثور، هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان و ((أبو ثور)) لقبه. أصله من بني كلب. من أهل بغداد. فقيه من أصحاب الإمام الشافعي. قال ابن حيان ((كان حسن الطريقة فيما روى من الأثر إلا أن له شذوذًا فارق فيه الجمهور)) له كتب منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي، توفي سنة ٢٤٠هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (١ / ١١٨)؛ الأعلام (١ / ٣٠)؛ تذكرة الحفاظ(٢ / ٨٧).

(٣) المغني، ابن قدامة (١٦/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الإمام المرداوي، والنص هو: "وإذا انقرض العصبة[١]من النسب ورث المولى المعتق[٢] ثم عصباته من بعده يعني الأقرب فالأقرب كعصبات النسب.

فيقدم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب، على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب قاطبة.

وخرج ابن الزاغوني في كتابه التلخيص[٣]في الفرائض من مسألة النكاح: رواية أخرى باشتراك الأخ من الأب مع الأخ من الأبوين في الإرث والولاء"[٤].

نقد التخريج.

القول باشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب في الإرث على استوائهما في ولاية النكاح، تخريج ضعيف من عدة أوجه:

الوجه الأول: أنه خلاف الإجماع.

قال ابن حزم الظاهري: "واتفقوا أن الأخ الشقيق يحجب الأخ للاب وبنيه ولا يحجب الأخ للام ولا الأخت للأم"[٥].

---

(١) العصبة لغة، جمع عصبات، وعصبة الرجل: بنوه وقرابته لأبيه، وإنما سموا عصبة لأنهم عصبوا به أي أحاطوا به، فالأب طرف والابن طرف، والعم جانب والأخ جانب. الصحاح مادة (عصب) (١/ ١٨٢).

شرعا: هو الوارث بغير تقدير، وإذا كان معه ذو فرض أخذ ما فضل عنه، قل أو كثر. وإن انفرد أخذ الكل. وإن استغرقت الفروض المال، سقط. المغني لابن قدامة (٦/ ٢٦٩).

(٢) المعتق: مأخوذة من العتق والعتاق والعتاقة، وهي زوال الرق، وحقيقة العتق القوة وحقيقة الرق الضعف والإعتاق إزالة الرق، وعتقت الفرس إذا سبقت ونجت فكأن المعتق خلي فعتق أي فذهب.

طلبة الطلبة مادة(عتق) (ص: ٦٣).

(٣) التلخيص في الفرائض لابن الزاغوني، وهو كتاب مفقود.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٤٠٥)، الأعلام (٤/ ٣١٠).

(٤) الإنصاف، المرداوي (٣١٤/٧).

(٥) مراتب الإجماع، ابن حزم ص (١٠٤/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقال الإمام ابن المنذر: "وأجمعوا على أن الإخوة والأخوات من الأب يقومون مقام الإخوة والأخوات من الأب والأم، ذكورا كذكورهم، وإناثا كإناثهم، إذا لم يكن للميت إخوة ولا أخوات لأب وأم"(١).

الوجه الثاني: أن الرواية المقيس عليها مردودة من الإمام ابن قدامة والتي هي القول بإستواء الأخ لأبوين والأخ لأب في ولاية النكاح، وهي الأصل الذي خرج عليه ابن الزاغوني فقال: "والرواية الثانية، الأخ من الأبوين أولى. واختارها أبو بكر، ... وهو الصحيح، إن شاء الله تعالى لأنه حق يستفاد بالتعصيب، فقدم فيه الأخ من الأبوين، كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء، فإنه لا مدخل للنساء فيه، وقد قدم الأخ للأبوين فيه. وبهذا يبطل ما ذكرناه للرواية الأولى"(٢).

فهذا الرد من ابن قدامة على الأصل الذي بنيت عليه المسألة دليل على ضعف التخريج .

الوجه الثالث: لم أجد في كتب الحنابلة من أشرك الأخ لأب مع الأخ لأبوين في الإرث بل في كل الكتب يقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب(٣).

---

(١) الإجماع، ابن المنذر ص (٧٢/١).

(٢) المغني، ابن قدامة (١٦/٧).

(٣) هذه بعض النصوص:

قال الزركشي: "وأقربهم الابن، ثم ابنه وإن سفل، ثم الأب ثم أبوه وإن علا، ثم بنوا الأب وهم الإخوة للأبوين، أو للأب، يقدم الأخ للأبوين على الأخ للأب، وإن كانوا في درجة واحدة، لقوة قرابته بالأم". شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٤٣/٤).

وقال ابن مفلح: "ولو خلف أخا لأب وأخا لأم فأقر الأخ لأب بأخ لأبوين أخذ ما بيده". الفروع، ابن مفلح (٩٢/٨).

وقال الإمام البهوتي: "ويسقط ولد الأب بثلاثة أي: الابن وابنه والأب ويسقط أيضا بالأخ من الأبوين لقوته بزيادة القرب... ويسقط ولد الأب أيضا بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن لأنها تصير بمنزلة الأخ الشقيق".

شرح منتهى الإرادات دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، البهوتي (٥١٤/٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الوجه الرابع: أن هذا القول المخرج لم يرد في المذاهب الفقهية الأخرى .

بهذا يتضح شذوذ هذا التخريج ومخالفته للإجماع، الذي هو أصل من أصول الاستدلال عند الإمام أحمد، والله أعلم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا مات الرجل وترك إخوة أشقاء، وإخوة لأب؛ فكيف يكون تقسيم التركة.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على فرضية ميراث الإخوة لأم مع وجود الإخوة الأشقاء[1] .

ولكن اختلفوا في ميراث الأخوة لأب مع وجود الإخوة الأشقاء .

فمن رأى أن الأم تقدم وترفع الأخ الشقيق على الأب في الدرجة، قال بتقديم الإخوة الأشقاء وحجب الإخوة لأب من الميراث.

ومن رأى أن الإخوة الأشقاء والإخوة لأب في نفس الدرجة، قال باشتراك الإخوة الأشقاء والإخوة لأب في الميراث.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:

القول الأول: أن الإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة لأب في الميراث، وهو الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن الإخوة لأب يشتركون مع الأشقاء، ولا يحجبون، وهو القول المخرج.

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة لأب في الميراث.

من الإجماع:

---

(١) لقوله تعالى: (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أجمع الفقهاء على أن الأخ الشقيق يحجب الأخ لأب[1].

من المعقول:

أن الاشتراك بين الإخوة لا يكون إلا في المسألة المشتركة حيث جعل الخليفة عمر ابن الخطاب الإخوة لأب وأم شركاء مع الأخوة لأم في الثلث، وهذه المسألة تسمى العمرية والحجرية[2].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الإخوة لأب يشتركون مع الأشقاء، ولا يحجبون.

من المعقول:

أنهم قاسوا اشتراك الإخوة لأب مع الأشقاء في الميراث على القول باشتراكهم في ولاية النكاح؛ وذلك لاستوائهم في الدرجة.

وقد رد عليه:

بأن ولاية النكاح تستفاد بالتعصيب كالميراث[3].

الترجيح:

---

(١) انظر: مراتب الإجماع، ابن حزم ص (١٠٤/١)، الإجماع، ابن المنذر ص (٧٢/١).

(٢) الشرح الممتع (٢٤٩/١١).

وقد سميت هذه المسألة بأسماء عديدة منها:

الأول: المشركة والمشتركة لتشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم.

الثاني: اليَمِّية؛ لأن الإخوة الأشقاء قالوا لعمر: (هَبْ أبانا حجرًا في اليم).

الثالث: الحجرية؛ لما تقدم في الفقرة السابقة.

الرابع: العمرية؛ لأن الخليفة عمر ابن الخطاب هو الذي قد قضى فيها. الفرائض لعبدالكريم اللاحم ص(٩٧).

(٣) انظر المغني، ابن قدامة (١٦/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بعد دراسة المسألة رأيت ضعف وشذوذ القول المخرج القائل بأن الإخوة لأب يشتركون مع الإخوة الأشقاء في الميراث .

وقد ذكرت أوجه الضعف في هذا القول .

وعلى هذا فإني أرجح القول الأول بأن الإخوة الأشقاء يحجبون الإخوة لأب، وذلك لسلامة هذا القول من الردود والاعتراضات.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثاني

باب ميراث الحمل

وفيـــه مطلب واحد:

- المطلب الأول: ميراث الحمل إذا أســـلمت الأم وكان الأب الميت كافرًا.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول
ميراث الحمل إذا أسلمت الأم وكان الأب الميت كافرًا

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

نص التخريج كما ذكر الزركشي[١] وابن رجب في كتاب المجرد في المذهب[٢] للقاضي أبي يعلى وهو مفقود، لكن هناك مسألة في الروايتين والوجهين[٣] قريبة لمسألتنا يظهر فيها ميل القاضي للقول بميراث الحمل ونصها: "مسألة: فيمن أسلم على ميراث قبل أن يقسم.

فنقل الأثرم وابن منصور، وبكر بن محمد[٤]: أنه يرث وهو اختيار الخرقي.

ونقل أبو طالب عنه: لا يرث، وقال قد وجبت المواريث لأهلها "[٥].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو يعلى الفراء.

أصل التخريج.

---

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦/٢٦٢).

(٢) المجرد، للقاضي أبي يعلى الفراء، المتوفي سنة ٤٥٨ هـ، وهو مفقود.

انظر: المقصد الارشد (٣/ ١١٤).

(٣) الروايتين والوجهين (مطبوع في ٣ مجلدات).

للقاضي أبي يعلى الفراء ٤٥٨ هـ.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٣).

(٤) أبو أحمد بكر بن محمد النسائي الأصل، البغدادي المنشأ ذكره أبو بكر الخلال فقال: كان أبو عبد الله يقدمه ويكرمه وعنده مسائل كثيرة سمعها من أبي عبد الله. المقصد الارشد (١/ ٢٨٩)، طبقات الحنابلة (١/ ١١٩).

(٥) المسائل الفقهية من الروايتين والوجهين (٢/٦٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

خرج القول بصحة ميراث الحمل إذا أسلمت الأم وكان الأب الميت كافرًا، على القول بتوريث الكافر إذا أسلم بعد موت مورثه وقبل القسمة.

وهذا نص الإمام أحمد وذلك عندما سئل عمن أسلم بعد موت مورثه وقبل القسم هل يرث؟ " قلت: من أسلم على ميراث قبل أن يقسم؟ قال: يقسم له ما لم يقسم الميراث "(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " إن الدين لا يمنع الإرث وإن لم يكن الميت مالكا له يوم الموت، لكن في حكم المالك،كذا ذكره القاضي وقال: فإن قيل: نقل الكحال وجعفر في نصراني مات عن نصرانية حامل فأسلمت ثم ولدت لا يرث: إنما ترث بالولادة وحكم بالإسلام، قيل يحتمل أن يخرج من هذا رواية: يرث وإنه القياس، ويحتمل التفرقة وأنه ظاهر تعليل أحمد، لقوة المانع "(٢).

٢/ الإمام ابن رجب، والنص هو: " وقال محمد بن يحيى الكحال: قلت لأبي عبد الله مات نصراني وامرأته حامل فأسلمت بعد موته قال: ما في بطنها مسلم قلت يرث أباه إذا كان كافرا وهو مسلم؟ قال لا يرثه فصرح بالمنع من إرثه من أبيه معللا بأن إرثه يتأخر إلى ما بعد ولادته لأنه قبل ذلك مشكوك في وجوده وإذا تأخر توريثه إلى ما بعد الولادة فقد سبق الحكم بإسلامه زمن الولادة إما بإسلام أمه كما دل عليه كلام أحمد هنا أو بموت أبيه على ظاهر المذهب، والحكم بالإسلام لا يتوقف على العلم به بخلاف التوريث وهذا يرجع إلى أن التوريث يتأخر عن موت الموروث إذا انعقد سببه في حياة الموروث وأصول أحمد تشهد لذلك في إسلام القريب الكافر قبل قسمة الميراث، وأما على ما صرح به ابن عقيل وغيره وهو مقتضى رواية الكحال في النفقة فيرث الحمل بموت أبيه "(٣).

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، برواية إسحاق بن منصور المروزي (٤٤٨٣/٨).

(٢) الفروع، ابن مفلح (٢١٤/١٠).

(٣) القواعد، ابن رجب ص (١٧٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " وقال محمد بن يحيى الكحال: قلت لأبي عبد الله مات نصراني وامرأته حامل فأسلمت بعد موته قال: ما في بطنها مسلم قلت يرث أباه إذا كان كافرا وهو مسلم؟ قال لا يرثه فصرح بالمنع من إرثه من أبيه معللا بأن إرثه يتأخر إلى ما بعد ولادته؛ لأنه قبل ذلك مشكوك في وجوده وإذا تأخر توريثه إلى ما بعد الولادة فقد سبق الحكم بإسلامه زمن الولادة إما بإسلام أمه كما دل عليه كلام أحمد هنا أو بموت أبيه على ظاهر المذهب، والحكم بالإسلام لا يتوقف على العلم به بخلاف التوريث وهذا يرجع إلى أن التوريث يتأخر عن موت الموروث إذا انعقد سببه في حياة الموروث وأصول أحمد تشهد لذلك في إسلام القريب الكافر قبل قسمة الميراث، وأما على ما صرح به ابن عقيل وغيره وهو مقتضى رواية الكحال في النفقة فيرث الحمل بموت أبيه ومنه وإن قلنا يحكم بإسلامه بموت أحد أبويه كما سبق تقريره في قاعدة اقتران الحكم ومانعه. وأما إن قيل: لا يحكم بإسلامه بموت أحد على ما ذكرناه واضح لا خفاء فيه وقد ألم به بعض الأصحاب وأما القاضي والأكثرون فاضطربوا في تخريج كلام أحمد "[١].

نقد التخريج.

القول بميراث الحمل إذا أسلمت الأم وكان الأب الميت كافرًا؛ تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وقد نقد الإمام ابن رجب تخريج القاضي أبي يعلى وقال مضطرب من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن إسلامه قبل قسمة الميراث أوجب منعه من التوريث كما أن إسلام الكافر قبل قسمة ميراث المسلم يوجب توريثه اعتبارا بالقسمة في التوريث والمنع وهذه طريقة القاضي في المجرد وابن عقيل في الفصول[٢] وهي ظاهرة الفساد لأن إسلام قريب الكافر بعد موته

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٣٣٣/٧).

(٢) الفصول أو كفاية المفتي لعلي بن محمد بن عقيل البغدادي المتوفى سنة٥١٣هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (٢٥٧/٢)، المعين في طبقات المحدثين (٤٣/١)، المدخل لابن بدران ص (٤١٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وثبوت إرثه لا يسقط توريثه منه بغير خلاف فإن توريث المسلم قبل القسمة ثبت ترغيبا في الإسلام وحثا عليه وهذا المقصود ينعكس ههنا.

الوجه الثاني: أن هذه الصورة من جملة صور توريث الطفل المحكوم بإسلامه بموت أبيه منه ونصه هذا يدل على عدم التوريث فيكون رواية ثانية في المسألة وهذه طريقة القاضي في كتاب الروايتين وهي ضعيفة لأن أحمد صرح بالتعليل بغير ذلك ولأن توريث الطفل من أبيه الكافر وإن حكم بإسلامه بموته غير مختلف فيه حتى نقل ابن المنذر وغيره عليه الإجماع فلا يصح حمل كلام أحمد على ما يخالف الإجماع.

الوجه الثالث: أن الحكم بإسلام هذا الطفل جعل بشيئين بموت أبيه وإسلام أمه. وهذا الثاني مانع قوي لأنه متفق عليه فلذلك منع الميراث بخلاف الولد المنفصل إذا مات أحد أبويه فإنه يحكم بإسلامه ولا يمنع إرثه لأن المانع فيه ضعيف للاختلاف فيه وهذه طريقة القاضي في خلافه وهي ضعيفة أيضا ومخالفة لتعليل أحمد فإن أحمد إنما علل بسبق المانع لتوريثه لا بقوة المانع وضعفه وإنما ورث أحمد من حكم بإسلامه بموت أحد أبويه لمقارنة المانع لا لضعفه[1].

(١) القواعد، لابن رجب ص (١٧٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا مات الزوج وهو كافر وترك زوجة وحملًا ثم أسلمت الزوجة، فماذا يكون دين الحمل هل يعتبر مسلمًا على دين أمه أو كافرًا على دين أبيه، وعليه هل يرث من أبيه أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن حكم الطفل حكم أبويه إن كانا مسلمين، فحكمه حكم أهل الإسلام، وإن كانا مشركين فحكمه حكم الشرك، يرثهم ويرثونه(١).

ولكن اختلفوا في إذا كان أحد الوالدين مخالف دينه للآخر، فمن رأى أن ذلك مانعاً للميراث(٢)، قال بمنع ميراث الحمل من أبيه.

ومن رأى أن ذلك لا يعتبر مانعاً من الميراث، قال بميراث الحمل من أبيه.

الروايات والأقوال في المسألة.

القول الأول: أن الحمل لا يرث من أبيه، وذلك لحكمنا بإسلامه، وهو المنصوص عليه في مذهب الإمام أحمد.

القول الثاني: أن الحمل يرث من أبيه، وهو القول المخرج.

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

---

(١) الإجماع، ابن المنذر ص (٧٤/١).

(٢) موانع الإرث ثلاثة: رق، وقتل، واختلاف دين.

فالأول الرق: وهو عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر، فالرقيق لا يرث ولا يورث ولا يحجب، والمبعض يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية.

الثاني القتل: وهو ما أوجب قصاصاً أو دية أو كفارة وما لا فلا.

الثالث: اختلاف الدين، فالمسلم لا يرث الكافر إلا بالولاء، والكافر لا يرث المسلم إلا بالولاء.

انظر: الفوائد الجلية في المباحث الفرضية ص(١٢)، تلخيص فقه الفرائض ص(١٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الحمل لا يرث من أبيه.

١/ أنه بالموت تنتقل التركة إلى ملك الورثة ويستقر ملكهم عليها فيجب أن لا يزول ملكهم عنها بالإسلام، كما لا يزول بحدوث وارث آخر.

وقد أجيب عنه:

١/ بأنه إذا حدث له وارث بعد الموت لم يرث؛ لأن سبب الإرث لم يكن موجودا حال الموت، والسبب ها هنا موجود وهو النسب فجاز أن يرث بعد الموت.

٢/ أن من لم يكن وارثا حال الموت لم يكن وارثا بعده كما لو أسلم بعد قسمة الميراث، أو أعتق بعد الموت وقبل القسمة.

وقد أجيب عليه:

١/ إذا أسلم بعد قسمة الميراث فلا يمنع أن لا يرث إذا أسلم قبل القسمة كما أن المشركين إذا غنموا أموال المسلمين ثم ظهر عليها المسلمون فإن أدركه صاحبه قبل قسمته فهو أحق به وإن أدركه مقسوما كان أحق به.

٢/ وأما عتق العبد بعد الموت وقبل القسمة فإنما لم يرث لأن العتق جاء من جهة غيره والإسلام جاء من جهته وفرق بينهما ألا ترى أن ما يقطع الإرث إذا كان من جهته يحرم وهو القتل، ولو كان من جهة غيره لم يحرم الإرث كذلك فيما يوجب الإرث جاز أن يفرق بينهما، ولأنه إذا كان من جهته فهو مثاب ممدوح وإذا كان من جهة غيره فلا منة له، ولا ثواب له فيه وإنما هو لسيده فجاز أن يستحق بما يمدح عليه ولا يستحق بما لا يمدح عليه ولا ثواب له فيه[١].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الحمل يرث من أبيه.

من السنة النبوية:

---

(١) المسائل الفقهية من الروايتين والوجهين (٢/٦٥-٦٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ما روي عن النبيﷺ أنه قال: ((من أسلم على شيء فهو له))[1].

وجه الدلالة: أن هذا الحديث عام في كل شيء أسلم عليه ومنه الحمل.

من الآثار:

((روى زيد بن قتادة أن أمه ماتت فأسلم بعض أولادها، فرفع ذلك إلى عثمان ﷺ فسأل عن ذلك أصحاب النبي ﷺ فقالوا يرثون ما لم يقسم، وهذا إشارة إلى جماعتهم)).

من المعقول:

أن دينهما متفق قبل القسمة أشبه ما لو كان متفقا حال الموت[2].

وقد أجيب على هذه الأدلة:

بأن إسلامه قبل قسمة الميراث أوجب منعه من التوريث كما أن إسلام الكافر قبل قسمة ميراث المسلم يوجب توريثه اعتبارا بالقسمة في التوريث والمنع ولأن إسلام قريب الكافر بعد موته وثبوت إرثه لا يسقط توريثه منه بغير خلاف فإن توريث المسلم قبل القسمة ثبت ترغيبا في الإسلام وحثا عليه[3].

والقياس حيث قاسوا القول بميراث الحمل من كافر وإسلام الأم وهي حامل على إسلام القريب الكافر قبل قسمة الميراث.

الترجيح:

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه، باب من أسلم على الميراث قبل أن يقسم، رقم الحديث [١٨٩]، (١/ ٩٦).

ومسند أبي يعلى الموصلي، مسند أبي هريرة، وقال: إسناده ضعيف جدا، رقم الحديث[٥٨٤٧]، (١٠/ ٢٢٦).

والبيهقي في سننه، باب من أسلم على شيء فهو له، رقم الحديث [١٨٢٥٩]، (٩/ ١٩٠).

(٢) المسائل الفقهية من الروايتين والوجهين (٢/٦٥).

(٣) القواعد، ابن رجب ص (١٧٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أرجح القول الثاني، وهو القول المخرج للقاضي أبي يعلى، لأنه الأحوط لحقوق الآدميين، ولأنه موافق للمقاصد الشرعية، حيث أن عدم توريث الحمل فيه تنفير للأم من الدخول للإسلام وذلك لخوفها من الحرمان من الميراث.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثالث

ميراث الغرقى ومن عمي موتهم

وفيـــه مطلب واحد:

- المطلب الأول: منع التوارث بين الغرقى والهدمى الذين جهل وقت وفاتهم.

****

**

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
ميراث الغرقى ومن عمي موتهم

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"وإذا مات متوارثان، وجهل أولهما موتا، كالغرقى والهدمى واختلف وارثهما في السابق منهما إذا مات متوارثان وجهل أولهما موتا. فلا يخلو: إما أن يجهلوا السابق ويختلفوا فيه، أو يجهلوا السابق ولا يختلفون فيه. فإن جهلوا السابق ولم يختلفوا فيه، فالصحيح من المذهب: أن كل واحد من الموتى يرث صاحبه من تلاد ماله(١)، دون ما ورثه من الميت. لئلا يدخله الدور. نص عليه.

قال المصنف هنا: هذا ظاهر المذهب. وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع، وغيره. وقال: نص عليه. واختاره الأكثر. وهو من مفردات المذهب. وخرج أبو بكر ومن بعده منع توارث بعضهم من بعض، وهذا التخريج من المنصوص عن الإمام أحمد –رحمه الله–، فيما إذا اختلف ورثة كل ميت في السابق منهما، ولا بينة في المسألة الآتية بعد هذه واختاره المصنف، والمجد، وحفيده الشيخ تقي الدين رحمهما الله، وصاحب الفائق"(٢).

القائل بالتخريج.

الإمام أبو بكر الخلال كما ذكر المرداوي(٣)، وقد بحثت عن نص المسألة في كتب الخلال ولم أجدها(٤).

---

(١) التلاد والتالد: المال القديم الأصلي. المطلع على ألفاظ المقنع ص(٣٧٦).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٣٤٥/٧).

(٣) المصدر السابق (٣٤٥/٧).

(٤) بحثت في كتب الخلال وهي: أحكام أهل الملل والردة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسنة، والحث على التجارة والصناعة، والوقوف والترجل، والقراءة عند القبور، وهذه الكتب المطبوعة هي أجزاء من كتاب الجامع للإمام

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أصل التخريج.

خرج الإمام أبو بكر الخلال القول بمنع التوارث بين الغرقى والهدمى الذين جهل وقت وفاتهم على منع التوارث ممن لم تتحقق حياته كالحمل إذا ولد ميتا.

وقد ذكر الفقهاء شروطًا للإرث ومنها: تحقق حياة الوارث(١).

قال الإمام البهوتي: "وشروطه ثلاثة: تحقق حياة الوارث أو إلحاقه بالأحياء، وتحقق موت المورث أو إلحاقه بالأموات، والعلم بالجهة المقتضية للإرث"(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: "وقد نص فيها الإمام أحمد على أن ورثة كل ميت يحلفون، ويختصون بميراثه، فيحتمل أن يقاس على هذه الصورة سائر الصور، فيتخرج في الجميع روايتان"(٣).

٢/ الإمام ابن تيمية المجد، والنص هو: "وقال أبو الخطاب وغيره: يتوارثان كما لو جهل الورثة حالهما.

وخرجوا على المنصوص امتناع الإرث مع الجهل والصحيح التفرقة كما اختاره الخرقي"(٤).

٣/ الشيخ تقي الدين، والنص هو: "الغرقى ومن عمي موتهم وخرج أبو بكر ومن بعده منع توارث بعضهم من بعض"(٥).

أبو بكر الخلال الذي فقد أغلبه، وقد يكون نص مسألتي مما فقد.

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٧ / ١٥٦)، وشرح منتهى الإرادات (٢/٥٤٩).

(٢) كشاف القناع (٤/٤٠٥).

(٣) المغني، ابن قدامة (٦/٣٨١).

(٤) المحرر في الفقه، للمجد (١/٤١٠).

(٥) المستدرك على مجموع الفتاوى (٤/١٢٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٤/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "واختلف وراثهما في السابق منهما أي: ادعى ورثة كل ميت سبق الآخر، ولا بينة، أو تعارضت البينة، ولم يتوارثا، نص عليه واختاره الأكثر، وقال جماعة: بلى، وخرجوا منها المنع في جهلهم الحال، اختاره الشيخ تقي الدين"(١).

نقد التخريج.

نص الإمام أحمد على القول بالتوارث بين الغرقى والهدمى ومن جهل وقت موتهم، قال صالح ابن الإمام أحمد: سألت أبي عن أهل بيت وجدوا موتى قال أذهب إلى يورث بعض من بعض وكذلك الغرقى أيضا(٢)، ولم يرد عنه نص أو قول بمنع التوارث بين من عمي وقت وفاتهم.

إذا هذا القول تخريج واستنباط من الإمام أبو بكر الخلال، وقد قبل هذا التخريج من الفقهاء الحنابلة الذين جاؤوا بعد الإمام أبو بكر، فعند ذكر مسألة ميراث الغرقى والهدمى يذكرون القولين في المسألة القول المنصوص والقول المخرج.

والتخريج قوي فلم أجد له معارضًا أو مخالفًا من الفقهاء الحنابلة، وأيضا هو القول المنصوص عليه في المذهب الحنفي والمالكي والشافعي.

فعند الحنفية قال السرخسي: "اتفق أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت(٣) -رضي الله عنهم- في الغرقى والحرقى إذا لم يعلم أيهم مات أولا أنه لا يرث بعضهم من بعض، وإنما يجعل ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء"(٤).

---

(١) المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح (٤٠٧/٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ص (٧/٢).

(٣) هو زيد بن ثابت بن الضحاك. من الأنصار، ثم من الخزرج. من أكابر الصحابة. كان كاتب الوحي، تفقه في الدين فكان رأسًا في القضاء والفتيا والقراءة والفرائض. وكان أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعرضه عليه. كتب المصحف لأبي بكر، ثم لعثمان حين جهز المصاحف إلى الأمصار، توفي سنة ٤٥هـ.

(٤) المبسوط، السرخسي (٢٧/٣٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وعند المالكية قال القاضي عبدالوهاب: "ولا يجب ميراث بشك ولا يتوارث الغرقى والهدمى ومن جرى مجراهم ممن لا يعلم سبق موت أحدهما ويرث كل واحد منهم أحياء ورثته"(١).

وعند الشافعية قال الجويني: "فإن عسر درك تاريخ الموتين، وأيس من الاطلاع عليه، فهذا من عمى الموت، فلا نورث ميتا عن ميت"(٢).

فالقول المخرج قوي وهو المعتد به عند جمهور الفقهاء والقول المنصوص عليه عند الإمام أحمد هو من المفردات التي انفرد بها الإمام أحمد -رحمه الله-(٣).

(١) التلقين في الفقة المالكي (٢/٢٢٠).
(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٩/١٤٢).
(٣) المنح الشافيات ص (٥٣٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل الميراث يسقط بالشك أم لا؟ فإذا مات متوارثان ولم يعلم السابق منهما، فما الحكم؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن التوارث يشترط له تحقق حياة الوارث، ثم اختلفوا في حال جهل وقت الوفاة وجهل العلم بالسابق في الوفاة.

فمن رأى أن الميراث لا يسقط بالشك، قال بصحة التوارث بينهما.

ومن رأى سقوط الميراث بالشك وبعدم تحقق حياة الوارث، قال بمنع التوارث بينهما.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: إذا مات متوارثان وجهل أولهما موتا ولم يختلفوا فيه، ورث كل واحد من الموتى صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه من الميت لئلا يدخله الدور، وهذا القول المنصوص عليه عند الإمام أحمد.

القول الثاني: إذا مات متوارثان وجهل أولهما موتا ولم يختلفوا فيه، منع التوارث بين الموتى بعضهم من بعض، وهذا القول هو المخرج من نصوص الإمام أحمد(١).

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة القول الأول: القائلين بميراث كل واحد من الموتى صاحبه من تلاد المال.

من السنة:

روى إياس بن عبدالله المزني أن النبي ﷺ سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال يرث بعضهم بعضا(٢).

من الآثار:

---

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي(٣٤٥/٧)، وشرح منتهى الإرادات (٥٤٩/٢)، والمحرر في الفقه، للمجد(٤١٠/١)، والشرح الكبير على متن المقنع (١٥٥/٧).

(٢) المنتقى شرح الموطأ (٦/ ٢٥٣)، المقرر على أبواب المحرر (٢/ ٨٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال الشعبي: وقع الطاعون بالشام عام عمواس[١] فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر –رضي الله عنه– فكتب عمر: أن ورثوا بعضهم من بعض[٢].

أدلة القول الثاني: القائلين بمنع التوارث بين الموتى بعضهم من بعض.

من الآثار:

١– أن أم كلثوم بنت علي[٣]توفيت هي وابنها زيد بن عمر[٤]فالتقت الصيحتان في الطريق فلم يدر أيهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها[٥].

---

(١) عام عمواس: يطلق على السنة الثامنة عشرة للهجرة، وقد وقع في قرية فحل، وقيل بالجابية في بلاد الشام، وذلك في زمن الخليفة عمر ابن الخطاب، وقد توفي فيه الصحابيين أبو عبيدة ابن الجراح، ومعاذ ابن جبل –رضي الله عنهما– انظر: البداية والنهاية (٧/ ١٠٨).

(٢) المنتقى شرح الموطأ (٦/ ٢٥٣).

(٣) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب، أمها فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولدت قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتزوجها عمر بن الخطاب، وولدت له زيد بن عمر الأكبر، ورقية بنت عمر، وقد توفيت أم كلثوم وابنها زيد في وقت واحد، وذلك أن زيدًا أصيب في حرب كانت بين بني عدي ليلا، وقد خرج ليصلح بينهم فضربه رجل منهم في الظلمة فشجه وصرعه، فعاش أياما، ثم مات هو وأمه في وقت واحد، وصلى عليهما ابن عمر، قدمه الحسن بن علي، وكانت فيهما سنتان فيما ذكروا لم يورث واحد منهما من صاحبه، لأنه لم يعرف أولهما موتا، وقدم زيد قبل أمه مما يلي الإمام، وقد كانت وفاتهما في أوائل خلافة معاوية –رضي الله عنهم أجمعين–. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٦٤– ٤٦٦)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٥٤– ١٩٥٦)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧٩ – ٤٨٠).

(٤) زيد بن عمر بن الخطاب، أمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب، وكان زيد من سادة أشراف قريش، وقد توفي شابا، ولم يعقب، وكان من أجمل الناس، وكان يقول عن نفسه أنا ابن الخليفتين، توفي مع أمه في أوائل خلافة معاوية. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧٩ – ٤٨٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٦٤– ٤٦٦)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٥٤– ١٩٥٦).

(٥) المنتقى شرح الموطأ (٦/ ٢٥٣)، إتحاف المهرة لابن حجر (١٩/ ٤٥٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٢- أن أهل صفين[١]وأهل الحرة[٢]لم يتوارثوا[٣].

من القياس:

١- أن شرط التوارث حياة الوارث بعد موت الموروث وليس بمعلوم فلا يثبت التوريث مع الشك في شرطه.

٢- لأنه مشكوك في حياته حين موت مورثه فلم يرثه كالحمل إذا وضعته ميتا.

٣- لأن توريث كل واحد منهما خطأ قطعا لأنه لا يخلو من أن يكون موتهما معا أو يسبق أحدهما به وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا ومخالف للإجماع فكيف يعمل به[٤].

المناقشات والردود:

ناقش أصحاب القول الأول: بأن في قطع التوريث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ، وأيضا هذا الأمر غير متيقن لأنه يحتمل موتهما معا فلا يكون منهما مسبوق.

---

(١) صفين: اسم للواقعة التي كانت بين جيش علي بن أبي طالب وجيش معاوية بن أبي سفيان، وكانت في شهر صفر سنة ٣٧ هـ، بعد موقعة الجمل بسنة تقريبا، على الحدود السورية العراقية والتي انتهت بعملية التحكيم في شهر رمضان من سنة سبع وثلاثين للهجرة.

انظر: تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية لمحمد طقوش ص(٤٥٤ - ٤٧٤)،

عصر الخلافة الراشدة لأكرم ضياء ص(٤٦٣ - ٤٧٧).

(٢) الحرة: اسم للواقعة التي كانت بين أهل المدينة ويزيد بن معاوية، وسببها أن أهل المدينة نقضوا بيعة يزيد بن معاوية لما كان عليه من سوء ولما حدث في معركة كربلاء ومن مقتل الحسين بن علي، فطردوا والي يزيد على المدينة عثمان بن محمد بن أبي سفيان ومن معه من بني أمية من المدينة، فأرسل عليهم يزيد جيش من الشام بقيادة مسلم بن عقبة المري فوقعت بينهم وقعة الحرة وانتهت بمقتل عدد كبير من الصحابة وأبناء الصحابة والتابعين وكانت عام ٦٣هـ.

انظر: المحن لأبو العرب (١٧١ – ٢٠١)، تاريخ الإسلام (٥/ ٢٢- ٣٢).

(٣) المنتقى شرح الموطأ (٦/ ٢٥٣)، المقرر على أبواب المحرر (٢/ ٨٤).

(٤) الشرح الكبير على متن المقنع (١٥٦/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وناقش أصحاب القول الثاني: بأن رواية إياس المزني عن النبي ﷺ إنما هو عن إياس نفسه وأنه هو المسؤول وليس برواية عن النبي ﷺ هكذا رواه سعيد في سننه وحكاه الإمام أحمد.

الترجيح:

أرجح القول المخرج وهو القول الثاني بمنع التوارث بين من عمي موتهم من غرقى وغيرهم، وذلك لقوة حجتهم، ولأن فيه الأخذ باليقين، واليقين لا يزول بالشك.

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

كما هو معروف للجميع انتشر في عصرنا موت الجماعة من الأقارب بكثرة وذلك بسبب التقنيات والوسائل الحديثة التي لم توجد في الماضي:

وهناك أسباب لكثرة موت الأقارب والجماعات منها:

١- أسلحة الدمار الشامل، وهي أنواع منها الكيميائي ومنها النووي.

٢- الأسلحة المستخدمة في الحروب من قصف بالطائرات والمدفعية وغيرها.

٣- الحوادث التي تتسبب بها وسائل المواصلات الحديثة من طائرات وقطارات وسيارات وغيرها.

وقد اهتم الفقهاء المعاصرون بهذه المسألة فقاموا بالتفصيل فيها، فذكروا أن المسألة لا تخرج عن حالات خمس وهي:

الحالة الأولى: أن يعلم أن الجماعة مات أفرادها جميعا في آن واحد؛ ففي هذه الحالة لا توارث بينهم بالإجماع؛ لأن من شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث، وهذا الشرط مفقود هنا.

الحالة الثانية: أن يعلم تأخر موت أحدهم بعينه عن موت الآخر ولم ينس؛ فالمتأخر يرث المتقدم بالإجماع؛ لتحقق حياة الوارث بعد موت المورث.

الحالة الثالثة: أن يعلم تأخر موت بعضهم عن موت البعض الآخر من غير تعيين للمتقدم والمتأخر.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الحالة الرابعة: أن يعلم تأخر موت بعضهم عن موت البعض الآخر بعينه، لكن نسي.

الحالة الخامسة: أن يجهل واقع موتهم؛ فلا يدرى أماتوا جميعا أم ماتوا متفاوتين(١).

وقد رجح الفقهاء المعاصرون القول المخرج:

١- الإمام ابن عثيمين -رحمه الله- قال: "نرجح أنه لا توارث بينهما، وأنه لا حق لأحدهما في مال الآخر؛ لأن الشرط وهو وجود الوارث بعد موت المورث لم يتحقق، وهذا الذي اخترناه هو مذهب الشافعي -رحمه الله- وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - وهو الصواب بلا شك"(٢).

٢- الشيخ ابن ضويان قال: "والراجح في هذه المسألة هو القول الأول، وهو عدم التوارث؛ لأن الإرث لا يثبت بالاحتمال والشك، وواقع الموتى في هذه المسألة مجهول، والمجهول كالمعدوم، وتقدم موت أحدهم في هذه الحالة مجهول؛ فهو كالمعدوم"(٣).

٣- الشيخ صالح الفوزان قال: "والراجح في هذه المسألة هو القول الأول، وهو عدم التوارث؛ لأن الإرث لا يثبت بالاحتمال والشك، وواقع الموتى في هذه المسألة مجهول، والمجهول كالمعدوم، وتقدم موت أحدهم في هذه الحالة مجهول؛ فهو كالمعدوم"(٤).

---

(١) انظر: الملخص الفقهي(٢/٢٩٩)، ومنار السبيل، ابن ضويان (٢/٦١).

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١١/٣٠٢).

(٣) منار السبيل في شرح الدليل، ابن ضويان (٢/٦١).

(٤) الملخص الفقهي (٢/٣٠١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الرابع

باب ميراث أهل الملل

وفيـــه مطلب واحد:

- المطلب الأول: صـــحة إرث العبد إذا أعتق بعد موت مورثه وقبل القسمة.

****

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
عتق العبد بعد موت مورثه وقبل القسمة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ومن أسلم على ميراث قبل أن يقسم ورث في إحدى الروايتين، ولا يرث في الرواية الأخرى.

قال: لأن المواريث قد وجبت لأهلها.

وكذلك العبد يعتق على الميراث قبل أن يقسم يرث في إحدى الروايتين، ولا يرث في الأخرى"(١).

القائل بالتخريج.

الإمام أبو الحسن التميمي كما ذكر المرداوي في الإنصاف(٢)، ولم أجد للإمام أبي الحسن غير كتاب واحد مطبوع واسمه اعتقاد الإمام أحمد، وقد بحثت فيه ولم أجد المسألة، والإمام -رحمه الله- كان عنده مصنفات في الفقه والفرائض كما ذكرت في ترجمته سابقا.

أصل التخريج.

خرج الإمام أبو الحسن التميمي صحة إرث العبد إذا أعتق بعد موت مورثه وقبل القسمة على صحة إرث الكافر إذا أسلم بعد موت مورثه وقبل القسمة.

وهذا نص المسألة عند الإمام أحمد: "قلت: من أسلم على ميراث قبل أن يقسم؟

قال: يقسم له ما لم يقسم الميراث"(٣).

---

(١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد، ص (٣٥٢).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٢٤٩/٧).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، برواية: إسحاق المروزي (٤٤٨٣/٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: "وحكي عن مكحول(١)، وقتادة، أنهما ورثا من أعتق قبل القسمة؛ لأن المانع من الميراث زال قبل القسمة فأشبه ما لو أسلم.

قال أبو الحسن التميمي: يخرج على قول من ورث المسلم، أن يورث العبد إذا أعتق. وليس بصحيح؛ فإن الإسلام قربة وهو أعظم الطاعات، والقرب ورد الشرع بالتأليف عليها، فورد الشرع بتوريثه، ترغيبا له في الإسلام، وحثا عليه، والعتق لا صنع له فيه"(٢).

٢/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: "وقال أبو الحسن التميمي يخرج على قول من ورث المسلم ان يورث العبد إذا أعتق وليس بصحيح فإن الإسلام قربة وهو أعظم الطاعات والقرب ورد الشرع بالتأليف عليها فورد الشرع بتوريثه ترغيبا له في الإسلام وحثا عليه والعتق لا صنع له فيه ولا يحمد عليه فلم يصح قيامه عليه ولولا ما ورد من الأثر في توريث من أسلم لكان النظر يقتضي أن لا يرث"(٣).

٣/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "وإن عتق عبد بعد موت موروثه وقبل القسم لم يرث وجها واحدا نص عليه في رواية ابن الحكم وقاله جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم لأن مقتضى الدليل منعه مطلقا خرج منه ما سبق فبقي ما عداه على مقتضاه.

وعنه: يرث ذكرها ابن أبي موسى كمن أسلم"(٤).

---

(١) مكحول قيل هو ابن سهراب، أبو عبد الله، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم. مولى هذيل. أصله من الفرس. دمشقي. فقيه تابعي. أعتق بمصر. وجمع علمها، وانتقل في الأمصار. عده الزهري عالم أهل الشام وإمامهم، توفي سنة ١١٣هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ(١ / ١٠١)؛ تهذيب التهذيب(١٠ / ٢٨٩)؛ الأعلام(٨ / ٢١٢).

(٢) المغني، ابن قدامة (٣٧١/٦).

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع (١٦٢/٧).

(٤) المبدع شرح المقنع، ابن مفلح (٢١٦/٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٤/ الإمام المرداوي، والنص هو: "وإن عتق عبد بعد موت مورثه، وقبل القسمة: لم يرث وجها واحدا قال في الهداية، وغيرها: رواية واحدة. وهو الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب. وجزم به في المحرر، ...وعنه: يرث. ذكرها ابن أبي موسى. وخرجه التميمي على الإسلام"(١).

نقد التخريج.

القول بإرث العبد إذا أعتق بعد موت مورثه وقبل القسمة هو تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وهناك اعتراضات من الفقهاء على هذا التخريج.

وهي أن قياس العتق على الإسلام لا يصح لسببين:

السبب الأول: أن العتق ليس من اختيار المعتق؛ فليس في الحكم بإرثه حث له على ذلك.

بخلاف الإسلام فإنه من اختيار من أسلم؛ وفي الحكم بإرثه حث له على الدخول فيه.

السبب الثاني: أن الإسلام أعظم القرب والطاعات فلا يقاس عليه ما ليس في معناه(٢).

وقد ذكر الإمام ابن القيم هذه المسألة فقال: "ثبوت التوارث في مسألة الكافر إذا أسلم، دون العبد إذا عتق، وهو مذهب الإمام أحمد، ومن وافقه.

وفرق أصحاب هذا القول بين المسألتين: بأن الكافر أقوى سببا من العبد؛ لأن الكافر في حال كفره على صفة من يرث كافرا مثله، ويعقل وينصر، والعبد ليس على صفة من يرث، ولا يعقل، ولا ينصر، فضعف في بابه: بهذا فرق القاضي وجمهور أصحابه.

وفرق غيره بأن الكافر حر فمعه مقتضي الميراث، والكفر مانع، بخلاف العبد فإنه ليس معه مقتضي الميراث، وليس بأهل، فبالعتق تجدد المقتضي، وبالإسلام زال المانع.

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٣٤٩/٧).

(٢) الممتع شرح المقنع، التنوخي (٤٠٨/٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وفرق آخرون بأن الصحابة حكموا بتوريث الكافر يسلم، دون العبد يعتق، ويكفي تفريقهم عن تكلف طلب الفرق!

وفرق آخرون بأن الإسلام وجد من جهته، فهو ممدوح عليه، ومثاب عليه، والعتق وجد من غير جهته، فلا منة له فيه، ولا ثواب، وإنما هو لسيده، فجاز أن يستحق بما يمدح عليه عوضا يكون ترغيبا له في الإسلام"[1].

(١) أحكام أهل الذمة، ابن القيم (٢/٨٥١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل يزول عن العبد المانع من الإرث ويصبح مستحقا للإرث إذا أعتق بعد موت مورثه أم لا يستحق الإرث إلا إذا أعتق قبل موت مورثه.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة التوارث بين الأحرار، ثم اختلفوا فيما إذا وقعت الحرية قبل القسمة وبعد الموت.

فمن رأى أن استحقاق الميراث يكون قبل القسمة، قال بصحة إرث العبد بعد موت المورث وقبل القسمة.

ومن رأى أن الاستحقاق للميراث لا يكون إلا قبل موت المورث، قال بعدم صحة إرث العبد إذا أعتق بعد موت مورثه.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:

القول الأول: لا يرث العبد إذا عتق بعد موت مورثه وقبل القسمة، وهو الصحيح من المذهب والمنصوص عليه عند الإمام أحمد.

القول الثاني: يرث العبد إذا عتق بعد موت مورثه وقبل القسمة، وهو القول المخرج على نصوص الإمام أحمد.

الأدلة، والترجيح.

أدلة القول الأول: القائلين بأن العبد إذا عتق بعد موت مورثه وقبل القسمة فإنه لا يرث.

من القياس:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن مقتضى الدليل عدم إرث من فيه مانع منه حين الموت[1].

أدلة القول الثاني: القائلين بأن العبد إذا عتق بعد موت مورثه وقبل القسمة فإنه يرث.

من القياس:

قياس العبد إذا عتق بعد موت مورثه وقبل القسمة على الكافر إذا أسلم بعد موت مورثه وقبل القسمة[2].

الترجيح:

أرجح القول الأول القائل بأن العبد لا يرث إذا عتق بعد موت مورثه وقبل القسمة؛ لقوة أدلتهم، ولوجود اعتراضات وردود من الفقهاء على القول المخرج.

(١) الممتع شرح المقنع، التنوخي (٤٠٨/٣).

(٢) المبدع شرح المقنع، ابن مفلح (٢١٦/٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفصل الخامس

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفصل الخامس

الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب العتق

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: في مقدمته.
- المبحث الثاني: باب التدبير.
- المبحث الثالث: باب الكتابة.
- المبحث الرابع: باب أحكام أمهات الأولاد.

المبحث الأول

في مقدمته

وفيـــه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: قوله للعبد وهو أكبر منه: أنت ابني.
- المطلب الثاني: عتق الحامل.
- المطلب الثالث: تعليق العتق بالصفات.
- المطلب الرابع: قوله: أنت حر بمائة.
- المطلب الخامس: قوله: أحد عبدي حر.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توطئة:

لقد دعا الإسلام إلى عتق الرقيق، ورغب فيه، وجعل مقابل هذا العمل الأجر الكبير والثواب العظيم من الله ﷻ.

وقد ورد في فضل العتق الكثير من الآيات والأحاديث منها:

قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾﴾[سورة البلد: ١١- ١٣].

أي فكها من الرق، بحيث يعتق الإنسان العبيد المملوكين سواء كانوا في ملكه فيعتقهم، أو كانوا في ملك غيره فيشتريهم ويعتقهم(١).

وذكر الإمام الماوردي معنيان لفك الرقبة:

أحدهما: إخلاصها من الأسر. والثاني: عتقها من الرق(٢).

وقوله ﷺ: ((أيما رجل أعتق امرأ مسلما، استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار))(٣).

وفي هذا الحديث ترغيب وحث للمسلمين على عتق الرقاب، وأن من يعتق رقبة في الدنيا فإن الله تعالى يعتقه من نار جهنم، وذلك بفضله ورحمته سبحانه.

---

(١) تفسير القرآن الكريم، ابن عثيمين: جزء عم (٢١٦/١).

(٢) تفسير الماوردي، النكت والعيون، علي الماوردي (٢٧٩/٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب في العتق وفضله، رقم الحديث [٢٥١٧] (٣/ ١٤٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

والعتق هو: تحرير الرقبة وتخليصها من الرق[١]، وقد عرف العلماء الرق بأنه: عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر[٢]، فالأصل في الإنسان الحرية، ولا يجوز استرقاقه إلا بسبب شرعي وهو الكفر.

يقول الإمام ابن عقيل في فنونه: " أصل الرق إذلال وصغار؛ ولهذا لا يثبت إلا إثر الكفر، فيكون عقوبة في البالغ، محنة وابتلاء في الطفل"[٣].

فالإسلام ألغى كل طرق وسبل الجاهلية في استرقاق الناس؛ فقد كان الناس في العصر الجاهلي يسترقون عن طريق القرصنة والخطف، وكذلك المدين إذا عجز عن دفع الدين فإنه يرق للدائن، وأيضا يحق للوالد إذا احتاج أن يبيع أولاده، وكذلك أن يبيع نفسه، وغيرها من الطرق الكثيرة التي يسترق ويستعبد الناس بها، وجاء الإسلام ومنع كل تلك الطرق وأبقى طريقة واحدة لاسترقاق الناس وهم أسرى الحرب من الكفار الذين رفضوا الدخول في الدين الإسلامي فاستحقوا عقوبة الرق[٤].

والدليل على ذلك حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-، ((أن أناسا نزلوا على حكم سعد بن معاذ))[٥]، فأرسل إليه فجاء على حمار، فلما بلغ قريبا من المسجد، قال النبي ﷺ:

---

(١) المغني، ابن قدامة (٢٩١/١٠).

(٢) الأسئلة والأجوبة الفقهية، السلمان (٢١٣/٧).

(٣) الفنون لابن عقيل (١/ ٢٤٦).

(٤) وقد تكلم أد. عمر بن عبدالعزيز قريشي عن سماحة الإسلام في التعامل مع الرقيق، وقام بعمل مقارنة بين معاملة المسلمين للرقيق ومعاملة الغرب الأوربي والأمريكي الحديث، وغيرها من المعلومات المفيدة في هذا المجال، وذلك في حدود خمسين صفحة (من٢٨٥ إلى ٣٣٠)، في كتابه الموسوم ب سماحة الإسلام.

(٥) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، أبو عمر، الأوسي، الأنصاري. صحابي من الأبطال رضي الله عنه. من أهل المدينة، كانت له سيادة الأوس، وحمل لواءهم يوم بدر. وشهد أحدًا، فكان ممن ثبت فيها. وكان من أطول الناس، وأعظمهم حيلة، ورُمي بسهم يوم الخندق، فمات من أثر جرحه، وحزن عليه النبي ﷺ وفي الحديث: " اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ "، توفي سنة ٥ هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

«قوموا إلى خيركم، أو سيدكم». فقال ((يا سعد إن هؤلاء نزلوا على حكمك». قال: فإني أحكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم، قال: حكمت بحكم الله، أو بحكم الملك))[1].

وجه الدلالة: وجوب قتل المقاتلين الذين يحملون السلاح ويقاتلون وهذا الحديث ورد في يهود بني قريظة[2]الذين نقضوا العهد مع الرسول ﷺ، وأن الرق والسبي يكون للضعفة من الرجال والنساء والأطفال.

انظر: الإصابة(٢ / ٣٨)، أسد الغابة(٢ / ٢٢١)، تهذيب التهذيب(٣ / ٤٨١)، الأعلام(٣ / ٣٩).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ ﷺ، رقم الحديث[٣٨٠٤] (٥/ ٣٥).

(٢) بنو قريظة قبيلة يهودية عاشت في شبة الجزيرة العربية في يثرب في غزوة الخندق قام يهود بنو قريظة بالغدر في المسلمين وتحالفوا مع المشركين، لذلك بعد هزيمة قريش وحلفائها، حاصر المسلمون قبيلة قريظة، وفي النهاية استسلمت بنو قريظة، وقتل رجالهم، وسبي نسائهم وأطفالهم

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
قوله للعبد وهو أكبر منه: أنت ابني

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

هذه المسألة من كتاب الهداية لأبي الخطاب ونصها: "وإذا قال لعبده وهو أكبر منه أنت ابني، فلا رواية فيها؛ إلا أن شيخنا(١) قال: لا يعتق، ويحتمل أن يعتق"(٢).

القائل بالتخريج.

الإمام أبو الخطاب الكَلْوَذاني.

أصل التخريج.

(١) شيخنا: أي القاضي أبو يعلى.
انظر: مصطلحات المذاهب الفقهية (٣٠٣) المنهج الفقهي (١٢٠)
(٢) الهداية على مذهب الإمام أحمد، الكلوذاني ص (٣٦٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خرج القول بعتق العبد إذا قال له سيده أنت ابني والعبد أكبر سنا من السيد على تشوف وترغيب الإسلام في العتق[1]، ولأن الهزل بالعتق يعتبر جدا؛ يقول شيخ الإسلام: "إذا هزل بالطلاق أو العتق ونحوهما وقع، ولو نوى به خلاف ظاهره دين فيما بينه وبين الله تعالى"[2].

ويقول ابن القيم –رحمه الله–: "الحديث والآثار تدل على أن من العقود ما يكون جده وهزله سواء، ومنها ما لا يكون كذلك، وإلا لقال العقود كلها أو الكلام كله جده وهزله سواء، وأما من جهة المعنى فإن النكاح والطلاق والرجعة والعتق فيها حق الله تعالى"[3].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: "فإن قال لأكبر منه، أو لمن لا يولد لمثله: هذا ابني.

مثل أن يقول من له عشرون سنة لمن له خمس عشرة سنة: هذا ابني.

---

(١) قال تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾﴾[سورة البلد: ١١- ١٣]،

يقول الشيخ بن عثيمين –رحمه الله– المراد بقوله تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾﴾ أي: فكها من الرق، بحيث يعتق الإنسان العبيد المملوكين سواء كانوا في ملكه فيعتقهم، أو كانوا في ملك غيره فيشتريهم ويعتقهم.

تفسير العثيمين جزء عم (١/٢١٦).

وقال ﷺ: «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار».

وفي حديث كعب بن مرة البهزي، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، أنه قال: «أيما رجل مسلم أعتق رجلا مسلما كان فكاكه من النار يجزى بكل عظم من عظامه عظما من عظامه، وأيما رجل مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار، يجزى بكل عظمين من عظامهما عظما من عظامه، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار، يجزى بكل عظم من عظامها عظما من عظامها».

أخرجه أبو داود في كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل (٣٩٦٥)، والحديث صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٧٥٦).

(٢) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٦/٢٩١).

(٣) إعلام الموقعين، ابن القيم (٣/١٠١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

لم يعتق، ولم يثبت نسبه... وخرجه أبو الخطاب وجها لنا؛ لأنه اعترف بما تثبت به حريته، فأشبه ما لو أقر بها"(١).

٢/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: "وإن قال لعبده وهو أكبر منه أنت ابني لم يعتق ذكره القاضي ويحتمل أن يعتق إذا قال لأكبر منه أو لمن لا يولد لمثله: هذا ابني مثل أن يقول من له عشرون سنة لمن له خمسة عشرة سنة: هذا ابني لم يعتق ولم يثبت نسبه، وقال أبو حنيفة يعتق وخرجه أبو الخطاب وجها لنا لأنه اعترف بما تثبت به حريته فأشبه ما لو أقر بها"(٢).

٣/ الإمام الضرير البصري، والنص هو: "فإن قال لعبده: أنت ابني ومثله لا يولد لمثله بأن كان أكبر سنا منه فلا نص فيها إلا أن القاضي قال: لا يعتق، وقال أبو الخطاب: يحتمل أن يعتق"(٣).

٤/ الإمام المرداوي، والنص هو: "وإذا قال لعبده وهو أكبر منه أنت ابني: لم يعتق ذكره القاضي وهو المذهب. قال في الفروع: لم يعتق في الأصح. وجزم به في الوجيز. وقدمه في المحرر، والنظم(٤)، والرعايتين، والمغني، والشرح، ونصراه. ويحتمل أن يعتق. وهو تخريج وجه لأبي الخطاب.

وقال أبو الخطاب وتبعه في الحاوي الصغير: لا نص فيها. إلا أن القاضي قال: لا يعتق. وقال أبو الخطاب: يحتمل أن يعتق"(٥).

---

(١) المغني، ابن قدامة (٢٣٧/١٢).

(٢) الشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٨/١٢).

(٣) الحاوي الصغير، للضرير ص (٥١٨).

(٤) النظم: لمحمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي المقدسي، أبو عبد الله، شمس الدين، فقيه حنبلي، من مصنفاته: " النظم "طبع باسم"عقد الفرائد وكنز الفوائد" مجلدان في نظم مسائل المذهب الحنبلي، وكتاب في" طبقات الأصحاب"، و"منظومة الآداب "، وتوفي بدمشق سنة ٦٩٩هـ.

انظر: المقصد الأرشد (٤٥٩/٢)، شذرات الذهب (٤٥١/٥)، الأعلام(٢١٤/٦)

(٥) الإنصاف، المرادوي (٣٩٩/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول بعتق العبد إذا قال له سيده أنت ابني وكان العبد أكبر سنا من السيد، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده .

ولكن رد الشيخ ابن قدامة هذا التخريج لأن قول السيد لعبده الذي يكون أصغر منه بسنة أو سنتين أو الذي يكون أكبر منه في السن أنت ابني هو قول متحقق كذبه فيه، فلم تثبت به الحرية، كما لو قال لطفل: هذا أبي، أو لطفلة: هذه أمي(١).

وقد نقل الشيخ ابن قدامة والشيخ أبو الفرج عن ابن المنذر(٢) قوله: "أن هذا من قول النعمان شاذ، لم يسبقه أحد إليه، ولا تبعه أحد عليه، وهو محال من الكلام، وكذب يقينا"(٣).

وهذا التخريج موافق للأصول الشرعية التي رغبة وحثت على عتق الرقاب، وموافق لمقاصد الشريعة.

وكذا موافق لمذهب الإمام أبي حنيفة، يقول السرخسي: "وأما قوله لعبده: هذا ابني إقرار على نفسه؛ لأن للبنوة موجبا في ملكه، وهو زوال الملك به فإنه يملك ابنه بالشراء ثم يعتق عليه فيعتبر إقراره فيما يقر به على نفسه وهو عتقه عليه من حين دخل في ملكه"(٤).

وقال السمرقندي: "وإن كان لا يصلح ولدا ولا والدا ولا عما قال أبو حنيفة يعتق"(٥)

---

(١) المغني، ابن قدامة (١/٢٤)، والشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٨/١٢).
(٢) بحثت في كتابيه الإجماع، والإقناع؛ ولم أقف على هذا الكلام.
(٣) المغني، ابن قدامة (١/٢٤)، والشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٨/١٢).
(٤) المبسوط، السرخسي (٦٧/٧).
(٥) تحفة الفقهاء، (٢٥٩/٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وموافق أيضا لمذهب الإمام الشافعي: "وأما أنت ابني أو بنتي أو أبي أو أمي أو هذا ابني أو أبي أو هذه أمي أو بنتي فيعتق ظاهرا وباطنا ولو في خوف من مكس بشرط إمكانه حسا وإن عرفه نسبه"(١).

(١) حاشيتا قليوبي وعميرة (٣٥٢/٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا قال الرجل لعبده وهو أكبر منه سنا، أنت ابني، فهل يعتق أم لا ؟

تحرير محل النزاع.

إذا قال السيد لعبده وكان العبد أكبر سنا من السيد أو لا يمكن أن يولد لمثله بأن يكون عمر السيد عشرون عاما والعبد خمسة عشر عاما فهنا محال أن يكون العبد ابنا للسيد، ففي هذه الحال هل يعتبر قول السيد للعبد: أنت ابني هزلا؟ أم جدا! وهل يعتق العبد أم لا.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في إذا قال السيد لعبده وهو أكبر منه أو لا يمكن أن يولد لمثله: أنت ابني على قولين:

القول الأول: أن السيد إذا قال لعبده وهو أكبر منه أو لا يمكن أن يولد لمثله: أنت ابني، فإنه لا يعتق، وهو المذهب والقول المنصوص عن الإمام أحمد.

القول الثاني: أن السيد إذا قال لعبده وهو أكبر منه أو لا يمكن أن يولد لمثله: أنت ابني، فإنه يعتق، وهو القول المخرج على نصوص الإمام أحمد، وهو القول المخرج[1].

الأدلة، والترجيح.

أدلة القول الأول: القائلين بعدم العتق.

من المعقول:

١/ أنه قول يتحقق كذبه فيه فلم يثبت الحرية؛ كما لو قال لطفل هذا أبي أو لطفلة هذه أمي.

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة(١/٢٤)، والشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٨/١٢)، والإنصاف، المرداوي (٣٩٩/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٢/ ولأنه لو قال لزوجته، وهي أسن منه: هذه ابنتي، أو قال لها، وهو أسن منها: هذه أمي. لم تطلق[١]، كذا هذا[٢].

أدلة القول الثاني: القائلين بالعتق.

من المعقول:

أن السيد اعترف بما تثبت به حريته، أشبه ما لو أقر بحريته[٣].

الترجيح:

بعد النظر والتأمل أرجح القول الثاني –القول المخرج– لأنه موافق لظاهر القرآن والسنة التي تحث وترغب العباد على عتق الرقاب.

(١) الطلاق لغة: التخلية والإرسال.
انظر: المغرب مادة (طلق).(٢/٢٥)، المصباح المنير (طلق).(٢/٣٧٦).
شرعا: حل قيد النكاح أو بعضه.
انظر: الإقناع (٢/٤)، الروض المربع (١/٣٦١).
(٢) المغني، ابن قدامة(١/٢٤) ، والشرح الكبير على متن المقنع (١٢/٢٣٨).
(٣) الممتع شرح المقنع، التنوخي (٣/٤٥٦)، والمبدع شرح المقنع (٦/٢٧٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
استثناء الحمل في العتق

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"فإن أعتقها دون جنينها عتقت دون ولدها في الظاهر من قوله. ويتوجه أن يعتق الولد بعتقها، ولا يصح استثناؤه؛ لأنه بضعة منها، كبعض أعضائها؛ ولأنه نهي عن بيع الحمل دون أمه؛ لدخول الغرر والجهالة فيه. ونهي عن استثناء المجهول من المعلوم، وكذلك هذا، والأول هو المنصوص عنه"(١).

القائل بالتخريج.

الشريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي، والقاضي(٢).

أصل التخريج.

خرج القول بأنه لا يصح استثناء الحمل في العتق على نص الإمام أحمد في مسألة بيع الأمة الحامل.

فقد نقل عن الإمام أحمد قولين: الجواز، وعدم الجواز(٣).

وهنا خرج الإمام ابن أبي موسى والقاضي عدم جواز استثناء الجنين في العتق على عدم جواز استثناء الجنين في البيع.

---

(١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (٤٣٨).

(٢) بحثت في الروايتين والوجهين لأبي يعلى ولم أجد، وكذلك بحثت في الهداية لأبي الخطاب.

(٣) الروايتين والوجهين (١/٣٥٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: "وروى الأثرم عن ابن عمر أنه أعتق أمة واستثنى ما في بطنها ولأنها ذات حمل فصح استثناء حملها كما لو باع نخلة لم تؤبر واشترط ثمرتها وقال القاضي يخرج على الروايتين فيما إذا استثنى ذلك في البيع والمنصوص عنه ما ذكرنا من أنه يصح استثناؤه في العتق ولا يصح في البيع لم ذكرنا من الفرق بينهما"(١).

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "وإذا أعتق حاملا، عتق جنينها، لأنه تابع لأمه، بدليل دخوله في البيع (إلا أن يستثنيه) فإنه لا يعتق، وقاله ابن عمر، وأبو هريرة، قال أحمد: أذهب إلى حديث ابن عمر في العتق، ولا أذهب إليه في البيع، ولقوله -عليه السلام- ((المسلمون على شروطهم))(٢)، وفيه وجه، وذكره القاضي رواية أنه لا يصح استثناؤه كالبيع، وبه قال أكثرهم، وكما لو استثنى بعض أعضائها"(٣).

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: "وإن أعتق حاملا: عتق جنينها، إلا أن يستثنيه، وإن أعتق ما في بطنها دونها: عتق وحده في الحال...والقول بعتق جنينها معها، إلا أن يستثنيه: من مفردات المذهب.

وقيل: لا يعتق الحمل فيهما حتى تضعه حيا. فيكون كمن علق عتقه بشرط. فيجوز بيعه قبل وضعه، تبعا لأمه. وهو رواية عن الإمام أحمد -رحمه الله- نص عليها في رواية ابن منصور. وقاله

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٩/١٢).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب في الصلح، رقم الحديث [٣٥٩٤]، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع [٦٧١٤].

(٣) المبدع في شرح المقنع (٦/٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في القاعدة الرابعة والثمانين. وقال بعد ذلك: وقياس ما ذكره القاضي، وابن عقيل: أنه لا يعتق بالكلية فيما إذا أعتق حاملا. إذ هو كالمعدوم قبل الوضع.

قال: وهو بعيد جدا وتوقف الإمام أحمد -رحمه الله- في رواية ابن الحكم: هل يكون الولد رقيقا إذا استثناه من العتق؟ وخرج ابن أبي موسى، والقاضي: أنه لا يصح استثناؤه على قياس استثنائه في البيع"[1].

نقد التخريج.

القول بعدم صحة استثناء الجنين في العتق، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده، وهو تخريج قوي ومعتد به حيث جاء موافقا لرأي فقهاء المالكية[2] والشافعية[3]، وموافق لظاهر السنة النبوية حيث ورد عن النبي ﷺ أنه نهى عن الثنيا إلا أن تعلم، وقوي أيضا لموافقته للقواعد والمقاصد الشرعية التي تمنع التفرقة بين الأم وولدها.

وقد اعترض الشيخ ابن قدامة على هذا التخريج ورده، وذلك لأن العتق يفارق البيع؛ فإنه عقد معاوضة، يعتبر فيه العلم بصفات العوض، والعتق تبرع لا تتوقف صحته على معرفة صفات المعتق. ولا تنافيه الجهالة بها[4].

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٢٩٨/٧).

(٢) انظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١٤٦/٢).

(٣) انظر: المجموع شرح المهذب، النووي (٣٤٢/١١).

(٤) انظر: المغني، ابن قدامة (٤٤٨/١٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا عتقت الأمة الحامل واستثنى السيد الجنين من العتق، فهل يصح هذا الاستثناء أم لا.

وهل يعتبر من الشروط الصحيحة ((المسلمون على شروطهم))، أم من الفاسدة نهى الرسول ﷺ عن الثنيا إلا أن تعلم.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة عتق الأمة الحامل، ولكن اختلفوا في حكم الجنين إذا استثناه سيده.

فمن رأى بأنه شرط صحيح، قال بصحة استثناء الجنين من العتق.

ومن رأى أنه شرط فاسد، قال بعدم صحة استثناء الجنين من العتق.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في استثناء الحمل في العتق على قولين:

القول الأول: صحة استثناء الجنين من العتق، وهو المذهب والقول المنصوص عليه عند الحنابلة، وهو من مفردات المذهب الحنبلي(١).

القول الثاني: عدم صحة استثناء الجنين من العتق، وهو القول المخرج عن الإمام أحمد(٢).

الأدلة، المناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين صحة استثناء الجنين من العتق.

من السنة النبوية:

قول النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((المسلمون على شروطهم)).

---

(١) انظر: المنح الشافيات، البهوتي ص (٥٥٨).

(٢) انظر: الإنصاف، المرداوي (٢٩٨/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وجه الدلالة: قال ابن قدامة: "وهذا قد شرط ما في بطن معتقه، فكان له بمقتضى الخبر"(١).

من الآثار:

ما روي عن ابن عمر أنه أعتق أمة واستثنى ما في بطنها(٢).

قال أحمد: أذهب إلى حديث ابن عمر في العتق ولا أذهب إليه في البيع(٣).

وجه الدلالة: أن هذا الفعل ثبت عن الصحابي الجليل ابن عمر ﷺ، ولم يخالفه أحد من الصحابة؛ فدل على صحة استثناء الجنين من عتق أمه.

من المعقول:

أن الحمل يصح إفراده بالعتق فصح استثناؤه كالمنفصل(٤).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين عدم صحة استثناء الجنين من العتق.

من السنة النبوية:

أن النبي – صلى الله عليه وسلم –((نهى عن الثُنيَا إلا أن تعلم))(٥).

وجه الدلالة: أن في استثناء عتق الحمل جهالة فلا يصح استثناؤه كالبيع.

من المعقول:

---

(١) المغني، ابن قدامة (٤٤٨/١٠).

(٢) الشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٩/١٢)، والمغني، ابن قدامة (٤٤٨/١٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٩/١٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، باب من كره للرجل أن يبيع البيع ويستثني بعضه، رقم الحديث[٢١١٩٠]، (٤/ ٣٧٤)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، مسند جابر –رضي الله عنه– رقم الحديث [١٩١٨]، (٣/ ٤٢٧)، وقال عنه: رجاله ثقات غير أنه منقطع، والحديث صحيح.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أنه لا يصح استثناء حمل الأمة في البيع، فلا يصح في العتق، لأن الحمل يعتبر كبعض أعضاء الأمة(١).

المناقشات:

ناقش الشيخ ابن قدامة أدلة القول المخرج فقال: "الدليل الأول أن النبي ﷺ نهى عن الثنيا إلا أن تعلم، لا يسلم به؛ لأن المستثنى والمستثنى منه معلومان، ولأنه يصح إقرار الحمل بالعتق، فكذلك يصح استثناؤه"(٢).

وأيضا هناك فرق بين العتق والبيع يقول ابن قدامة: "ويفارق البيع؛ فإنه عقد معاوضة، يعتبر فيه العلم بصفات العوض؛ ليعلم هل هو قائم مقام العوض أم لا؟ والعتق تبرع لا تتوقف صحته على معرفة صفات المعتق.

ولا تنافيه الجهالة بها، ويكفي العلم بوجوده، وقد علم ذلك، ولذلك صح إفراد الحمل بالعتق، ولم يصح إفراده بالبيع، ولأن استثناءه في البيع إذا بطل، بطل البيع كله، وها هنا إذا بطل استثناؤه، لم يبطل العتق في الأمة، ويسري الإعتاق إليه"(٣).

وردّ أيضا على اعتبار الجنين كعضو من أعضاء الأمة فلا يمكن فصله فقال: "ولا يصح قياسه على بعض أعضائها؛ لأن العضو لا يتصور انفراده بالرق والحرية دون الحمل، وكذلك لو أعتق عضوا من أمته، صارت كلها حرة، فإذا عتق بعضها، سرى إلى المستثنى، والولد حيوان منفرد، لو أعتقه لم تسر الحرية إلى أمه، ويصح انفراده بالحرية عن أمه، فيما إذا أعتقه دونها، وفي ولد المغرور بحرية أمه، وفيما إذا وطئ بشبهة، وفي ولد أم الولد، وغير ذلك، ولا يمكن ذلك في بعض الأعضاء، ولأن الولد يرث ويورث، ويوصى به وله، وإذا قتل كان بدله موروثا، ولا تختص به أمه،

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٢٣٩/١٢)، والمغني، ابن قدامة (٤٤٨/١٠).
(٢) المغني، ابن قدامة (٤٤٨/١٠).
(٣) المغني، ابن قدامة(٤٤٨/١٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وتجب الكفارة بقتله، والدية في مقابلته، فكيف يصح قياسه على أعضائها؟ فأما إن أعتق ما في بطنها دونها، فلا أعلم خلافا فيه"[1].

الترجيح:

بعد النظر أرجح القول المخرج الذي يقول بعدم صحة استثناء الحمل من أمه، وذلك لأن ديننا الحنيف يدعو للرحمة والرفق، وقد دعانا للرفق بالحيوان فكيف الإنسان؟

ولأن تفرقة الأم عن طفلها مخالف للرحمة والرفق اللذان دعا إليهما الشرع الحنيف، ولأن هذا القول موافق لتعاليم الإسلام وظاهر آيات القرآن والسنة التي تأمر المسلمين بالتراحم فيما بينهم.

(١) المغني (١٠/٣٣٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث
العتق قبل كمال الصفة، أو الاكتفاء ببعض الصفة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

هو القول بعتق العبد قبل كمال الصفة، أو وقوع العتق بعمل بعض الصفة، على وقوع الحنث في اليمين إذا عمل بعض الصفة(١).

القائل بالتخريج.

القاضي أبو يعلى الفراء.

أصل التخريج.

خرج القول بعتق العبد قبل كمال الصفة، أو وقوع العتق بعمل بعض الصفة، على وقوع الحنث في اليمين إذا عمل بعض الصفة، فمثلا: إذا حلف لا يشرب ماء هذا الإناء فشرب بعضه حنث، وهكذا إذا قال السيد لعبده أنت حر إذا شربت هذا الماء فشرب بعضه وقع العتق.

وقد نص على وقوع الحنث بعمل بعض الصفة، قال الخرقي: ((ولو حلف أن لا يدخل دارا فأدخل يده أو رجله أو رأسه أو شيئا منه حنث))(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) بحثت عن نص المسألة في الروايتين والوجهين ولم أجدها، أما كتاب المجرد في المذهب فهو مفقود وكتاب المجرد هو الذي ذكر المرداوي عن وجود المسألة فيه.

(٢) مختصر الخرقي ص (١/١٥١)، الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى (٣/٥٥).

وقد ورد في مسائل الإمام أحمد أنه سأل عن المن فقال: "إذا كان رجلا يمون رجلا أو امرأة تمون زوجها فتمتن على زوجها: إني أنفق عليك أو أكسوك، فيحلف الرجل أو الممنون عليه أن لا يأكل من طعامه ولا يلبس من ثيابه، فمتى ما صار إلى شيء مما أراد، وقع من ذاك عليه حنث". مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/٢٤٦١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ الإمام ابن قدامة المقدسي، والنص هو: "وذكر القاضي، أن من أصلنا، أن العتق المعلق بصفة يوجد بوجود بعضها، كما لو قال: أنت حر إن أكلت رغيفا. فأكل بعضه"(١).

٢/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: "ولا يعتق قبل وجود الصفة بكمالها فلو قال لعبده إذا أديت إلي ألفا فأنت حر لم يعتق حتى يؤدي الألف جميعها، وذكر القاضي أن من أصلنا أن العتق المعلق بصفة يوجد بوجود بعضها كما لو قال أنت حر إن أكلت رغيفا فأكل نصفه"(٢).

٣/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "لا يعتق قبل وجود الصفة بكاملها كالجعل في الجُعَالة وذكر القاضي أن من أصلنا أن العتق المعلق بصفة فوجد بوجود بعضها كما لو قال أنت حر إن أكلت رغيفا فأكل نصفه"(٣).

٤/ الإمام المرداوي، والنص هو: "لا يعتق قبل كمال الصفة. على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب.

وخرج القاضي رواية من الأيمان بالعتق. وقال في الفائق: وهو ضعيف. قال الناظم(٤): لا يعبأ بما في المجرد. ورده المصنف، والشارح، من خمسة أوجه"(٥).

نقد التخريج.

لقد رد التخريج، ولم يعتد به عند فقهاء المذهب؛ وذلك لأن اليمين يختلف عن العتق.

---

(١) المغني، ابن قدامة (١٠/٣٣٥).

(٢) الشرح الكبير على متن المقنع (١٢/٢٦٩).

(٣) المبدع شرح المقنع، ابن مفلح (٦/٢٨٦).

(٤) الناظم: محمد بن عبدالقوي بن بدران المقدسي، الفقيه المحدث، له نظم المفردات، وقد قال صاحب الإنصاف: بناها على الصحيح الأشهر، وفيها مسائل ليست كذلك، توفي سنة٥٠٥هـ.

انظر: المقصد الأرشد (٢/٤٥٩-٤٦٠)، الإنصاف، للمرداوي (١/٢٥)، المدخل لابن بدران ص (٤١٨).

(٥) الإنصاف، المرداوي (٧/٣٠٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وقد اجتمع على رده كلا من المصنف والشارح، وكان اعتراضهم على التخريج من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن أداء الألف (أي شرط السيد دفع مبلغ ألف من المال) شرط العتق وشروط الأحكام يعتبر وجودها بكمالها لثبوت الأحكام وتنتفي بانتفائها كسائر شروط الأحكام.

الوجه الثاني: أنه إذا علقه على وصف ذي عدد فالعدد وصف في الشرط ومن علق الحكم على شرط ذي وصف لم يثبت ما لم توجد الصفة كقوله لعبده إن خرجت عاريا فأنت حر فخرج لابسا لم يعتق فكذلك العدد.

الوجه الثالث: أنه متى كان في اللفظ ما يدل على الكل لم يحنث بفعل البعض كما لو حلف لا صليت صلاة أو لا صمت صياما لم يحنث حتى يفرغ مما سمي صلاة ويصوم يوما، ولو قال لامرأته إن حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تطهر من الحيضة[1]، وذكر الألف ههنا يدل على أنه أراد ألفا كاملة.

الوجه الرابع: أن الأصل الذي ذكره فيما -إذا قال إن أكلت رغيفا فأنت حر أنه يعتق بأكل بعضه- ممنوع وإنما إذا حلف لا يفعل شيئا ففعل بعضه يحنث في رواية في موضع يحتمل إرادة البعض ويتناوله اللفظ كمن حلف لا يصلي، فشرع في الصلاة، أو لا يصوم، فشرع في الصيام، أو لا يشرب ماء هذا الإناء، فشرب بعضه ونحو هذا؛ لأن الشارع في الصلاة والصيام قد صلى وصام ذلك الجزء الذي شرع فيه، والقدر الذي شربه من الإناء هو ماء الإناء وقرينة حاله تقتضي

---

(١) الحيض لغة: السيلان من حاض السيل إذا فاض، يقال: حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضاً فهي حائض وحائضة إذا جرى دمها، وتحيضت: أي قعدت أيام حيضها عن الصلاة. ويسمى أيضا: الطمث والعراك والضحك والإعصار وغيره. انظر: لسان العرب مادة (حيض)(١٤٢/٧)، تاج العروس(حيض) (٣١٢/١٨-٣١١).

شرعا: دم طبيعة يخرج مع الصحة من غير سبب ولادة من قعر الرحم. انظر: المغني (٣٤٧/١)، كشاف القناع (١٩٦/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المنع من الكل فتقتضي الامتناع من الكل، ومتى فعل البعض فما امتنع من الكل فحنث لذلك، ولو حلف على فعل شيء لم يبر إلا بفعل الجميع، وفي مسألتنا تعليق الحرية على أداء الألف يقتضي وجود أدائها فلا يثبت الحكم المعلق عليها دون أدائها كمن حلف ليؤدين ألفا لا يبر حتى يؤديها.

الوجه الخامس: أن موضع الشرط في الكتاب والسنة وأحكام الشريعة، على أنه لا يثبت المشروط بدون شرطه كقول النبي ﷺ: ((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة))[1]، فلو قال بعضها لم يستحق إلا العقوبة، وقوله ﷺ: ((من أحيا أرضا ميتة فهي له))[2] لا تكون له بشروعه في الإحياء، ولو قال في المسابقة من سبق إلى خمس إصابات فهو سابق، لم يكن سابقا إذا سبق إلى أربع ولو قال من رد ضالتي فله دينار[3]، لم يستحقه بالشروع في ردها.

فكيف يخالف موضوعات الشرع واللغة بغير دليل؟ وإنما الرواية التي جاءت عن أحمد في الأيمان فيمن حلف أن لا يفعل شيئا ففعل بعضه، يحنث؛ لأن اليمين على الترك يقصد بها المنع فنزلت منزلة النهي، والنهي عن فعل شيء يقتضي المنع من بعضه بخلاف تعليق المشروط على الشرط[4].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، باب فضل الإيمان، رقم الحديث[١٥١]،(١/ ٣٦٤)، والحديث صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٣٥).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج، باب في إحياء الموات، رقم الحديث[٣٠٧٣]، (٣/ ١٧٨)، والترمذي في سننه، باب ما ذكر في إحياء الموات، رقم الحديث[١٣٧٩]، (٣/ ٥٧)، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٥٩٧٥).

(٣) الدينار: قطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمثقال، مقدارها بالاتفاق(٤،٢٥)جراما.
انظر: المكاييل والموازين الشرعية ص (١٩).

(٤) انظر: المغني، ابن قدامة (١٠/٣٣٥-٣٣٦)، والشرح الكبير على متن المقنع (١٢/٢٦٩-٢٧٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

لقد رد الشيخان صاحب المصنف وصاحب الشرح هذا التخريج، وتبعهم على هذا من بعدهم من الفقهاء فهذا الشيخ ابن مفلح يعلق على هذا التخريج بقوله: "ولا يصح ذلك لأمور منها أن موضوع الشرط في الكتاب والسنة وأحكام الشريعة على أنه لا يثبت المشروط بدون شرطه"(١).

إذا القول بعتق العبد قبل إكمال الصفة، تخريج ضعيف، رده الأئمة السابقون.

(١) المبدع شرح المقنع (٦/٢٨٦)، ونص المسألة بالكامل عند ابن مفلح: "فرع: لا يعتق قبل وجود الصفة بكاملها، كالجعل في الجُعَالة، وذكر القاضي أن من أصلنا أن العتق المعلق بصفة فوجد بوجود بعضها؛ كما لو قال أنت حر إن أكلت رغيفا فأكل نصفه؛ ولا يصح ذلك لأمور منها أن موضوع الشرط في الكتاب والسنة وأحكام الشريعة على أنه لا يثبت المشروط بدون شرطه".

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تحرير محل النزاع.

اختلف فقهاء الحنابلة في مسألة العتق قبل كمال الصفة على قولين: يصح العتق قبل كمال الصفة، ولا يصح العتق قبل كمال الصفة.

فمن قال يصح ويقع العتق قبل كمال الصفة يرى أن العتق كاليمين، وكما أن الرجل يحنث إذا فعل بعض المحلوف عليه، كذلك العبد يعتق إذا قام ببعض الصفة التي علق السيد عتقه عليها.

ومن قال بأن العتق لا يصح ولا يقع قبل كمال الصفة، فإنه يرى أن العتق يختلف عن اليمين، فلهذا لا يقع العتق حتى تتم الصفة بالكامل.

الروايات والأقوال في المسألة.

هل يكفي الإتيان ببعض الصفة حتى يعتق العبد؟ وهل يعتق العبد قبل إكمال الصفة؟

اختلف الفقهاء في مسألة العتق قبل كمال الصفة على قولين:

القول الأول: أن العبد لا يعتق قبل كمال الصفة، وهو الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب.

القول الثاني: أن العبد يعتق قبل كمال الصفة، وهو القول المخرج [1].

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

مسألة العتق قبل كمال الصفة، مسألة فرعية صغيرة، لم أجدها في غير المذهب الحنبلي، وأيضا هذه المسألة لم تذكر إلا في كتب قليلة داخل المذهب، وقد ذكرت أسماء الكتب عند سردي للناقلين للمسألة في المذهب.

---

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣٠٨/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم وقوع العتق قبل كمال الصفة.

من المعقول:

أن اعتبار أداء الجزء أداء للكل مخالف للعقل؛ لهذا فلا يعتبر من دفع ١٠٠ريال أنه دفع ١٠٠٠ريال، وذلك في حال شرط السيد لعتق عبده دفع ١٠٠٠ريال، وأيضا أن العتق يختلف عن اليمين فلا يصح قياسه عليه.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بوقوع العتق قبل كمال الصفة.

من القياس:

حيث قاسوا العتق على اليمين، وكما أن الرجل يحنث إذا فعل بعض المحلوف عليه، كذلك العبد يعتق إذا قام ببعض الصفة التي علق السيد عتقه عليها.

المناقشات:

ناقش أصحاب القول الأول أصحاب القول الثاني وردوا دليلهم بقياس العتق على اليمين من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن أداء الألف (أي شرط السيد دفع مبلغ ألف من المال) شرط العتق وشروط الأحكام يعتبر وجودها بكمالها لثبوت الأحكام وتنتفي بانتفائها كسائر شروط الأحكام.

الوجه الثاني: أنه إذا علقه على وصف ذي عدد فالعدد وصف في الشرط ومن علق الحكم على شرط ذي وصف لم يثبت ما لم توجد الصفة كقوله لعبده إن خرجت عاريا فأنت حر فخرج لابسا لم يعتق فكذلك العدد.

الوجه الثالث: أنه متى كان في اللفظ ما يدل على الكل لم يحنث بفعل البعض كما لو حلف لا صليت صلاة أو لا صمت صياما لم يحنث حتى يفرغ مما سمي صلاة ويصوم يوما، ولو قال لامرأته إن حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تطهر من الحيضة، وذكر الألف ههنا يدل على أنه أراد ألفا كاملة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الوجه الرابع: أن الأصل الذي ذكره فيما -إذا قال إن أكلت رغيفا فأنت حر أنه يعتق بأكل بعضه- ممنوع وإنما إذا حلف لا يفعل شيئا ففعل بعضه يحنث في رواية في موضع يحتمل إرادة البعض ويتناوله اللفظ كمن حلف لا يصلي، فشرع في الصلاة، أو لا يصوم، فشرع في الصيام، أو لا يشرب ماء هذا الإناء، فشرب بعضه ونحو هذا؛ لأن الشارع في الصلاة والصيام قد صلى وصام ذلك الجزء الذي شرع فيه، والقدر الذي شربه من الإناء هو ماء الإناء وقرينة حاله تقتضي المنع من الكل فتقتضي الامتناع من الكل، ومتى فعل البعض فما امتنع من الكل فحنث لذلك، ولو حلف على فعل شيء لم يبر إلا بفعل الجميع، وفي مسألتنا تعليق الحرية على أداء الألف يقتضي وجود أدائها فلا يثبت الحكم المعلق عليها دون أدائها كمن حلف ليؤدين ألفا لا يبر حتى يؤديها.

الوجه الخامس: أن موضع الشرط في الكتاب والسنة وأحكام الشريعة، على أنه لا يثبت المشروط بدون شرطه كقول النبي ﷺ ((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة)) فلو قال بعضها لم يستحق إلا العقوبة، وقوله ﷺ ((من أحيا أرضا ميتة فهي له)) لا تكون له بشروعه في الإحياء، ولو قال في المسابقة من سبق إلى خمس إصابات فهو سابق، لم يكن سابقا إذا سبق إلى أربع ولو قال من رد ضالتي فله دينار، لم يستحقه بالشروع في ردها.

فكيف يخالف موضوعات الشرع واللغة بغير دليل؟ وإنما الرواية التي جاءت عن أحمد في الأيمان فيمن حلف أن لا يفعل شيئا ففعل بعضه، يحنث؛ لأن اليمين على الترك يقصد بها المنع فنزلت منزلة النهي، والنهي عن فعل شيء يقتضي المنع من بعضه بخلاف تعليق المشروط على الشرط[1].

الترجيح:

بعد ذكر المناقشة والردود على أصحاب القول الثاني (وهو القول المخرج) القائلين: بوقوع العتق قبل كمال الصفة.

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (١٠/٣٣٥-٣٣٦)، والشرح الكبير على متن المقنع (١٢/٢٦٩-٢٧٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

يظهر لي رجحان وقوة القول الأول القائل بعدم وقوع العتق حتى تتم وتكتمل الصفة، حيث أنه سلم من المعارضات والردود، وموافق للغة والشرع.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الرابع
قوله: أنت حر بمائة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"لو قال: أنت حر بمائة أو بعتك نفسك بمائة، فقبل: عتق ولزمته المائة وإلا فلا.

وإن لم يقبل لم يعتق عند الأصحاب وقطعوا به، وخرج الشيخ تقي الدين وجها: أنه يعتق بغير شيء، كما لو قال لها: أنت طالق بألف "(١).

القائل بالتخريج.

الشيخ تقي الدين، أبو العباس ابن تيمية.

أصل التخريج.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٣٢/٤).

وهناك مسألة مشابهة لهذه المسألة، وهي قوله: أنت حر على ألف، وقد ورد في هذه المسألة روايتان عن الإمام أحمد، وهي أن العبد إذا لم يقبل عرض سيده، فإنه لا يقع العتق، وقيل: يقع العتق.

الملاحظ هو أن جملتنا تختلف عن هذه الجملة، كما ذكر الفقهاء فإن المقصود بقوله: على، أي: للشرط، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾﴾ [سورة الكهف:٦٦]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾﴾ [سورة الكهف:٩٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [سورة القصص:٢٧].

انظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٤٤٩٤/٨)، الروايتين والوجهين (١١٣/٣)، الحاوي الصغير، للضرير ص (٥٢٠)، الإرشاد، ابن أبي موسى ص (٤٤١)، المبدع شرح المقنع (٢٩١/٦)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٥٢٦/٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

خرج الإمام ابن تيمية القول بالعتق بدون مقابل، إذا قال السيد لعبده: أنت حر بمائة، ولم يقبل العبد عرض سيده ولم يدفع المائة، فخرج الشيخ ابن تيمية بأنه يعتق وذلك على الطلاق؛ فلو قال الزوج لزوجته: أنت طالق بألف، أو أنت طالق بمائة، فإنها تطلق بدون أن تدفع الألف أو المائة.

وهذا هو النص الذي استنبط منه التخريج: "ويصح الخلع منجزا بلفظ المعاوضة، لما فيه من المعاوضة، ومعلقا على شرط، لما فيه من الطلاق. فأما المنجز بلفظ المعاوضة، فهو أن يوقع الفرقة بعوض، فيقول: خلعتك بألف، أو طلقتك بألف، أو أنت طالق بألف، فتقول: قبلت، كما يقول: بعتك هذا الثوب بألف، فتقول: قبلت. هذا قول القاضي، وقياس قول أحمد: إنه يقع الطلاق رجعيا، ولا شيء له؛ لأنه أوقع الطلاق الذي يملكه، ولم يعلقه بشرط، وجعل عليها عوضا لم تبذله ولم ترض به، فلم يلزمها"(١).

وأيضا من قوله: "وإذا قال ابتداء أنت طالق بألف أو علي ألف أو وعليك ألف فلم تقبل طلقت رجعيا على المنصوص"(٢).

فالإمام ابن تيمية خرج هذا القول وهو وقوع العتق ولو لم يقبل العبد ولم يدفع، من مسألة الخلع في باب الطلاق حيث أن الزوجة لم تقبل ولم تدفع، ورغم ذلك فالطلاق واقع.

فكما أن الزوجة تطلق وهي لم تقبل ولم تدفع، فكذلك العبد يعتق وإن لم يقبل ولم يدفع.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن رجب الحنبلي، والنص هو: "إذا قال لزوجته أنت طالق بألف فلم تقبل طلقت رجعيا ولم يلزمها شيء نص عليه أحمد –رحمه الله تعالى– في رواية مهنا، ولو قال لعبده أنت حر

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة (٩٩/٣).

(٢) المحرر في الفقه، للمجد (٤٧/٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بألف فلم يقبل لم يعتق عند الأصحاب، والفرق بينهما أن خروج البضع غير متقوم بخلاف العبد فإنه مال محض وخرج الشيخ تقي الدين وجها أنه يعتق العبد بغير شيء كما في الطلاق لأن الطلاق والعتاق فيهما حق لله تعالى وليس العوض بركن فيهما إذا لم يعلقهما عليه بل أوقعهما منجزا وشرط فيهما العوض، فإذا لم يلتزما العوض لغي ووقع الطلاق والعتق لما فيهما من الحق لله تعالى الذي لا يمكن إبطاله"[1].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: "لو قال له: (أنت حر بمائة) أو (بعتك نفسك بمائة) فقبل عتق ولزمته المائة، وإلا فلا. جزم به في الرعايتين، والفروع، وغيرهم. وإن لم يقبل لم يعتق عند الأصحاب. وقطعوا به.

وخرج الشيخ تقي الدين -رحمه الله- وجها: أنه يعتق بغير شيء كما لو قال لها: (أنت طالق بألف) على ما يأتي في كلام المصنف في أواخر الخلع. لأن الطلاق والعتاق فيهما حق لله تعالى. وليس العوض ركنا فيهما إذا لم يعلقهما عليه. وعلى المذهب واختيار الأصحاب الفرق بينهما: أن خروج البضع في النكاح غير متقوم، على الصحيح من المذهب. على ما يأتي في باب الرضاع[2]بخلاف العبد، فإنه مال محض. قاله في القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة"[3].

نقد التخريج.

القول بالعتق بدون مقابل، إذا قال السيد لعبده: أنت حر بمائة، ولم يقبل العبد عرض سيده ولم يدفع المائة، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

---

(١) القواعد، ابن رجب (٣٢٩/١).

(٢) الرضاعة لغة: مص اللبن من الثدي.
انظر: تاج العروس مادة (رضع) (٩٦/٢١)،المعجم الوسيط (رضع)(٣٥٠/١).
شرعا: مص الصبي من ثدي آدمية مدة الرضاع.
انظر: الروض المربع (٣٩٩/١)،مطالب أولي النهى(٥٩٦/٥)

(٣) الإنصاف، المرداوي (٣١٥/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وهذا التخريج موافق للقواعد والمقاصد الشرعية؛ حيث فيه دعوة وترغيب في العتق، وهذا الترغيب والحث على العتق يوافق نصوص القرآن الكريم، وسنة النبي ﷺ.

وقد ورد على هذا التخريج اعتراض من الإمام ابن رجب الحنبلي، فقد ذكر -رحمه الله- أن هناك فرق بين الطلاق والعتاق، فالبضع، أي: النكاح غير متقوم، بخلاف العبد فإنه مال محض[1].

وهذا صحيح، فالعتق مختلف عن الطلاق، فالطلاق يتعلق بالفروج، والشريعة الإسلامية تأمرنا بالاحتياط للفروج وعدم التساهل بشأنها.

لكن رغم هذا الاعتراض يبقى حث الإسلام وترغيبه في العتق، وموافقة هذا التخريج لنصوص الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، مرجحا ومقويا لهذا التخريج.

---

(١) انظر: القواعد، ابن رجب ص (٣٢٩/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا قال السيد لعبده: (أنت حر بمائة) أو (بعتك نفسك بمائة) ولم يقبل العبد، فهل يعتق، أم لا ؟

تحرير محل النزاع.

هل يصح أخذ العوض والمال في الطلاق والعتاق؟

فمن قال بأن الطلاق والعتاق حق لله تعالى ولا يعتبر العوض ركنًا فيهما، رأى بوقوع العتق والطلاق بدون مقابل.

ومن قال باختلاف العتق عن الطلاق، وأن الأبضاع لا تقوم، وأن العبد مال يتقوم، رأى بوقوع الطلاق بدون ومقابل، أما العتق فلا بد له من مقابل؛ لأنه مال يتقوم.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: أن السيد إذا قال لعبده: أنت حر بمائة، أو بعتك نفسك بمائة، ولم يقبل العبد، لم يعتق، وبقي عبدا لعدم قبوله، وعدم دفعه المال، وهذا هو القول المنصوص في المذهب، وعليه غالب الأصحاب.

القول الثاني: أن السيد إذا قال لعبده: أنت حر بمائة، أو بعتك نفسك بمائة، ولم يقبل العبد، فإنه يعتق بدون مقابل، ولا يلزمه دفع المال، وهذا هو القول المخرج من نصوص الإمام أحمد[1].

الأدلة، والترجيح.

---

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣١٥/٧) والقواعد ابن رجب ص (٣٢٩/١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم وقوع العتق، إذا قال السيد لعبده: أنت حر بمائة، أو بعتك نفسك بمائة، ولم يقبل العبد.

من المعقول:

أن هناك فرقًا بين الطلاق والعتاق، فالعتق يختلف عن الطلاق فالأبضاع غير متقومة، بينما العبد مال متقوم؛ إذا فيلزم لعتق العبد الإيجاب والقبول، والتراضي، ودفع المال المحدد، كالبيع.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بوقوع العتق، إذا قال السيد لعبده: أنت حر بمائة، أو بعتك نفسك بمائة، ولم يقبل العبد.

من المعقول:

أن الطلاق والعتاق فيهما حق لله تعالى وليس العوض بركن فيهما إذا لم يعلقهما عليه بل أوقعهما منجزا وشرط فيهما العوض، فإذا لم يلتزما العوض لغي ووقع الطلاق والعتق لما فيهما من الحق لله تعالى الذي لا يمكن إبطاله[1].

الترجيح:

بعد النظر والتأمل في المسألة أرى ترجيح القول المخرج بوقوع العتق، وإن لم يدفع العبد، في مسألة إذا قال السيد لعبده: أنت حر بمائة، أو بعتك نفسك بمائة، ولم يقبل العبد، وذلك لموافقة هذا القول للقواعد والمقاصد الشرعية، وظاهر القرآن والسنة النبوية.

---

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣١٥/٧).، والقواعد، ابن رجب ص (٣٢٩/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الخامس
قوله: أحد عَبْدَيّ حر

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"لو عتق أحد عبيده فإنه يعين بالقرعة ويتخرج وجه آخر أنه يعتقه بتعيينه من الرواية السابقة في الطلاق ولو أعتق عبدا من عبيده ثم أنسيه أو جهله ابتداء كمسألة الطائر المشهورة فإنه يخرج بالقرعة أيضا ويتخرج وجه آخر أنه لا يقرع هاهنا من الطلاق وأشار إليه بعض الأصحاب لكن قياس الرواية المذكورة في الطلاق أنه يقرع فمن خرجت له القرعة عتق ويستدام الملك في غيره إلا أنه لا يستباح وطء شيء منهن إذا كن إماء "(١).

القائل بالتخريج.

الإمام ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج الإمام ابن رجب القول بوجوب تعيين العبد، إذا قال السيد: أحد عبدي حر، أو أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه، على وجوب تعيين الزوج إذا قال: إحدى زوجاتي

---

(١) القواعد، ابن رجب ص (٣٦٦/١).

وفي هذه المسألة يوجد تخريجان على الطلاق:

التخريج الأول: إذا قال السيد أحد عبدي حر، أو أحد عبيدي حر، فإنه يعتق بالقرعة، وخرج ابن رجب –رحمه الله– أنه يعتق بالتعيين.

التخريج الثاني: إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه، فإنه يخرج أو يعتق بالقرعة، وخرج ابن رجب –رحمه الله– أنه يعتق بالتعيين، ولأن المسألتين متشابهتان بل متطابقتان من كل الجوانب، فإني رأيت جمعهما في مسألة واحدة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

طالق، فإن الزوج يلزمه تعيين الزوجة التي قصدها بالطلاق، وهذا القول من نصوص الإمام أحمد في مسائل الطلاق، قال الإمام ابن قدامة: "إذا قال الرجل لنسائه: إحداكن طالق. يعني واحدة بعينها، طلقت وحدها، ويرجع إلى تعيينه"(١).

فكما أن الزوج يلزمه تعيين من يقصد من زوجاته بالطلاق، كذلك السيد يلزمه تعيين من يقصد من عبيده بالعتق.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام المرداوي، والنص هو: التخريج الأول:

"قوله: (وإن قال: أحد عبدي حر: أقرع بينهما). وكذا لو قال (أحد عبيدي حر) أو (بعضهم حر) ولم ينوه: يقرع بينهم. وهو من مفردات المذهب. وخرج في القواعد وجها: أنه يعتق بتعيينه، من الرواية التي في الطلاق".

التخريج الثاني: قوله: "وإن أعتق عبدا، ثم أنسيه: أخرج بالقرعة. إما المعتق أو وارثه، وهذا بلا نزاع. وهو من مفردات المذهب. وخرج في القواعد وجها: أنه لا يقرع هنا، من الطلاق"(٢).

نقد التخريج.

القول بوجوب تعيين العبد، إذا قال السيد: أحد عبدي حر، أو أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهو تخريج قوي؛ لأنه سلم من الاعتراضات والردود، وله نظائر شرعية تقويه، في كتاب النكاح، والطلاق، والرضاع، فالعقل والشرع يردان الأخذ بالقرعة، في مسائل النكاح، والطلاق، والرضاع، ويلزمان الشخص بتعيين مقصوده، وأيضا هذا القول وافق رأي وقول المذهب: الحنفي، والشافعي.

---

(١) المغني، ابن قدامة (٦/٤٠٣).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/٣١٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهو القول المنصوص عليه عند الحنفية[١]، والشافعية[٢]، أما المالكية فيرون أنه إذا أعتق أحد عبديه ثم نسي أيهما كان وجب عليه عتقهما، فلا يرون بالتعيين، ولا يرون بالقرعة، بل يرون أن على السيد عتق كلا العبدين[٣].

لكن قد نعترض على هذا التخريج، ونقول: العتق مختلف عن الطلاق، فالطلاق متعلق بالفروج والأبضاع، أما العتق فإنه متعلق بالعبد الذي هو مال محض، والشارع أمر بالاحتياط للفروج وقدمها على الأموال، فبهذا يمكننا الأخذ بالقرعة والعمل بها في الأموال، واجتنابها في الفروج والأبضاع.

---

(١) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني (١٠٦/٤)، ونص قوله هو: "إن أعتق أحد عبديه بعينه ثم نسيه فإن بين فهو على ما بين، فإن لم يبين وقال: لا أدري أيهما حر لا يجبر على البيان ولكن يعتق من كل واحد منهما نصفه مجانا ونصفه بنصف القيمة، كذلك ههنا".

(٢) انظر: التنبية في الفقه الشافعي، إبراهيم الشيرازي (١٤٥/١)، ونص قوله هو: "وإن أعتق أحد عبديه، أو إحدى أمتيه عين العتق فيمن شاء فإن مات، قام وارثه مقامه".

(٣) انظر: القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، ابن جزى (٢٤٨/١) ونص قوله هو: "وإن أعتق أحد عبديه ثم نسي أيهما كان وجب عليه عتقهما".

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا قال السيد أحد عبيدي حر، فما الحكم؟

تحرير محل النزاع.

هل يعتبر العتق مثل الطلاق، أم يختلف عنه؟

وهل تصح القرعة في الأبضاع والفروج؟

فمن قال بالتعيين، اعتبر العتق كالطلاق.

ومن قال بالقرعة، اعتبر العتق مختلفًا عن الطلاق، وأنه متعلق بالمال الذي يمكن الاقتراع عليه.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: وقوع العتق بالقرعة، وذلك إذا قال السيد: أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه، وهذا القول من مفردات المذهب الحنبلي[1]، والقول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: وقوع العتق بالتعيين، وذلك إذا قال السيد: أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه، وهذا هو القول المخرج في المذهب[2]،

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بوقوع العتق بالقرعة، وذلك إذا قال السيد: أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه.

من المعقول:

---

(١) انظر: المنح الشافيات، البهوتي ص (٢/٥٥٤).

(٢) انظر: الإنصاف، المرداوي (٧/٣١٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن مستحق العتق غير معين فلم يملك تعيينه، ووجب تمييزه بالقرعة، كما لو أعتق الجميع في مرضه، ولم يخرجوا من الثلث[1].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بوقوع العتق بالتعيين، وذلك إذا قال السيد: أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه.

من المعقول:

قاسوا العتق على الطلاق، وذلك لأن العتق كالطلاق، وأن للسيد تعيين العتق ابتداء، فإذا أوقعه غير معين كان له تعيينه، كالطلاق[2].

الترجيح:

أرجح القول الثاني (القول المخرج)، القائل: بوقوع العتق بالتعيين، إذا قال السيد: أحد عبيدي حر، أو إذا أعتق السيد عبدا ثم أنسيه، وذلك لقوة أدلتهم، ولموافقة قولهم للقواعد والمقاصد الشرعية، ولعدم وجود اعتراضات من العلماء على هذا القول.

---

(١) انظر: المنح الشافيات، البهوتي (٢/٥٥٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/٥٥٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثاني

باب التدبير

وفيـــه مطلب واحد:

- المطلب الأول: تبعية ولد المدبرة.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول
تبعية ولد المدبرة(١)

الفرع الأول: دراسة التخريج(٢).

نص المسألة.

---

(١) أنواع الأولاد في كتاب العتق:

الأول: ولد المدبرة، وحكمه يتبع أمه ويعتق، وفي ولد المدبرة الحادث بعد التدبير قول مخرج للقاضي أبي الخطاب أنه لا يتبع أمه.

الثاني: ولد المعلق عتقها بصفة، وهو الذي حملته أمه وولدته بين التعليق ووجود الصفة، ففي عتقه مع أمه وجهان معروفان العتق، وعدم العتق، وإذا لم توجد الصفة في الأم لم يعتق الابن.

الثالث: ولد الموصى بعتقها أو وقفها، وهي التي ولدت قبل موت الموصي، حكمه لا يتبع أمه، وهناك قول بأنه يتبع.

الرابع: ولد المعلق وقفها بالموت، أما حكمه فقد ورد فيه الوجهان المذكوران في الأولاد السابق ذكرهم.

الخامس: ولد المكاتبة وهو الذي ولد في الكتابة، وحكمه يعتق بعتق أمه.

انظر: القواعد، ابن رجب ص (١٦٦/١).

(٢) ذكر القاضي أبو يعلى في مسألة: إذا دبر أمته، وهي حامل، فأتت بولد، فهل يعتق أم لا ؟ وردت فيها روايتان: الأولى للميموني: أنه يعتق. الثانية لحنبل: إذا لم يشرط يكون للمولى عبدًا، يقول القاضي ظاهر هذا القول: أنه لا يعتق. انظر: الروايتين والوجهين (١١٨/٣).

ثم إن الإمام ابن قدامة ذكر أن قول حنبل هو: أن ابن المدبرة الحادث يعتق، وهذا نص قوله –رحمه الله– "قال حنبل: سمعت عمي يقول في الرجل يدبر الجارية ولها ولد، قال: ولدها معها". المغني، ابن قدامة (٣٥٣/١٠).

وذكر الزركشي أن ابن قدامة حمل هذا القول على الابن الحادث بعد التدبير فقال: "وحكى أبو الخطاب رواية من رواية حنبل قال: سمعت عمي يقول في الرجل يدبر الجارية ولها ولد قال: ولدها يكون مدبرا معها. وأبو محمد حمل هذا على الولد بعد التدبير، توفيقا بين جميع كلامه". شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٧٣/٧).

وقد رد الإمام الزركشي على نقل القاضي في كتابه الروايتين لرواية حنبل عن الإمام أحمد بأن ولد المدبرة إذا لم يشترط يكون للمولى عبدًا، وظاهر هذا أنه لا يصير مدبرا معها بأن هذا قد يخرج على أن التدبير وصية، ولا شك أن ولد الموصى بها لا يتبعها.

شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٥٥/٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

نص المسألة عند الإمام أبو الخطاب: "وولد المدبرة يعتق بموت السيد إذا حدث بعد التدبير[١]، فأما إن كان قبل التدبير فعلى روايتين: أصحها لا يعتق، وولد المعلق عتقها بصفة يعتق بعتقها في أحد الوجهين، ولا يعتق في الآخر. ويخرج في ولد المدبرة إذا قلنا: التدبير يتعلق بصفة مثل ذلك"[٢].

نص المسألة عند الإمام المجد ابن تيمية: "وولد المعتقة بالصفة يتبعها إذا كان حملا حين التعليق أو الصفة وإن حملته وضعته فيما بينهما فعلى وجهين ويخرج في مثل ولد المدبرة مثل ذلك"[٣].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني، والمجد ابن تيمية.

أصل التخريج.

خرج القاضي أبو الخطاب، القول بعدم تبعية ولد المدبرة الحادث، على عدم تبعية ولد المعلق عتقها بصفة إذا كان حدث بعد الصفة، وقد نص على عدم تبعية الولد الحادث للمعلق عتقها

لهذا الخلاف الحاصل في فهم رواية حنبل عن عمه الإمام أحمد، وبسبب اختلاف الفقهاء في مقصود ومراد حنبل، فقد اعتبرت هذه المسألة من مسائل التخريج، واعتبرت قول القاضي أبو الخطاب من الأقوال المخرجة، وقد تبعت بذلك الإمام ابن رجب، والمرداوي، وغيرهم من الفقهاء الذين اعتبروا القول: بعدم تبعية ولد المدبرة الحادث، قولا مخرجا.

(١) التدبير: تعليق العتق بالموت، والمدبر من العبيد والإماء: مأخوذ من الدبر؛ لأن السيد أعتقه بعد مماته، والممات دبر الحياة، ومنه يقال: أعتقه عن دبر أي بعد الموت، ولا تستعمل هذه اللفظة في كل شيء بعد الموت من وصية ووقف وغيره؛ لأن التدبير لفظ خص به العتق بعد الموت، يقال: دابر الرجل فهو مدابر إذا مات.
انظر: الزاهر (٤٢٨/١)، التعريفات (١/ ٧٦).

(٢) الهداية على مذهب الإمام أحمد، الكلواذي ص (٣٧٢).

(٣) المحرر في الفقه، للمجد(٧/٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بصفة، الإمام ابن قدامة: "وإن حملت ثم ولدت، ووجدت الصفة، لم يعتق الولد، لأن الصفة لم تتعلق به. وفيه وجه آخر: يتبعها قياسا على ولد المدبرة"(١).

وعلى هذا استنبط القاضي عدم تبعية وعتق ولد المدبرة الحادث، وذلك لعدم عتق ولد المعلق عتقها بصفة الحادث بعد الصفة.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام الزركشي، والنص هو: "ونقل حنبل عن أحمد فيما نقله القاضي في روايتيه، أنه قال: ولد المدبرة إذا لم يشترط يكون للمولى عبدا، وظاهر هذا أنه لا يصير مدبرا معها، وهذا قد يخرج على أن التدبير وصية، ولا شك أن ولد الموصى بها لا يتبعها، ولم يعرج أبو البركات إلى هذه الرواية، وإنما ذكر تخريجا تبعا لأبي الخطاب بعدم التبعية من المعلق عتقها بصفة، فإن تبعية ولدها الحادث بعد الوصية والتدبير لها على قولين.

وقول الخرقي: بعد تدبيرها. يخرج ما ولدته قبل ذلك فإنه لا يكون مدبرا بكونه مدبرا معها، وكأنه أخذها وهذا المذهب بلا ريب، لأنه لا يتبع في العتق المنجز، ولا في الاستيلاد، ففي التدبير أولى، وحكى أبو الخطاب رواية من رواية حنبل قال سمعت عمي يقول في الرجل يدبر الجارية ولها ولد قال: ولدها يكون مدبرا معها. وأبو محمد حمل هذا على الولد بعد التدبير، توفيقا بين جميع كلامه"(٢).

٢/ ابن رجب الحنبلي، والنص هو: "تبعية الولد مبني على لزوم التدبير، وخرج أبو الخطاب وجها: أنه لا يتبعها الحادث بينهما، وإنما يتبعها إذا كان موجودا معها في أحدهما من حكم ولد المعلق عتقها بصفة، بناء على أن التدبير تعليق بصفة فينبغي على هذا أن يخرج طريقة أخرى أنه

---

(١) الكافي، ابن قدامة (٢/٣٢٩).

(٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/٤٥٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

لا يتبعها الولد الحادث بينهما بغير خلاف وإنما كان موجودا في أحد الحالين فهل يتبعها؟ على وجهين بناء على أن المدبر وصية وحكم ولد الموصى بها كذلك"(١).

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: "ومن هنا قال أبو الخطاب في انتصاره: تبعية الولد مبني على لزوم التدبير. وخرج أبو الخطاب وجها: أنه لا يتبعها الحادث بينهما. وإنما يتبعها إذا كان موجودا معها في أحدهما من حكم ولد المعلق عتقها بصفة. بناء على أن التدبير تعليق بصفة. وينبغي على هذا: أن يخرج طريقة أخرى: أنه لا يتبعها الولد الحادث بينهما بغير خلاف"(٢).

نقد التخريج.

القول بعدم تبعية ولد المدبرة الحادث، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

ولكن عليه اعتراض وردّ من الإمام ابن قدامة، واعتراضه أن هذا القول مخالف لأقوال الصحابة، فقد ورد عنهم: أن ولد المدبرة بعد التدبير يعتق بعتقها، وسيأتي ذكر أقوالهم رضي الله عنهم في الأدلة.

أما عن تخريج القاضي أبي الخطاب فقد جعل الولد الذي ولد قبل التدبير يتبع أمه، وجعل الولد الحادث بعد التدبير، وهو الذي ولد بعد التدبير لا يتبع أمه.

وقد رد الإمام ابن قدامة: بأن الذي يتبع أمه هو الولد الحادث بعد التدبير، لا كما فهم القاضي أبو الخطاب أن ولدها قبل التدبير (الموجود) يتبعها، والإمام أحمد -رحمه الله- صرح في غير رواية بعدم تبعية الولد الموجود لأمه وذلك في مواطن عديدة: كالبيع، والهبة، والرهن، وغيرها، وهذا نص قوله: "وقال حنبل: سمعت عمي يقول في الرجل يدبر الجارية ولها ولد، قال: ولدها معها، وجعل أبو الخطاب هذه رواية، في أن ولدها قبل التدبير يتبعها. وهذا بعيد، والظاهر أن

---

(١) القواعد، ابن رجب ص (٤٠٥/١).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٣٢٧/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أحمد لم يرد أن ولدها قبل التدبير معها، وإنما أراد ولدها بعد التدبير، على ما صرح به في غير هذه الرواية؛ فإن ولدها الموجود لا يتبعها في عتق، ولا كتابة، ولا استيلاد، ولا بيع، ولا هبة، ولا رهن، ولا شيء من الأسباب الناقلة للملك في الرقبة"(١).

وكذلك رد الإمام البهوتي: بأن التدبير يختلف عن التعليق بصفة وعن الوصية فالتدبير آكد وأقوى؛ فعلى هذا يتبعها ولدها الحادث، قال -رحمه الله-: "وما ولدته مدبرة من غير سيدها بعد تدبيرها فهي أي: المدبرة تعتق بموته أي السيد سواء كان ما ولدته بعد التدبير موجودا حال التعليق أو موجودا حال العتق أو كان حادثا بينهما أي بين التعليق والعتق لما روي عن عمر وابنه وجابر أنهم قالوا ولد المدبرة بمنزلتها، ولا مخالف لهم من الصحابة ولأن الأم استحقت الحرية بموت سيدها فتبعها ولدها كأم الولد ويفارق التعليق بصفة في الحياة والوصية لأن التدبير آكد من كل منهما"(٢).

لاعتراضات العلماء، ولمخالفة هذا التخريج لأقوال الصحابة ﷺ، أرى أنه تخريج فيه ضعف.

---

(١) المغني، ابن قدامة (١٠/٣٥٣).

(٢) كشاف القناع (٤/٥٣٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

ولد المدبرة الحادث هل يتبع أمه في العتق، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

التدبير هل هو لازم أم لا[1]؟

فمن قال بلزوم التدبير جعل الولد الحادث يتبع أمه.

ومن قال بعدم لزوم التدبير جعل الولد الحادث غير تابع لأمه.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الحنابلة في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الولد الحادث يتبع أمه، ويعتق، وهو القول الصحيح من المذهب.

القول الثاني: أن الولد الحادث لا يتبع أمه، ولا يعتق، وهو القول المخرج على نصوص الإمام أحمد[2].

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين أن الولد الحادث يتبع أمه، ويعتق.

من الآثار:

---

(١) التدبير اللازم هو: ما يستقل العاقد أو من يقوم مقامه بإبطاله من غير سبب فإنه يتبع فيه النماء المنفصل من العين وغيرها. انظر: القواعد، ابن رجب ص (١٦٤/١).

أما التدبير غير اللازم فهو: ما يملك العاقد إبطاله إما بالقول أو تمنع نفوذ الحق المتعلق به بإزالة الملك من غير وجوب إبدال فلا يتبع فيه النماء من غير عينه. القواعد لابن رجب (١ / ١٦٦).

(٢) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣٢٧/٧)، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي (٣/ ٤٥٥)، والقواعد، ابن رجب ص (٤٠٥/١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١/ ما روي عن عبدالله بن عمر ﷺ أنه قال: ((ولد المدبرة يعتقون بعتقها، ويرقون برقها))(١).

وعنه أيضا ﷺ بلفظ ((ولد المدبرة بمنزلتها))(٢).

٢/ ما روي عن عبدالله بن مسعود ﷺ(٣)، أنه قال: ((ولد المدبرة بمنزلتها، يعتقون بعتقها، ويرقون برقها))(٤).

٣/ ما روي عن الزهري، أنه قال: ((ولد المدبرة بمنزلة أمهم إذا ولدتهم بعدما دبرت فهم بمنزلتها))(٥).

٤/ ما روي عن سعيد بن المسيب، أنه قال: ((ولد المدبرة بمنزلتها))(٦).

٥/ ما روي عن شريح، أنه قال: ولد المدبرة منها))(٧).

من القياس:

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، (٥/٢٤١)، كتاب المكاتب، رقم الأثر[٤٢٥٧]، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٥٣١)، كتاب المدبر، باب ما جاء في ولد المدبرة من غير سيدها بعد تدبيرها، رقم الأثر [٢١٥٨٤].

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (٩/١٤٤)، كتاب المدبر، باب أولاد المدبرة، رقم الأثر [١٦٦٨٣]، واللفظان صححهما الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٧٥٨).

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من أهل مكة. من أكابر الصحابة فضلاً وعقلا. ومن السابقين إلى الإسلام. وهاجر إلى أرض الحبشة الهجرتين. شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان ملازما لرسول الله ﷺ وكان أقرب الناس إليه هديًا ودلاً وسمتًا، له في الصحيحين ٨٤٨ حديثًا، توفي سنة ٣٢هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد(٣ / ١٠٦)؛ الإصابة(٢ / ٣٦٨)؛ الأعلام(٤ / ٤٨٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٤/٣٢٢)، باب في ولد أم الولد من قال: هو بمنزلتها، رقم الأثر [٢٠٦٣١].

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (٩/١٤٤)، كتاب المدبر، باب أولاد المدبرة، رقم الأثر [١٦٦٨٤].

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، (٩/١٤٤)، كتاب المدبر باب أولاد المدبرة رقم الأثر [١٦٦٨٥].

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، (٤/٣٢٢)، باب في ولد أم الولد من قال: هو بمنزلتها، رقم الأثر[٢٠٦٢٤].

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أن الأم تعتق بموت سيدها، فتبعها ولدها كأم الولد[١].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين أن الولد الحادث لا يتبع أمه، ولا يعتق.

من الآثار:

ما روي عن جابر بن زيد، أنه قال: ((ولد المدبرة عبد))[٢].

من القياس:

١/ القياس على المعلق عتقها بصفة، وذلك لأن المدبرة علق عتقها على صفة؛ فالتدبير تعليق بصفة.

٢/ أن التدبير عطية، والعطية معتبرة من الثلث فلم يتبع الولد الأم كالوصية[٣].

وقد نوقشت أدلة هذا القول:

١- أن هذا القول مخالف لما ورد عن الصحابة ﷺ.

٢- أن الأم استحقت الحرية بموت سيدها فتبعها ولدها كأم الولد.

٣- أن التدبير يختلف عن التعليق بصفة في الحياة، وعن الوصية؛ فالتدبير آكد من التعليق بصفة ومن الوصية[٤].

الترجيح:

---

(١) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٥٥/٣)، والممتع، التنوخي (٤٨١/٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، مصنف بن أبي شيبة (٣٢٣/٤)، باب في ولد أم الولد من قال: هو بمنزاتها، رقم الأثر (٢٠٦٣٩).

(٣) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣٢٧/٧)، والروايتين والوجهين(١١٩/٣).

(٤) انظر: كشاف القناع (٥٣٦/٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أرجح القول الأول، الذي ينص على أن الولد الحادث بعد التدبير يتبع أمه ويعتق بعتقها، وذلك لموافقته لظاهر أقوال الصحابة ﷺ والتابعين، وموافقته للقواعد والمقاصد الشرعية، ولقوة أدلتهم، وخلوها من الاعتراضات والمناقشات.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الثالث

باب الكتابة

وفيـــه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: العبد يبيع نسيئة من غير رهن ولا ضمين.
- المطلب الثاني: عمل المكاتب لسداد دينه.
- المطلب الثالث: إذا شرط عليهم في العقد ضمان.

* * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول
العبد يبيع نسيئة من غير رهن ولا ضمين

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة(١).

جواز بيع العبد المكاتب للأموال نسيئة.

القائل بالتخريج.

القاضي أبو يعلى الفراء.

أصل التخريج.

خرج القول بجواز بيع العبد المكاتب(٢)للأموال نسيئة، على جواز بيع المضارب نسيئة، والقول بجواز بيع المضارب نسيئة منصوص عليه في المذهب، قال الإمام المرداوي: "جواز بيع المضارب نساء؛ لكونه جعله هنا أصلا للجواز. وهو صحيح. وهو الصحيح من المذهب"(٣).

والقاضي أبو يعلى استنبط جواز بيع العبد نساء بدون ضمين أو رهن، وقد يكون في هذا العمل ضرر أو تلف للمال؛ لأن العبد مؤتمن على مال سيده، وأيضا لأن المكاتب صحيح

---

(١) بحثت في كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى، ولم أقف على المسألة.

(٢) المكاتب في اللغة: مشتق من الكتابة ومعناها الضم والجمع. مختار الصحاح مادة (كتب) ص(٢٦٦)، أنيس الفقهاء ص (٦١).

شرعا: بيع سيد رقيقه نفسه بمال مباح معلوم مؤجل في ذمته.

انظر: الروض المربع ص (٥٠٥)، شرح منتهى الإرادات (٢/ ٥٩٧).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٥/٢٨٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

التصرف في الأموال، يقول المجد ابن تيمية: "يصح تصرف العبد بإذن سيده وتتعلق ديون تجارته واقتراضه بذمة السيد"(١).

والمكاتب يختلف عن غير المكاتب؛ فالمكاتب يملك كسبه من المال بعكس العبد القن، يقول المجد ابن تيمية: "وما كسبه العبد غير المكاتب من المباح أو قبله في هبة أو وصية فهو لسيده"(٢)، إذا فالمكاتب يملك كسبه؛ لهذا شبهه القاضي أبو يعلى بالمضارب.

فكما أن المضارب مؤتمن على المال ويجوز له البيع والشراء نساء، كذلك المكاتب مؤتمن على المال ويجوز له البيع والشراء نساء.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة المقدسي، والنص هو: "وليس له أن يبيع نسيئة، وإن باع السلعة بأضعاف قيمتها ...؛ لأن فيه تغريرا بالمال، وهو ممنوع من التغرير بالمال، لتعلق حق السيد به.

قال القاضي: ويتخرج الجواز، بناء على الضارب، أن له البيع نسيئة، في إحدى الروايتين، فيخرج هاهنا مثله"(٣).

٢/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: "وليس له أن يبيع نسيئة وإن باع السلعة بأضعاف قيمتها ... ، لأن فيه تغريرا بالمال وهو ممنوع منه لتعلق حق السيد به.

قال القاضي ويتخرج الجواز بناء على المضارب أن له البيع نسيئة في إحدى الروايتين فيخرج ههنا مثله"(٤).

---

(١) المحرر في الفقه، للمجد (٣٤٨/١).

(٢) المصدر السابق (٣٤٨/١).

(٣) المغني، ابن قدامة (٢٣٩/٢٤).

(٤) الشرح الكبير على متن المقنع (٣٧٧/١٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣/ الإمام ابن تيمية المجد، والنص هو: "وهل له أن يبيع نساء أو يرهن أو يضارب أو يقتص إذا قتل بعض رقيقه بعضا أو يزوج رقيقه أو يكاتبه أو يعتقه بمال في ذمته بغير إذن سيده على وجهين"(١).

٤/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "هل يصح بيعه نساء برهن وبغيره أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرر ...:

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصحيح، على ما اصطلحناه، قدمه في الكافي والمغني والشرح... والوجه الثاني: له ذلك، وهو تخريج للقاضي من المضارب، وقيل: له ذلك برهن أو ضمين. قلت: وهو أولى"(٢).

٥/ الإمام المرداوي، والنص هو: "فائدتان: إحداهما: في جواز بيعه نساء، ولو برهن، وهبة بعوض، وحد رقيقه: وجهان ...

وقيل: يجوز بيعه نساء من غير رهن ولا ضمين. ففي البيع نساء ثلاثة أوجه: الجواز، وهو تخريج للقاضي من المضارب. وعدمه. والجواز برهن أو ضمين"(٣).

نقد التخريج.

القول بجواز بيع العبد المكاتب للأموال نسيئة، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

ولكن هناك اعتراض على تخريج جواز بيع المكاتب نساء على المضارب، وهو الغرر المتوقع في هذا البيع حتى إذا كان فيه رهن أو ضمين، لاحتمال تلف الرهن وإفلاس الضمين(٤).

---

(١) المحرر في الفقه، للمجد (٨/٢).

(٢) الفروع، ابن مفلح (١٤٧/٨).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٢٨٠/٥).

(٤) انظر: الشرح الكبير على متن المقنع (٣٧٧/١٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

لكن رغم الاعتراض فهذا التخريج قوي لأنه موافق لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، التي تحث وتدعو إلى مكاتبة العبيد ومساعدتهم في كسب الأموال.

قال تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة النور: ٣٣].

الشاهد في الآية هي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أي: من ابتغى وطلب منكم الكتابة، وأن يشتري نفسه من عبيد وإماء؛ فأجيبوه إلى ما طلب وكاتبوه،﴿ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أي: في الطالبين للكتابة ﴿خَيْرًا﴾أي: قدرة على التكسب، وصلاحا في دينه، لأن في الكتابة تحصيل المصلحتين، مصلحة العتق والحرية، ومصلحة العوض الذي يبذله في فداء نفسه.

وربما جد واجتهد وأدرك لسيده في مدة الكتابة من المال ما لا يحصل في رقه، فلا يكون ضرر على السيد في كتابته، مع حصول عظيم المنفعة للعبد.

فلذلك أمر الله بالكتابة على هذا الوجه أمر إيجاب كما هو الظاهر، أو أمر استحباب على القول الآخر، وأمر بمعاونتهم على كتابتهم، لكونهم محتاجين لذلك، بسبب أنهم لا مال لهم، فقال: ﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ﴾ يدخل في ذلك أمر سيده الذي كاتبه أن يعطيه من كتابته، أو يسقط عنه منها، وأمر الناس بمعونتهم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ولهذا جعل الله للمكاتبين قسطا من الزكاة، ورغب في إعطائه بقوله: ﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾أي: فكما أن المال مال الله، والذي بأيديكم عطية من الله لكم، فأحسنوا لعباد الله كما أحسن الله إليكم.

ومفهوم الآية الكريمة: أن العبد إذا لم يطلب الكتابة، لا يؤمر سيده أن يبتدئ بكتابته. وأنه إذا لم يعلم منه خيرا بأن علم منه عكسه، إما أنه يعلم أنه لا كسب له، فيكون بسبب ذلك كلا على الناس ضائعا، وإما أن يخاف إذا أعتق وصار في حرية نفسه أن يتمكن من الفساد، فهذا لا يؤمر بكتابته، بل ينهى عن ذلك لما فيه من المحذور[1].

هذا تفسير مختصر لمعنى الآية القرآنية، التي تدعو لكتابة العبيد ومساعدتهم في الحصول على حريتهم.

وهذا القول المخرج الذي يقول بجواز بيع المكاتب نساء، فيه مساعدة للعبد في الحصول على المال الذي يحتاجه لنيل حريته، لهذا أرى قوة هذا القول المخرج.

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن ص (٥٦٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن ليس للمكاتب أن يهب من ماله شيئا له قدر، ولا يعتق، ولا يتصدق بغير إذن سيده(١).

ولكن اختلفوا في اعتبار المكاتب جائز التصرف في بيع الأموال، وهل يصح بيعه وتصرفه بدون إذن سيده، أم لا.

فمن قال بأن المكاتب صحيح التصرف، قال بصحة بيعه نساء.

ومن قال بعدم صحة تصرف المكاتب، قال بعدم جواز بيعه نساء.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز البيع نساء للمكاتب مطلقا، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: جواز البيع نساء للمكاتب مطلقا، وهو القول المخرج في المذهب.

القول الثالث: جواز البيع نساء للمكاتب بشرط وجود رهن أو ضمين(٢).

---

(١) انظر: بداية المجتهد، ابن رشد (٦/٢٨٤١).

(٢) انظر: الإنصاف (٥/٢٨٠)، وتصحيح الفروع (٨/ ١٤٧) كلاهما للمرداوي.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم جواز البيع نساء للمكاتب مطلقا.

من المعقول:

أن حق السيد في المكاتب لم ينقطع عنه إذ ربما عجز فعاد إليه كل ما في ملكه(١)، ولأن في البيع نساء تغريرا بالمال، وهو ممنوع من التغرير بالمال، لتعلق حق السيد به(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بجواز البيع نساء للمكاتب مطلقا.

من المعقول:

قاسوا المكاتب على المضارب، حيث يحق لكليهما السعي والعمل لإيجاد المال(٣).

أدلة أصحاب القول الثالث: القائلين بجواز البيع نساء للمكاتب بشرط وجود رهن أو ضمين.

من المعقول:

أن وجود الرهن والضمين يزيل الغرر ويحفظ المال؛ فلهذا يجوز البيع نساء مع وجود الرهن أو الضمين.

المناقشات:

نوقش أصحاب القول الثاني (القول المخرج)، والقول الثالث: بأن البيع نسيئة فيه غرر واضح، وأنه لو وجد رهن وضمين، فالرهن يحتمل أن يتلف، ويحتمل أن يفلس الغريم والضمين(٤).

---

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (٦٠٣/٢).
(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (٢٣٩/٢٤).
(٣) انظر: المغني، ابن قدامة (٢٣٩/٢٤).
(٤) انظر: المصدر السابق (٢٣٩/٢٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الترجيح:

أرجح القول المخرج، لأن فيه تسهيلًا وتيسيرًا على المكاتب في طلب المال، ولأن هذا القول موافق لظاهر القرآن الذي يدعو لمساعدة المكاتب في جمع مال كتابته.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
عمل المكاتب لسداد دينه

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة[1].

وجدت في كتاب الفنون لابن عقيل ما يدل على أنه -رحمه الله- يرى دين الكتابة كسائر الديون وأنه لو مات المكاتب فإن على ولده أداء دين الكتابة.

"ويزيد عليه بأن يكون قد بقي من يؤدي، إما ولد المكاتب، أو عبد كان شاركه في عقد الكتابة، واستدل على ذلك بأنه قد بقي علقة من علق العقد، وهي الوفاء في حق الميت، وإمكان الأداء في حق الحي. . . "[2].

القائل بالتخريج.

الإمام أبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي.

أصل التخريج.

---

(١) بحثت في كتاب التذكرة لابن عقيل ولم أجد المسألة، ثم بحثت في كتاب الفنون ووجدت ما يقارب لهذا الرأي.

(٢) كتاب الفنون، ابن عقيل (١/١٠٩)، وهذا الكتاب من تحقيق المستشرق جورج المقدسي، وقد أنهى تحقيقه عام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، وكان يرمز ب صلعم في قول -صلى الله عليه وسلم-، وب سح في قول سبحان الله، وب رضهم في قول - رضي الله عنهم-، وهو أيضا بدون فهارس أو ترتيب، وقد جمع فيه الإمام ابن عقيل شتى العلوم، فهو يجمع بين الوعظ والمناظرة والفقه والتفسير واللغة والفوائد وعلم النفس وعلم الاجتماع، وهذا يدل على عبقرية هذا الإمام، وكانت طريقته في التأليف السرد والاسترسال، بدون تنظيم أو تنسيق، مما اضطرني إلى تقليب وتصفح الكتاب بجزئيه بحثا عن نص المسألة، وقد وجدت أن أقرب نص يدل على رأي ابن عقيل في دين المكاتب هو هذا النص.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

خرج الإمام ابن عقيل وجوب جبر المكاتب على وفاء دين الكتابة، على وجوب قضاء سائر الديون الأخرى.

وقضاء الدين واجب، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾ [سورة النساء: ١٢]، يقول الشيخ السعدي-رحمه الله- قدم الله تعالى الوصية مع أنها مؤخرة عن الدين للإهتمام بشأنها، وذلك لكون إخراج الوصية شاقا على الورثة، وإلا فالديون مقدمة عليها، وتكون من رأس المال(١).

فقضاء الديون من أوجب الواجبات، والنصوص الواردة في الكتاب والسنة في وجوب قضاء الدين كثيرة.

ومن هذا استنبط الإمام ابن عقيل وجوب قضاء دين الكتابة وأن المكاتب يجبر على القضاء كما في الديون الأخرى.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن رجب، والنص هو: "فأما المكاتب فلا يجبر على الكسب لوفاء دينه على المذهب المشهور؛ لأنه دين ضعيف، وخرج ابن عقيل وجها بالوجوب كسائر الديون"(٢).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: "الثانية: لا يجبر المكاتب على الكسب لوفاء دينه. على الصحيح من المذهب قال في القاعدة الثانية والثلاثين بعد المائة: هذا المذهب المشهور. لأنه دين ضعيف.

وخرج ابن عقيل وجها بالوجوب كسائر الديون"(٣).

---

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن، عبدالرحمن السعدي ص (١٦٧).
(٢) القواعد، ابن رجب ص (٧٢/٣).
(٣) الإنصاف، المرداوي (٣٥٣/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول بوجوب جبر المكاتب على وفاء دين الكتابة، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

ولم أقف على اعتراضات أو ردود على هذا التخريج، ولكن دين الكتابة يختلف عن الديون الأخرى، فدين الكتابة يتعلق بالعبيد، وقد أمرنا الله تعالى بمساعدتهم والتيسير عليهم في دين الكتابة، وأيضا هناك مشقة في تكسب العبد وسعيه، وهو بذلك يختلف عن الحر.

إذا فالقول المخرج رغم خلوه من اعتراضات العلماء إلا أنه مخالف لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية التي تدعو للرفق والتيسير على المكاتب.

قال تعالى: ﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [سورة النور: ٣٣].

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن المكاتب إذا عجز عن سداد دين الكتابة، سواء كله أو بعضه فإنه يرق(١).

واختلفوا في هل دين الكتابة، دين لازم، أم غير لازم.

فمن قال بجبر المكاتب على الكسب لقضاء دينه، اعتبر دين الكتابة دينًا لازمًا.

ومن قال بعدم جبر المكاتب على الكسب لقضاء دينه، اعتبر دين الكتابة دينًا غير لازم.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: لا يجبر المكاتب على الكسب لقضاء دينه، وهو القول الصحيح والمنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: يجبر المكاتب على الكسب لقضاء دينه، وهو القول المخرج في المذهب(٢).

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن المكاتب لا يجبر على الكسب لقضاء دينه.

من المعقول:

١- أن مال الكتابة غير مستقر، وليس بدين صحيح؛ لأنه لا يجبر على أدائه.

٢- أن مال الكتابة لا تصح الكفالة به.

---

(١) انظر: بداية المجتهد، ابن رشد (٦/٢٤٤١).

(٢) انظر: الإنصاف، المرداوي (٧/٣٥٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣- أن الشرع جعل هذا العقد وسيلة إلى العتق؛ وبذلك هو يختلف عن سائر الديون.

٤- أن في السعي للكسب كلفة ومشقة على العبد، والشرع أمر بالتيسير على العبيد(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن المكاتب يجبر على الكسب لقضاء دينه.

من المعقول:

أن دين الكتابة دين كسائر الديون، فلهذا يلزم العبد السعي والتكسب لقضاء دينه(٢).

المناقشات:

ناقش أصحاب القول الأول أصحاب القول الثاني: بأن الله تعالى أمرنا بمساعدة العبيد والتيسير عليهم في دين الكتابة، وأن في تكسب العبد وسعيه مشقة وشدة، والمشقة تجلب التيسير، وأن العبد يختلف عن الحر في جميع الأحكام الشرعية ففي قضاء الدين أولى.

الترجيح:

أرجح القول الأول، وهو القول الصحيح والمنصوص عليه في المذهب القائل بعدم جبر المكاتب على التكسب لقضاء دين الكتابة، لأنه موافق لقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية التي تدعو للرفق والتيسير على المكاتب. قال تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النور: ٣٣].

(١) انظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، الرحيباني(٤/٧٣٦).

(٢) انظر: الإنصاف، المرداوي (٧/٣٥٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث
إذا شرط عليهم في العقد ضمان

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة(١).

أنه يصح شرط السيد على عبيده ضمان بعضهم لبعض في مال الكتابة.

القائل بالتخريج.

الإمام الحسن بن حامد بن علي البغدادي.

أصل التخريج.

خرج القول بصحة شرط السيد على عبيده ضمان بعضهم لبعض لمال الكتابة، على صحة ضمان الحر لمال الكتابة.

والقول بصحة ضمان الحر لمال الكتابة، رواية صحيحة نقلها حرب عن الإمام أحمد، وقد ذكرها القاضي أبو يعلى فقال: في ضمان الحر لمال الكتابة روايتان: إحداهما يصح ضمانه؛ لأنه

---

(١) بحثت في كتاب تهذيب الأجوبة، وهو كتاب مطبوع من جزء واحد، وهو يتكلم عن آداب الإفتاء والواجب على المفتي، وما يلزمه في جواباته على أسئلة العوام، ثم تحدث عن إجابات الإمام أحمد والمراد بها، كقوله: لا يصلح، وأخشى أنه وغيرها، فالمؤلف لم يتطرق في كتابه لعلم الفقه.
وأيضا وجدت أن لدى المؤلف كتابا ضخما في عشرين مجلدا، اسمه الجامع في الاختلاف، وقد ألفه في الفقه واختلاف الفقهاء، وقد اجتهدت في البحث عنه، وأعتقد أنه مفقود، ولا زال البحث جاري عن الكتاب.
فنص هذه المسألة مفقود؛ ولهذا سأكتفي بذكر الناقلون للمسألة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عوض في معاوضة، فصح ضمانه، كثمن المبيع(١)، فكما أن الحر يصح ضمانه لمال الكتابة، كذلك العبد يصح ضمانه لمال الكتابة.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ القاضي أبو الخطاب، والنص هو: "ولا يصح ضمان الحر مال الكتابة في إحدى الروايتين، وتصح في الأخرى، فعلى هذه الرواية إن ضمن المال بعض المكاتبين عن بعض صح على قول ابن حامد، وقال شيخنا: لا يصح"(٢).

٢/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: "إن شرط عليهم في العقد، أن كل واحد منهم ضامن عن الباقين، فالشرط فاسد، والعقد صحيح.

وقال أبو الخطاب: في الشرط رواية أخرى أنه صحيح.

وخرجه ابن حامد وجها، بناء على الروايتين في ضمان الحر لمال الكتابة"(٣).

٣/ الإمام السامري، والنص هو: "إن ضمن المال بعض المكاتبين عن بعضهم صح، قاله ابن حامد، وقال القاضي: لا يصح"(٤).

٤/ الإمام شمس الدين ابن قدامة، والنص هو: "إن شرط عليهم في العقد أن كل واحد منهم ضامن عن الباقين فسد الشرط والعقد صحيح، وقال أبو الخطاب: فيه رواية أخرى أن الشرط صحيح، وخرجه ابن حامد وجها بناء على الروايتين في ضمان الحر لمال الكتابة"(٥).

---

(١) الروايتين والوجهين، (١٢١/٣).
ونص المسألة هو: "هل يصح ضمان الحر مال الكتابة، أم لا ؟
فنقل حرب: أنه يصح. ونقل مهنا وابن منصور: لا يصح".
(٢) الهداية، أبو الخطاب ص (٣٧٥).
(٣) المغني، ابن قدامة (٤٥٥/١٠).
(٤) المستوعب، السامري (٢٧٢/٢).
(٥) الشرح الكبير على متن المقنع (٤٤٧/١٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٥/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "فإن شرط عليهم في العقد أن كل واحد منهم ضامن عن الباقين فسد الشرط وصح العقد وعنه: صحة الشرط"(١).

٦/ الإمام المرداوي، والنص هو: "فائدة: لو شرط عليهم في العقد ضمان كل واحد منهم عن الباقين: فسد الشرط، وصح العقد. قدمه في المغني، والشرح، والرعاية. وعنه: صحة الشرط أيضا. ذكرها أبو الخطاب. وخرجه ابن حامد وجها، بناء على الروايتين في ضمان الحر لمال الكتابة، على ما تقدم في باب الضمان. ويذكرون المسألة هنا كثيرا"(٢).

نقد التخريج.

القول بصحة ضمان العبيد لمال الكتابة، إذا شرط السيد عليهم ذلك في العقد، على صحة ضمان الحر لمال الكتابة، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وكذا هو تخريج خالي من اعتراضات العلماء وردودهم، وهذا يدل على قوة التخريج.

ولكن قياس العبد على الحر في صحة الضمان، فيه ضعف؛ وذلك لاختلاف الحر عن العبد في كافة الأحكام الشرعية، ومنها الضمان، فلا يصح قياس العبد على الحر.

---

(١) المبدع شرح المقنع (٦/٦٥).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٧/٣٥٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن للكتابة شروط منها شرعية، ومنها حسب التراضي، وأن هذه الشروط منها جائزة غير لازمة، ومنها شروط لازمة.

واختلفوا في دين الكتابة، هل هو دين لازم، أم غير لازم؟

فمن قال بلزوم دين الكتابة، قال بصحة ضمان العبيد لمال الكتابة.

ومن قال بأن دين الكتابة غير لازم، قال بعدم صحة ضمان العبيد لمال الكتابة.

الروايات والأقوال في المسألة.

في المسألة قولان:

القول الأول: عدم صحة ضمان العبيد لمال الكتابة، إذا شرط السيد ذلك ويصح عقد الكتابة، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: صحة ضمان العبيد لمال الكتابة، إذا شرط السيد ذلك وصحة العقد، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم صحة ضمان العبيد لمال الكتابة.

من المعقول: أن مال الكتابة ليس لازما، ولا يؤول إلى اللزوم، فلا يصح ضمانه[1].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة ضمان العبيد لمال الكتابة.

من المعقول:

---

(١) انظر: الشرح الكبير على متن المقنع (٤٤٧/١٢)، كشاف القناع (٥٦٢/٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١- قياس صحة ضمان العبد لمال الكتابة، على صحة ضمان الحر لمال الكتابة[١].

٢- أن مال الكتابة، دين لازم، فيصح ضمانه.

الترجيح:

أرجح القول المنصوص القائل بعدم صحة ضمان العبيد لمال الكتابة؛ لقوة استنباطهم وحجتهم.

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣٥٧/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الرابع

باب أحكام أمهات الأولاد

وفيـــه مطلب واحد:

- المطلب الأول: الولادة من غير السيد.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
الولادة من غير السيد(١)

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

نص المسألة عند ابن قدامة: "فأما ولد أم الولد قبل استيلادها، وولد المدبرة قبل تدبيرها، والمكاتبة قبل كتابتها، فلا يتبعها؛ لوجوده قبل انعقاد السبب فيها، وزوال حكم التبعية عنه قبل تحقق السبب في أمه، ولهذا لا يتبعها في العتق المنجز، ففي السبب أولى. وذكر أبو الخطاب في ولد المدبرة قبل التدبير روايتين، فيخرج هاهنا مثله"(٢).

نص المسألة عند شمس الدين ابن قدامة: "فأما ولد أم الولد قبل استيلادها وولد المدبرة قبل تدبيرها وولد المكاتبة قبل كتابتها فلا يتبعها لوجوده قبل انعقاد السبب فيها وزوال حكم التبعية عنه قبل تحقق السبب في أمه ولهذا لا يتبعها في العتق المنجز ففي السبب أولى وذكر أبو الخطاب في ولد المدبرة قبل التدبير روايتين فيخرج ههنا مثله"(٣).

القائل بالتخريج.

الإمام ابن قدامة المقدسي (المصنف)، والإمام شمس الدين ابن قدامة (الشارح).

---

(١) هناك فرق بين الولد الموجود قبل ولادة الأمة من السيد، وبين الولد الحادث بعد ولادة الأمة من السيد، ونحن مسألتنا عن الولد الموجود قبل ولادة الأمة من السيد.

(٢) المغني، ابن قدامة (١٠/٤٨٠).

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع (١٢/٥٠٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أصل التخريج.

خرج الإمامان المصنف والشارح هذا التخريج تبعا للقاضي أبي الخطاب في مسألة ولد المدبرة؛ حيث رأى القاضي أن الولد الموجود قبل التدبير يتبع أمه، وأن الولد الحادث بعد التدبير لا يتبع أمه(١).

فعلى هذا خرج القول بعتق ولد الأمة الموجود قبل إيلادها من سيدها، على القول بعتق ولد المدبرة الموجود قبل التدبير، وقد نص المذهب على أن المشهور في ولد المدبرة أنه يتبعها في التدبير، سواء كان موجودا حال التعليق، أو العتق، أو حادثا بينهما(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: "تنبيه: ظاهر قوله (ثم إن ولدت). أن الولد لو كان موجودا قبل إيلادها من سيدها: لا يعتق بموت السيد، وهو صحيح، وهو المذهب.

قال في الفروع: لا يعتق على الأصح. وقدمه في المغني، والشرح، وغيرهما.

وعنه: يعتق. خرجها المصنف والشارح من ولد المدبرة الذي كان قبل التدبير، على ما تقدم في بابه"(٣).

نقد التخريج.

القول بعتق الولد الموجود قبل ولادة الأمة من السيد، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

---

(١) انظر: الإنصاف (٣٦٩/٧).

(٢) القواعد، ابن رجب ص (٤٠٤/١).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٣٦٩/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ولكن هذا التخريج فيه ضعف، وذلك لرد واعتراض القائلين بالتخريج أنفسهم؛ حيث وصفاه بأنه بعيد عن القواعد الشرعية والأحكام الفقهية، وهذا نص اعتراضهما "وهذا بعيد؛ لأن الولد المنفصل لا يتبعها في عتق ولا بيع ولا هبة ولا في شيء من الأحكام سوى الإسلام بشرط كونه صغيرا فيكف يتبع في التدبير؟ ولأنه لا نص فيه ولا قياس يقتضيه فيبقى بحاله"(١).

فالولد الموجود، أو كما وصفاه (الولد المنفصل) لا يتبع في عتق، ولا بيع، ولا هبة، ولا في شيء من الأحكام سوى الإسلام وذلك بشرط أن يكون صغيرا، وأيضا لم يرد نص بعتق الولد الموجود، وإنما ورد نص بعتق الولد الحادث، وهذا نص الإمام أحمد عندما سأل عن ولد المدبرة فقال: "قلت: المدبرة، وولدها بمنزلتها، إذا ولدت وهي مدبرة؟ "(٢).

ولكن هناك روايات تدل على أن الولد الموجود يتبع أمه كالولد الحادث، منها ما حكاه أبو الخطاب من رواية حنبل، قال: سمعت عمي يقول في الرجل يدبر الجارية ولها ولد قال: ولدها يكون مدبرا معها(٣).

وقد حمل الإمام ابن قدامة هذه الرواية على الولد الحادث بعد التدبير، رغم أن النص يحتمل عتق الولد الموجود قبل التدبير.

نستنتج بعد ذكر اعتراض الإمامين المصنف والشارح واللذان هما صاحبا التخريج والقائلان به، ضعف هذا التخريج.

---

(١) المغني، ابن قدامة (٤٨٠/١٠)، والشرح الكبير على متن المقنع (٥٠٧/١٢).

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤٤٦٢/٨)، رقم المسألة [٣١٩٨].

(٣) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٥٥/٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل الولد الموجود قبل ولادة الأم من السيد يعتق أم لا؟

تحرير محل النزاع.

هل تعتبر أحكام الولادة وأمهات الأولاد كالتدبير، أم تختلف؟

فمن قال بعتق الولد الموجود قبل الإيلاد، اعتبر الولادة كالتدبير.

ومن قال بعدم عتق الولد الموجود قبل الإيلاد، اعتبر الولادة تختلف عن التدبير.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء الحنابلة في حكم الولد الموجود قبل ولادة الأم من السيد على قولين:

القول الأول: عدم عتق الولد الموجود قبل الإيلاد، وهو القول المنصوص والصحيح في المذهب.

القول الثاني: عتق الولد الموجود قبل الإيلاد، وهو القول المخرج في المذهب[1].

الأدلة، والمناقشات، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم عتق الولد الموجود قبل الإيلاد.

من المعقول:

أن ولد أم الولد قبل استيلادها، لا يتبع أمه، ولا يعتق، وذلك لأن الولد موجود قبل انعقاد السبب في أمه، ولهذا زال حكم التبعية عنه قبل تحقق السبب في أمه، وعلى هذا لا يتبعها في العتق المنجز، ففي العتق بسبب الولادة أولى[2].

---

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي (٣٦٩/٧).

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (٤٨٠/١٠)، والشرح الكبير على متن المقنع (٥٠٧/١٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعتق الولد الموجود قبل الإيلاد.

من القياس:

قاسوا ولد الأمة الموجود قبل إيلادها من سيدها، على ولد المدبرة الموجود قبل التدبير، فكما أن ولد المدبرة الموجود قبل التدبير يعتق، كذلك يعتق ولد الأمة الموجود قبل إيلادها من سيدها[1].

المناقشات:

نوقشت أدلة أصحاب القول الثاني القائلين: بعتق ولد الأمة الموجود قبل إيلادها من سيدها، من وجهين:

الوجه الأول: أن الولد المنفصل (الموجود) لا يتبع أمه في عتق، ولا بيع، ولا هبة، ولا في شيء من الأحكام سوى الإسلام بشرط كونه صغيرا، فيكف يتبع في التدبير؟

الوجه الثاني: أن القول بعتق ولد المدبرة الموجود قبل التدبير لا نص فيه، فالقياس عليه ضعيف[2].

ردّ أصحاب القول الثاني على المناقشات:

بأن قولكم عن عتق ولد المدبرة الموجود قبل التدبير، لا نص فيه، مردود، فقد ورد نص عن حنبل، قال: سمعت عمي يقول في الرجل يدبر الجارية ولها ولد قال: ولدها يكون مدبرا معها[3].

---

(١)انظر: المغني، ابن قدامة (٤٨٠/١٠)، والشرح الكبير على متن المقنع (٥٠٧/١٢).

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٥٥/٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الترجيح:

أرجح القول الأول، القائل: بعدم عتق الولد الموجود قبل الإيلاد، وذلك لموافقتهم لظاهر القواعد الشرعية، وكذلك موافقتهم لأقوال الصحابة ﷺ، ولقوة أدلتهم، وخلوها من الاعتراضات والمناقشات.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ربط المسائل بالمستجدات المعاصرة:

جميع المسائل الموجودة في باب العتق لا يمكن ربطها بالواقع؛ وذلك لعدم وجود رقيق في هذا الزمان.

وقد تسبب عدم وجود الرقيق، وضعف المسلمون، وعدم وجود فتوحات إسلامية، إلى اعتقاد البعض بحرمة الرق والاستعباد في الدين الإسلامي.

فلهذا تعتبر الواقعة الوحيدة المرتبطة بباب العتق هي ظهور شبهة تحريم الرق في الإسلام، وأن الدين الإسلامي قد منع الرق وحرمه، وقد بدأ هذا الفكر بعد اتفاقية الأمم المتحدة التي وقعت في جنيف عام ١٩٢٦م ثم عدلت وبدأ في تنفيذ الاتفاقية عام ١٩٥٥م[١]، وقد انضم الكثير من الدول الإسلامية تحت الأمم المتحدة.

أما أمريكا فقد ألغت الرق عام ١٨٦٤م، وذلك بعد حرب أهلية قامت بسبب مشكلة الرق وتجارة الرقيق[٢].

ويعتبر تحريم الرق من القواعد الآمرة[٣]في القانون الدولي، ولأن تحريم الرق من القواعد الآمرة فيلزم كل دولة تدخل في هذه المجموعة أن تلتزم بها بدون أي نقاش أو معارضة أو حتى طلب تعديل.

---

(١) انظر: مكتبة حقوق الإنسان، الاتفاقية الخاصة بالرق (٢٧٩/١)، مجموعة صكوك دولية، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٣م. http://hrlibrary.umn.edu/arab/b٠٢٨.html

(٢) أهمية الجهاد ص (٣٧٢).

(٣) عرفت القواعد الآمرة بعدة تعاريف وهي:

الأول: أنها تلك التي توضع من أجل الجماعة الدولية.

الثاني: أنها تلك المتعلقة بالنظام العام الدولي.

الثالث: أنها تلك التي تضمن الحد الأدنى من السلوك الضروري لضمان العلاقات الدولية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ولهذا ظهرت في هذا الزمان نازلة عظيمة كانت بسبب وجود جيل جديد تربى على عدم وجود الرقيق في حياتهم اليومية فظن واعتقد أن الإسلام يمنع الرق، وأيضا تأثير الإعلام على فكر المسلمين وإيهامهم أن الرق ظلم وقسوة وإهانة للإنسانية، فظهر لنا من المسلمين من رد على هذا الاتهام بظلم أكبر وهو إنكار نظام الرق وأنه لا يوجد رقيق في الإسلام، وهذه شبهة عظيمة وتحريف لشرع الله سبحانه.

وقد ذكر الشيخ العلياني أن هناك دكتور اسمه محمد عبدالجواد ألف كتاب سماه: (التطور التشريعي في المملكة) وصف فيه الرق بأنه انحطاط للبشرية[١].

وقد رد العلماء المعاصرون على هذه الشبهة، وأثبتوا أن الرق مرتبط بفريضة الجهاد في سبيل الله وأنه باقي إلى قيام الساعة كما أن الجهاد باقي إلى قيام الساعة، وفي كتاب الله تعالى آيات كثيرة تذكر أحكام الرقيق وكيفية التعامل معهم.

ومن العلماء الذين تصدوا لرد هذه الشبهة:

١- الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان الفوزان في كتابه إيضاح العبارات في شرح أخصر المختصرات[٢].

٢- الشيخ أ. د: عمر بن عبدالعزيز قريشي في كتابه سماحة الإسلام[٣].

٣- الشيخ: محمد قطب في كتابه شبهات حول الإسلام[٤].

٤- الشيخ الدكتور: علي بن نفيع العلياني[٥].

انظر: الوسيط في القانون الدولي العام ص (٦٢-٦٣).

(١) أهمية الجهاد، د. علي بن نفيع العلياني ص (٣٧٢).

(٢) إيضاح العبارات، د.صالح الفوزان (٣/٦٥-٦٨).

(٣) سماحة الإسلام، د. عمر بن عبدالعزيز قريشي ص (٢٨٥-٣٣٠).

(٤) شبهات حول الإسلام، محمد قطب ص (٣٧-٦٣).

(٥) أهمية الجهاد، د. علي بن نفيع العلياني ص (٣٧١-٣٨٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وقد حصر الإسلام الرق في طريق واحد وهو أسرى الحرب، ودعا وشجع المجتمع المسلم إلى عتق الرقاب وجعل في عتق كل عضو من أعضاء الرقيق عتق لعضو من أعضاء سيده من النار، فتحرير الرقيق سبيل لتحرير الإنسان من عذاب النار يوم القيامة.

وهذا التهذيب والحصر لمنابع الرق في منبع واحد دليل على وجود الرق في الإسلام[1].

(١) لقد استفدت من العلماء المعاصرين الشيخ الفوازان، والقريشي، ومحمد قطب، والشيخ العلياني، في معرفة أنه في هذا الزمان انتشرت شبهة بين الناس وهي إنكار وتحريم الرق، وأن الإسلام يمنع الرق؛ ولا شك أن هذه شبهة عظيمة ونازلة مرتبطة بكتاب العتق، حيث أنه تعطلت جميع أحكام الشريعة في باب العتق، وذلك بسبب منع الرق وتحريمه دوليا.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفصل السادس

الفصل السادس

كتاب النكاح

ويشتمل على سبعة مباحث:

- المبحث الأول: في مقدمته.
- المبحث الثاني: باب أركان النكاح.
- المبحث الثالث: باب المحرمات في النكاح.
- المبحث الرابع: باب الشروط في النكاح.
- المبحث الخامس: باب حكم العيوب في النكاح.
- المبحث السادس: باب نكاح الكفار.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توطئة:

النكاح في اللغة: الوطء[1]، وفي الاصطلاح: عقد شرعي يعتبر فيه لفظ إنكاح أو تزويج ويقتضي حل استمتاع كل من الزوجين للآخر[2].

وقد ورد ذكر النكاح في مواضع عديـــدة في القرآن الكريم، وسوف أكتفي بذكر موضع واحد:

قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [سورة الروم: ٢١].

وجه الدلالة من الآية:

أن من آيات الله الدالة على رحمته خلق الأنثى (الزوجة) للسكون والراحة، ومعلوم للجميع ما في النكاح من منافع وراحة وسكينة[3].

أما في السنة فقد ورد ذكر النكاح أيضا في مواضع كثيرة، وسأكتفي بذكر موضع واحد وهو:

قول النبي ﷺ ((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء))[4].

في هذا الحديث خاطب النبي ﷺ الشباب بأن المستطيع للباءة منكم والمقصود بالباءة (الجماع) فليتزوج[5]، فالشاب القادر على الجماع يلزمه النكاح، فإن عجز لقلة ذات اليد

---

(١) الصحاح مادة (نكح)، (١/ ٤١٣).

(٢) انظر: كشاف القناع (٥/ ٥)، الروض المربع (ص: ٥٠٨).

(٣) انظر تفسير السعدي (ص: ٦٣٩).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم الحديث [٥٠٦٥]، صحيح البخاري (٣ / ٧)، ومسلم في كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه، رقم الحديث [١٤٠٠]، صحيح مسلم (٢ / ١٠١٩).

(٥) شرح النووي على مسلم (٩ / ١٧٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فعليه بالصوم فإنه له وجاء[1].

وفعل النكاح مع الشهوة أفضل من نوافل العبادة؛ لاشتماله على مصالح كثيرة، كتحصين فرجه وفرج زوجته، والقيام بها، وتحصيل النسل وتكثير الأمة.

والنكاح تقع فيه الأحكام التكليفية الخمسة، وذلك بحسب وضع الناكح وظروفه.

وأركانه: الإيجاب، والقبول.

---

(١) المقصود بالوجاء بكسر الواو وبالمد هو رض الخصيتين، والمراد هنا: أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني. شرح النووي على مسلم (٩ / ١٧٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول

في مقدمته

وفيـــه مطلبان:

- المطلب الأول: النظر إلى الخنثى المشكل.
- المطلب الثاني: خطبة الرجل على خطبة أخيه.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
النظر إلى الخنثى المشكل[1]

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"وعورة[2] الرجل ما بين السرة والركبة نقله الجماعة وعنه والركبة، لخبر ضعيف، قيل للقاضي:

---

(١) مسألتنا هي حكم النظر للخنثى المشكل.

فمن هو الخنثى المشكل، عرفه ابن عرفة بأنه: " من له فرج الذكر والأنثى ".

شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢٥٣).

والخنثى لغة: على وزن فعلى، وكجلى وحبالى ويجمع على خناث كأنثى وإناث مشتق من مادة خنث وهي تدل على معنى الاسترخاء، ولتثني، والتكسر والاشتباه، والتغير.

راجع مادة خنث في الصحاح (٢٨١/١)، ولسان العرب (٤٥/٢١).

أما في الاصطلاح فعرف بأنه الآدمي الذي له آلتا الذكر والأنثى، أو ليس له واحدة منهما (أي من الآلتين) بل له ثقب لا يشبه آلة منهما يخرج منه البول.

ويعرف الخثى المشكل بأنه الذي يبول من الفرجين دفعة واحدة وينقطع منهما البول دفعة واحدة ويميل إلى الرجال والنساء ميلا واحدا.

فلو اختل شرط من هذه الشروط لم يكن مشكلا، فلو بال من أحد الفرجين دون الآخر فالحكم له.

أو بال منهما جميعا ولكن لم يبل منهما دفعة، بل كان يسبق أحدهما الآخر وينقطعان معا فالحكم للسابق

أو بال منهما دفعة ولكن لم ينقطع بوله منهما بل يسبق انقطاعه من أحدهما فالحكم للمتأخر.

أو لم يبل منهما معا بل يسبق انتهاء أحدهما ابتداء الآخر فالحكم للسابق.

انظر شرح الفصول المهمة في مواريث الأمة (٣/ ١٦٥).

(٢) العورة في اللغة: سوءة الإنسان، وكل أمر يستحيا منه فهو عورة، والنساء عورة. انظر: تهذيب اللغة مادة(عور)، (٣/ ١١٠)، الصحاح (عور)، (٢/ ٧٥٩).

شرعا: العورة هي سوأة الإنسان أي قبله أو دبره، وكل ما يستحيا منه إذا نظر إليه، أي ما يجب ستره في الصلاة، أو يحرم النظر إليه في الجملة. انظر: شرح منتهى الإرادات (١/ ١٤٩)، الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص: ٧٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لا يمكنه عادة ستر الفخذ إلا بستر بعض الركبة، وما لا يتوصل إلى أداء الصلاة إلا به يكون فرضا مثلها. ولهذا دخلت المرفق في الوضوء، فألزم بالسرة وعنه الفرجان واختاره صاحب المحرر وغيره، وهو أظهر، قال: وسمى الشارع الفخذ عورة لتأكد الاستحباب، وتكلم بعضهم في الخبر.

وللمالكية كالأول، وأن السرة عورة، وأن لا يجب ستر جميعه، والله أعلم. وكذا خنثى مشكل، وعنه كامرأة " (١)

القائل بالتخريج.

الإمام ابن مفلح الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج ابن مفلح جواز النظر للخنثى وأنه كالرجل على حكم عورته في الصلاة؛ وذلك قياسا على الرواية الواردة عند الإمام أحمد في حكم ستر عورة الخنثى المشكل في الصلاة والغسل(٢) إذا مات وأن عورته كعورة الرجل(٣).

نقل القاضي أبو يعلى في حكم غسل الميت الخنثى روايتين إحداهما أنه كالرجل فيغسله الرجال من فوق ثيابه.

---

(١) الفروع لابن مفلح (٢/ ٣٤- ٣٥).

المسألة المخرجة هي: أن الخنثى المشكل كالرجل في حكم النظر إليه.

والذي نص على أن هذا القول هو قول مخرج عند الحنابلة، هو الإمام المرداوي، ولكني عندما تتبعت المسألة وجدت أن الإمام ابن مفلح قد ذكر هذا القول، ولأن الإمام ابن مفلح متقدم في تاريخ الوفاة على المرداوي، فقد وضعت نص قوله نصا للمسألة.

(٢) الغسل لغة: سيلان الماء على الشيءً مطلقا.

انظر: لسان العرب مادة (غسل). (٤٩٤/١١)، التعاريف (٥٣٧/١)،دستور العلماء (٥/٣).

شرعا: استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص.انظر: الروض المربع (٣٥/١).

(٣) بحثت عن هذا القول في روايات الإمام أحمد لكني لم أقف على الرواية.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

"مسألة: واختلفت في الخنثى، فنقل محمد بن عبده: أنه ييمم، لأنه يحتمل أن يكون ذكرا، فلا يغسله النساء، ويحتمل أن يكون أنثى، فلا يغسله الرجال.

ونقل أحمد بن العباس بن أشرس أنه يغسله الرجال ويصلون عليه.

ومعناه أنه يغسل من فوق ثوب كما قلنا في الرجل إذا مات بين النساء، والمرأة بين الرجال "(١)

وقال ابن قدامة عن حكم عورة الخنثى في الصلاة: "وعورة الخنثى المشكل كعورة الرجل لأنه اليقين، والأنوثة مشكوك فيها فلا نوجب عليه ستر محل مشكوك في وجوبه كما لم نوجب نقض الوضوء بمس أحد فرجيه، ولا الغسل بايلاجه لكن يجب عليه ستر فرجيه إذا قلنا العورة الفرجان؛ لأن أحدهما فرج حقيقي ولا يتحقق ستره إلا بسترهما فوجب عليه كستر ما قرب من العورة لأجل سترها "(٢).

وقال المرداوي: "والصحيح من المذهب: أن الخنثى المشكل كالرجل "(٣).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام المرداوي، والنص هو: "حيث قلنا: يباح، ففي تحريم تكرار نظر وجه مستحسن: وجهان. وأطلقهما في الفروع.

قلت: الصواب التحريم. ومنها: الخنثى المشكل في النظر إليه لا كالمرأة، تغليبا لجانب الحظر. ذكره ابن عقيل. قال في الفروع: ويخرج وجه من ستر العورة في الصلاة: أنه كالرجل "(٤).

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٢٠٠).
(٢) الشرح الكبير على متن المقنع (٤٥٩/١).
(٣) الإنصاف، المرداوي (٥٢/١).
(٤) الإنصاف، المرداوي (٢٧/٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢/ الإمام البهوتي، والنص هو: " وخنثى مشكل في نظر رجل إليه كامرأة تغليبا لجانب الحظر قال المنقح ونظره أي الخنثى المشكل إلى رجل كنظر امرأة إليه أي الرجل ونظر خنثى مشكل إلى امرأة كنظر رجل إليها تغليبا لجانب الحظر "(١)

٣/ الإمام ابن قندس، والنص هو: " يباح النظر إلى وجهه، كالأمة التي يباح نظر وجهها، فيجوز إلى وجهها الحسن من غير تكرار "(٢).

نقد التخريج.

القول بجواز النظر للخنثى، وأنه كالرجال في أحكام النظر، تخريج صحيح في المذهب فقد قيس حكم النظر للخنثى وأنه كالرجل، على حكم عورة الخنثى في الصلاة وأنها كعورة الرجل، فهذا القول مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وكذا موافق لقول المالكية ونصه: " أو خنثى مشكلا وفيه أن مقتضى الاحتياط إلحاق الخنثى بالرجل لا بالمرأة لأن كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل دون العكس إلا أن يقال احتمال الأنوثة يقتضي الاحتياط في ستر العورة وحينئذ فالاحتياط ستره كالمرأة وفداؤه لاحتمال ذكورته "(٣).

---

(١) شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (٢/ ٦٢٦- ٦٢٧).

(٢) حاشية ابن قندس (٧٨١/٨).

فالخنثى المشكل يعامل كالرجل في أحكام النظر، وذلك سواء في نظره هو للنساء، فلا يجوز له النظر للنساء، أو في نظر الرجال إليه، فهو كالرجل يجوز أن ينظر الرجال له.

(٣) حاشية الدسوقي (٢/ ٥٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

المسألة هي حكم النظر للخنثى، وهل يعتبر رجلا أم امرأة[1] في حكم النظر له، وكذلك في حكم النظر عليه، فهل يجوز للخنثى النظر للنساء، وهل يجوز للنساء النظر للخنثى؟

تحرير محل النزاع.

اتفق أهل العلم على وجوب غض البصر عن النساء، وعدم جواز النظر إليهن[2].

واختلفوا في حكم النظر للخنثى المشكل:

فهل يلحق بالرجال في أحكام النظر، أم بالنساء؟

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في مسألة النظر للخنثى، وكذا نظر الخنثى للنساء، وهل يقاس على الرجال أم على النساء، إلى قولين:

القول الأول: أن الخنثى المشكل كالنساء في أحكام النظر، وهو القول المنصوص عليه عند الحنابلة.

القول الثاني: أن الخنثى المشكل كالرجال في أحكام النظر، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

---

(١) فالخنثى المشكل إن لبس المخيط، أو غطى وجهه وجسده لم تلزمه فدية للشك، وإن غطى وجهه ورأسه، أو لبس المخيط فدى لأنه إما رجل أو امرأة، وذكر أبو بكر: يغطي رأسه ويفدي، وذكره أحمد عن ابن المبارك، ولم يخالفه، وجزم به في الرعاية.

الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٥٣٤-٥٣٥).

(٢) مراتب الإجماع ص:(١٥٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الخنثى المشكل كالنساء في أحكام النظر.

من المعقول:

١/ الأخذ بالأشد والأحوط[١].

٢/ ممكن أن يقاس الخنثى المشكل على الأمرد في أحكام النظر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن كرر النظر إلى الأمرد ونحوه وأدامه وقال: إني لا أنظر لشهوة[٢] كذب في ذلك فإنه إذا لم يكن له داع يحتاج معه إلى النظر لم يكن النظر إلا لما يحصل في القلب من اللذة[٣] بذلك"[٤].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الخنثى المشكل كالرجال في أحكام النظر.

من القياس:

حيث قاسوا حكم النظر للخنثى وأنه كالرجل، على حكم عورة الخنثى في الصلاة وأنها كعورة الرجل.

---

(١) وهذه قاعدة فقهية " الأخذ بالأحوط " في الشبهات وفي أمور العبادات...

وهذا الاحتياط مأخوذ من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم: " إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه، وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه ". البخاري (٥٢)، مسلم (١٥٩٩).

ولقوله صلى الله عليه وسلم من حديث الحسن بن علي: " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" سنن الترمذي (٢٥١٨)، سنن النسائي (٥٧١١)، مسند أحمد (١٧٢٣).

(٢) الشهوة تكون في كل شيء من المعاصي يضمره صاحبه ويصر عليه. تهذيب اللغة مادة (شهو)، (٦/ ١٨٨)

(٣) اللذة: نقيض الألم، ويكون في النعم كالأكل والشرب، وذلك بأن يأكل بكفاية ووفرة حتى يستلذ، ومنه لذة الجماع فإنه يشبه بحلاوة العسل. انظر لسان العرب مادة(لذذ)، (٣/ ٥٠٦)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٤١٠)

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤١٩/١٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

من المعقول:

١/ قالوا أن الخنثى المشكل لم يتيقن كونه امرأة فلا يكلف بأكثر من اليقين.

٢/ أن النظر ليس من العبادات بل هو أقرب للمعاملات، والأصل فيما ليس من باب التعبد الإباحة لقوله تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [سورة البقرة: ٢٩].

الترجيح:

يظهر أن الراجح من القولين هو اعتبار الخنثى المشكل كالنساء في أحكام النظر، وذلك لأن قياس النظر للخنثى بحكم عورته في الصلاة فيه نظر من وجهين:

الأول: أن عورته في الصلاة نفسها مختلف فيها.

الثاني: أن عورة الصلاة أخف من عورة النظر ولذلك يجب على المرأة ستر وجهها أمام الأجانب ولا يجب عليها ذلك في الصلاة، فلا يلحق الأشد بحكم الأخف.

والله أعلم.

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

أصبح وجود الخنثى المشكل من النادر جدا في أيامنا المعاصرة؛ حيث أنه يعالج الخنثى حديث الولادة، بعمل جراحات علاجية وتجميلية لأعضائه التناسلية، وذلك بسبب تطور الطب الحديث.

لكن هناك حالات يعجز عنها الطب الحديث، فتؤجل إلى سن البلوغ حيث يظهر في ذلك الوقت أي جنس أقرب للخنثى المشكل، فلو حاض الخنثى اعتبر أنثى، ويعمل له اللازم لجعله أنثى وذلك بإزالة أعضاء الذكورة، ولو نبت له لحية أو أمنى اعتبر ذكرا، وأزيلت عنها دلائل الأنوثة كالثديين، وغيرها، وأن المرجع في تحديد نوعه هم أهل التخصص من الأطباء.

وهذا هو ما أفتى به الشيخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله –

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وكان السؤال هو: هل يعامل الخنثى معاملة الأنثى علما بأنه لم يتضح أمره؟ وهل ينطبق عليه جميع ما ينطبق على الأنثى من انقضاء العدة وغيرها من الأمور المتعلقة بالنساء؟

فأجاب – رحمه الله – الخنثى فيه تفصيل، فالخنثى قبل البلوغ يشتبه هل هو ذكر أو أنثى؟ لأن له آلتين: آلة امرأة وآلة رجل، لكن بعد البلوغ يتبين في الغالب ذكورته أو أنوثته، فإذا ظهر منه ما يدل على أنه امرأة مثل أن يتفلك ثدياه أو ظهر عليه ما يميزه عن الرجال بحيض أو بول من آلة الأنثى فهذا يحكم بأنه أنثى وتزال منه آلة الذكورة بالعلاج الطبي المأمون.

وإذا ظهر منه ما يدل على أنه ذكر كنبات اللحية والبول من آلة الذكر وغيرها مما يعرفه الأطباء فإنه يحكم بأنه ذكر ويعامل معاملة الرجال.

وقبل ذلك يكون موقوفا حتى يتبين الأمر، فلا يزوج حتى يتبين الأمر هل هو ذكر أو أنثى وهو بعد البلوغ كما قال العلماء بتبين أمره[1].

(١) فتاوى عاجلة لمنسوبي الصحة ص (٣٧-٣٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني
خطبة الرجل على خطبة أخيه

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

ورد أن الإمام ابن عقيل خرج بطلان نكاح من خطب[١]على خطبة أخيه على فساد بيع من باع على بيع أخيه[٢].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن عقيل الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول ببطلان النكاح في عقد من خطب على خطبة أخيه، على بطلان بيع من باع على بيع أخيه.

وقد قيس التخريج على روايات معتمدة في مذهب الإمام أحمد تدل على بطلان بيع من باع على بيع أخيه المسلم، قال ابن قدامة: "فإن خالف وعقد، فالبيع باطل؛ لأنه منهي عنه، والنهي يقتضي الفساد "[٣].

وقال عنه المرداوي: "البيع باطل في ظاهر المذهب"[٤].

---

(١) الخطبة: هي اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب، فيوضع موضع المصدر. والعرب تقول: فلان خطب فلانة ـ إذا كان يخطبها. تهذيب اللغة مادة(خطب)، (٧/ ١١٢)، الصحاح (خطب)، (١/ ١٢١).

(٢) بحثت عن نص المسألة ولم أجده، والمسألة ذكرها الإمام المرداوي. انظر الإنصاف، المرداوي (٣٦/٨).

(٣) المغني لابن قدامة (٤/ ١٦١)

(٤) الإنصاف، للمرداوي (٤/ ٣٣١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة المقدسي، والنص هو: " فإن فعل فنكاحه صحيح. نص عليه أحمد فقال: لا يفرق بينهما. وهو مذهب الشافعي. وروي عن مالك وداود، أنه لا يصح. وهو قياس قول أبي بكر؛ لأنه قال في البيع على بيع أخيه: هو باطل. وهذا في معناه "(١)

٢/ الإمام ابن تيمية، والنص هو: "أنه باطل؛ كقول مالك، وأحمد في إحدى الروايتين"(٢).

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: "قوله: ولا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إن أجيب"(٣).

نقد التخريج.

القول ببطلان نكاح الخاطب على خطبة أخيه، وذلك قياسا على القول ببطلان بيع من باع على بيع أخيه، تخريج ضعيف من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن القول الراجح في من باع على بيع أخيه أو خطب على خطبة أخيه أن يؤدب، سأل الإمام سحنون عن هذه المسألة فقال: "سألت عنها ابن القاسم فقال لي: إذا باع على بيع أخيه أو خطب على خطبة أخيه لم أر أن يفسخ ورأيت أن يؤدب صاحب هذا"(٤).

الوجه الثاني: أن القول ببطلان خطبة من خطب على خطبة أخيه فيها تعميم، وحمله على العموم فيها مضرة وإفساد، يقول محمد بن رشد(٥): "ما روي أن رسول الله – صلى الله عليه

---

(١) المغني لابن قدامة (٧/ ١٤٦)

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٢/٧).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٣٥/٨).

(٤) البيان والتحصيل (٤/ ٤٥٣).

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد. فقيه مالكي، فيلسوف، طبيب من أهل الأندلس. من أهل قرطبة. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة. اتهم بالزندقة والإلحاد فنفي إلى مراكش. وأحرقت بعض كتبه، ومات بمراكش ودفن بقرطبة، ويلقب بالحفيد تمييزًا له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الذي يميز بالجد،

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وسلم – قال: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» ليس على عمومه في كل حال، وإنما معناه عند مالك وعامة العلماء إذا ركن المخطوب إليه إلى الخاطب، فلا بأس أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ما لم تركن المرأة إليه وتقارب الرضى به، ولا بأس أن يجتمع الاثنان والثلاثة في الخطبة، وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب، خطب امرأة من دوس[١] على مروان بن الحكم[٢]، وعلى ابنه عبد الله وكانا سألاه ذلك فخطبها عليهما وعلى نفسه فرضيت.

وأيضا حديث فاطمة بنت قيس[٣] قالت: لما حللت أتيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان[٤] وأبا جهم[٥] خطباني فقال رسول الله – صلى الله عليه

من تصانيفه: ((بداية المجتهد ونهاية المقتصد)) في الفقه، توفي سنة ٥٩٥هـ.

انظر: الأعلام(٦ / ٢١٣)؛ شذرات الذهب(٤ / ٣٢٠).

(١) هي قبيلة أزدية عربية، ويتواجدون اليوم بكثرة في ٥ دول الأكثرية في السعودية في عدة مدن موطنهم الأصلي منطقة الباحة، وسلطنة عمان في عدة محافظات أهمها ظفار، وأقلية في الإمارات يسمون بالشحوح، ولبنان في دير الزهراني، وفلسطين ويسمون بالعوامر والعراق بالبصرة يسمون بالفراهيد.

(٢) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو عبد الملك، الأموي. ولد بمكة ونشأ بالطائف، لا يثبت له صحبة، كان يعد من الفقهاء، ولي إمارة المدينة أيام معاوية، وبويع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية، ومدة حكمه تسعة أشهر و١٨ يومًا، توفي سنة ٦٥هـ.

انظر: تقريب التهذيب(٢ / ٢٣٨)؛ الإصابة(٣ / ٤٧٧)؛ الأعلام للزركلي(٨ / ٩٤).

(٣) فاطمة بنت قيس: هي أخت الضحاك بن قيس بن خالد الأكبر ابن وهب بن ثعلبة بن وائلة بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر. وأمها أميمة بنت ربيعة بن حذيم بن عامر بن مبذول بن الأحمر بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة، وكانت فاطمة بنت قيس تحت أبي عمرو بن حفص بن المغيرة فطلقها فخطبها معاوية بن أبي سفيان بن حرب وأبو جهم فذكرت ذلك لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: أما معاوية فصعلوك لا مال له...الخ

انظر: أسد الغابة (٦/ ٢٣٠)، الطبقات الكبرى (٨/ ٢١٣).

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي. مؤسس الدولة الأموية بالشام، وأحد دهاة العرب الكبار. كان فصيحًا حليمًا وقورًا. ولد بمكة. وأسلم عام الفتح. ولاه أبو بكر ثم عمر. وأقره عثمان على الديار الشامية. تنازل له الحسن بن علي عام الجماعة، توفي سنة ٦٠هـ.

انظر: منهاج السنة (٢ / ٢٠١ – ٢٢٦)؛ الإصابة(٣ / ٤٣٣).

(٥) أبو جهم بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عبيد بن عويج بن عدي ابن كعب القرشي العدوي.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وسلم -: ((أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، ولكن انكحي أسامة بن زيد، قالت: فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا))[1].

الوجه الثالث: أن هذا القول مخالف لمقاصد الشريعة الإسلامية والتي دعت إلى المحافظة على الأسرة وحمايتها، وليس بخافي على الجميع أن التفرقة بين المرأة وزوجها، فيه إهانة للمرأة، وتدمير لأسرتها، وكأنها سلعة أو عرض يباع ويشترى.

الوجه الرابع: عدم وجود أي موافق لهذا القول من المذاهب الفقهية الأخرى.

أسلم عام الفتح. وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان معظما في قريش مقدما فيهم. وكان فيه وفي بنيه شدة وعرامة، وكان من المعمرين من قريش، شهد بنيان الكعبة مرتين، مرة في الجاهلية حين بنتها قريش، ومرة حين بناها ابن الزبير، توفي أيام معاوية، وهو أحد الذين دفنوا عثمان -رضي الله عنه-.

انظر: أسد الغابة (٥/ ٥٧).

(١) البيان والتحصيل (٤/ ٤٥٣).

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، رقم الحديث [١٤٨٠].

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا خطب الرجل على خطبة أخيه، فما حكم عقد نكاحه، إذا تم نكاحهما؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن خطبة الرجل على خطبة أخيه محرمة(١)، وثم اختلفوا في صحة عقد النكاح، فمن رأى أن النهي للكراهة، قال بصحة العقد، ومن رأى أن النهي للتحريم، قال ببطلان العقد.

الروايات والأقوال في المسألة.

القول الأول: أن عقد الرجل الذي خطب على خطبة أخيه صحيح، ويحمل النهي الوارد في حديث النبي ﷺ على الكراهة، وهو القول الصحيح والمعتمد في المذهب.

القول الثاني: أن عقد الرجل الذي خطب على خطبة أخيه باطل؛ وذلك للنهي الوارد في حديث النبي ﷺ، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بصحة العقد مع الإثم.

من السنة النبوية:

قوله ﷺ: ((ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له))(٢).

وجه الدلالة:

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية "لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أجيب إلى النكاح وركنوا إليه باتفاق الأئمة" مجموع الفتاوى (٩/ ٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم الحديث[١٤١٢]، (٢/ ١٠٣٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن النهي الوارد في خطبة الرجل على خطبة أخيه هو للكراهة، فلا يترتب عليه بطلان العقد، بل يعتبر العقد صحيح مع إثم مخالفة نهي النبي ﷺ [1].

من المعقول:

أن التحريم الوارد هو في الخطبة، والخطبة شيء سبق العقد، فلا يؤثر فيه مثل من صرح بالخطبة في العدة[2][3].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين ببطلان العقد.

من السنة النبوية:

قال ﷺ: ((لا يبع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له))[4].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نهى عن أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، ونهي النبي ﷺ يدل على تحريم هذا الفعل وبطلان كل ما يترتب عليه.

استدلوا بالقياس:

---

(١) " قال أبو حفص العكبري: هي مكروهة غير محرمة، وهذا نهي تأديب لا تحريم" المغني لابن قدامة (٧/ ١٤٦).

(٢) قال ابن قدامة:

"ولنا، أن المحرم لم يقارن العقد، فلم يؤثر فيه، كما لو صرح بالخطبة في العدة". المغني لابن قدامة (٧/ ١٤٦).وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والآخر أنه صحيح ؛ كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى؛ بناء على أن المحرم هو ما تقدم على العقد وهو الخطبة " مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٢/٧).

(٣) العدة لغة: ما تعده من أيام أقرائها، وقيل: التربص.

انظر: الصحاح مادة(عدد).(٥٠٥/٢)، المصباح المنير(عدد).(٣٩٦/٢).

شرعا: التربص المحدود شرعا.

انظر: كشاف القناع (٤١١/٥)، مطالب أولي النهى (٥٥٧/٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم الحديث[١٤١٢]، (٢/ ١٠٣٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ قاسوا بطلان عقد من خطب على خطبة أخيه، على بطلان بيع من باع على بيع أخيه، حيث أن النهي الوارد في الحديث يدل على التحريم.

٢/ قاسوا بطلان عقد من خطب على خطبة أخيه، على بطلان نكاح الشغار قال ابن قدامة: " ووجهه أنه نكاح منهي عنه، فكان باطلا كنكاح الشغار"(١)(٢).

استدلوا من المعقول:

بأن النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه، هو نهي عن الإضرار بالآدمي المعصوم، فكان على التحريم، كالنهي عن أكل ماله وسفك دمه(٣).

واستدلوا بقاعدة: أن النهي يقتضي الفساد(٤).

الترجيح:

القول الذي تستطيب النفس إليه هو أن العقد صحيح مع الإثم، لأنه موافق لمقاصد الشريعة الإسلامية' والله أعلم.

---

(١) المغني لابن قدامة (٧/ ١٤٦).

(٢) وبطلان نكاح الشغار نص عليه أحمد، حيث سأل: " يفرق بين المتشاغرين ؟ قال: نعم يفرق بينهما" مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٦٧٤).

(٣) المغني لابن قدامة (٧/ ١٤٦).

(٤) انظر: المبدع، ابن مفلح (٣١٣/١).

وقاعدة النهي يقتضي الفساد ليست على إطلاقها، بل النهي منه ما يرجع إلى ذات المنهي فيضاد وجوبه، ومنه ما لا يرجع إلى ذات المنهي فلا يضاد وجوبه، فالأول يقتضي الفساد، والثاني لا، وقسم ثالث يعود إلى وصف المنهي عنه دون أصله، وهذا ملحق بالأول عند الحنابلة.

روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ١٤٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني

باب أركان النكاح

وفيـــه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: انعقاد النكاح بالكتابة.
- المطلب الثاني: تزويج المرأة نفسها بإذن وليها.
- المطلب الثالث: نكاح المرأة بغير إذن وليها (نكاح الفضولي).
- المطلب الرابع: من يقدم على نكاح المرأة الحرة (الاخ على الجد – على الجد-تساوي الابن والأب. . .
- المطلب الخامس: غياب الولي غيبة منقطعة.
- المطلب الســـادس: توكيل من يقوم مقام الولي من غير أذن الزوجة.
- المطلب السابع: الكفاءة في النكاح حال العقد.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
انعقاد النكاح بالكتابة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

خرج صحة انعقاد العقد بالكتابة، على جعل عتق الأمة صداقها، وعلى كل ما يدل على النكاح(١).

القائل بالتخريج.

الإمام ابن عقيل الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج الإمام ابن عقيل القول بصحة انعقاد النكاح بالكتابة، على رواية الإمام أحمد القائلة بصحة انعقاد نكاح الأمة وجعل عتقها صداقها، فبما أنه يصح انعقاد النكاح بالعتق وجعل العتق بديلا عن الصداق، كذلك يصح انعقاد النكاح بالكتابة، بجامع أن كلا النكاحين بدون إيجاب وقبول، ونص رواية الإمام أحمد المقيس عليها: "قلت الرجل يعتق الأمة فيقول أجعل عتقك صداقك أو صداقك عتقك قال– أي الإمام أحمد – كل جائز إذا كانت له نية فنيته"(٢).

---

(١) نسب الإمام المرداوي هذا التخريج للإمام ابن عقيل، وقد بحثت عن النص ولم أقف عليه.
الإنصاف (٢/ ١٣٤٧).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٨٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقد ذكر الإمام المرداوي أن هذا التخريج خرج على أصلين: الأول: على مسألة جعل عتق الأمة صداقها، والثاني: من قول كل من الخاطب والولي[1]نعم، حيث إنه لم يقع من المتخاطبين لفظ صريح[2].

فكما أنه يصح النكاح بألفاظ الكناية[3]، فإنه يصح بالكتابة.

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) الولي: هو ولي الإنسان أي مولاه مثل الأب والأخ وابن الأخ والعم وابن العم وما وراء ذلك من العصبة كلهم. الغريب المصنف للقاسم بن سلام (٣/ ١٤١).

(٢) انظر الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٤٥).

(٣) الكنايات التي ينعقد بها النكاح تنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: لا خلاف في الانعقاد به عند الحنفية وهو ما كان بلفظ الهبة أو الصدقة أو التمليك أو الجعل، فإذا قالت: وهبت نفسي لك ناوية معنى الزواج وقال: قبلت، انعقد النكاح. وكذا إذا قالت: تصدقت بنفسي عليك أو جعلت نفسي صدقة لك أو قالت: ملكتك نفسي. أو قال: جعلت لك ابنتي بمائة فإن كل ذلك ينعقد به النكاح بلا خلاف.

القسم الثاني: في الانعقاد به خلاف ولكن الصحيح الانعقاد، وهو ما كان بلفظ البيع والشراء فلو قالت: بعت نفسي منك بكذا ناوية الزواج وقبل فإنه يصح ومثل ما إذا قالت: أسلمت إليك نفسي في عشرين إردبا من القمح آخذها بعد شهر تريد به الزواج فإنه يصح وكذا إذا قال: صالحتك على الألف التي علي لابنتي يريد به الزواج فقال: قبلت، فينعقد النكاح على الصحيح بلفظ البيع والشراء والسلم والصلح والفرض.

القسم الثالث: فيه خلاف، والصحيح عدم الانعقاد وهو ما كان بلفظ الإجارة والوصية، فلو قالت أجرت لك نفسي، أو قال: أوصيت لك بابنتي بعد موتي، أو قال أوصيت لفلان بابنتي ولم يقل: بعد موتي فقال: قبلت فإنه لا ينعقد بها النكاح، وأولى إذا قال: قبلت بعد موته، أما إذا قال له: أوصيت لك ببضع ابنتي الآن أو للحال أو حالا بألف مثلا فقال: قبلت فإنه لا يصح وذلك لأنه لا يشترط أن يفيد اللفظ تمليك العين في الحال. والوصية المطلقة والمقيدة بما بعد الموت تفيد الملك مالا.

القسم الرابع: لا خلاف في عدم الانعقاد به وهو ما كان بألفاظ الإباحة، والإحلال، والإعارة، والرهن، والتمتع، والإقالة، والخلع. فلو قالت: أحللت لك نفسي أو أعرتك أو متعتك بنفسي أو قال له: أقلني من بيع السلعة على ابنتي بنية الزواج فإنه لا يصح.

الفقه على المذاهب الأربعة (٤/ ١٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ شيخ الإسلام ابن تيمية، والنص هو: "وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحا بأي لغة ولفظ وفعل كان ومثله كل عقد والشرط بين الناس ما عدوه شرطا"(١).

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " (والقبول) من الزوج أو وكيله (قبلت هذا النكاح، أو ما يقوم مقامه) كرضيته (في حق من لا يحسن) ولو هازلا، وتلجئة كالإيجاب، وقيل: وبكتابة، وذكر ابن عقيل عن بعضهم أنه خرج صحته بكل لفظ يقتضي التمليك، وخرجه هو في عمد الأدلة من جعله عتق أمته مهرها"(٢).

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " اعلم أن الصحيح من المذهب: أن النكاح لا ينعقد إلا بالإيجاب والقبول بهذه الألفاظ لا غير، وعليه جماهير الأصحاب، ...وقيل: يصح، وينعقد بالكتابة أيضا، وخرجه ابن عقيل في عمد الأدلة من جعله عتق الأمة صداقها، وخرجه بعضهم من قول الخاطب والولي نعم فإنه لم يقع من المتخاطبين، لفظ صريح "(٣).

نقد التخريج.

القول بانعقاد النكاح إذا تم بالكتابة دون اللفظ، تخريج صحيح فقد قيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

ولم أقف على أي اعتراض من الفقهاء على هذا التخريج، وكذا لم أقف على موافقين للتخريج في المذاهب الأخرى.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٤٥٠).
(٢) المبدع في شرح المقنع (٦/ ٩٥).
(٣) الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٤٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تحرير محل النزاع.

أجمع أهل العلم على انعقاد النكاح إذا كان بلفظ الإنكاح والتزويج، وذلك بصيغة الإيجاب والقبول(١)واختلفوا في صحة انعقاد النكاح المكتوب.

فمن رأى بأن الكتابة حجة وتقوم مقام اللفظ، قال بصحة النكاح.

ومن رأى بأن الكتابة ليست حجة، وأنه يشترط لصحة النكاح الإيجاب والقبول، قال بعدم صحة النكاح.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم انعقاد النكاح بالكتابة، على قولين:

القول الأول: لا ينعقد النكاح بالكتابة، وأن الكتابة لا تقوم مقام اللفظ، وأنه يلزم في النكاح التلفظ بالإيجاب والقبول، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: أن الكتابة تقوم مقام اللفظ، وأن النكاح ينعقد بالكتابة فقط بدون تلفظ، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

---

(١) جاء في الفتاوى الهندية: "ولا ينعقد بالكتابة من الحاضرين فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت؛ لم ينعقد هكذا في النهر الفائق" الفتاوى الهندية (١/ ٢٧٠).

وقال الشيخ الدردير في الشرح الصغير: " ولا تكفي الإشارة ولا الكتابة إلا لضرورة خرس". حاشية الصاوي على الشرح الصغير = بلغة السالك لأقرب المسالك (٢/ ٣٥٠).

وقال الهيتمي في تحفة المحتاج: "ولا ينعقد بكتابة في غيبة أو حضور؛ لأنها كناية " تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٧/ ٢٢٣).

وقال ابن قدامة:"وينعقد النكاح بلفظ الإنكاح والتزويج. والجواب عنهما إجماعا، وهما اللذان ورد بهما نص الكتاب " المغني لابن قدامة (٧/ ٧٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم انعقاد النكاح بالكتابة.

استدلوا من المعقول:

١/ أن النكاح يفتقر إلى التصريح، وذلك حتى يقع الإشهاد عليه.

٢/ أن الأصل في النكاح هو التلفظ بالإيجاب والقبول، حتى أن الفقهاء جعلوا من الإيجاب والقبول ركنا من أركان النكاح.

٣/ أن الكتابة ليست حجة، فهي معرضة للخطأ والتزوير.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بانعقاد النكاح بالكتابة.

استدلوا من المعقول:

١/ أن كل كلام يحمل على معناه المفهوم عند الإطلاق، والكتابة تدخل في المفهوم.

٢/ أنه بما أن البيع يصح بالمعاطاة ويصح بأي لفظ يؤدي المعنى، فكذا النكاح يصح بالكتابة وبأي لفظ يؤدي المعنى.

٣/ أن الكتابة حجة وبها تستباح الأموال في الوصية وغيرها، فكذا تعد حجة في النكاح.

ويمكن الاستدلال بقاعدة: أن العبرة في العقود بالمقصود والمعاني، لا بالألفاظ والمباني[١].

الترجيح:

---

(١) والمراد بالمقاصد والمعاني: ما يشمل المقاصد التي تعينها القرائن اللفظية التي توجد في عقد فتكسبه حكم عقد آخر.
وما يشمل المقاصد العرفية المرادة للناس في اصطلاح تخاطبهم، فإنها معتبرة في تعيين جهة العقود، فقد صرح الفقهاء بأنه يحمل كلام كل إنسان على لغته وعرفه وإن خالفت لغة الشرع.
ومن هذا القسم ما ذكروه من انعقاد بعض العقود بألفاظ غير الألفاظ الموضوعة لها مما يفيد معنى تلك العقود في العرف، كانعقاد البيع والشراء بلفظ الأخذ الإعطاء.
شرح القواعد الفقهية ص (٥٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الراجح في هذه المسألة هو القول المخرج، الذي يرى صحة انعقاد النكاح بالكتابة، فالشريعة الإسلامية دعت إلى توثيق الديون والوصايا بالكتابة وهي أقل شأنا وخطرا من عقود الزواج فالأولى القول بوجوب توثيق الزواج، ولأن في كتابة النكاح تحقيق لمصالح عظيمة للناس، وكذا فيه محافظة على حقوق المتزوجين، والله أعلم.

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

تتصل مسألتنا بمسألة معاصرة كثر الحديث فيها، وهي مسألة توثيق النكاح في الدوائر الحكومية، فإن توثيق(١) النكاح بالكتابة من الأمور التي يحتاجها الناس في زماننا، حيث كثر الكذب والخداع، واحتاج الناس إلى توثيق أنكحتهم، وذلك حفاظا على الحقوق.

والعلماء المعاصرون يرون صحة توثيق النكاح بالكتابة، بل إن بعضهم من شدد في ذلك فرأى عدم صحة النكاح الذي لم يوثق في الدوائر الحكومية.

وللعلماء المعاصرين في المسألة قولان:

القول الأول: توثيق الزواج ليس ركنًا من أركان الزواج ولا شرطًا من شروطه ولا دخل له في صحة الزواج وممن ذهب إلى هذا القول الشيخ جاد الحق علي جاد الحق(٢) وعطية صقر ورئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ عبدالله المشد(٣)، وكذلك الشيخ حسنين مخلوف(٤).

القول الثاني: الزواج الذي لم يوثق رسميا حرام، وممن ذهب إلى هذا القول مفتي سوريا أحمد

---

(١) التوثيق: هو خطة يتولاها العدول المنتصبون لكتابة العقود وضبط الشروط بين المتعاقدين في الأنكحة وسائر المعاملات ونحوها على وجه يحتج به. المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق آداب الموثق وأحكام الوثائق أبي العباس احمد بن يحي الونشريسى (١١/٥-١٦).

(٢) في فتوى له عندما سئل عن زواج عرفي حصل بين نصراني يدعي الإسلام ومسلمة، فقال: إلا إذا أثبت أنه أسلم حقيقة وعقد عليها عقد زواج صحيح شرعا بعد الإسلام ولا يهم إن كان العقد عرفيا غير موثق أو موثقا.فتاوى دار الإفتاء المصرية (١/٣٣٤) المكتبة الشاملة.

(٣) فتاوى دار الإفتاء المصرية (١٠/٥٤) المكتبة الشاملة.

(٤) فتاوى شرعية، حسنين مخلوف (٢/٥٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

حسون[1].

(١) الألوكة، المجلس العلمي، المجلس الشرعي العام، ما حكم عدم كتابة عقد الزواج؟ ولم أجد له توثيقا إلا في المنتديات.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
تزويج المرأة نفسها بإذن وليها

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

النص الأول: "ولا عبارة للمرأة في تزويج نفسها ولا تزويج غيرها في المشهور من المذهب، فعلى هذا يزوج أمتها ومولاتها من يتولى تزويجها.

وعنه: إنه يصح أن تزوج أمتها ومعتقها، وهذا يدل على صحة عبارتها في النكاح، فيتخرج منه تزويجها لنفسها بإذن وليها وتزويج غيرها بالوكالة"(١).

النص الثاني: "ولا عبرة للمرأة في تزويج نفسها ولا غيرها بحال فعلى هذا يزوج أمتها بإذنها من يزوجها وعنه يزوجها أي رجل أذنت له ولا تباشر العقد وعنه لها مباشرته بنفسها فيخرج منها صحة تزويجها لنفسها ولغيرها بإذن الولي وأنه بدون إذنه كتزويج الفضولي(٢)وكذلك الروايات الثلاث في عتيقتها إن طلبت النكاح وقلنا تلي عليها وإن قلنا لا تلي زوج بدون إذنها أقرب عصبتها إن وجد وإلا فالسلطان"(٣).

---

(١) الهداية، أبو الخطاب ص (٣٨٥).

الوكالة: من التوكل وهي إظهار العجز والاعتماد على على غيرك.

انظر: الصحاح مادة(وكل) (٥/ ١٨٤٥)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (وكل) ص:(١٣٧).

شرعا: استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة.

الروض المربع (ص: ٣٩٢)، شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٨٤).

(٢) الفضولي: هو من يشتغل بما لا يعنيه، والفضولي في عرف الفقهاء: من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي في العقد. انظر: تاج العروس مادة(فضل)، (٣٠/ ١٧٨)، التعريفات (ص: ١٦٧).

(٣) المحرر في الفقه (٢/ ١٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني.

والإمام ابن تيمية الحراني، مجد الدين(١).

أصل التخريج.

خرج صحة تزويج المرأة نفسها بإذن وليها وتزويج غيرها بالوكالة، على صحة تزويج المرأة لأمتها ومعتقتها، والقول بتزويج المرأة لأمتها رواه الإمام ابن قدامة عن الإمام أحمد " وعن أحمد، لها تزويج أمتها "(٢).

فكما أنه يصح تزويج المرأة لأمتها، فإنه يصح تزويجها لنفسها؛ وذلك بإذن الولي.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: " وعن أحمد، لها تزويج أمتها، وهذا يدل على صحة عبارتها في النكاح، فيخرج منه أن لها تزويج نفسها بإذن وليها، وتزويج غيرها بالوكالة"(٣).

٢/ الإمام الضرير البصري، والنص هو: " وعن أحمد: لها تزويج أمتها وهذا يدل على صحة عبارتها في النكاح، فيخرج منه أن لها تزويج نفسها بإذن وليها وتزويج غيرها بالوكالة، وهو مذهب محمد بن الحسن"(٤).

---

(١) في هذه المسألة ورد القول بالتخريج عن إمامين، وقد ذكر ذلك الإمام المرداوي: " وخرجه أبو الخطاب في الهداية، والمجد، والمحرر، وغيرهم " الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٦٦).

(٢) المغني، ابن قدامة (٨/٧)، بحثت في كتب روايات الإمام، ولم أجدها، لهذا نقلت رواية الإمام ابن قدامة عن الإمام أحمد.

(٣) المغني لابن قدامة (٧/ ٨).

(٤) الواضح في شرح الخرقي (٢/ ٥٣٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣/ الإمام التنوخي، والنص هو: " وأما كون صحة تزويج نفسها بإذن وليها وصحة تزويج غيرها بالوكالة يخرج من صحة تزويج نفسها من معتقها؛ فلأنها إذا كانت أهلا لمباشرة تزويج أمتها أو معتقها، فلأن تكون أهلا لتزويج نفسها وغيرها بالوكالة بطريق الأولى"(١).

٤/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " (وعنه: لها تزويج أمتها) لأنها ملكها، وولايتها عليها لها، فكان لها تزويجها كالسيد (ومعتقتها) لأن الولاية كانت لها عليها، فوجب استصحابها ولأن الولاء كالملك.

(فيخرج منه) أي: من هذا القول (صحة تزويج نفسها بإذن وليها، وتزويج غيرها بالوكالة) لأنها إذا كانت أهلا لمباشرة تزويج أمتها ومعتقتها، فلأن تكون أهلا لمباشرة وتزويج نفسها وغيرها بالوكالة بطريق الأولى "(٢).

٥/ الإمام الزركشي، والنص هو: " وعليها فرع أبو الخطاب، وأبو البركات ومن تبعهما أن للمرأة عبارة في النكاح، فتزوج نفسها وغيرها بإذن الولي، ويكون تزويجها بدون إذنه كالفضولي"(٣).

٦/ الإمام المرداوي، والنص هو: " (لو زوجت المرأة نفسها، أو غيرها: لم يصح). وهو المذهب. وعليه الأصحاب. وعنه: يجوز لها تزويج نفسها. ذكرها جماعة من الأصحاب. وعنه: أن لها أن تأمر رجلا يزوجها.

وعنه: لها تزويج أمتها ومعتقتها. وهذه الرواية: لم يثبتها القاضي، ومنعها. وذكر الزركشي لفظ الإمام أحمد – رحمه الله – في ذلك، ثم قال: وفي أخذ رواية من هذا نظر، لكن عامة المتأخرين على إثباتها.

---

(١) الممتع في شرح المقنع (٣/ ٥٦٠).
(٢) المبدع في شرح المقنع (٦/ ١٠٤).
(٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/ ٤٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قوله (فيخرج منه: صحة تزويج نفسها بإذن وليها. وتزويج غيرها بالوكالة). يعني: على رواية أن لها تزويج أمتها ومعتقتها.

وخرجه أبو الخطاب في الهداية، والمجد، والمحرر، وغيرهم. قال الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: هذا التخريج غلط. قال الزركشي، وصاحب تجريد العناية[1] عن هذا التخريج: ليس بشيء. وفرق القاضي وعامة الأصحاب على رواية تزويج أمتها ومعتقتها بين تزويج أمتها وتزويج نفسها وغيرها، بأن التزويج على الملك لا يحتاج إلى أهلية الولاية. بدليل تزويج الفاسق مملوكته"[2].

نقد التخريج.

القول بصحة تزويج المرأة نفسها بإذن وليها، وكذا تزويج غيرها بالوكالة، تخريج صحيح، فهو مقيس على رواية الإمام ابن قدامة عن الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وهذا التخريج موافق لمقاصد الشريعة الإسلامية، التي دعت إلى حفظ الحقوق فالمرأة التي تريد النكاح وليس لها ولي، مثل المسلمة الجديدة التي ليس لها ولي أمر، وغيرها، هل تبقى بلا نكاح خصوصا إذا كانت في ديار الكفار.

إذا هذا التخريج من الأمور التي يحتاج إليها الناس في هذا الزمان.

وأيضا هذا التخريج موافق لرأي الإمام محمد بن الحسن: " وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي، سواء كانت بكرا أو ثيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ــ رحمهما الله ــ في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف ــ – رحمه الله – ــ أنه لا ينعقد إلا بولي، وعند محمد ينعقد موقوفا "[3].

---

(١) تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية لعلي بن محمد بن علي بن عباس البعلي، ابن اللحام، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ.

انظر: المقصد الارشد (٢/ ٢٣٧)، المنهج الفقهي العام ص(٦٠٣)

(٢) الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٦٦).

(٣) البناية شرح الهداية (٥/ ٧٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فالإمام محمد بن الحسن صاحب أبا حنيفة يرى صحة تزويج المرأة لنفسها.

ولكن وردت اعتراضات على هذا التخريج فالإمام الزركشي يرى أن تزويج المرأة لنفسها يختلف عن تزويجها لأمتها لأن الأمة مال مملوك، فهو تخريج غلط.

قال الزركشي: "وفرق القاضي وعامة الأصحاب على هذه الرواية بين تزويج أمتها وتزويج نفسها وغيرها بأن التزويج على الملك لا يحتاج إلى أهلية الولاية، بدليل تزويج الفاسق مملوكته، وتبعهم هو أيضا، وجعل التخريج غلطا "[1].

وكذا الشيخ تقي الدين اعترض على هذا التخريج بقوله: هذا تخريج غلط[2].

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/ ٤٢).
(٢) انظر الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٦٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

لو احتاجت المرأة لتزويج نفسها أو غيرها، فهل يصح زواجها، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق أهل العلم عدا الحنفية في اشتراط الولي في عقد النكاح، واتفقوا كذلك عدا الحنفية في عدم صحة العقد دون إذن الولي(١)، ثم اختلفوا بعد ذلك في صحة العقد إذا أذن الولي ولكنه لم يحضر فزوجت المرأة نفسها.

فمن رأى صحة القياس على الأمة، وأنها لا تملك، قال بصحة تزويج المرأة لنفسها.

ومن رأى أن الأمة تملك، وأنها تختلف عن الحرة، قال بعدم صحة تزويج المرأة لنفسها.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم تزويج المرأة لنفسها وذلك بإذن وليها، وكذا تزويج غيرها بالوكالة، على قولين:

القول الأول: لا يصح تزويج المرأة نفسها، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: يصح تزويج المرأة نفسها، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة والمناقشات والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم صحة تزويج المرأة نفسها حتى لو أذن لها وليها.

من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ [سورة النور: ٣٢].

---

(١) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة (٤/ ٤٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ﴾ [سورة البقرة : ٢٢١].

وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٢].

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧].

وجه الدلالة من الآيات:

أن الخطاب في الآيات موجه للأولياء، فقد جاء الأمر والنهي والحصر خطابا للأولياء دون النساء.

من السنة النبوية:

بعموم قوله ﷺ: ((لا نكاح إلا بولي))(١).

وبقوله ﷺ: ((أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاث مرات))(٢).

وقوله ﷺ: ((إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض))(٣).

((لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن))(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١)، وأحمد (١٩٥١٨)، من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-، والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (١٣٥١٣).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب في الولي (٢٠٨٣)، والترمذي في أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (١١٠٢)، وأحمد (٢٤٣٧٢)، من حديث عائشة -رضي الله عنها-، والحديث حسنه الترمذي، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٧٠٩).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، رقم الحديث[١٠٨٥]، (٣/ ٣٨٧)، وقال: حديث حسن غريب.

وفي المراسيل لأبي داود، باب ما جاء في تزويج الأكفاء، رقم الحديث[٢٢٤]، (١/ ١٩٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب، رقم الحديث[٥١٣٦

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وجه الدلالة: أن الأمر بالنكاح للولي، وأن المخاطب في الأحاديث هم الأولياء، ولا معنى لأمرهم بشيء ليس بيدهم عقدته.

من المعقول:

١/ لا يصح تزويج المرأة لنفسها لأنه في الغالب أن المرأة لا تزوج نفسها إلا بغير إذن وليها.

٢/ أن الولي لو كان راضيا عن النكاح لكان هو المباشر له دونها(١).

٣/ أن العلة في منعها هو صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها إلى الرجال، وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة(٢).

٤/ أن المرأة غير مأمونة على البضع لنقص عقلها وسرعة انخداعها فلم يجز تفويضه إليها كالمبذر من المال(٣).

٥/ أنه لا كرامة للنساء في مباشرة عقود الأنكحة، أو الاستبداد بتفويضها إلى من أردن من الأجانب.

٦/ أنه لم ينقل عن أحد ممن صحح إنكاح المرأة نفسها أنه قبل نكاحا لنفسه بدون ولي، أو طابت نفسه لبناته وأخواته ونحوهن ممن له عليهن الولاية أن يستبددن بأنكحتهن دونه، حتى ولو نكحن أكفأ الناس عنده.

]، (٧/ ١٧).

ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، رقم الحديث[١٤١٩]، (٢/ ١٠٣٦).

(١) انظر: الكافي، ابن قدامة (٩/٣).

(٢) المغني، ابن قدامة (٩/ ١٢٠-١٢١).

(٣) انظر: الكافي، ابن قدامة (٩/٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أما عن المناقشة: فإن رواية الإمام أحمد: "لها تزويج أمتها ومعتقها"، لم يثبتها القاضي، ومنعها(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة تزويج المرأة لنفسها، وذلك بعد إذن وليها.

من السنة النبوية:

استدلوا بمفهوم قوله ﷺ: ((أيما امرأة زوجت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل)).

وجه الدلالة:

أن مفهوم الحديث صحة النكاح بإذن الولي، حتى لو كانت هي المباشرة للعقد.

من المعقول:

أن المرأة إنما منعت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن انخداعها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيما إذا أذن فيه وليها(٢).

الترجيح:

الترجيح هنا على حسب وضع المرأة وظروفها، فإن كانت كبيرة وذات أدب، وقد انقطعت بها السبل عن أوليائها بسبب الحروب وغيره، فهنا يجوز لها أن تزوج نفسها.

أما إن كانت بين أهلها وأوليائها، فلا يصح لها تزويج نفسها، وأن في ذلك رعونة وسوء أدب.

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

---

(١) انظر: الإنصاف، المرداوي (٦٦/٨).

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (٩١/٢٠).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

إن هذه المسألة مرتبطة بالواقع المعاصر، فبسبب التقنية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي انتشر الإسلام، ودخل الكثير من النساء في الإسلام، فأصبح هناك الكثير من النساء اللاتي ليس لهن ولي مسلم.

وأيضا مع كثرة الحروب، اضطر كثير من النساء المسلمات للهجرة فأصبحن بدون أولياء، أو أنها بسبب الحروب وكثرة القتل تفقد أوليائها وتصبح وحيدة.

فالأسباب التي تقوي الأخذ بالقول المخرج في زماننا كثيرة، فالمرأة تحتاج إلى أن تبني أسرة وتنجب أولاد.

وقد بحثت في الفتاوى المعاصرة ووجدت أن أغلب الردود هو عدم صحة تزويج المرأة لنفسها، [1].

---

(١) ومن الأمثلة على هذه الفتاوى:

١- تزويج المرأة نفسها:

سؤال: تقدم شاب متدين صفاته حميدة لخطبتي، ولكن والدي رفض قبولها بحجة عدم كفاءته حسبا ونسبا، وهو يريد لي شابًا من العوائل العريقة ذات المال والجاه، بينما أنا راضية به ولا أريد سواه، فهل يجوز لي أن أتزوج منه بدون ولي أمري، فقد قرأت في فقه السنة لأبي حنيفة ما يجوز ذلك النكاح، ثم إن الله أوكل أمور العبد لنفسه، ومنها الزواج، فإذا كان والدي سيحرمني من الزواج بمن هو مناسب لي، وحريص على كرامتي وصيانة عرضي ومتمسك بدينه، ثم يريد تزويجي ممن لا يتصف بهذه الصفات أليس لي الحق في عدم استئذانه في زواجي بشخص صالح، وأقوم بتزويج نفسي عند القاضي، أو أستأذن أحد أقربائي الآخرين المقتنعين بوجهة نظري ويتولى أمر زواجي؟

الجواب: أولا: لا يجوز للمرأة أن تزوج نفسها، فإن زوجت نفسها فنكاحها باطل عند جمهور أهل العلم، سلفا وخلفا وذلك لأن الله سبحانه وتعالى خاطب بالتزويج أولياء أمور النساء.

مجموع فتاوى الشيخ صالح الفوزان (٢/٥٣٦).

٢- حكم تزويج المرأة نفسها

رقم الفتوى ٥٨٥٥ حكم تزويج المرأة نفسها

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث

نقض نكاح الفضولي حتى إذا حكم القاضي بصحته

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

نقض نكاح المرأة إذا نكحت بدون إذن الولي، حتى لو حكم الحاكم بصحته(١).

القائل بالتخريج.

القاضي أبو يعلى الفراء.

أصل التخريج.

تاريخ الفتوى: ٠٤ محرم ١٤٢٢

السؤال:

هل يجوز أن تتزوج المرأة بدون ولي إذا لم يوجد علما أنه كان قد سبق لها الزواج ولها اطفال، وهل يصح أن يكون زوج الخالة وليا في العقد؟

الفتوى:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد:

فإن النكاح لا يصح إلا بولي، ولا تملك المرأة أن تزوج نفسها ولا غيرها ولا أن توكل غير وليها – مع ثبوت عدم عضله لها– سواء كانت المرأة سبق لها الزواج أم لا، صغيرة كانت أم كبيرة

الفناوى المعاصرة في الحياة الزوجية (٢/٥٨).

(١) بحثت عن المسألة في كتب القاضي أبي يعلى، ولم أقف عليها، وقد نقلها ابن قدامة في المغني (٧/٨)، والمرداوي في الإنصاف (٨/٦٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

خرج نقض نكاح الفضولي[1]حتى لو حكم بصحته حاكم؛ وذلك قياسا على بيع الفضولي فإنه ينقض، ولا يصح.

ورواية الإمام أحمد التي قيس عليها والتي تنص على بطلان البيع هي: " مسألة: إذا باع ملك غيره بغير إذنه هل يقف على الإجازة أم يقع باطلا من أصله؟ على روايتين:

نقل صالح وعبد الله: هو موقوف.

ونقل علي بن سعيد: البيع باطل ذكرهما أبو بكر ".

فرواية علي بن سعيد تنص على بطلان بيع الفضولي، فكما أنه يبطل بيع الفضولي فكذلك يبطل نكاح الفضولي.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: "فإن حكم بصحة هذا العقد حاكم، أو كان المتولي لعقده حاكما، لم يجز نقضه وكذلك سائر الأنكحة الفاسدة.

وخرج القاضي في هذا وجها خاصة أنه ينقض" [2].

وقال أيضا: " فإن تزوج بغير إذن ولي، فالنكاح فاسد، لا يحل الوطء فيه، وعليه فراقها؛ وإن وطئ فلا حد[3] عليه في ظاهر كلام أحمد؛ لأنه وطء مختلف في حله، فلم يجب به حد، كوطء التي تزوجها في عدة أختها. وذكر عن ابن حامد:

---

(١) نكاح الفضولي: هو اسم للنكاح الذي يكون بدون إذن الولي.

والفضولي: اسم لمن يشتغل بما لا يعنيه، وفي عرف الفقهاء: من ليس بمالك ولا وكيل ولا ولي.

تاج العروس (١٧٨/٣٠)، المغرب في ترتيب المعرب ص (٣٦٢)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٤٧٥)، مادة (فضل).

(٢) المغني، ابن قدامة (٨/٧).

(٣) الحد في اللغة: المنع والفصل بين الشيئين.

انظر: الصحاح مادة(حدد).(٤٦٣/٢)، العين (حدد). (٢٠/٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أنه أوجب به الحد؛ لأنه وطء في نكاح منصوص على بطلانه، أشبه ما لو تزوج ذات زوج.

وإن حكم بصحة هذا العقد حاكم ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز نقضه؛ لأنه حكم مختلف فيه فأشبه الشفعة للجار.

والثاني: ينقض؛ لأنه خالف النص "[1].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: "لو حكم بصحته حاكم: لم ينقض، على الصحيح من المذهب، قدمه في المغني، ... وصححه المجد في شرحه.

وقيل: ينقض، خرجه القاضي" [2].

نقد التخريج.

القول بنقض نكاح الفضولي (النكاح بغير إذن الولي) تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

وهو موافق لظاهر القرآن والسنة، والتي دعت لوجود الولي في النكاح.

وكذا موافق لقول أبي سعيد الاصطخري[3]، من الشافعية[4].

شرعا: عقوبة مقدرة شرعا في معصية لتمنع من الوقوع في مثلها.

انظر: شرح الزركشي(٣/٩٩)، الروض المربع (١/٤٣٣).

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (٣/ ٩).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٨/٦٨).

(٣) الإصطخري، هو الحسن بن أحمد بن يزيد المعروف بالإصطخري. فقيه من شيوخ الشافعين. كان من نظراء ابن سريج. ولي قضاء قم، ثم حسبة بغداد. واستقضاه المقتدر على سجستان. وكانت في أخلاقه حدة.

من كتبه: ((أدب القضاء))؛ قال ابن الجوزي: لم يؤلف مثله، توفي سنة ٣٢٨هـ.

انظر: وفيات الأعيان (١ / ٣٥٧)؛ طبقات الشافعية (٢/ ١٩٣).

(٤) المجموع شرح المهذب (١٦/ ١٤٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ويمكن أن يعترض على هذا القول بأن النكاح يختلف عن البيع في الأحكام والقواعد؛ فقياس نكاح الفضولي على بيع الفضولي فيه ضعف واضح.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا زوجت المرأة بدون إذن وليها، ثم حكم لها الحاكم بصحة نكاحها، فهل يجوز نقض النكاح، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على بطلان نكاح الفضولي إذا لم يجزه المعقود له(١)، ثم اختلفوا في صحته إن أمضاه الحاكم.

فمن قال بصحة تصرف الفضولي، قال بعدم النقض.

ومن قال ببطلان تصرف الفضولي، قال بنقض النكاح.

الروايات والأقوال في المسألة.

القول الأول: أن النكاح لا ينقض؛ وذلك إذا حكم بصحته حاكم، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن النكاح ينقض، ولو حكم بصحته حاكم، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن النكاح لا ينقض؛ وذلك إذا حكم بصحته حاكم.

استدلوا بالقياس:

فقاسوه على صورة ما لو حكم الحاكم بالشفعة للجار(٢).

---

(١) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة (٤/ ٣٦-٣٤).

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (١٢١/٩)، والإقناع، للحجاوي (١٣١/٧).

وذلك لأن مسألة الشفعة للجار مختلف فيها، والقول بحق الشفعة للجار هو الراجح عند ابن تيمية:

" وجزم الشيخ تقي الدين بثبوت الشفعة للجار مع الشركة في الطريق، واختاره في الفائق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ومن المعقول:

فقالوا أنها مسألة مختلف فيها ويسوغ فيها الاجتهاد، فلم يجز نقض الحكم(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن النكاح ينقض، حتى لو حكم حاكم بصحته.

لعموم قوله ﷺ: ((أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل)).

وجه الدلالة:

أن الحديث يدل على نقض نكاح من نكحت بدون إذن وليها، وتكرار قوله ﷺ فنكاحها باطل، يدل على شدة استنكار النبي ﷺ لهذا الفعل.

الترجيح:

الذي يترجح عندي أنه لا ينقض الحكم، وأنه يصح نكاحها، لأن هذا الفعل اجتهاد كسائر الاجتهادات فلا ينقض إلا إذا خالف دليل من الكتاب والسنة والاجماع، والحاكم يعتبر بمثابة الولي، والمرأة من أهل التصرف، والله أعلم.

قال الحارثي: ولهذا الصحيح الذي يتعين المصير إليه، ثم ذكر أدلته، وقال: وفي هذا المذهب جمع بين الأخبار، فيكون أولى بالصواب اهـ ". حاشية اللبدي على نيل المآرب (١/ ٢٢٩).

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (١٢١/٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الرابع
تقديم الابن على الأب في ولاية النكاح

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ولو قيل: إن الابن والأب سواء في ولاية النكاح كما إذا أوصى لأقرب قرابته لكان متوجها، ويتخرج لنا أن الابن أولى من الأب إذا قلنا الأخ أولى من الجد "(١).

القائل بالتخريج.

شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية

أصل التخريج.

خرج تقديم الابن على الأب، على رواية تقديم الأخ على الجد.

وكذا خرج تساوي الابن والأب، والجد وابن الابن، على رواية استواء الأخ والجد.

وقد قيس القول بتقديم الابن على الأب وكذا تساويهما، على رواية الإمام أحمد والتي تنص على أن الابن والأخ مقدمان على الجد في ولاية النكاح، وهذا نص الرواية:

" مسألة: هل يقدم الابن والأخ على الجد في ولاية النكاح؟

وقال الخرقي وأبو بكر: الجد مقدم عليهما.

ووجه قولهما: أن الجد له إيلاد وتعصيب فكان مقدما كالأب.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٤٥٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ووجه الأولى: أن الابن والأخ أقرب إليها من جدها لأن الجد يدلي إليها بغيره وهو الأب والابن يدلي إليها بنفسه وهو أنه ابنها ولأنه بعض منها والأخ ركض معها في رحم واحد"(١).

وهناك روايات أخرى في المذهب على تقديم الأخ على الجد منها:

"وعنه يقدم الابن على الجد لأنه أقوى تعصيبا منه، وعنه التسوية بين الأخ والجد لاستوائهما في الإرث بالتعصيب، وعنه يقدم الأخ على الجد لأنه يدلي ببنوة الأب والبنوة أقوى"(٢).

" وعن أحمد تقديم الأخ على الجد وهو قول مالك أيضا؛ لأن الجد يدلي بأبوة الأب والأخ يدلي ببنوته والبنوة مقدمة.

وعن أحمد أن الجد والأخ سواء لاستوائهما في الميراث بالتعصيب، واستوائهما في القرابة، فوجب أن يستويا في الولاية كالأخوين"(٣).

" وعن أحمد، رواية ثالثة، أن الأخ يقدم على الجد. وهو قول مالك؛ لأن الجد يدلي بأبوة الأب، والأخ يدلي ببنوة، والبنوة مقدمة.

وعن أحمد أن الجد والأخ سواء؛ لاستوائهما في الميراث بالتعصيب، واستوائهما في القرابة، فوجب أن يستويا في الولاية كالأخوين، ولأنهما عصبتان لا يسقط أحدهما بالآخر، فاستويا في الولاية كالأخوين"(٤).

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٩١).
(٢) العدة شرح العمدة ص (٣٩١).
(٣) الواضح في شرح الخرقي (٢/ ٥٤٢).
(٤) المغني، ابن قدامة (١٣٠/٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والذي نص على أن روايات الأخ والجد هي الأصل في هذا التخريج هو الإمام المرداوي " وخرجه الشيخ تقي الدين – رحمه الله – من رواية تقديم الأخ على الجد؛ لاشتراكهما في المعنى"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام الزركشي، والنص هو: " وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها.

(ش) هذا هو المذهب بلا ريب، لأنه أكمل نظرا وأشد شفقة، ولهذا اختص بولاية المال، وجاز شراؤه من مال ولده وبيعه له من ماله بشرطه، ولأن الولد موهوب لأبيه. قال الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ ﴾ [سورة الأنبياء:٩٠] وقال إبراهيم ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [سورة إبراهيم:٣٩] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أنت ومالك لأبيك" وإذن تقديم الأب الموهوب له على الابن الموهوب أولى من العكس

وحكى ابن المني في تعليقه قولا بتقديم الابن على الأب كما في الميراث، والله أعلم"(٢).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله: (وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة: أبوها، ثم أبوه وإن علا، ثم ابنها، ثم ابنه، وإن سفل)، هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وعنه: يقدم الابن وابنه على الأب والجد، ذكره ابن المنى في تعليقه، وأخذه أبو الخطاب في انتصاره من قول الإمام أحمد – رحمه الله – في رواية حنبل العصبة فيه من أحرز المال، وخرجه الشيخ تقي الدين – رحمه الله – من رواية تقديم الأخ على الجد؛ لاشتراكهما في المعنى، وعنه يقدم الابن على الجد اختاره ابن أبي موسى...

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٨/ ٦٩).

(٢) شرح الزركشي على متن الخرقي (٣/ ١١٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قال في الفروع: وعنه عليها تقديم الأخ على الجد. وعنه سواء. وذكر الزركشي رواية ثالثة بتقديم الجد على الأخ، على هذه الرواية. وأطلقهن. وخرج الشيخ تقي الدين – رحمه الله – وجها بتساوي الابن والأب والجد وابن الابن وخرجه بعضهم من رواية استواء الأخ والجد"(١).

وأيضا نقله الإمام المرداوي في كتاب الجنائز " ثم أبوه بلا نزاع بين الأصحاب، ووجه في الفروع تخريجا من النكاح بتقديم الابن على الأب "(٢).

نقد التخريج.

إن القول بتقديم الابن على الأب في ولاية النكاح، وكذا تساويهما، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد في تقديم الأخ على الجد، وعلى مسألة تقديم الابن على الأب في الميراث.

فكما أن الابن مقدم على الأب في الميراث، فكذلك يقدم في ولاية النكاح.

والتخريج موافق لمذهب الحنفية(٣)، والمالكية(٤).

لكن يعترض عليه بأن الميراث يختلف عن النكاح

وأن الأب صاحب الشفقة، فكيف يقدم الابن عليه.

وأن قياس تقديم الابن على الأب على تقديم الأخ على الجد فيه نظر.

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٦٩).

(٢) الإنصاف، للمرداوي (٢/ ٤٧٢).

(٣) " وقوله (والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح) يقتضي أن يتقدم الابن على الأب " العناية شرح الهداية (٢/ ١١٨).

(٤) " ثم شرع في بيان من يقدم من أولياء الثيب غير المجبرة بقوله: (والابن) وابنه وإن سفل (أولى من الأب) في العقد على أمه " الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

من أولى الأقارب بتولي نكاح المرأة؟ ومن يقدم في ذلك؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على تقديم الأب في ولاية النكاح، ثم اختلفوا في مسألة المرأة التي عندها ابن بالغ.

فمن نظر إلى تقديم الابن في الميراث رأى تقديم الابن على الأب في النكاح.

ومن رأى أن النكاح يختلف عن الميراث رأى تقديم الأب على الابن.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في المفاضلة بين الابن والأب في ولاية النكاح، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يقدم الأب على الابن، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: يقدم الابن على الأب، وهو قول مخرج في المذهب.

القول الثالث: استواء الابن والأب في ولاية النكاح للمرأة، وهو أيضا قول مخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بتقديم الأب على الابن.

استدلوا من المعقول:

١/ أن الأب هو صاحب الولادة والتعصيب فيقدم على الابن.

٢/ أن الابن يقاد بالأب، وتقطع يده إذا سرق ماله، بخلاف الأب[١].

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (١٣٠/٩)، شرح الزركشي على متن الخرقي (٢٨/٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بتقديم الابن على الأب.

من القياس:

قاسوا تقديم الابن على الأب، على رواية تقديم الأخ على الجد؛ لاشتراكهما في المعنى[1].

من المعقول:

أن البنوة أقرب من الأبوة، وأن الابن جزء من الأم.

أن الابن مقدم على الأب في الميراث، فالأب يرث السدس فرضا عند وجود الابن، أما الابن فيرث الباقي تعصيبا.

أدلة أصحاب القول الثالث: استواء الابن والأب في الولاية.

من القياس:

قاسوا تساوي الابن والأب، على رواية استواء الأخ والجد[2].

من المعقول:

أن الأب والابن كلاهما عصبة فهما يرثان كامل المال إذا انفردا، وكذلك لا يسقط أحدهما الآخر، فبما أنهما يتساويان في الميراث، فكذلك يتساويان في الولاية.

الترجيح:

أرى أن ينظر في هذه المسألة إلى علاقة المرأة وقربها، فإن كانت قريبة لأبيها قدم الأب، وإن كانت قريبة لابنها قدم الابن، وعليه فإني أرى ترجيح القول باستواء الأب والابن في الولاية.

(١) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٦٩).

(٢) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٦٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الخامس
غياب الولي غيبة منقطعة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" فإن عضل[1] الأقرب أو جن انتقلت الولاية إلى الأبعد، وعنه في العضل: أن الولاية تنتقل إلى الحاكم فيتخرج في الغيبة مثل ذلك، وكذلك إن غاب الأقرب غيبة منقطعة وقد زوج الأبعد "[2].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني.

أصل التخريج.

خرج القول بتزويج الحاكم إذا غاب الولي غيبة منقطعة، على القول بتزويج الحاكم في عضل الولي.

وهذا نص الإمام أحمد الذي قيس عليه " قلت: الأب إذا عضل ولم يزوج، يزوج الابن.

قال: نعم يروى عن عثمان إذا وضعها في الكفوء وإذا لم يزوج الولي يزوج الحاكم عليه "[3].

---

(١) العضل: هو من عضل الرجل أخته وابنته يعضلها عضلا إذا منعها من التزويج. انظر: الغريب المصنف للقاسم بن سلام مادة (عضل)، (٣/ ٢٨٢)، الصحاح (عضل)، (٥/ ١٧٦٧).

(٢) الهداية على مذهب الإمام أحمد ص (٣٨٥ - ٣٨٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٣٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

والذي نص على أن أصل التخريج في المسألة هو العضل، الإمام المرداوي: " وخرجها أبو الخطاب من عضل الولي "[1].

فكما أن الحاكم يزوج المرأة في إذا عضلها الولي، كذلك يزوجها إذا غاب عنها الولي غيبة منقطعة.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام المجد ابن تيمية، والنص هو: "وإذا عضل ولي الحرة الأقرب أو غاب غيبة منقطعة زوج الأبعد، وعنه في العضل يزوج الحاكم ويخرج مثله في الغيبة وهي معتبرة بما لا يقطع إلا بكلفة ومشقة نص عليه"[2].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (وإن غاب غيبة منقطعة، زوج الأبعد) هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

وعنه: يزوج الحاكم، ذكرها في الرعايتين، والحاوي، وخرجها أبو الخطاب من عضل الولي، وتابعه في المحرر "[3].

نقد التخريج.

القول بتزويج الحاكم للمرأة إذا غاب وليها غيبة منقطعة، تخريج صحيح؛ فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

---

(١) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٧٦).
(٢) المحرر في الفقه، للمجد (٢١/٧).
(٣) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٧٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا غاب الولي غيبة منقطعة، فمن يقوم بتزويج الولية، هل يزوجها الولي الأبعد؟ أم الحاكم؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن الذي له حق التزويج هو الولي[1]، ثم اختلفوا بعد ذلك فيمن له الحق في التزويج حال غياب الولي غيبة منقطعة.

فمن اعتبر الولاية كالدين، قدم السلطان على الأولياء البعداء.

ومن اعتبر الولاية مختلفة عن الدين، قدم الأولياء البعداء على السلطان.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في من يقدم للولاية في النكاح، إذا غاب الولي غياب منقطع، على قولين:

القول الأول: أن الولاية تكون للولي الأبعد، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن الولاية تكون للحاكم، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة والمناقشات والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الولاية في النكاح تكون للولي الأبعد.

من السنة النبوية:

(١) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة (٤/ ٣٦-٣٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أخبرنا ابن جريج[١]، قال: أخبرني سليمان بن موسى[٢]، أن ابن شهاب أخبره، أن عروة أخبره، أن عائشة أخبرته، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها، فنكاحها باطل – ثلاثا – ولها مهرها بما أصاب منها، فإن اشتجروا، فإن السلطان ولي من لا ولي له))[٣].

وجه الدلالة:

أن السلطان ولي من لا ولي لها، وهذه لها ولي بعيد.

استدلوا من المعقول:

أنه تعذر التزويج من جهة الولي الأقرب فملكه الولي الأبعد، كما لو جن.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الولاية في النكاح تكون للسلطان.

من السنة النبوية:

أيضا استدلوا بحديث: ((أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها، فنكاحها باطل – ثلاثا – ولها مهرها بما أصاب منها، فإن اشتجروا، فإن السلطان ولي من لا ولي له)).

وجه الدلالة:

أن المرأة بسبب العضل والغيبة أصبحت كمن لا ولي لها، فيكون السلطان وليها.

---

(١) ابن جريج، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد. رومي الأصل. من موالي قريش. لقب بفقيه الحرم (المكي)، أخذ عن عطاء ومجاهد. كان ثقة في الحديث. أول من صنف الكتب بمكة، توفي سنة ١٥٠هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٠)؛ الأعلام (٤/ ٣٠٥)؛ تاريخ بغداد (١٠/ ٤٠٠).

(٢) هو سليمان موسى الأموي بالولاء، أبو الربيع، الدمشقي المعروف بالأشدق. محدث فقيه، من قدماء الفقهاء. قال ابن عدي: سليمان بن موسى فقيه، راو حدث عنه الثقات وهو أحد علماء أهل الشام، قال الدارقطني في العلل من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري، توفي سنة ١١٩هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٦)، الأعلام(٣/ ١٩٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، في مسند الصديقة عائشة –رضي الله عنها–رقم الحديث [٢٥٣٢٦]، (٤٢/ ١٩٩– ٢٠٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، مسألة النكاح بغير ولي، رقم الحديث [٣٦١١٧]، (٧/ ٢٨٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأن قوله: "فإن اشتجروا" ضمير جمع يتناول الكل فإن حصل خلاف بين الأولياء أصبحت الولاية للسلطان.

من المعقول:

أن الولاية حق للولي وقد امتنع عن أدائه فقام الحاكم مقامه، كما لو كان عليه دين وامتنع عن قضائه(١).

وقد نوقش هذا القول:

بأن الولاية تخالف الدين من وجوه ثلاثة:

أحدها: أنها حق للولي، والدين حق عليه.

الثاني: أن الدين لا ينتقل عنه، والولاية تنتقل لعارض؛ من جنون الولي، أو فسقه أو موته.

الثالث: أن الدين لا يعتبر في بقائه العدالة، والولاية يعتبر لها ذلك(٢).

الترجيح:

أرى أن ينظر في هذه المسألة إلى عادات الناس وأحوالهم، فلو كان في انتقال الولاية إلى الأولياء البعداء إمكانية أو احتمال الوقوع في الخلاف والقطيعة، قدم السلطان في الولاية، وأما إذا ظن السلامة والتفاهم بين الأولياء، فالأولى أن تكون الولاية في الأقارب.

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٩/١٥٦).

(٢) المغني لابن قدامة (٧/ ٣١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب السادس
توكيل من يقوم مقام الولي من غير إذن الزوجة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

عدم جواز توكيل الولي غير المجبر[١] بلا إذن، وذلك قياسا على الرواية القائلة ببطلان توكيل الوكيل من غير إذن الموكل[٢].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو يعلى الفراء، والإمام ابن عقيل الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بعدم جواز توكيل الولي غير المجبر بلا إذن المرأة، باستثناء الحاكم، على القول بعدم جواز توكيل الوكيل، وهذا نص الرواية: " مسألة: واختلفت في الوكالة المطلقة هل يملك الوكيل أن يوكل غيره؟

فنقل ابن منصور: لا تجوز وكالة الوكيل "[٣].

---

(١) والولي المجبر أحد ثلاثة: مالك الأمة أو العبد، فالأب، فوصي الأب عند عدم الأب.
والولي غير المجبر: يشمل العصبة، ثم المولى (من أعتق المرأة ثم عصبته)، ثم الكافل، ثم الحاكم.
وقرابة العصبة كالابن، والأخ، والجد، وابن العم، لا يزوجون إلا البالغة بإذنها، وتأذن الثيب بالكلام، والبكر بالصمت.
والولي غير المجبر يزوج البالغ لا الصغيرة بإذنها ورضاها، سواء أكانت البالغ بكرا أم ثيبا.
الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٩/ ٦٦٩٤ – ٦٦٩٥).

(٢) المسألة مفقودة، حيث أن كتاب المجرد للقاضي أبو يعلى، وكتاب الفصول لابن عقيل مفقودة، وقد ذكر هذا التخريج الإمام المرداوي، ونسبه للإمامين أبو يعلى وابن عقيل. انظر الإنصاف، المرداوي (٨/٨٢).

(٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٩٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فكما أنه لا يجوز توكيل الوكيل من غير إذن الموكل، كذلك لا يجوز توكيل الولي غير المجبر من غير إذن المرأة.

والذي نص على أن أصل التخريج في هذه المسألة هو عدم جواز توكيل الوكيل، الإمام المرداوي: " وخرج القاضي في المجرد، وابن عقيل في الفصول[1] هذه على الروايتين في توكيل الوكيل من غير إذن الموكل "[2].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: " ولا يعتبر في صحة الوكالة إذن المرأة في التوكيل، سواء كان الموكل أبا أو غيره. ولا يفتقر إلى حضور شاهدين. وقال بعض الشافعية: لا يجوز لغير المجبر التوكيل إلا بإذن المرأة. وخرجه القاضي على الروايتين في توكيل الوكيل من غير إذن الموكل "[3].

٢/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: " وقيل: لا يوكل غير مجبر بلا إذن إلا حاكم، وقيل: ولا مجيز، وخرجه القاضي على الخلاف في توكيل الوكيل "[4].

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه، وإن كان حاضرا). الصحيح من المذهب: جواز الوكالة في النكاح، وجواز توكيل الولي، سواء كان مجبرا أو غير مجبر، أبا كان أو غيره بإذن الزوجة وبغير إذنها. وهو ظاهر المصنف هنا.. ...

وقيل: لا يوكل غير مجبر بلا إذنها، إلا الحاكم. وقدمه في الفروع، في باب الوكالة، فتناقض.

---

(١) الفصول، ويسمى: كفاية المفتي (غير مطبوع).
والمؤلف: أبو الوفاء ابن عقيل، المتوفى سنة ٥١٣ هـ.
انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٥).
(٢) الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٨٢).
(٣) المغني، ابن قدامة (٣٥٢/٧).
(٤) المبدع في شرح المقنع (٦/ ١١٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وخرج القاضي في المجرد، وابن عقيل في الفصول هذه على الروايتين في توكيل الوكيل من غير إذن الموكل، وقالا: من لا يجوز له الإجبار يكون كالوكيل في التوكيل. ورده المصنف، والشارح. وقال في الترغيب[1]: لو منعت الولي من التوكيل امتنع. ورده المصنف أيضا وغيره "[2].

٤/ الإمام ابن البهاء البغدادي، والنص هو: " وقيل: لا يوكل غير مجبر بلا إذن إلا حاكم.

وقيل: ولا مجبر، وخرجه القاضي على الخلاف في توكيل الوكيل، ولا خلاف أن الحاكم يملكه مطلقا، ويجوز في تزويج معين، أو من شاء، أو من يرضاه "[3].

نقد التخريج.

القول بعدم جواز توكيل غير المجبر إلا بإذن المرأة، تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد ووافق قواعده.

وهو موافق للمذهب الشافعي، قال الإمام الماوردي: " وإذا كان الولي ممن لا يجبر على النكاح فهل يلزم استئذانها في عقد النكاح أم لا؟ اختلف أصحابنا فيه على وجهين ومنهم من خرجه على قولين:

أحدهما: وهو اختيار أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يصح توكيله إلا بإذنها؛ لأنه نائب عنها وأشبه الوكيل الذي لا يجوز له أن يوكل فيما هو وكل فيه إلا عن إذن موكله فعلى هذا إن لم يستأذنها الولي في توكيله فزوجها الوكيل بإذنها أو غير إذنها كان النكاح باطلا لفساد الوكالة، ولو استأذنها الولي فيه بعد عقد الوكالة لم تصح الوكالة حتى يستأذنها الولي بعد إذنها في

---

(١) الترغيب: لمحمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن علي بن عبدالله بن تيمية الحراني، الفقيه المفسر الخطيب الواعظ، فخر الدين، أبو عبد الله، شيخ حران وخطيبها، وتوفي سنة ٦٢٢هـ بحران.
انظر: المقصد الأرشد (٢/٢٠٦-٢٠٨)، الأعلام (٦/ ١١٣).

(٢) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٨٢).

(٣) فتح الملك العزيز بشرح الوجيز (٥/ ٢٠٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

توكيله، فإذا وكله بعد إذنها وكان وكيلا لهما جميعا فإن رجعت في توكيله بطلت الوكالة، ولم يكن له أن يزوج.

والوجه الثاني: وهو اختيار أبي إسحاق المروزي[1]الوكالة جائزة وإن لم يستأذنها الولي في عقدها؛ لأنه موكل في حق نفسه الذي ثبت به بالشرع لا بالاستنابة فأشبه الأب وخالف الوكيل المستناب، فعلى هذا تصح الوكالة وإن لم يستأذن المرأة في عقدها ويكون هو وكيلا "[2].

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي. أحد الأئمة من فقهاء الشافعية، شرح المذهب ولخصه، وأقام ببغداد دهرًا طويلاً يدرس ويفتي. وتخرج به أئمة، توفي سنة ٣٤٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ١١)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٢٩)

(٢) الحاوي في فقه الشافعي (٩/ ١١٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل يجوز أن يوكل الولي من يقوم مقامه في النكاح، وهل يحتاج ذلك إلى إذن المرأة، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن الولي المجبر له أن يوكل في النكاح بغير إذن المرأة(١)، واختلفوا في الولي غير المجبر.

فمن اعتبر العقد عقد معاوضة، قال بجواز التوكيل بغير إذن.

ومن اعتبره عقد نكاح ويختلف عن المعاوضة، قال بعدم جواز التوكيل إلا بإذن.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في توكيل الولي غير المجبر لغيره في الولاية، وهل يلزم إذن المرأة في ذلك؟ على قولين:

القول الأول: جواز توكيل الولي غير المجبر بدون إذن المرأة، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: عدم جواز توكيل الولي غير المجبر إلا بإذن المرأة، وهو القول المخرج في المذهب(٢).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بجواز الوكالة في النكاح مطلقا سواء كان الولي مجبرا أو غير مجبر وسواء كان بإذن المرأة أو بغير إذنها.

من السنة:

---

(١) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة (٤/ ٣٦-٣٤).

(٢) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٨٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

روي عن النبي ﷺ أنه وكل أبا رافع[1]في تزويجه ميمونة[2]، ووكل عمرو بن أمية[3]في تزويجه أم حبيبة[4].

وجه الدلالة:

جواز التوكيل في النكاح، ولا يوجد في الحديث ما يدل على استئذان المرأة في التوكيل.

من المعقول:

---

(١) هو أسلم، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو رافع، غلبت عليه كنيته. واختلف في اسمه فقيل: أسلم، وهو أشهر ما قيل فيه. وقيل: اسمه إبراهيم. وقيل: اسمه هرمز. والله أعلم. كان قبطيا، وكان عبدًا للعباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي صلي الله عليه وسلم، فلما بشر أبو رافع النبي صلي الله عليه وسلم بإسلام العباس أعتقه.

شهد أبو رافع أحدًا وما بعدها. مات بالمدينة آخر خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٥هـ.

انظر: أسد الغابة (١/ ٧٧)، الاستيعاب (٨٣/١)، الإصابة (١٥/١).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧١٩٧)، والدارمي (١٨٢٥)، وابن حبان (٤١٣٠)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في الإرواء (١٨٤٩).

هي ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية. أم المؤمنين. آخر امرأة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وآخر من مات من زوجاته، كان اسمها " برة " فسماها " ميمونة " بايعت بمكة قبل الهجرة، وكانت زوجة أبي رهم بن عبد العزى العامري ومات عنها، فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة ٧ هـ، توفيت سنة ٥١هـ.

انظر: الإصابة (٤/ ٣٩٧)، أسد الغابة (٣٧٢/٦)، الاستيعاب (١٩١٤/٤).

(٣) هو عمرو بن أمية بن خويلد بن عبد الله، أبو أمية، الضمري، من الصحابة اشتهر في الجاهلية، وشهد مع المشركين بدراً وأحداً، ثم أسلم وحضر بئر معونة، وعاش أيام الخلفاء الراشدين، توفي سنة ٥٥هـ.

انظر: الإصابة (٢/ ٥٢٤)، تهذيب التهذيب (٨/ ٦)، الأعلام (٥/ ٢٣٨).

(٤) أخرجه الحاكم (٢٢/٤)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في الإرواء (١٨٥٠).

أم حبيبة، هي رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشية الأموية. تكنى أم حبيبة. إحدى أمهات المؤمنين، كانت من السابقين إلى الإسلام، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش فولدت هناك حبيبة، فتنصر عبيد الله ومات بالحبشة نصرانيًا وبقيت أم حبيبة مسلمة بأرض الحبشة، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبها إلى النجاشي فتزوجها وهي بالحبشة روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وعن زينب بنت جحش وروت عنها بنتها حبيبة وأخواها معاوية وعتبة وآخرون، توفيت سنة ٤٤هـ وقيل ٤٢ هـ.

انظر: الإصابة (٣٠٥/٤)، أسد الغابة (٥٧٣/٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أن النكاح عقد معاوضة كالبيع فيجوز التوكيل فيه[1].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم جواز توكيل الولي غير المجبر إلا بإذن المرأة، باستثناء الحاكم.

من المعقول:

١/ أنه إذن من الولي في التزويج فلم يفتقر إلى إذن المرأة ولا إلى إشهاد كإذن الحاكم[2].

٢/ أنه لا يجوز توكيل الولي غير المجبر إلا بإذن المرأة، قياسا على عدم جواز توكيل الوكيل من غير إذن الموكل.

الترجيح:

أرجح القول الثاني وأنه لا يجوز توكيل الولي غير المجبر إلا بإذن المرأة، وذلك لأنه عقد ولابد من إذن الزوجة فيه، ولأن في هذا الرأي تقريبًا لوجهات النظر وتأليفًا للقلوب ومدعاة لدوام العلاقة والعشرة، فالمرأة لتؤسس أسرة تحتاج أن تعلم بالشخص الذي وكل للقيام بنكاحها وأن تكون راضية ومقتنعة به، والله أعلم.

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (١٣٧/٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣٥٢/٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب السابع
الكفاءة في النكاح حال العقد

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"وإن حدثت له الكفاءة[1] مقارنة بأن يقول سيد العبد بعد إيجاب النكاح له قبلت له النكاح وأعتقته فقياس المذهب صحة ذلك، وتخرج رواية أخرى على مسألة إذا أعتقهما معا، وعلى مسألة أعتقتك وجعلت عتقك صداقك "[2].

القائل بالتخريج.

شيخ الإسلام ابن تيمية.

أصل التخريج.

خرج القول بمنع وبطلان النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد، على أصلين:

الأول: مسألة إذا أعتقهما معا.

الثاني: مسألة إذا قال: أعتقتك وجعلت عتقك صداقك.

والذي نص على أن للمسألة أصلين هو الإمام ابن تيمية: " وتخرج رواية أخرى على مسألة إذا أعتقهما معا، وعلى مسألة أعتقتك وجعلت عتقك صداقك "[3].

---

(١) الكفاءة عند الحنابلة هي: المساواة وتكون في: ١/ الدين، وهو أداء الفرائض واجتناب النواهي. ٢/ المنصب، والنسب. ٣/ الحرية. ٤/ الصناعة واليسار بحسب ما يجب. الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص٥١٧).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٤٥٥)، الاختيارات الفقهية ص (٥٣٤).

(٣) المرجع السابق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

" قلت: لأحمد – رحمه الله –: إذا أراد الرجل أن يعتق جاريته ويتزوجها ويجعل عتقها صداقها، كيف يفعل؟

قال: يقول: قد أعتقتك، وجعلت عتقك صداقك.

قال إسحاق: جائز، فإن ندمت فلا يجوز، إن قالت لا أرضى"(١).

" قال لأمته: أعتقتك وجعلت عتقك صداقك يحضره شاهدين فإنه ينعقد بذلك النكاح، وعنه: لا ينعقد بذلك ويستأنف العقد بإذنها وهو الصحيح"(٢).

فكما أنه لا ينعقد نكاح السيد لأمته في الحال، كذلك لا ينعقد النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام المرداوي، والنص هو: " فلو وجدت الكفاءة في النكاح حال العقد بأن يقول سيد العبد بعد إيجاب النكاح له قبلت له هذا النكاح وأعتقته فقال الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: قياس المذهب صحته.

قال: ويتخرج فيه وجه آخر بمنعها. ويأتي ما يتعلق بذلك عند قوله: إذا عتقت الأمة وزوجها حر "(٣).

٢/ الإمام ابن رجب الحنبلي، والنص هو: " ومنها لو وجدت الكفاءة في النكاح حال العقد بأن يقول سيد العبد بعد إيجاب النكاح قبلت له هذا النكاح وأعتقته فقال الشيخ تقي الدين

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٩٣٦ – ١٩٣٧).

(٢) الهداية على مذهب الإمام أحمد ص (٣٨٧).

(٣) الإنصاف للمرداوي (٨/ ١١٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قياس المذهب صحته قال ويتخرج فيه وجه آخر بمنعها فأما اقتران الحكم مع شرطه في غير عقد هل يثبت به الحكم أم لا؟ "[1].

نقد التخريج.

القول بمنع النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد، هو تخريج مقيس على روايات أئمة المذهب وموافق لقواعده.

ولم أقف على موافقين للتخريج في المذاهب الأخرى.

(١) القواعد لابن رجب (١/ ٣١١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا وجدت الكفاءة في النكاح حال العقد، فهل يصح العقد، أم لا يصح؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن الكفاءة إذا وجدت قبل العقد فإنها يعتد بها[1]، واختلفوا بعد ذلك في صحة الكفاءة إذا وجدت حال العقد.

فمن رأى أن الأمة إذا عتقت وزوجها حر تجبر على البقاء معه، قال بصحة النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد.

ومن رأى أن الأمة إذا عتقت وزوجها حر يجوز لها ترك زوجها، قال بمنع النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في الكفاءة إذا وجدت حال عقد النكاح، على قولين:

القول الأول: صحة النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد، وهو المذهب.

القول الثاني: منع النكاح وذلك إذا وجدت الكفاءة حال العقد، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بصحة النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد، أو وجوب الكفاءة بين الزوجين حال العقد.

من السنة النبوية:

---

(١) انظر: اختلاف الأئمة العلماء (٢/ ١٣٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قصة بريرة[١] عندما عتقت، وكانت تحت عبد.

عن أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– قالت: وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها[٢].

وجه الدلالة:

أن بريرة عتقت وزوجها عبد فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين البقاء تحته وبين تركه، وهذا يدل على وجوب الكفاءة بين الزوجين حال العقد.

من المعقول:

أنها ملكت رقبتها فلا يملك عليها إلا باختيارها[٣].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بمنع النكاح وذلك إذا وجدت الكفاءة حال العقد، أو لا تجب الكفاءة بين الزوجين حال العقد.

---

(١) وقد اختلف الرواة في حال زوج بريرة، هل هو حر أم عبد، وقد تعددت الطرق الناقلة لهذا الحديث وهذه بعض الطرق التي نقلها الإمام الترمذي: ((عن عائشة قالت: كان زوج بريرة حرا، «فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم»: «حديث عائشة حديث حسن صحيح» هكذا روى هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان زوج بريرة عبدا، وروى عكرمة، عن ابن عباس قال: رأيت زوج بريرة وكان عبدا يقال له: مغيث، وهكذا روي عن ابن عمر والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقالوا: إذا كانت الأمة تحت الحر فأعتقت فلا خيار لها، وإنما يكون لها الخيار إذا أعتقت وكانت تحت عبد، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

وروى الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: كان زوج بريرة حرا، «فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم» وروى أبو عوانة هذا الحديث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، في قصة بريرة، قال الأسود: وكان زوجها حرا «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من التابعين، ومن بعدهم، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة»)) أخرجه الترمذي، باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج، رقم الحديث [١١٥٥]، سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٤٥٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤)، وأبو داود في سننه، باب في المملوكة تعتق وهي تحت عبد أو حر، رقم الحديث [٢٢٣٣]، (٢/ ٢٧٠).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٧٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

من السنة النبوية:

قصة بريرة عندما عتقت، حيث ذكر الحديث من طرق عديدة، وقد ذكر في بعضها، أنها كانت تحت حر وليس عبد، ومنها: أن رسول الله ﷺخير بريرة(١)، قال الحكم(٢)والأسود(٣): وكان زوجها حرا(٤).

وجه الدلالة:

أن بريرة عندما عتقت كان زوجها حرا، وذلك كما ورد في طرق كثيرة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم خيرها، وهذا يدل على عدم وجوب الكفاءة بين الزوجين حال العقد.

من المعقول:

أنها كافأت زوجها في الكمال فلم يثبت لها الخيار ما لو اسلمت الكتابية تحت المسلم(٥).

الترجيح:

أرجح القول بأن الكفاءة في النكاح حال العقد تصح، وهو قول موافق للعقل والعرف، فالكفاءة قد وجدت حال العقد، فلماذا يمنع من النكاح.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الاطلاق، باب خيار الأمة إذا أعتقت، رقم الحديث [٢٠٧٨]، (١/ ٦٧١)، وصححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٨٧٣).

(٢) هو الحكم بن عُتَيْبة، الكندي بالولاء، من أهل الكوفة. تابعي أدرك بعض الصحابة، عرف بالفقه. شهد له الأوزاعي وغيره، وهو ثقة، توفي سنة ١١٣هـ.

انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٢).

(٣) هو الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمر، النخعي. تابعي، فقيه من الحفاظ، كان عالم الكوفة في عصره. روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وبلال وعائشة رضي الله عنهم، توفي سنة ٧٥هـ. انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٣)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٨)، الأعلام (١/ ٣٣٠).

(٤) انظر: البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب الولاء لمن أعتق، رقم الحديث [٦٧٥١]، [٦٧٥٤]، (٨/ ١٥٤).

(٥) انظر: الشرح الكبير على متن المقنع (٧/٥٥٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثالث

باب المحرمات في النكاح

وفيـــه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: السحاق بين النساء لا ينشر الحرمة.
- المطلب الثاني: تزوج الأختين في عقد.
- المطلب الثالث: نكاح الأمة إذا أيسر.
- المطلب الرابع: نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة.
- المطلب الخامس: نكاح الأب أمة ولده.

* * * ** * * *

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول
السحاق بين النساء لا ينشر الحرمة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" وسحاق[1]النساء قياس المذهب المنصوص أنه يخرج على الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة "[2].

القائل بالتخريج.

شيخ الإسلام ابن تيمية.

أصل التخريج.

خرج القول بأن السحاق ينشر الحرمة بين النساء على ثلاثة مسائل:

الأول: اللواط[3]، فكما أن اللواط ينشر الحرمة بين الرجال فكذلك السحاق.

" سُئل الأوزاعي[4] عن الغلامين يلوط أحدهما بصاحبه، ثم يكبرا فيولد للمفعول به جارية، أيتزوجها الفاعل؟

---

(١) السحاق هو: فعل النساء بعضهن ببعض، وكذلك فعل المجبوب بالمرأة يسمى سحاقا.
وهو زنا النساء لكن الفرق بينه وبين الزنا: أن السحاق لا إيلاج فيه.
معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢/ ٢٤٧).
والسحاق: المرأة تحتك بالمرأة الأخرى وتنزل، وربما تستعمل شيئا كالآلة وتستمتع بالمرأة الأخرى.
انظر: لسان العرب مادة(سحق). (١٠/١٥٢)، الشرح الممتع (١٤/٣١٤).

(٢) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٥/٤٥٦)، الاختيارات الفقهية ص (٥٣٥).

(٣) اللواط: إتيان الرجل الرجل، أو إيلاج فرج آدمي في فرج آدمي. انظر: المغني (١٠/١٥٥).

(٤) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي. إمام فقيه محدث مفسر. نسبته إلى ((الأوزاع)) من

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال: لا.

قال أحمد: على قولنا كما قال، إذا كان ذلك في الدبر[١]"[٢].

وقد نص الإمام ابن تيمية على أن الأصل في المسألة هو اللواط " أنه يخرج على الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة[٣] "[٤].

والجامع بين المسألتين أن كلاهما وطء منهي عنه في الشرع.

الثاني: لبن الميتة، " مسألة: لبن الميتة هل ينشر الحرمة أم لا؟

نقل إبراهيم الحربي: أنه ينشر قال في امرأة ماتت فحلب من ثديها لبن فسقى به صغير فقال: إذا سقى مرات يبلغ حد الرضاع فقد صار الصبي ابنا للميتة، وهو اختيار الخرقي وأبي بكر"[٥].

قرى دمشق. وأصله من سبي السند. نشأ يتيمًا وتأدب بنفسه، فرحل إلى اليمامة والبصرة، وبرع. وأراده المنصور على القضاء فأبى، ثم نزل بيروت مرابطًا وتوفي بها سنة ١٥٧هـ.

انظر: البداية والنهاية (١٠/ ١١٥)؛ تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٨).

(١) الدبر: نقيض القبل، ودبر كل شيء عقبه ومؤخره.

انظر: غريب الحديث للخطابي (٦٣/٢)، النهاية مادة (دبر). (٢٠٦/٢)، المطلع (٢٥/١)، لسان العرب(دبر). (٢٦٨/٤)، تاج العروس(دبر).(٢٥٤/١١)

والقبل: يطلق القبل على فرج الإنسان، والقبل من كل شيء خلاف دبره، وسمي قبلا لأن صاحبه يقابل به غيره. وقيل: هو خاص لفرج الأنثى.

انظر: العين مادة (قبل). (١٦٦/٥)، تهذيب اللغة (قبل). (١٣٦/٩)، لسان العرب (قبل). (٥٣٦/١١) المصباح المنير (قبل). (٤٨٨/٢)، التعاريف (٥٧٢/١).

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٩٠٨).

(٣) الشهوة: شها الشي: أحبه ورغب فيه وتلذذ به، ويطلق على اشتياق النفس للشيء.

انظر: لسان العرب مادة (شها). (٤٤٥/١٤)، المصباح المنير(شها). (٣٢٦/١).

(٤) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٤٥٦/٥)، الاختيارات الفقهية ص (٥٣٥).

(٥) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٢٣٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فلبن الميتة رغم أنه يعتبر نجسًا لكنه ينشر الحرمة، فكذلك السحاق ينشر الحرمة.

الثالث: الاستمتاع بما دون الفرج، "مسألة: في القبلة والملامسة فيما دون الفرج هل ينعقد بها تحريم المصاهرة؟

فنقل إسماعيل بن سعيد(١)وابن منصور والمروذي(٢): لا ينشر الحرمة إلا الوطء. ونقل الحسن بن ثواب(٣)وعبد الله والمروذي: أنها تنشر الحرمة "(٤).

فكما أن الاستمتاع بما دون الفرج ينشر الحرمة، كذلك السحاق، بجامع أن كلاهما بدون وطء.

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " السحاق بين النساء لا ينشر الحرمة. ذكر ابن عقيل في مفرداته محل وفاق. وقال الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: قياس المنصوص في اللواط: أنه يخرج على الروايتين في مباشرة الرجل الرجل بشهوة "(٥).

---

(١) هو إسماعيل بن سعيد الشالنجي، أبو إسحاق، من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل. ذكره أبو بكر الخلال فقال: عنده مسائل كثيرة ما أحسب أن أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى هذا ولا أشبع ولا أكثر مسائل منه، وكان عالماً بالرأي، كبير الفقه عندهم معروفاً، توفي سنة ٢٣٠هـ.

انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ١٠٤ – ١٠٥).

(٢) المروذي: أحمد بن محمد بن الحجاج، أحد تلاميذ الإمام أحمد، روى عنه مسائل كثيرة، وكان أحمد يجله ويحترمه، توفي سنة ٢٧٥هـ.

انظر: المقصد الأرشد (١/١٥٦)، الأعلام (١/٢٠٥).

(٣) هو الحسن بن ثواب، أبو علي، الثعلبي المخرمي. سمع يزيد بن هارون وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة البصري وإبراهيم بن حمزة المدني وغيرهم. وروى عنه عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي وإسماعيل الصفار وأبو بكر الخلال، توفي سنة ٢٦٨هـ. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٣١).

(٤) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ١٠٠).

(٥) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٢٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول بأن السحاق ينشر الحرمة بين النساء، تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد ووافق قواعده.

ولكن فيه ضعف حيث لم أقف على موافقين للتخريج في المذاهب الأخرى.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

هل فعل السحاق بين النساء ينشر الحرمة بينهم، أم لا ينشرها؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن النكاح بين الرجل والمرأة ينشر الحرمة، ثم اختلفوا في نشر الحرمة في نكاح النساء بعضهن لبعض.

فمن اعتبر السحاق إيلاج ونكاح، قال بأنه ينشر الحرمة.

ومن اعتبره كالمباشرة دون الفرج بين الرجل والمرأة، قال بأنه لا ينشر الحرمة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم الحرمة بين النساء بسبب السحاق، وهل يسبب الحرمة بين النساء المتساحقات، على قولين:

القول الأول: أن السحاق لا ينشر الحرمة بين النساء وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني: أن السحاق ينشر الحرمة بين النساء وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن السحاق لا ينشر الحرمة.

من المعقول:

١/ أن السحاق يختلف عن الزنا، فلا حد فيه ولا كفارة.

٢/ أنه يقاس على الرواية القائلة[١] بأن اللواط لا ينشر الحرمة.

---

(١) ورد في هذه المسألة روايتان: ينشر الحرمة، ولا ينشر الحرمة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣/ يقاس على الرواية القائلة[١] بأن الاستمتاع بما دون الفرج بين الرجل والمرأة لا ينشر الحرمة.

٤/ يقاس على الرواية القائلة[٢] بأن لبن الميتة لا ينشر الحرمة.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن السحاق ينشر الحرمة.

من المعقول:

١/ أنه يقاس على الرواية القائلة بأن اللواط ينشر الحرمة.

٢/ يقاس على الرواية القائلة بأن الاستمتاع بما دون الفرج بين الرجل والمرأة ينشر الحرمة.

٣/ يقاس على الرواية القائلة بأن لبن الميتة ينشر الحرمة.

الترجيح:

أرجح القول المخرج وهو أن السحاق ينشر الحرمة؛ وذلك لأن فيه ردعًا وتخويفًا للناس من هذا الفعل، فالوقوع في هذه المعصية تترتب عليه مضاعفات مستقبلية، وأضرار بعيدة المدى، وهي انتشار التحريم بين الفاعل والمفعول به، فلا يمكن لأبناء الفاعلة التناكح مع أبناء المفعول بها، فترجيحي لهذا القول لأن فيه ردعًا للناس عن قرب هذه المعصية.

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي من (التويتر والاستجرام) وغيرها، فقد ظهر للمجتمع وجود النساء الشاذات جنسيا، وذلك بسبب التقنية الحديثة التي ساعدت أهل الفساد على نشر فسادهم.

---

(١) ورد في هذه مسألة روايتين: ينشر الحرمة، ولا ينشر الحرمة.

(٢) ورد في هذه مسألة روايتين: ينشر الحرمة، ولا ينشر الحرمة.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ولأن السحاق لا حد فيه بل فيه التعزير من سجن وغيره، تساهل الناس في هذه المعصية، وأصبح هنالك الكثير من المعرفات التي تنشر هذا الفحش، بل إن السحاق أصبح بأنواع وأشكال مختلفة:

فهنالك ما يكون بين امرأة واحدة وامرأة أخرى، وهناك نوع آخر يكون بين مجموعة من النساء السحاقيات.

وهناك نوع ظهر في هذا الزمان وهو المرأة السحاقية المسترجلة.

ولا يخفى على الجميع شناعة هذا الفعل، بل إن إفساد السحاقيات أشد من إفساد اللوطيين.

فمن يرى أن عقوبة السجن أو الضرب تكفي لهذا الفعل فهو مخطئ، بل نحتاج إلى إقامة حد اللواط في السحاقيات حتى يرتدع من يتجرأ على هذا الفعل ويتوب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
تزوج الأختين في عقد

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"إذا تزوج أختين في عقد يختار إحداهما وتأوله القاضي على أنه يختارها بعقد مستأنف وهو بعيد. وخرج القاضي فيما إذا زوج الوليان من رجلين وقعا معا أنه يقرع بينهما فمن أقرع له فهي زوجته ويخرج هنا مثله "[1].

القائل بالتخريج.

الإمام ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بالاقتراع في اختيار إحدى الأختين إذا كانتا في عقد واحد على الاقتراع في مسألة إذا زوج الوليان من رجلين وقعا معا.

وهذا نص رواية الإمام أحمد " مسألة: إذا زوج الوليان ولم يعلم السابق منهما.

فنقل أبو الحارث[2]: يفسخ النكاحان جميعا وهو اختيار الخرقي.

---

(١) القواعد لابن رجب ص (٤٢٣).

(٢) هو أحمد بن محمد، أبو الحارث، الصايغ، من أصحاب أحمد بن حنبل، أكثر رواية للمسائل عنه. قال أبو بكر الخلال: أبو الحارث الصايغ من أصحاب أبي عبد الله، كان أبو عبد الله يأنس به، وكان يقدمه ويكرمه، وكان عنده في موضع جليل. روى عن أبي عبد الله مسائل كثيرة جدًا بضعة عشر جزءًا، وجوَّد الرواية عنه. انظر: تاريخ بغداد(٥ / ١٢٨)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى(١ / ٧٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ونقل ابن منصور: يقرع بينهما فمن وقعت عليه القرعة فهي له، وظاهر هذا أنها له بالنكاح المتقدم.

وقال أبو بكر أحمد بن سليمان صاحب الخلاف: يقرع بينهما فمن أصابته القرعة أمر الذي لم تصبه القرعة أن يطلق ويجدد الذي أصابته القرعة النكاح "[1].

ويمكن أيضا أن نخرج القول على مسائل الاقتراع في كتاب الطلاق والعتق.

والذي نص على أصل التخريج هو الإمام ابن رجب.

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " إذا تزوج أختين في عقد: يختار إحداهما. وتأوله القاضي على أنه يختارها بعقد مستأنف. وقال في آخر القواعد: وهو بعيد. وخرج قولا بالاقتراع "[2].

نقد التخريج.

القول بتعيين إحدى الأختين بالقرعة، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد الدالة على حجية الاختيار بالقرعة عند الاختلاف وذلك في مسائل عديدة في الطلاق والعتق.

وكذا موافق لقواعد الإمام.

لم أقف على اعتراضات وكذا على موافقة المذاهب الأخرى للقول.

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٩٥).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٢٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا تزوج الرجل أختين في عقد واحد، وكان ذلك بالخطأ، فكيف يكون الاختيار؟

تحرير محل النزاع.

أجمع أهل العلم على أن عقد نكاح الأختين في عقد واحد لا يجوز، لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [سورة النساء :٢٣][1]

ثم اختلفوا بعد ذلك إذا تزوج الأختين في عقد بالخطأ فماذا يفعل؟ هل يعين واحدة منهما، أم يقرع بينهما؟

فمن رأى أن الاختيار يحتاج إلى التعيين، قال بالتعيين.

ومن رأى أن الاختيار لا يحتاج إلى التعيين، قال بالقرعة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم تزوج الأختين في عقد واحد، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: بطلان العقد للأختين.

القول الثاني: الاختيار بين الأختين بالتعيين.

القول الثالث: الاختيار بين الأختين بالقرعة.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين ببطلان العقد للأختين.

---

(١) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٥/ ٩٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [سورة النساء :٢٣].

وجه الدلالة:

أن الجمع بين الأختين في عقد واحد، عقد باطل، ونكاح كلا الأختين باطل.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بالاختيار بين الأختين بالتعيين.

من المعقول:

أنه يملك إيقاع النكاح ابتداء، وتعيينه فإذا أوقعه ولم يعينه ملك تعيينه، لأنه استيفاء ما ملكه(١).

أدلة أصحاب القول الثالث: القائلين بالاختيار بين الأختين بالقرعة.

من المعقول:

١/ أنه إزالة ملك بني على التغليب والسراية فتدخله القرعة كالعتق.

٢/ أن الحق لواحد غير معين فوجب تعيينه بالقرعة كالحرية في العبيد إذا أعتقهم في مرضه(٢).

الترجيح:

أرجح القول بالاختيار بين الأختين بالتعيين، وذلك لأن هذا نكاح والاختيار بالتعيين يساعد على دوام الألفة والعشرة بين الزوجين.

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٣٠٢/١٠)، وشرح الزركشي على متن الخرقي (٤٣٤/٦).

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (٣٠٢/١٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثالث
نكاح الأمة إذا أيسر

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" وأما قول أبي بكر: يتخرج وجه آخر إن كان يخاف العنت[1]بنكاح الحرة صح نكاحهما جميعا وهذا ينبني على أصل قد تقدم وهو الحر إذا تزوج بأمة وكان يخاف العنت ولا يجد طولا[2] لحرة هل يجوز له أن يعقد على أمة ثانية فقد حكينا روايتين: إحداهما: لا يجوز وأولى أن لا يجوز له ذلك إذا كان تحته حرة.

والثانية: أنه يجوز له ذلك فإذا جاز له ذلك إذا كان له أمة فهل يجوز له ذلك إذا كان تحته حرة فقد ذكر أبو بكر أنه يتخرج الجواز لوجود العلة فيه وهو عدم الطول لحرة ثانية والخوف من العنت فهو كما لو كان تحته أمة.

وخرج المنع لأنه إذا كان تحته حرة فهو واجد لطول حرة فلم يجز له العقد على أمة كما لو كان قادرا على طول حرة يبتدىء العقد عليها فإنه لا يجوز العقد على أمة فنقيس الاستدامة على الابتداء "[3].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو يعلى الفراء.

---

(١) العنت: هو المشقة. مقاييس اللغة مادة(عنت)، (٤/ ١٥٠)، الصحاح (عنت) (١/ ٢٥٩).

(٢) الطول: يدل على فضل وامتداد في الشيء. مقاييس اللغة مادة (طول) (٣/ ٤٣٣)، الصحاح (طول) (٥/ ١٧٥٣).

(٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ١٠٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أصل التخريج.

خرج القول ببطلان نكاح الأمة إذا أيسر على بطلان نكاح الأمة إذا تزوج حرة عليها.

وهذا نص رواية الإمام أحمد:

" قلت: إذا تزوج الحرة على الأمة؟

قال: يكون طلاقا للأمة "[1]

فكما أن نكاح الأمة يبطل إذا نكح حرة عليها، كذلك يبطل نكاحها إذا أيسر الرجل وأصبح قادرًا على الزواج بحرة.

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (وإن تزوجها وفيه الشرطان، ثم أيسر. أو نكح حرة، فهل يبطل نكاح الأمة؟ على روايتين). وأطلقهما فيهما، في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة[2]، والبلغة[3]، والمحرر، والحاوي الصغير، والفروع. وأطلقهما في المغني، والشرح، في الأخيرة. إذا تزوج الأمة وفيه الشرطان ثم أيسر: لم يبطل نكاح الأمة. على الصحيح من المذهب. قال الزركشي: هذا هو المذهب المنصوص، المجزوم به عند عامة الأصحاب. انتهى.

...والرواية الثانية: يبطل، وخرجها القاضي وغيره من رواية صحة نكاح الحرة على الأمة "[4].

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه للكوسج (٤/ ١٥١٩).

(٢) الخلاصة لأبي المعالي محمد بن المنجا التنوخي الفقيه الحنبلي، توفي سنة ٦٠٦هـ.

انظر: شذرات الذهب (١٧/٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٩).

(٣) البلغة في الفقه والبلغة: لعبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي، جمال الدين، أبو الفرج الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٤/٢١)، المنهج الفقهي العام ص (٥٨٥).

(٤) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٤٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول ببطلان نكاح الأمة إذا أيسر، هو تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

ولم أقف على اعتراضات، وكذا لم أقف على موافقة المذاهب الأخرى للقول المخرج.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا تزوج الحر الأمة وفيه الشرطان، ثم أيسر أو نكح حرة، فهل يبطل نكاح الأمة، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز نكاح المعسر بالأمة لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النساء :٢٥] ثم اختلفوا في بطلان النكاح إذا أيسر بعد ذلك،

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: لا يبطل نكاح الأمة إذا أيسر، وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني: يبطل نكاح الأمة إذا أيسر، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم بطلان نكاح الأمة.

من المعقول:

١/ أن زوال الشرط بعد العقد لا يبطله، بدليل إذا ارتدت المرأة أو لزمتها عدة.

٢/ أن الممنوع منه هو النكاح، وهذا غير ناكح، وإنما هو مستديم(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين ببطلان نكاح الأمة.

من الآثار:

---

(١) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦/ ١٩٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

استدلوا بأثر ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: نكاح الحرة على الأمة طلاق الأمة[1].

من المعقول:

أن نكاح الأمة إنما أبيح للضرورة، فيزول بزوالها، كأكل الميتة[2].

الترجيح:

بعد النظر والتأمل في المسألة أرجح أن عقد الأمة لا يبطل، بدليل ما جاء عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، قال: إذا تزوج الحرة على الأمة، قسم لهذه يوما، ولهذه يومين[3]، ولحاجة الناس إلى نكاح الإماء.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة رقم الأثر [١٦٣٣٤]، والبيهقي في السنن الكبرى رقم [١٣٧٨٥].

(٢) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦/ ١٩٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، باب في الحرة والأمة إذا اجتمعا، رقم الأثر [١٦٠٩٠]، (٣/ ٤٦٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع
نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ومن تزوج أمة على حرة وهو عبد أو حر خائف للعنت لمرضها أو غيبتها أو لشبقه[1]أو غير ذلك عاجز عن طول حرة أخرى جاز وعنه المنع فيهما فإن جمع بينهما في عقد صح النكاحان على الأولى وعلى الثانية هل يفسد نكاح الأمة وحده أم النكاحان على وجهين "[2].

القائل بالتخريج.

الإمام مجد الدين ابن تيمية.

أصل التخريج.

خرج منع نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة طلاقا بائنا على منع الجمع بين الحرة والأمة في صلب النكاح.

ورواية الإمام أحمد "قلت: إذا تزوج حرة ومملوكة في عقدة؟

قال: يثبت نكاح الحرة، ويفارق الأمة " [3]

---

(١) الشبق: هو شدة شهوة النكاح. انظر: مقاييس اللغة مادة(شبق)، (٣/ ٢٤٢)، تهذيب اللغة (شبق) (٨/ ٢٦٤).

(٢) المحرر في الفقه، للمجد (٢/ ٢٢).

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٥٢٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

" قلت رجل تحته أمة وهو يجد السبيل إلى الحرة فلم يتزوج حرة ومكث مقيما معها دهرا لم يتزوج أو كانت تحته حرة فتزوج عليها أمة قال لا يتزوج الأمة على الحرة"(١).

فكما أنه يمنع الجمع بين الأمة والحرة في صلب النكاح، كذلك يمنع نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة طلاقا بائنا.

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: "ولكن لو طلق الحرة طلاقا بائنا جاز له نكاح الأمة في عدتها، مع وجود الشرطين، ذكره القاضي في خلافه، ونص عليه في رواية مهنا، وخرج المجد في شرح الهداية وجها بالمنع، إذا منعنا من الجمع في صلب النكاح مع الغيبة ونحوها "(٢).

نقد التخريج.

القول بمنع نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة طلاقا بائنا، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهذا التخريج موافق لمذهب الإمام أبو حنيفة "وقال أبو حنيفة -رحمه الله-: عليه لا يتزوج الأمة في عدة الحرة"(٣).

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ٤٠٤).

(٢) الإنصاف، للمرداوي (٨/ ١٤٧).

(٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٣/ ٧٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا طلق الرجل زوجته الحرة طلاقا بائنا، ثم تزوج أمة والزوجة الحرة لا زالت في العدة، فهل يصح هذا النكاح أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز تزوج الأمة بالشرطين وهما الاعسار وخوف العنت، ثم اختلفوا بعد ذلك في جواز نكاح الأمة في عدة الحرة مع هذين الشرطين.

فمن رأى جواز نكاح الأمة على الحرة مع وجود الشرطين، قال بجواز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة.

ومن رأى عدم جواز نكاح الأمة على الحرة مع وجود الشرطين، قال بعدم جواز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة، على قولين:

القول الأول: يجوز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة، وهو القول المنصوص عليه في المذهب.

القول الثاني: لا يجوز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بجواز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة.

من القرآن الكريم:

عموم قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا ﴾ [سورة النساء :٢٥] .

وجه الدلالة:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن الرجل غير واجد للمال ويحتاج للنكاح، وزوجته في عدة طلاقها، فيجوز له نكاح الأمة.

من المعقول:

١/ أنه خائف من العنت وعادم للطول وهي الحرة التي تعفه، فحلت له الأمة كالعاجز عن نكاح حرة فعلى هذا يصح العقد فيهما جميعا وكذلك الحكم إن كانت تحته حرة لا تعفه فيتزوج عليها أمة أو كان تحته أمة لا تعفه فيتزوج عليها ثانية(١).

٢/ أنه يقاس على الرواية القائلة بصحة نكاح الأمة إذا تزوج عليها حرة، وأنه لا يبطل نكاح الأمة، فعن عن علي ﷺ قال إذا تزوج الحرة على الأمة قسم لهذه يوما ولهذه يومين(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بعدم جواز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة.

من المعقول:

أنه واجد لطول حرة' فلا يصح نكاح الأمة عليها وهي في عدة طلاقها(٣).

الترجيح:

أرجح القول القائل بجواز نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة، وذلك لأنه القول الأقرب لمصلحة الناس، ولأن بعض الرجال يحتاجون للنكاح كحاجتهم للطعام والشراب ففي منعهم من نكاح الإماء ضرر ومشقة، ولأن من هذا حاله يعتبر بدون زوجة.

(١) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٢٦/٣).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٠٩٠).
انظر: المغني، ابن قدامة (٥١٣/٧).
(٣) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٢٦/٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الخامس
نكاح الأب أمة ولده

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

جواز نكاح الأب أمة ولده مطلقا على القول بعدم وجوب إعفافه(١)على الابن(٢).

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني.

أصل التخريج.

خرج جواز نكاح الأب أمة ولده مطلقا على رواية عدم وجوب إعفاف الابن أباه عند حاجته إلى النكاح.

وهذا نص الرواية: " ولهم في إعفاف الأب الصحيح وجه آخر، أنه لا يجب "(٣).

فلأن الابن لا يلزمه إعفاف أبيه، يجوز للأب أن ينكح من إماء ابنه(٤).

---

(١) إعفافه: من العفة، وهي الكف عما لا يحل من الأمور المحرمة، وكذا الكف عن سؤال الناس.
انظر: تاج العروس مادة(عف) (٢٤/ ١٧٢)، العين (عف) (١/ ٩٢).
(٢) نص المسألة مفقود، وكتاب الانتصار كما هو معروف أغلبه مفقود.
انظر: الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٤٨).
(٣) المغني لابن قدامة (٨/ ٢١٦).
(٤) لأننا لو قلنا بأن الابن واجب عليه إعفاف أبيه فإننا نلزمه بأن يعطيه أمة تعفه، لا أن يزوجه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والذي نص على أصل التخريج هو الإمام المرداوي: " وخرج أيضا: رواية بجواز نكاح الأب أمة ولده مطلقا من رواية عدم وجوب إعفافه "[1].

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " ولو كان الابن معسرا لا يقدر على إعفاف أبيه، فهل للأب حينئذ أن يتزوج بأمته؟

ذكر أبو الخطاب في انتصاره احتمالين: الجواز؛ لانتفاء وجوب الإعفاف. والمنع لشبهة الملك.

وخرج أيضا: رواية بجواز نكاح الأب أمة ولده مطلقا من رواية عدم وجوب إعفافه، وللأصحاب في المنع مأخذ آخر ذكره القاضي أيضا والأصحاب، وهو أن الأب له شبهة الملك في مال ولده. وشبهة الملك تمنع من النكاح. كالأمة المشتركة، وأمة المكاتب" [2].

نقد التخريج.

القول بجواز نكاح الأب أمة ابنه، هو تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات تلاميذ الإمام، وموافق لقواعد المذهب.

وهو موافق لمذهب الإمام مالك –رحمه الله – فقد ورد قولنا المخرج في مذهبهم

(١) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٤٧).
(٢) المرجع السابق.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

" الشيخ عن الموازية[١]: لا أعلم من أجاز نكاح الأب أمة ابنه إلا عبد الله بن عبد الحكم[٢] أجازه وقال: أكرهه، فإن وقع؛ لم أفسخه "[٣].

وهو رأي الإمام ابن القاسم تلميذ مالك[٤].

(١) الموازية: لمحمد بن المواز الفقيه، المتوفي سنة ٢٨١هـ. الوفيات لابن قنفذ ص (١٩١).

(٢) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث. فقيه مصري من أجل أصحاب مالك. أفضت إليه الرياسة بمصر بعد أشهب. وكان صديقا للشافعي وعليه نزل الشافعي بمصر وعنده مات. وروى كتب الشافعي أيضا. من مصنفاته ((المختصر الكبير))؛ و ((سيرة عمر بن عبد العزيز))؛ و ((المناسك))، توفي سنة ٢١٤هـ.

انظر: الديباج المذهب ص (٣٣٧ –٣٤٠)، نيل الابتهاج ص (٢٤٧ – ٢٧٩)؛ الأعلام (٧/ ٢٧٢)

(٣) المختصر الفقهي لابن عرفة (٣/ ٢٩٢).

(٤) وهذا نص قوله _ رحمه الله – "كما سأله عن نكاح الأب أمة ابنه أيضا فمنعه وإن كان أيضا معتقا على أخيه، لكن قد يكون لعلة أخرى وهو شبهة ملك الأب لمال الابن، ألا تراه كيف قال: كأنها له، فسواء هنا خشي العنت أم لا، فهي مسألة أخرى.

واختلاف قول مالك وأصحابه معلوم وإن كان مشهور قول مالك المنع إلا بالشرطين اللذين ذكر الله تعالى وأن الآية محكمة، ومشهور قول ابن القاسم الجواز لاختلاف ظواهر الآيات وتأويل العلماء في ذلك "

التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة (٢/ ٥٨٨ – ٥٨٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا كان الأب يحتاج إلى النكاح وكان معسرا، وابنه معسر ولكن عنده أمة، فما حكم نكاح الأب لأمة الابن.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على عدم جواز نكاح الرجل أمته(١)، واختلفوا بعد ذلك في جواز نكاح الأب أمة ابنه.

فمن رأى أن للأب ملك الأمة، قال بعدم جواز نكاح الأب لأمة ابنه.

ومن رأى أن للأب تملك الأمة، قال بجواز نكاح الأب لأمة ابنه(٢).

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم نكاح الأب الحر لأمة ابنه، على قولين:

القول الأول: لا يجوز للأب نكاح أمة ابنه، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: يجوز للأب نكاح أمة ابنه، وهو القول المخرج في المذهب(٣).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم جواز نكاح الأب أمة ابنه.

من السنة النبوية:

---

(١) لأنها ملك يمينه.

(٢) هناك فرق بين الملك والتملك، فإذا قلنا ملك يعني أنه مشارك للابن في الأمة، وإذا قلنا تملك يعني أنه ليس مشاركا، لكن له أن يتملك.

الشرح الممتع (١٢/ ١٥٣).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٤٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قوله ﷺ: ((أنت ومالك لأبيك)).

وجه الدلالة:

أن الأب يملك الأمة فكيف ينكحها وهي ملك يمينه، فالأب لا يجوز له نكاح الأمة وهو يملكها.

من المعقول:

١/ أن الأب لو ملك جزءا من أمة لم يصح نكاحه لها فما هي مضافة إليه بجملتها شرعا أولى بالتحريم كذلك(١).

٢/ أن الأب له شبهة الملك في مال ولده، وشبهة الملك تمنع من النكاح كالأمة المشتركة، وأمة المكاتب(٢).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بجواز نكاح الأب أمة ابنه.

من السنة النبوية:

قوله ﷺ: ((أنت ومالك لأبيك)).

وجه الدلالة:

أن للأب أن ينكح أمة ابنه، لأنه يتملكها وليست ملك يمينه، والتملك يعني أنه لا يجوز له أن يشارك ابنه في إمائه.

من المعقول:

أنه ليس للأب شبهة ملك في مال ولده، بل له شبهة تملك، وفرق بين أن نقول: لك التملك، وأن نقول: لك ملك؛ لأننا إذا قلنا: ملك، يعني أنه مشارك للابن، وإذا قلنا: تملك، يعني أنه

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٩/٣٣٩).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٤٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ليس مشاركا، لكن له أن يتملك، والمراد هنا أن له التملك، وحينئذ نقول: إن أمة ابنه حلال له، لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٤].

فإن قيل: كيف تجيزون هذا وهو له حق التملك، ولماذا لا تقولون له تملكها؟ فنقول: قد لا يختار أن يتملكها، بل يحب أن تبقى ملكا لابنه ليبيعها إذا طلقها أبوه، أو يزوجها وينتفع بمهرها، أو ما أشبه ذلك(١).

الترجيح:

أرجح أنه يجوز للأب نكاح أمة ابنه إذا تم في حقه شروط جواز نكاح الإماء، والله أعلم.

(١) الشرح الممتع، الشيخ صالح العثيمين (١٢/ ١٥٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الرابع

باب الشروط في النكاح

وفيـــه ستة مطالب:

- المطلب الأول: الشروط الصحيحة تلزم في النكاح الثاني إذا لم يكن استوفى عدد الطلاق.
- المطلب الثاني: نكاح الشغار.
- المطلب الثالث: نكاح المحلل.
- المطلب الرابع: نكاح المتعة.
- المطلب الخامس: اشتراط الطلاق في وقت.
- المطلب السادس: الإقدام على الوطء بدون علم الزوجة.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول
الشروط الصحيحة تلزم في النكاح الثاني إذا لم يكن استوفى عدد الطلاق

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"لو طلق المدخول بها طلاقا بائنا ثم نكحها في العدة ثم طلقها قبل الدخول ففيها طريقان:

أحدهما: أنها على الروايتين في الرجعية إذا روجعت أو طلقت في العدة قبل الإصابة هل تبني أو تستأنف وهو المذكور في المجرد والفصول والمحرر.

والثاني: تبني هنا رواية واحدة وهو ما في تعليق القاضي وعمد الأدلة لانقطاع النكاح الثاني عن الأول بالبينونة بخلاف الرجعية"(١).

القائل بالتخريج.

الحافظ ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بأن الشروط الصحيحة في النكاح الأول تستمر في النكاح الثاني، إذا لم يكن استوفى عدد الطلاق، على أن الأصل في شروط النكاح الوفاء.

وهذا نص رواية الإمام أحمد:

---

(١) القواعد لابن رجب (ص: ٣١٨- ٣١٩)، وقد بحثت عن نص المسألة ووجدت أن أقرب نص يوافق المسألة هو هذا النص، وأن المسألة تستفاد من النص وتستنبط منه وهي: أن القول الثاني تستأنف النكاح، وعليه فشروط النكاح الأول تستمر معها.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

" قلت: الشرط في النكاح أن لها كذا وكذا إذا أخرجها من دارها ونحو ذلك؟

قال: لها شرطها.

قال إسحاق: كما قال سواء، لقول عمر رضي الله عنه: ((مقاطع الحقوق عند الشروط)) (١).

ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج)) (٢)(٣).

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " هذه الشروط الصحيحة: إنما تلزم في النكاح الذي شرطت فيه. فأما إن بانت منه، ثم تزوجها ثانيا: لم تعد هذه الشروط في هذا العقد الثاني بل يبطل حكمها إذا لم يذكرها فيه. ذكره المجد في شرحه. وجزم به في الفروع. قال ابن رجب: ويتخرج عودها في النكاح الثاني، إذا لم يكن استوفى عدد الطلاق: لزم فيه كل ما كان ملتزما بالعقد الأول "(٤).

نقد التخريج.

القول بأن الشروط الصحيحة تستمر في النكاح الثاني، وذلك إذا لم يستوفِ عدد الطلاق في النكاح الأول، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

ولم أقف على اعتراضات، ولم أجد موافقا له في المذاهب الأخرى.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في النكاح من قول عمر –رضي الله عنه– (أثر عن عمر)، (٧/ ٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقد النكاح، رقم الحديث[٢٧٢١].

(٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٥٢٨– ١٥٢٩).

(٤) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٥٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا نكح الرجل امرأة ثم طلقها طلاقا بائنا، ولكن لم يستوفِ عدد الطلقات، ثم نكحها مرة أخرى، فهل الشروط الصحيحة التي شرطت في النكاح الأول تستمر في النكاح الثاني أم تسقط؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن النكاح الثاني إذا كان النكاح الأول انتهى بكامل الطلقات يكون نكاحا جديدا لا يتصل بالنكاح القديم.

ثم اختلفوا إذا كان النكاح الأول لم يستوفِ عدد الطلاق.

فمن رأى أن النكاح الثاني يهدم النكاح الأول، قال بسقوط الشروط الصحيحة في النكاح الثاني.

ومن رأى أن النكاح الثاني لا يهدم النكاح الأول، قال بعدم سقوط الشروط الصحيحة في النكاح الثاني.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم الشروط الصحيحة، هل تستمر في النكاح الثاني أم تسقط، على قولين:

القول الأول: أن الشروط الصحيحة تسقط في النكاح الثاني، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن الشروط الصحيحة تستمر في النكاح الثاني، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين أن الشروط الصحيحة تسقط في النكاح الثاني.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

من القرآن الكريم:

عموم قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ [سورة البقرة :٢٢٩].

وجه الدلالة:

أن الطلاق إنهاء لعقد النكاح، والشروط تدخل في عقد النكاح الذي تم إنهاؤه.

من المعقول:

أن النكاح الثاني عقد جديد، فلا ينظر لشروط النكاح الأول.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين أن الشروط الصحيحة تستمر في النكاح الثاني.

من القرآن الكريم: عموم قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ [سورة البقرة :٢٢٩]

وجه الدلالة:

أن إنهاء العقد يكون بإستيفاء عدد الطلقات، وفي مسألتنا عدد الطلاق لم يُستوفَ، فتكون شروط النكاح الأول مستمرة في النكاح الثاني.

يمكن قياس المسألة على البيع.

الترجيح:

أرجح القول بأن الشروط الصحيحة تسقط في النكاح الثاني، لأن النكاح الأول انتهى بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات، والنكاح الثاني بداية جديدة.

ولأن من الممكن أن تكون الشروط ولو كانت صحيحة وجائزة شرعا من أسباب الطلاق، والله أعلم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
نكاح الشغار

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" بطلان الشرط وفي صحة النكاح روايتان قبيل أن يتزوجها بشرط الخيار وإن جاءها بالمهر وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما، فالنكاح جائز، والشرط باطل، نص عليه في رواية الأثرم.

وعلى هذه الرواية يتخرج: أن يصح نكاح المحلل ونكاح الشغار(١) ويبطل الشرط، ونقل عنه ابناه وحنبل نكاح المتعة حرام، وكل نكاح فيه وقت أو شرط فاسد، وهذا يدل على أنه إذا شرط الخيار أو غيره من الشروط الفاسدة فالنكاح باطل "(٢).

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني.

أصل التخريج.

---

(١) المراد بالشغار هو:

"قيل: إنما سمي شغارا لقبحه، تشبيها برفع الكلب رجله ليبول، في القبح. يقال: شغر الكلب: إذا رفع رجله ليبول، وحكي عن الأصمعي أنه قال: الشغار: الرفع. فكأن كل واحد منهما رفع رجله للآخر عما يريد".

المغني لابن قدامة (٧/ ١٧٦).

قال مالك: "والشغار أن يزوج الرجل ابنته، على أن يزوجه الآخر ابنته. ليس بينهما صداق".

موطأ مالك (٣/ ٧٦٦).

(٢) الهداية على مذهب الإمام أحمد ص (٣٩٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

خرج صحة العقد وفساد الشرط في نكاح الشغار، على صحة العقد وفساد الشرط الفاسد في البيع.

وهذا نص رواية الإمام أحمد: "مسألة: فإن شرط في البيع شرطا فاسدا هل يبطل العقد أم يبطل الشرط ويصح العقد؟

فنقل عبد الله بن محمد الفقيه فيمن اشترى جارية وشرط عليه أن لا يبيعها ولا يطأها: فالبيع جائز، والشرط باطل "(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ المجد ابن تيمية، والنص هو: " ومن زوج وليته من رجل على أن يزوجه الآخر وليته فأجابه ولا مهر بينهما لم يصح العقد ويسمى نكاح الشغار وإن سموا مهرا صح العقد بالمسمى نص عليه.

وقال الخرقي لا يصح أصلا وقيل إن قال فيه ويضع كل واحد مهر الأخرى لم يصح وإلا صح وهو الأصح "(٢).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله: (القسم الثاني: فاسد، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يبطل النكاح، وهو ثلاثة أشياء، أحدها نكاح الشغار: وهو أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما)، هذا المذهب، سواء قالا وبضع كل واحدة مهر الأخرى أو لا، وعليه الأصحاب.

وعنه: يصح العقد، ويفسد الشرط، وهو تخريج في الهداية "(٣).

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٤٩).

(٢) المحرر في الفقه، للمجد (٢/٢٣).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٥٩).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول بصحة العقد وفساد الشرط في نكاح الشغار، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهو موافق لرواية في مذهب الشافعية: " وإن قال زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة ويكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأُخرى ففيه وجهان:

أحدهما: يصح لأن الشغار هو الخالي من الصداق، وههنا لم يخل من الصداق والثاني: لا يصح وهو المذهب، لأن المبطل هو التشريك في البضع، وقد اشترك في البضع"(١).

(١) المجموع، النووي (٢٤٥/١٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا شرط الرجل أن يتزوج ولية رجل مقابل أن يتزوج الآخر وليته بدون مهر، فما حكم النكاح؟ وما حكم الشرط؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على جواز الاشتراط في النكاح، ثم اختلفوا في جعل المهر هو البضع.

فمن رأى أن الفساد في المهر قال بصحة العقد وفساد الشرط.

ومن رأى أن الفساد في النكاح، قال ببطلان العقد والشرط.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم نكاح الشغار، على قولين:

القول الأول: يبطل العقد والشرط، وهو القول الصحيح في المذهب[1].

القول الثاني: يصح العقد ويبطل الشرط، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين ببطلان العقد والشرط.

من السنة النبوية:

(١) المغني، ابن قدامة (٣٨٧/٩)، قال: ((لأنه شرط نكاح إحداهما لنكاح الأخرى فلم يصح كما لو لم يسميا صداقا)).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار، زاد ابن نمير، والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي[1].

وجه الدلالة:

أن نهي النبي ﷺ دليل على بطلان عقد النكاح.

من الآثار:

عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج[2]: أن العباس بن عبدالله بن العباس[3]أنكح عبدالرحمن بن الحكم[4]ابنته وأنكحه عبدالرحمن ابنته وكانا جعلا صداقا، فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ[5].

من المعقول:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه، رقم الحديث [١٤١٦]، (٢/ ١٠٣٥).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ويكنى أبا داود، مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، كان ثقة كثير الحديث، خرج إلى الإسكندرية فأقام بها حتى توفي بها سنة ١١٧هـ.

انظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٦)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٧).

(٣) العباس بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم وأمه زرعة بنت مشرح بن معدي كرب من كندة، وهي أم أخيه علي بن عبد الله بن عباس، وكان العباس بن عبد الله بن عباس أكبر ولد ابن عباس وبه كان يكنى، وقد انقرض ولد العباس بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، فلم يبق منهم أحد، وهو شقيق علي بن عبد الله بن عباس، جد الخلفاء. انظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٢٤١).

(٤)عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس أبو مطرف ويقال أبو حرب ويقال أبو الحارث، أخو مروان بن الحكم سكن دمشق وكان شاعرا محسنا، أدرك عائشة رضي الله عنها. انظر: تاريخ دمشق (٣٤/ ٣١١).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الشغار، رقم الحديث [٢٠٧٥]، (٢/ ٢٢٧).

وأحمد في مسنده، من حديث معاوية بن أبي سفيان، رقم الحديث [١٦٨٥٦]، (٢٨/ ٧٠)، والحديث حسنه الشيخ الألباني في الإرواء (١٨٩٦).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ أنه جعل كل واحد من العقدين سلفا في الآخر فلم يصح، كما لو قال: بعني ثوبك على أن أبيعك ثوبي.

٢/ أنه شرط تمليك البضع لغير الزوج فإنه جعل تزويجه إياها مهرا للأخرى فكان ملكه إياه بشرط انتزاعه منه، إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يقول على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى أو لم يقل ذلك(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة العقد وفساد الشرط.

عن ابن عمر –رضي الله عنهما– أن رسول الله ﷺنهى عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته، ليس بينهما صداق(٢).

وجه الدلالة:

أن النهي كان بسبب عدم وجود المهر، فلو وجد المهر وهو الشرط في هذا النكاح، فإن النكاح يصح.

من المعقول:

١/ أن الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد العقد كما لو تزوج على خمر أو خنزير وهذا كذلك(٣).

٢/ أنه قد سمى صداقا فصح كما لو لم يشترط ذلك، فالنكاح صحيح والشرط باطل(٤).

الترجيح:

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٩/٣٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الشغار، رقم الحديث [٥١١٢]، (٧/ ١٢).
ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه، رقم الحديث [١٤١٥]، (٢/ ١٠٣٤).

(٣) انظر: المغني، ابن قدامة (٩/٣٨٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (٩/٣٨٦).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لا شك أن القول ببطلان العقد والشرط قولٌ قويٌ، لكن هناك تفصيل جميل للعلماء في المسألة:

وهو أنه إذا كان المهر مهر مثلها لم ينقص، والمرأة قد رضيت بالزوج وهو كفء لها، فإنه صحيح.

فإذا اجتمعت شروط ثلاثة: وهي الكفاءة، ومهر المثل، والرضا، فإن هذا لا بأس به؛ لأنه ليس هناك ظلم للزوجات، فقد أعطين المهر كاملا، وليس هناك إكراه.

بل غاية ما هنالك أن كل واحد منهما قد رغب ببنت الآخر فشرط عليه أن يزوجه، وإن كان سد هذا الباب في مثل هذا الوقت هو الأولى، وأن يقال: متى شرط أن يزوجه الآخر فإنه يجب فسخه درءا للمفسدة، أما من حيث المعنى ومن حيث النظر، فإن ظاهر الأدلة يقتضي أنه إذا وجد مهر العادة، والرضا، والكفاءة فلا مانع[1]، والله أعلم.

(١) انظر: الشرح الممتع، العثيمين (١٢/٧٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث
نكاح المحلل

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" بطلان الشرط وفي صحة النكاح روايتان قبيل أن يتزوجها بشرط الخيار وإن جاءها بالمهر وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما، فالنكاح جائز، والشرط باطل، نص عليه في رواية الأثرم.

وعلى هذه الرواية يتخرج: أن يصح نكاح المحلل[1] ونكاح الشغار ويبطل الشرط، ونقل عنه ابناه وحنبل نكاح المتعة حرام، وكل نكاح فيه وقت أو شرط فاسد، وهذا يدل على أنه إذا شرط الخيار أو غيره من الشروط الفاسدة فالنكاح باطل "[2].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني، والإمام ابن عقيل الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بصحة العقد وبطلان الشرط في نكاح المحلل، على أصلين:

الأول: على مسألة الخيار للأمة إذا أعتقت وكانت تحت عبد، ووقع عليها زوجها، فهل تملك الخيار.

---

(١) المراد بنكاح المحلل: " ونكاح المحلل: وهو أن يتزوجها بشرط أنه إذا أحلها للأول فلا نكاح بينهما أو إذا أحلها له طلقها " الهداية، أبو الخطاب ص (٣٩٢).

(٢) الهداية، أبو الخطاب ص (٣٩٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وهذا نص الرواية: "قلت: قال سفيان: وقع عليها وهي لا تعلم أن لها الخيار، حلفت أنه ما وقع عليك وأنت تعلمين أنه كان لك الخيار، فإن حلفت خيرت وإن كانت علمت فلا خيار لها.

قال أحمد: إذا وقع عليها فلا خيار لها، علمت أو لم تعلم"(١).

فكما أن للزوجة التي وقع عليها زوجها وهي لا تعلم أن هذا يمنعها من فسخ نكاحها الخيار، فإن الزوجة التي شرط عليها أن تحلل ثم تطلق يصح عقدها ويبطل الشرط.

والذي نص على هذا الأصل الإمام الزركشي: "وخرج القاضي وأبو الخطاب رواية ببطلان الشرط وصحة العقد، من مسألة اشتراط الخيار "(٢).

الأصل الثاني: خرج القول بصحة العقد وبطلان الشرط في نكاح المحلل، على الشروط الفاسدة في البيع، حيث يصح العقد ويبطل الشرط.

وهذا نص الرواية: " مسألة: فإن شرط في البيع شرطا فاسدا هل يبطل العقد أم يبطل الشرط ويصح العقد؟

فنقل عبد الله بن محمد الفقيه فيمن اشترى جارية وشرط عليه أن لا يبيعها ولا يطأها: فالبيع جائز، والشرط باطل"(٣).

والذي نص على هذا الأصل الإمام الزركشي: " وكذلك ابن عقيل، لكنه خرجها من الشروط الفاسدة"(٤).

---

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٧٨٤).
(٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/ ٢٣٣).
(٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٤٩).
(٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/ ٢٣٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

فكما أن الشرط الفاسد يبطل في البيع ويصح العقد كذلك في نكاح المحلل يبطل الشرط بالتحليل ويصح العقد.

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: " وذكر القاضي: فيما إذا خلا العقد عن شرط التحليل وجها آخر: أنه يصح، وخرجه أبو الخطاب رواية؛ لأنه روي عن أحمد: أنه كرهه فظاهره الصحة مع الكراهة؛ لأن مجرد النية لا يفسد العقد كما لو اشترى عبدا ينوي أن يبيعه "(١).

٢/ المجد ابن تيمية، والنص هو: "ومن تزوج امرأة إلى مدة وهو نكاح المتعة أو على أنه إذا أحلها لمن قبله طلقها أو فلا نكاح بينهما لم يصح العقد ويتخرج أن يصح ويلغو التوقيت والشرط "(٢).

٣/ الإمام الزركشي، والنص هو: " وخرج القاضي وأبو الخطاب رواية ببطلان الشرط وصحة العقد، من مسألة اشتراط الخيار، وكذلك ابن عقيل، لكنه خرجها من الشروط الفاسدة "(٣).

٤/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قال الزركشي: وخرج القاضي أبو الخطاب رواية ببطلان الشرط وصحة العقد من اشتراط الخيار، وخرجها ابن عقيل من الشروط الفاسدة "(٤).

نقد التخريج.

القول ببطلان الشرط وصحة العقد في نكاح المحلل، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

وهذا التخريج موافق لرأي الشافعية، وهذه نصوص أقوالهم:

---

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد (٣/ ٤٢).
(٢) المحرر في الفقه، للمجد (٢/٢٣).
(٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٥/ ٢٣٣).
(٤) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٦١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

" وإن تزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ففيه قولان أحدهما أنه يبطل والثاني لا يبطل "[1].

" وإن تزوجها على أنه إذا وطئها طلقها ففيه قولان: أحدهما أنه باطل لما ذكرناه من العلة والثاني أنه يصح لأن النكاح مطلق وإنما شرط قطعه بالطلاق فبطل الشرط وصح العقد "[2].

(١) التنبية في الفقه الشافعي ص (١٦١).

(٢) المهذب في فقة الإمام الشافعي للشيرازي (٢/ ٤٤٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

أن يتزوج الرجل المرأة بشرط أن يطلقها، وذلك ليحلها لزوجها السابق، فما حكم هذا الشرط، وما حكم العقد؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة الاشتراط في النكاح، ثم اختلفوا في النكاح بشرط التحليل.

فمن رأى أن شرط التحليل لا يبطل النكاح، قال بصحة العقد وبطلان الشرط.

ومن رأى أن شرط التحليل يبطل النكاح، قال ببطلان العقد والشرط.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم شرط التحليل في عقد النكاح، على قولين:

القول الأول: أن شرط التحليل في النكاح يبطل العقد مع الشرط، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن شرط التحليل في النكاح يبطل الشرط ويصح العقد، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن شرط التحليل في النكاح يبطل العقد مع الشرط.

من السنة النبوية:

أن النبي ﷺقال: ((لعن الله المحلل والمحلل له))[1].

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في التحليل، رقم الحديث [٢٠٧٦]، (٢/ ٢٢٧).
وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم الحديث [١٩٣٤]، (١/ ٦٢٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في الإرواء (١٨٩٧).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقال رسول الله ﷺ: ((ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا بلى يا رسول الله قال: هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له))[1].

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ لعن على فعل التحليل، والنبي ﷺ لا يلعن على فعل جائز، فدل ذلك على تحريمه، وفساده وتسميته محللا لقصده الحل في موضع لا يحصل فيه الحل[2].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين أن شرط التحليل في النكاح يبطل الشرط ويصح العقد.

من المعقول:

يقاس القول بصحة عقد نكاح المحلل وبطلان شرط التحليل على الشروط الفاسدة في البيوع، حيث يصح العقد ويبطل الشرط.

الترجيح:

أرجح القول بأن العقد يصح والشرط يبطل، لأنه نكاح متكامل الشروط، والخطأ فيه هو هذا الشرط، فنقول العقد صحيح والشرط باطل، ولأنه قد يحدث تآلف بين الزوجين، فكيف نطلب منهم الفسخ!

وهناك سؤالٌ إذا كان نكاح المحلل باطلا ولا تحل به للأول، فمتى تحل؟

تحل إذا تزوجها بنكاح صحيح، نكاح رغبة، وجامعها، ولا بد من الجماع، فبغير جماع لا تحل، فلو بقيت مع الثاني عشر سنوات ولم يجامعها لم تحل للأول، والدليل قول النبي ﷺ لامرأة

---

(١) أخرج ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب المحلل والمحلل له، رقم الحديث [١٩٣٦]، (١/ ٦٢٣)، والحديث حسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢٥٩٦).

(٢) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦/٢٣١-٢٣٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

رفاعة القرظي[1]: ((أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك))[2].

والحكمة من ذلك أن الزوج الثاني إذا جامع رغب، فإن الجماع يقتضي المودة بين الزوجين[3].

(١) رفاعة بن سموال القرظي، من بني قريظة، وهو خال صفية بنت حيي بن أخطب أم المؤمنين، زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن أمها برة بنت سموال، وهو الذي طلق امرأته ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير، وطلقها قبل أن يدخل بها، فأرادت الرجوع إلى رفاعة، فسألها النبي، فذكرت أن عبد الرحمن لم يمسها. قال: " فلا ترجعي إلى رفاعة حتى تذوقي عسيلته ".

انظر: أسد الغابة (٢/ ٢٨٣)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٥٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه،كتاب الشهادات، باب شهادة المختبى، رقم الحديث[٢٦٣٩]، (١٦٨/٣) ومسلم في صحيحه، باب لا تحل المطلقة ثلاثا حتى تنكح غيره... رقم الحديث[١٤٣٣]، (١٠٥٥/٢).

(٣) انظر: الشرح الممتع، لابن عثيمين (٧٥/١٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الرابع
نكاح المتعة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ومن تزوج امرأة إلى مدة وهو نكاح المتعة أو على أنه إذا أحلها لمن قبله طلقها أو فلا نكاح بينهما لم يصح العقد ويتخرج أن يصح ويلغو التوقيت والشرط "(١).

القائل بالتخريج.

المجد ابن تيمية (الجد).

أصل التخريج.

خرج القول بصحة العقد وفساد الشرط (إلغاء التوقيت)، وذلك في نكاح المتعة، على صحة العقد وإلغاء الشروط الفاسدة في البيوع.

وهذا نص رواية الإمام أحمد والذي يدل على صحة العقد مع الشروط الفاسدة: "مسألة: فإن شرط في البيع شرطا فاسدا هل يبطل العقد أم يبطل الشرط ويصح العقد؟

فنقل عبد الله بن محمد الفقيه فيمن اشترى جارية وشرط عليه أن لا يبيعها ولا يطأها: فالبيع جائز، والشرط باطل "(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) المحرر في الفقه، للمجد (٢/٢٣).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٤٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ الإمام ابن قدامة، والنص هو: " ما يفسد النكاح من أصله، وهو أربعة أمور:

أحدهما: أن يشرطا توقيت النكاح، وذلك نكاح المتعة، مثل أن يقول: زوجتك ابنتي شهرا أو نحوه فالنكاح باطل نص عليه، لما روى الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((نهى عن المتعة في حجة الوداع)) وفي لفظ أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((حرم متعة النساء)) رواه أبو داود؛ ولأنه لم يتعلق به أحكام النكاح من الطلاق وغيره فكان باطلا، كسائر الأنكحة الباطلة.

قال أبو بكر فيه رواية أخرى: أنها مكروهة(١)؛ لأن أحمد قال في رواية ابن منصور يجتنبها أحب إلي، فظاهرها الكراهة، لا التحريم.

وغيره من أصحابنا يقول: المسألة رواية واحدة في تحريمها. ولو شرط أن يطلقها في وقت بعينه لم يصح النكاح؛ لأنه شرط يمنع بقاء النكاح، فأشبهت التوقيت. ويتخرج أن يصح النكاح ويبطل الشرط؛ لأن النكاح وقع مطلقا، وشرط على نفسه شرطا لا يؤثر فيه، فأشبه ما لو شرط ألا يطأها "(٢).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله: (الثالث نكاح المتعة، وهو أن يتزوجها إلى مدة) الصحيح من المذهب أن نكاح المتعة لا يصح، وعليه الإمام أحمد – رحمه الله –، والأصحاب.

وعنه: يكره ويصح، ذكرها أبو بكر في الخلاف، وأبو الخطاب، وابن عقيل، وقال: رجع عنها الإمام أحمد – رحمه الله –. قال الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: توقف الإمام أحمد – رحمه الله – عن لفظ الحرام ولم ينفه.

---

(١) المكروه لغة: مأخوذ من المشقة أي ما يكرهه الإنسان ويشق عليه، والكريهة: الشدة في الحرب.
انظر: العين مادة(كره) (٣/٣٧٦)، لسان العرب (كره) (١٣/٥٣٥)، تاج العروس(كره) (٣٦/٤٨٥).
اصطلاحا: ما تركه خير من فعله، وقد يراد به ترك ما مصلحته راجحة وإن لم يكن منهيا عنه كترك المندوبات.
انظر: روضة الناظر (١/٤١)، الأحكام للآمدي (١/١٦٦).
(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (٣/ ٤٠– ٤١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قال المصنف والشارح: وغير أبي بكر يمنع هذا، ويقول: المسألة رواية واحدة.

وقال في المحرر: ويتخرج أن يصح، ويلغو التوقيت "[1].

نقد التخريج.

القول بصحة العقد وفساد الشرط وهو التوقيت حيث أن المدة المحددة هي السبب لفساد عقد النكاح، فلو ألغي التوقيت فإن النكاح صحيح، هو تخريج صحيح، فقد قيس على روايات الإمام أحمد في شروط البيع الفاسدة.

وأيضا التخريج موافق لقواعد الإمام.

(١) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٦٣).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا نكح الرجل المرأة بشرط التوقيت أي تحديد وقت وفترة زمنية محددة لهذا النكاح، فما حكم هذا العقد مع اشتراط الوقت، وهذا النكاح المؤقت يسمى نكاح المتعة.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة الاشتراط في النكاح، ثم اختلفوا في تحديد فترة زمنية لبداية النكاح ونهايته (التوقيت).

فمن رأى أن شرط التوقيت يبطل عقد النكاح، قال ببطلان العقد والشرط.

ومن رأى أن شرط التوقيت لا يبطل عقد النكاح، قال بصحة العقد وبطلان الشرط.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في النكاح المقيد بوقت (نكاح المتعة)، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن نكاح المتعة لا يصح، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن نكاح المتعة يصح مع الكراهة، وهو القول الثاني في المذهب.

القول الثالث: أن نكاح المتعة يصح ويلغو التوقيت، وهو القول المخرج في المذهب[1].

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن نكاح المتعة لا يصح ويحرم.

من السنة النبوية:

أن النبي ﷺ: ((نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية))[2].

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة آخرا، رقم الحديث

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ نهى عن المتعة، ونهيه يدل على تحريمها.

وقوله ﷺ: ((يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا))[1].

وجه الدلالة:

أن نكاح المتعة كان جائزًا ثم نسخ بالتحريم، فنكاح المتعة محرم إلى قيام الساعة.

أن عامة الصحابة والفقهاء يرون تحريم نكاح المتعة، وممن روي عنه تحريمها عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن الزبير[2] رضي الله عنهم[3].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن نكاح المتعة يصح مع الكراهة.

من المعقول:

أن التوقيت فعل مخالف لمقاصد النكاح، وكما هو معلوم فإن مقاصد النكاح تحتاج إلى سكن ومودة والتوقيت يخالف وينقض كل هذه المقاصد، فلهذا السبب يصح العقد مع الكراهة.

[٥١١٥]، (٧/ ١٢).

ومسلم في صحيحه، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح... رقم الحديث [١٤٠٦]، (٢/ ١٠٢٦).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيح... رقم الحديث [١٤٠٦]، (١٠٢٥/٢).

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام من بني أسد من قريش. فارس قريش في زمنه. أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق. أول مولود للمسلمين بعد الهجرة. شهد فتح إفريقية زمن عثمان، وبويع له بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن وخرسان والعراق وبعض الشام. وكانت إقامته بمكة. سير إليه عبد الملك بن مروان جيشًا مع الحجاج بن يوسف، وانتهي حصار الحجاج لمكة بمقتل ابن الزبير. له في الصحيحين ٣٣ حديثًا، توفي سنة ٧٣هـ.

انظر: الأعلام (٤/ ٢١٨)؛ فوات الوفيات (١/ ٢١٠).

(٣) انظر: المغني، ابن قدامة (٥٧١/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الثالث: القائلين بأن نكاح المتعة يصح ويلغو التوقيت.

من المعقول:

أن القول بصحة العقد مع بطلان الشرط في نكاح المتعة يقاس على بطلان الشروط الفاسدة في البيع مع صحة العقد.

الترجيح:

لا شك أن تحريم نكاح المتعة هو الراجح لدلالة الأحاديث الكثيرة على ذلك، وأما رواية الكراهة عن الإمام أحمد فرواية ضعيفة.

قال ابن مفلح: " وسأله ابن منصور عن المتعة، فقال: اجتنبها أحب إلي، فأثبت ذلك أبو بكر في الخلاف رواية، وأبى ذلك القاضي في خلافه.

وقال ابن عقيل: إن أحمد رجع عنها، والشيخ تقي الدين يقول: توقف عن لفظ الحرام، ولم ينفه "(١).

(١) المبدع شرح المقنع، ابن مفلح (٦/ ١٥٣).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الخامس
اشتراط الطلاق في وقت

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"(وكذلك إن شرط أن يطلقها في وقت بعينه) فلا يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشرط عليه طلاقها إن قدم أبوها أو أخوها ويتخرج أن يصح النكاح ويبطل الشرط" (١).

القائل بالتخريج.

الإمام شمس الدين ابن قدامة المقدسي.

أصل التخريج.

خرج القول بصحة نكاح من اشترط الطلاق في وقت بعينه، مع بطلان اشتراط الطلاق، على بطلان الشروط الفاسدة في البيع، حيث يصح العقد ويبطل الشرط.

ونص رواية الإمام أحمد والتي تدل على صحة عقد البيع مع الشروط الفاسدة: "مسألة: فإن شرط في البيع شرطا فاسدا هل يبطل العقد أم يبطل الشرط ويصح العقد؟

فنقل عبد الله بن محمد الفقيه فيمن اشترى جارية وشرط عليه أن لا يبيعها ولا يطأها: فالبيع جائز، والشرط باطل "(٢).

الناقلون للتخريج من المذهب.

---

(١) الشرح الكبير على متن المقنع (٥٣٩/٧).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٣٤٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١/ الإمام ابن مفلح، والنص هو: "(ونكاح يشرط فيه طلاقها) في وقت معلوم أو مجهول، وهو شرط مانع من بقاء النكاح.

وعنه: يصح العقد دون الشرط "[١].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (ونكاح شرط فيه طلاقها في وقت) الصحيح من المذهب أنه إذا شرط في النكاح طلاقها في وقت حكمه حكم نكاح المتعة، وعليه الأصحاب، ونص عليه.

ويتخرج أن يصح النكاح، ويبطل الشرط، قاله: المصنف، والشارح "[٢].

نقد التخريج.

القول بصحة نكاح من اشترط الطلاق في وقت بعينه، مع بطلان اشتراط الطلاق، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

موافق لقول الأحناف

(١) المبدع في شرح المقنع (٦/ ١٥٤).
(٢) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٦٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا تزوج الرجل واشترط طلاق الزوجة في وقت بعينه، فما حكم العقد والشرط؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على صحة الاشتراط في النكاح، ثم اختلفوا في شرط الطلاق بوقت بعينه.

فمن رأى أن تبييت نية الطلاق تبطل النكاح، قال ببطلان العقد والشرط.

ومن رأى أن تبييت نية الطلاق لا تبطل النكاح، قال بصحة العقد وبطلان الشرط.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم نكاح من شرط الطلاق في وقت محدد، على قولين:

القول الأول: أنه يبطل نكاح من شرط الطلاق مع الشرط، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أنه يصح نكاح من شرط الطلاق ويبطل شرطه، وهو القول المخرج في المذهب(١).

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأنه يبطل نكاح من شرط الطلاق مع شرطه.

من المعقول:

١/ أنه شبيه بالمتعة، والشبيه بالشيء يعطى حكمه، وبيان الشبه أنه ألزم نفسه فراقها في وقت بعينه، والمتعة النكاح يزول فيها في وقت بعينه(٢).

---

(١) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٦٤).

(٢) انظر: شرح الزركشيي على مختصر الخرقي (٦/٢٢٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٢/ أن هذا الشرط مانع من بقاء النكاح فأشبه نكاح المتعة ويفارق ما قاسوا عليه فإنه لم يشترط قطع النكاح(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأنه يصح نكاح من شرط الطلاق ويبطل شرطه.

من المعقول:

١/ أن النكاح وقع مطلقا وشرط على نفسه شرطا لا يؤثر فيه أشبه ما لو شرط أن لا يطأها وكما لو نوى إن وافقته وإلا طلقها أو علق ابتداءه أي النكاح على شرط كقوله: زوجتك إذا جاء رأس الشهر أو إن رضيت أمها فهذا كله باطل من أصله.

٢/ أن النكاح عقد معاوضة فبطل تعليقه على شرط كالبيع ويستثنى من ذلك إلا زوجت أو قبلت إن شاء(٢).

الترجيح:

أرجح أنه لا يصح لأنه شبيه بالمتعة، ولأن في الشرط منعًا من بقاء النكاح، وهذا المنع يجعل النكاح يفقد مقصده الأساسي وهو الاستقرار وتأسيس أسرة مسلمة، والله أعلم.

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٧/٥٧١).

قال الإمام أحمد في رواية أبي داود: "إذا تزوجها على أن يحملها إلى خراسان، ومن رأيه إذا حملها إلى خراسان خلى سبيلها، قال: لا، هذا يشبه المتعة، حتى يتزوجها ما حييت"

انظر: شرح الزركشيي على مختصر الخرقي (٦/٢٢٩).

(٢) انظر: المبدع شرح المقنع، ابن مفلح (٧/٨٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب السادس
الإقدام على وطء الزوجة الأمة بدون علمها

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"ومنها وطء العبد زوجته الأمة إذا عتقت ولم تعلم بالعتق ليسقط اختيارها للفسخ، الأظهر تخريجه على الخلاف.

وقال الشيخ مجد الدين في تعليقه على الهداية قياس مذهبنا جوازه وفيما قاله نظر "[1].

القائل بالتخريج.

الحافظ ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بعدم جواز الإقدام على الوطء بدون علم الزوجة[2]، على الرواية الواردة في الأمة إذا أعتقت وهي تحت عبد فإن لها الخيار، ولا يطؤها إلا بإذنها.

وهذا نص رواية الإمام أحمد: " قلت: قال سفيان: وقع عليها وهي لا تعلم أن لها الخيار، حلفت أنه ما وقع عليك وأنت تعلمين أنه كان لك الخيار، فإن حلفت خيرت وإن كانت علمت فلا خيار لها.

---

(١) القواعد، لابن رجب ص (٩٠).

استنبط الإمام المرداوي من قول ابن رجب " تخريجه على الخلاف " أنه يرى عدم جواز الاقدام على الوطء بدون علم الزوجة.

(٢) أي أنه هل يجوز للزوج جماع زوجته وهي لا تعلم أو لا تأذن، وصور ذلك كثيرة منها: أن تكون مريضة، أو تكون نائمة، وغيرها من الصور.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

قال أحمد: إذا وقع عليها فلا خيار لها، علمت أو لم تعلم "[1].

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " يجوز للزوج الإقدام على الوطء، إذا كانت غير عالمة.

قال المجد في شرحه: قياس مذهبنا جوازه.

قال في القاعدة الرابعة والخمسين: وفيما قاله نظر، والأظهر تخريجه على الخلاف، يعني الذي ذكره في أصل القاعدة؛ فإنه لا يجوز الإقدام عليه "[2].

نقد التخريج.

القول بعدم جواز الإقدام على الوطء بدون علم الزوجة، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٤/ ١٧٨٤).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٧٩ - ١٨٠).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن عقد النكاح يحل المرأة للرجل، وأنه يجوز لهما معاشرة بعضهما، ثم اختلفوا في حكم علم الزوجة حال الوطء.

فمن رأى أن الاستمتاع بالوطء حق للزوجة، قال بوجوب علمها.

ومن رأى أن الاستمتاع بالوطء ليس بحق للزوجة، قال بعدم وجوب علمها.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حكم علم الزوجة وإذنها بالوطء، على قولين:

القول الأول: يجوز الإقدام على الوطء بدون إذن الزوجة، وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني: لا يجوز الإقدام على الوطء بدون إذن الزوجة، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بجواز الإقدام على الوطء بدون إذن الزوجة.

من السنة النبوية:

عن عائشة –رضي الله عنها– أن بريرة –رضي الله عنها– أعتقت وهي عند مغيث عبد لآل أحمد، فخيرها رسول الله ﷺ، وقال لها: ((إن قربك فلا خيار لك))[1].

وجه الدلالة:

(١) أخرجه أبو داود في سننه، أبواب الطلاق، باب حتى متى يكون لها الخيار، رقم الحديث [٢٢٣٦]، (٢/٢٧١)، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في الإرواء (١٩٠٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أنه يجوز أن يقدم الزوج على وطء زوجته بدون إذنها، فالحديث جعل الرغبة حق للزوج فإن حصل وأراد الزوج الوطء فله ذلك أذنت أو لم تأذن.

من المعقول:

أن الوطء حق للزوج ولم يوجد ما يسقطه(١).

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأنه لا يجوز الإقدام على الوطء بدون إذن الزوجة.

من السنة النبوية:

أن رسول الله ﷺ قال: ((أيما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها))(٢).

وجه الدلالة:

أن إذن الزوجة لا بد منه، وأنه لا يمكن الوطء إلا بإذنها، وإذنها يكون بتمكينه منها وموافقته.

الترجيح:

أرجح القول بلزوم علم الزوجة بالوطء، لأنه حق لها، ولأن المرأة تحتاج أن تستمتع مثلها مثل الرجل في ذلك، ولأن الجماع وقت المرض والنوم يؤذي الزوجة، وقد يكون سببا للنفرة بين الزوجين.

---

(١) انظر: كشاف القناع (١٧/ ١٨٨).

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، باب إذا أراد أن يعتق العبد وأمته بأيهما يبدأ، رقم الحديث [٤٩٣٧]، (٢٤/٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ربط المسألة بالمستجدات المعاصرة:

مسألتنا المخرجة مرتبطة بنوازل حقوق المرأة، فالقول المخرج يلزم الزوج باستئذان زوجته.

وأيضا المسألة تدل على أن الشريعة الإسلامية راعت حاجة المرأة ورغبتها في الاستمتاع، فلا يجوز أن يحدث اتصال بين الزوج وزوجته إلا برضا كلا الطرفين .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث الخامس

باب حكم العيوب في النكاح

وفيـــه مطلبان:

- المطلب الأول: إذا أدعت البكر أن زوجها عنين، فظهر أنها ثيب.
- المطلب الثاني: حكم الفسخ بلا حكم.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول

إذا أدعت البكر أن زوجها عنين، فظهر أنها ثيب فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر.

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" لو تزوج بكرا فادعت أنه عنين[1] فكذبها وادعى أنه أصابها وظهرت ثيبا فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر فالقول قول الزوج، ذكره الأصحاب ويتخرج فيه وجه آخر من المسائل المتقدمة"[2].

القائل بالتخريج.

الحافظ ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج بأن القول للمرأة، وذلك إذا كانت الزوجة بكرا، فادعت أنه عنين وادعى أنه أصابها، وظهر أنها ثيب، فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر.

وأصل التخريج هو مسألة العنين، وذلك إذا ضرب له سنة ثم اختلفا والمرأة ثيب[3] فالقول لمن؟

---

(١) جاء في شرح حدود ابن عرفة ص (١٦٨).

"قال الشيخ – رحمه الله – حاصل نقل عياض والباجي أن العنين ذو ذكر لا يمكن به جماع لشدة صغره أو لدوام استرخائه".

(٢) القواعد، ابن رجب ص (١٨).

(٣) في هذه المسألة زيادة عن المسألة التي ذكرها الإمام أحمد في روايته والزيادة هي: " فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر " وبسبب هذه الزيادة اعتبرتها مسألة مخرجة، ولأن الإمام ابن رجب والمرداوي ذكرا أنها تخريج.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

" مسألة: إذا ضرب للعنين الأجل ثم اختلفا في الإصابة والمرأة ثيب.

فقال شيخنا أبو عبد الله: فيها ثلاث روايات.

إحداها: يخلى معها ويقال له: أخرج ماءك على شيء فإن ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فإن قلب فهو مني فيبطل قولها نقل ذلك مهنا[1] عن أحمد رحمه الله.

والثانية: القول قول الزوج نقل ذلك منصور.

والثالثة: القول قول الزوجة نقلها ابن منصور أيضا "[2].

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " لو تزوج بكرا، فادعت أنه عنين، فكذبها، وادعى أنه أصابها، وظهرت ثيبا، فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر: فالقول قول الزوج. ذكره الأصحاب. قال في القاعدة الثالثة عشر: ويتخرج فيه وجه آخر "[3].

نقد التخريج.

أن الزوجة إذا كانت بكرا، فادعت أنه عنين وادعى أنه أصابها، وظهر أنها ثيب، فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر أن القول قولها، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد وموافق لقواعده.

---

(١) مهنا بن يحيى الشامي السلمي، أبو عبدالله، حدث عن الإمام أحمد بن حنبل، وكان من أصحاب أبي عبدالله وقد روى عنه، وقد كان أبو عبدالله يكرمه، ويعرف له حق الصحبة، سئل الدارقطني عنه قال: ثقة نبيل.
انظر: طبقات الحنابلة (١/٣٤٥)، المقصد الأرشد (٣/٤٣-٤٤).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ١١١).

(٣) الإنصاف، المرداوي (٨/ ١٩١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

أن البكر إذا ادعت أن زوجها عنين فظهر أنها ثيب فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر فما حكم قولها؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء أن العنة من العيوب التي يفسخ بها النكاح ثم اختلفوا بعد ذلك في صورة ادعاء البكر على زوجها أنه عنين ثم ظهر أنها ثيب، هل يعتد بقول الزوج أم الزوجة.

فمن رأى أن الأصل قول الزوج، قال يعتد بقول الزوج.

ومن رأى أن الأصل قول الزوجة، قال يعتد بقول الزوجة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في مسألة البكر إذا ادعت أن زوجها عنين فظهر أنها ثيب فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر، فمن الذي يقبل قوله منهما، على قولين:

القول الأول: أن القول قول الزوج، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن القول قول الزوجة، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين أن القول قول الزوج.

من المعقول:

أن هذا أمر لا يعلم إلا من جهته، وأن الأصل السلامة[1].

---

(١) المغني، ابن قدامة (٦٠٤/٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن القول قول الزوجة.

من المعقول:

أنها هي أعلم بحال زوجها وأنها هي المتضررة(١).

الترجيح:

أرجح أن القول قول الزوج لأنها لا تثبت بدعوى المرأة إلا ببينة، فلو قالت: إنه عنين فلا نقبل قولها إلا ببينة؛ وذلك لقول الرسول ﷺ: ((البينة على المدعي))(٢).

(١) انظر: القواعد، ابن رجب ص (١٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه رقم الحديث [١٣٤١]، قال الترمذي: ((هذا حديث في إسناده مقال و محمد بن عبيد الله العرزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن المبارك وغيره))، والحديث صححه الشيخ الألباني في الإرواء (٢٦٤١).

انظر: الشرح الممتع، لابن عثيمين (٨٤/١٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الثاني
حكم الفسخ بلا حكم

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" ويتخرج إذا علمت بعنته أو اختارت المقام معه على عسرته هل لها الفسخ على روايتين "(١).

القائل بالتخريج.

شيخ الإسلام ابن تيمية.

أصل التخريج.

خرج القول بعدم توقف الفسخ على حاكم، على ثبوت خيار العيب(٢)وخيارات البيع من غير توقفها على حاكم، قال: "لأن أصل خيار العيب ثم خيارات البيع لا تتوقف على الحاكم"(٣)

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ الحافظ ابن رجب الحنبلي، والنص هو: "وهذه الفسوخ على ضربين:

---

(١) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٥/ ٤٦٤).

(٢) خيار العيب: هو ما ينقص قيمة المبيع كمرضه وفقد عضو وسن أو زيادتهما وزنا الرقيق وسرقته وإباقه وبوله في الفراش فإذا علم المشتري بالعيب فهو بالخيار إما أن يمسكه بأرشه وهو أي الأرش قسط ما بين قيمة الصحة والعيب أو أن يرده ويأخذ الثمن. الروض المربع شرح زاد المستقنع ص (٣٢٨)، شرح منتهى الإرادات (٢/ ٤٤).

(٣) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٥/ ٤٦٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

أحدهما: ما هو مجمع على ثبوت أصل الفسخ به فلا يتوقف الفسخ به على حاكم كسائر ما ذكرنا.

والثاني: ما هو مختلف فيه كالفسخ بالعنة والعيوب في الزوج وغيبته ونحو ذلك فيفتقر إلى حكم حاكم لأنها أمور اجتهادية فإن كان الخلاف ضعيفا يسوغ نقض الحكم به لم يفتقر الفسخ به إلى حكم حاكم ويتفرع على ذلك أخذ بائع المفلس سلعته إذا وجدها بعينها وفيه وجهان بناء على نقض الحكم بخلافه والمنصوص عن أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد أنه له ذلك، وكذلك تزوج امرأة المفقود فإن في توقف فسخ نكاحها على الحاكم روايتين، قال في رواية ابن منصور تتزوج وإن لم تأت السلطان وأحب إلي أن تأتيه ولعله رأى الحكم بخلافه لا يسوغ لأنه إجماع عمر والصحابة، ورجح الشيخ تقي الدين أن جميع الفسوخ لا تتوقف على حاكم"[1].

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (ولا يجوز الفسخ إلا بحكم حاكم). فينفسخ بنفسه، أو يرده إلى من له الخيار. على الصحيح من المذهب. جزم به في الرعاية، وغيرها. وقدمه في الفروع. وقال في الموجز: يتولاه الحاكم. وقال الشيخ تقي الدين: ليس هو الفاسخ، وإنما يأذن ويحكم به. فمتى أذن أو حكم لأحد باستحقاق عقد أو فسخ، فعقد أو فسخ: لم يحتج بعد ذلك إلى حكم بصحته بلا نزاع. لكن لو عقد هو أو فسخ فهو كفعله، فيه الخلاف. وإن عقد المستحق أو فسخ بلا حكم، فأمر مختلف فيه، فيحكم بصحته. وخرج الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: جواز الفسخ بلا حكم في الرضا بعاجز عن الوطء كعاجز عن النفقة. قال في القاعدة الثالثة والستين: ورجح الشيخ تقي الدين أن جميع الفسخ لا تتوقف على حكم حاكم"[2].

---

(١) القواعد، لابن رجب ص (١١٦).

(٢) الإنصاف، المرداوي (٨/ ٢٠٠- ٢٠١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نقد التخريج.

القول بأن فسخ النكاح يقع بدون حكم حاكم، تخريج صحيح، فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

ولم أقف على اعتراضات، ولم أجد موافقا لهذا التخريج في المذاهب الأخرى.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا كان عاجزًا عن الوطء فهل يحتاج إلى حاكم لفسخ نكاحه.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن عقود النكاح تفسخ بجملة من العيوب، ثم اختلفوا بعد ذلك فيمن يتولى الفسخ.

فمن رأى أنه كالبيع، قال بجواز انفساخه بدون حكم حاكم.

ومن رأى أنه يختلف عن البيع، قال أنه لا ينفسخ إلا بحكم حاكم.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في من يقوم بفسخ عقود النكاح بسبب العيوب، على قولين:

القول الأول: الفسخ لا يكون إلا بحكم حاكم، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن العقد يفسخ من غير حكم حاكم، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الفسخ لا يكون إلا بحكم حاكم.

من المعقول:

١/ أنه أمر اجتهادي فلا يسوغ فسخه إلا بحكم حاكم[١].

٢/ أنه أمر مختلف فيه فلا يقع إلا بحكم حاكم.

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الفسخ يقع بدون حكم حاكم.

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٩/٥٣٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

من المعقول:

أن الفسخ في عقود النكاح بسبب العيوب يقاس على الفسخ في معاملات البيوع فإن الأصل في عيوب البيوع أنها لا تحتاج لفسخها إلى حكم حاكم[1].

الترجيح:

أرجح أن الفسخ لا يكون إلا بحكم حاكم، ولكن هناك ما يكون فيه تفصيل فما هو مختلف فيه كالفسخ بالعنة والعيوب في الزوج وغيبته ونحو ذلك فيفتقر إلى حكم حاكم لأنها أمور اجتهادية فإن كان الخلاف ضعيفا يسوغ نقض الحكم به لم يفتقر الفسخ به إلى حكم حاكم[2]، والله أعلم.

(١) انظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٤٦٤).

(٢) انظر: القواعد، ابن رجب ص (١١٨).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المبحث السادس

باب نكاح الكفار

وفيـــه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الإقرار على الأنكحة المحرمة.
- المطلب الثاني: اختيار الأب للابن احدى زوجاته.
- المطلب الثالث: انفساخ العدد الزائد على الأربعة قبل الدخول.

* * * ** * * *

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الأول
لا يقر الكفار على الأنكحة المحرمة

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

" ونقل مهنا في موضع آخر في مجوسي[1] تزوج كتابية أو اشترى نصرانية قال: يحال بينها وبينه، قيل من يحول؟ قال: الإمام يخرج على هذا أن يحال بينه وبين ذوات المحارم وبين كل عقد لا مساغ له في الإسلام"[2].

القائل بالتخريج.

القاضي أبو الخطاب الكلوذاني.

أصل التخريج.

خرج القول بعدم جواز إقرار[3] الكفار على الأنكحة المحرمة، على القول بعدم جواز إقرار مجوسي تزوج كتابية.

---

(١) المجوسي: نسبة إلى المجوسية؛ وهي كلمة فارسية تطلق على أتباع الديانة المجوسية، وهي ديانة وثنية تقول بإلهين اثنين أحدهما: إله الخير، والآخر إله الشر، وبينهما صراع دائم إلى قيام الساعة التي تقوم – حسب زعمهم الفاسد – نتيجة لانتصار إله الخير على إله الشر.

انظر: الملل والنحل (٢٣٣/١)، الموسوعة الميسرة في الأديان (١١٣٩/٢).

(٢) الهداية، أبو الخطاب ص (٣٩٨).

(٣) الإقرار لغة: الاستقرار، وقيل: الاعتراف بالشيء.

انظر: الصحاح مادة (قرر). (٧٩١/٢)، جمهرة اللغة (قرر).(١٢٥/١).

شرعا: إظهار مكلف مختار ما عليه لفظ، أو كتابة، أو إشارة أخرس، أو على موكله، أو موليه، أو موروثه بما يمكن صدقه.

انظر: الإنصاف (٩٣/١٢)، الإقناع (٤٥٦/٤).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

" روي عن أحمد في المجوسي تزوج نصرانية قال: يحال بينه وبينها قيل من يحول بينهما؟ قال الإمام قال: أبو بكر لأن علينا ضررا في ذلك يعني بتحريم أولاد النصرانية علينا وهكذا يجيء على قوله في تزويج النصراني المجوسية ويجيء على هذا القول أن يحال بينهم وبين نكاح محارمهم فإن عمر –رضي الله عنه– كتب: إن فرقوا بين كل محرم من المجوس وقال أحمد في مجوسي ملك أمة نصرانية يحال بينه وبينها ويجبر على بيعها لأن النصارى لهم دين فإن ملك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها، وقال أبو بكر عبد العزيز[1]لا يجوز له وطؤها أيضا لما ذكرناه من الضرر"[2].

وقد نص على أصل التخريج القاضي أبو الخطاب[3].

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ المجد ابن تيمية، والنص هو: "الكفار في صحة النكاح بينهم وفساده كالمسلمين لكن نقرهم على فاسده إذا اعتقدوا حله ولم يرتفعوا إلينا، وعنه: لا يقرون على مالا مساغ له في الإسلام كنكاح ذات المحرم ونكاح المجوسي الكتابية ونحوه"[4].

٢/ شيخ الإسلام ابن تيمية، والنص هو: "أن أنكحتهم المحرمة في دين الإسلام حراما مطلقا إذا لم يسلموا عوقبوا عليها وإن أسلموا عفي لهم ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه"[5].

٣/ الإمام المرداوي، والنص هو: " قوله (ويقرون على الأنكحة المحرمة، ما اعتقدوا حلها، ولم يرتفعوا إلينا). هذا المذهب بهذين الشرطين. نص عليه. وعليه الأصحاب. وعنه: في مجوسي

---

(١) أبو بكر عبد العزيز (غلام الخلال)، هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد يزداد، البغوي، أبو بكر، المشهور بغلام الخلال. مفسر. محدث ثقة. من أعيان الحنابلة. قال ابن أبي يعلى: ((كان أحد أهل الفهم؛ موثوقا به في العلم متسع الرواية))، من مصنفاته " ((الشافي))؛ و ((المقنع))؛ و ((الخلاف مع الشافعي))، توفي سنة ٣٦٣هـ.
انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ١١٩ – ١٢٧)؛ الأعلام (٤/ ١٣٩).

(٢) المغني، لابن قدامة (٣٨١/٩).

(٣) انظر نص المسألة.

(٤) المحرر في الفقه، للمجد (٢٧/٢).

(٥) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٤٦٦/٥).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تزوج كتابية، أو اشترى نصرانية: يحول الإمام بينهما. فيخرج من هذا: أنهم لا يقرون على نكاح محرم. وهو لأبي الخطاب في الهداية، قال في المحرر، وغيره: لا يقرون على ما لا مساغ له في الإسلام. كنكاح ذات المحارم، ونكاح المجوسي الكتابية ونحوه"(١).

نقد التخريج.

القول بحرمة أنكحة غير المسلمين قياسا على نكاح ذوات المحارم والمجوسيات هو تخريج صحيح، فقد نقل عن تلاميذ الإمام أحمد، وهو موافق لقواعده.

وهو موافق لرواية في مذهب الشافعية:

"أنها فاسدة؛ لأنهم لا يراعون حد الشرع وشروطه، وتصحيحه بعد الإسلام رخصة وعدم التفريق رعاية للعهد أو الذمة(٢)"(٣).

---

(١) الإنصاف، للمرداوي (٨/ ٢٠٦).

(٢) الذمة: المراد بالذمي شرعا: هو الكافر الذي يدخل في ذمة الدولة المسلمة بصفة عامة بعد إعطاء الجزية، والتزام أحكام الذمة، وعقد الذمة عقد لازم مؤبد في قول عامة الفقهاء، وبه يصبح الذمي من رعايا الدولة.

انظر: تهذيب اللغة مادة (ذم). (١٤/ ٣٠٠)، مقاييس اللغة (ذم). (٢/ ٣٤٦)، المغرب (ذمم).(١/ ٣٠٧)، لسان العرب (ذمم).(١٢/ ٢٢١-٢٢٢).

(٣) كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٣/ ٢١١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا ترافع الكفار لمحاكم المسلمين، فهل يقرون على أنكحتهم المحرمة، إذا اعتقدوا حلها.

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على عدم منع أهل الذمة من تطبيق شعائرهم، ثم اختلفوا في حكم أنكحتهم المحرمة.

فمن رأى أن أنكحتهم حق خاص بهم، قال بأنهم يقرون على الأنكحة المحرمة.

ومن رأى أن أنكحتهم ليست حقًا خاص بهم، قال بأنهم لا يقرون على الأنكحة المحرمة.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في إقرار الكفار على الأنكحة المحرمة، على قولين:

القول الأول: أن الكفار يقرون على الأنكحة المحرمة، وهو القول الصحيح في المذهب.

القول الثاني: أن الكفار لا يقرون على الأنكحة المحرمة، وهو القول المخرج في المذهب.

الأدلة والمناقشات والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأن الكفار يقرون على الأنكحة المحرمة.

من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا ۖ﴾ [سورة المائدة: ٤٢].

وجه الدلالة: دلت الآية على أنهم يخلون وأحكامهم إذا لم يجيئوا إلينا.

من السنة النبوية:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أخذ الجزية من مجوس هجر[1]، ولم يعترض عليهم في أحكامهم ولا في أنكحتهم مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محارمهم[2].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن الكفار لا يقرون على الأنكحة المحرمة.

من المعقول:

قاسوا القول بعدم إقرار الكفار على أنكحتهم المحرمة على عدم جواز إقرار زواج مجوسي بكتابية

الترجيح:

الراجح هو القول بإقرار الكفار على أنكحتهم المحرمة وذلك بالشرطين التاليين: أن لا يترفعوا إلينا، وأن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم؛ لأنهم مُقَرون على دينهم، فيدخل بإقرارهم على دينهم إقرارهم على أنكحتهم.

(١) أخرجه البخاري (٣١٥٧).

هجر: هو اسم منطقة توجد في المملكة العربيّة السعوديّة؛ وهذا الاسم هو الاسم القديم لمدينة الإحساء حالياً، وهي واحة طبيعيّة وفيها عيون ومياه وبلاد واسعة، وتقع في شرق جزيرة العرب، وقيل عنها قصبة البحرين.

انظر: معجم البلدان (١/ ٣٤٧)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص (٤٠).

(٢) انظر: المغني، ابن قدامة (٩/٣٨١).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني
اختيار الأب للصغير من الزوجات

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

فإن قلنا يصح طلاق والده عليه صح اختياره له وإلا فلا. (١)

القائل بالتخريج.

الإمام أحمد بن حمدان الحراني.

أصل التخريج.

خرج القول بصحة اختيار الأب من الزوجات وفسخه على صحة طلاقه عليه،

"مسألة: إذا زوج الرجل ابنه الصغير أو المجنون هل يملك الأب أن يطلق زوجته؟

فقال أحمد في رواية أبي الصقر قد اختلف في ذلك وكأنه رآه.

قال أبو بكر لم يبلغني عن أبي عبد الله في هذه المسألة إلا ما رواه أبو الصقر فيتخرج على قولين:

أحدهما: يملك الفسخ عليه يعني يملك إيقاع الطلاق كما يملك العقد ألا ترى أنه لما ملك أن يبتاع له ملك أن يبيع عليه ويزيل ملكه عنه؟

---

(١) الرعاية (٢/١٤٠٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والثاني: لا يملك إيقاع الطلاق وعليه وهو أصح لأن الطلاق إنما هو لعجزه عن القيام بالزوجة أو لبغضه لها ولا يعلم ذلك من الصبي والمجنون"(١).

الناقلون للتخريج من المذهب.

١/ ابن تيمية: قال: "الوقف هنا ضعيف لأن الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التعيين، كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة وغيرها. أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه اختار منهن أربعا وفارق سائرهن وليس طلاق إحداهن اختيارا لها في الأصح"(٢).

٢/ الإمام المرداوي، والنص هو: "قوله (وإن أسلم كافر، وتحته أكثر من أربع نسوة، فأسلمن معه: اختار منهن أربعا. وفارق سائرهن). إن كان مكلفا اختار. وإن كان صغيرا: لم يصح اختياره. والصحيح من المذهب: لا يختار له الولي. ويقف الأمر حتى يبلغ. قاله الأصحاب؛ لأنه راجع إلى الشهوة والإرادة. واختار الشيخ تقي الدين – رحمه الله –: أن وليه يقوم مقامه في التعيين، وضعف الوقف. وخرج بعض الأصحاب صحة اختيار الأب منهن وفسخه، على صحة طلاقه عليه. قال في الرعاية الكبرى، قلت: فإن قلنا: يصح طلاق والده عليه. صح اختياره له، وإلا فلا"(٣).

نقد التخريج.

القول بصحة اختيار الأب للابن من الزوجات، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

ولم أقف على أي اعتراضات على المسألة، وكذا لم أجد موافقين لها في المذاهب الأخرى.

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٩٦- ٩٧).
(٢) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٤٦٨/٥).
(٣) الإنصاف، المرداوي (٨/ ٢١٧).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

إذا أسلم كافر وتحته أكثر من أربع نسوة وقد أسلمن كلهن، وكان الزوج صغيرا، فما الحكم؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أن من أسلم على أكثر من أربع زوجات أنه يختار منهن أربعا ويطلق الباقي.

ثم اختلفوا بعد ذلك في الصغير هل يوقف أم يختار له أبوه.

فمن رأى أن اختيار الزوجات حق للصغير، قال بتوقيف الاختيار إلى بلوغ الابن.

ومن رأى أن الاختيار لا يعتبر حقًا للصغير، قال باختيار الأب له من الزوجات.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: عدم صحة اختيار الأب، وأن الاختيار للابن، وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني: صحة اختيار الأب للابن من الزوجات، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بعدم صحة اختيار الأب.

من المعقول:

١/ أن ذلك حق يتعلق بالشهوة فلا يقوم غيره مقامه فيه فإذا بلغ الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه النفقة إلى أن يختار[١].

---

(١) انظر: المغني، ابن قدامة (٩/٣٥٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢/ أنه غير مكلف فلا حكم لقوله، ولا يختار عنه وليه[١].

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بصحة اختيار الأب للابن من الزوجات.

من المعقول:

أن الفسخ واجب فيقوم الولي مقامه في التعيين، كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال من الزكاة، وغيرها[٢].

الترجيح:

بعد النظر في المسألة أرجح أنه يتوقف فيه حتى يبلغ لأن الأمر يتعلق بالشهوة والإرادة، والله أعلم.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٤٧١/٨).

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى ابن تيمية (٤٦٨/٥).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثالث
انفساخ نكاح العدد الزائد على الأربعة قبل الدخول

الفرع الأول: دراسة التخريج.

نص المسألة.

"منها: أن يسلم الكافر وتحته عدد لا يجوز له جمعه في الإسلام فينفسخ نكاح العدد الزائد فلا يجب لهن شيء من المهر ذكره القاضي في الجامع والخلاف معللا بأنه ممنوع من إمساكهن فهو كالنكاح الفاسد، وجزم به صاحب المغني والمحرر، ويتخرج لنا وجه آخر أنه يجب تنصف المهر من المسألة التي بعدها"(١).

القائل بالتخريج.

الحافظ ابن رجب الحنبلي.

أصل التخريج.

خرج القول بأن العدد الزائد يجب لها نصف المهر قياسا على من جمع بين أختين،

"مسألة: إذا تزوج أختين في عقدين واشتبه عين السابقة منهما وفسخ النكاح فيهما هل يستحقان نصف الصداق؟

فقال أحمد في رواية مهنا: يفرق بينهما، وقد قيل: يكون نصف المهر لها جميعا وما أخلفه أن يكون كذلك ولكن لم أسمع فيه شيئا "(٢).

---

(١) القواعد، لابن رجب (ص ٣٣٤).

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢/ ٩٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الناقلون للتخريج من المذهب.

الإمام المرداوي، والنص هو: " لو أسلم وتحته أكثر من أربع، أو من لا يجوز جمعه في الإسلام. فاختار، وانفسخ نكاح العدد الزائد قبل الدخول: فلا مهر لهن. ذكره القاضي في الجامع، والخلاف. وجزم به صاحب المغني، والمحرر. قال في القواعد: ويتخرج وجه بوجوب نصف المهر "(١).

نقد التخريج.

القول بأن العدد الزائد له نصف المهر، تخريج صحيح فهو مقيس على روايات الإمام أحمد، وموافق لقواعده.

ولم أقف على أي اعتراضات على المسألة، وكذا لم أجد موافقين لها في المذاهب الأخرى.

(١) الإنصاف، المرداوي (٨/ ٢١٩).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني: دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب.

لو أسلم الزوج وتحته أكثر من أربعة زوجات، وانفسخ نكاح بعضهن، فهل يَسْتحِقْنَ المهر، أم لا؟

تحرير محل النزاع.

اتفق الفقهاء على أنه لو أسلم رجل على أكثر من أربع زوجات فإنه يفسخ ما زاد على الأربع.

ولكن اختلفوا في استحقاق المهر لمن انفسخ نكاحها.

فمن رأى أن الفسخ من جهة المرأة، قال بعدم استحقاق المرأة للمهر.

ومن رأى أن الفسخ لا يعتبر من جهة المرأة، قال باستحقاق المرأة لنصف المهر.

الروايات والأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء على قولين:

القول الأول: أن الزوجات اللاتي فسخ عقدهن لا مهر لهن، وهو القول المنصوص في المذهب.

القول الثاني: أن الزوجات اللاتي فسخ عقدهن لهن نصف المهر، وهو القول المخرج.

الأدلة، والترجيح.

أدلة أصحاب القول الأول: القائلين بأنه لا مهر للزوجات.

من المعقول:

لأنه مكره على الطلاق فكأن الفسخ جاء من جهة المرأة فلا تستحق شيئا[1].

---

(١) انظر: القواعد، ابن رجب ص (٣٦٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أدلة أصحاب القول الثاني: القائلين بأن للزوجات نصف المهر.

من المعقول:

قياسا على إذا ما تزوج أختين في عقدين وأشكل السابق وأمرناه بالطلاق فطلقها، فيجب لها نصف المهر(١).

الترجيح:

أرجح أنه لا مهر لها لأن طلاق الزوج لم يكن باختياره هو، والنبي -صلى الله عليه وسلم- عندما أمر بفراق الزائد عن الأربعة كما جاء عن ابن عمر: أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يتخير أربع منهن(٢)، والله أعلم.

(١) انظر: المصدر السابق ص (٣٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، رقم الحديث [١١٢٨]، (٣/٤٢٧)، وأحمد في مسنده، من حديث عبدالله ابن عمر، رقم الحديث [٤٦٠٩]، (٨/٢٢٠)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٦/٢٩٢).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الخاتمة

وفي الختام هذا ملخص للبحث، وأهم نتائجه، وتوصياته، أسأل الله العظيم أن ينفع به الإسلام والمسلمين.

خلاصة البحث :

أولاً: أن تعريف التخريج اصطلاحا له عدة معان؛ وهي: الاستنباط، والتفريع، والتعليل.

وأن التعريف المختار هو الحكم المستنبط في مسألة فرعية لم يرد فيها نص عن الإمام بالاستناد إلى أصوله أو قواعده، وذلك بإلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه.

ثانيًا: أن هناك ألفاظًا ذات صلة بعلم التخريج، وهي: التأثير، وعلم الخلاف، والاستنباط، والتكييف الفقهي.

ثالثاً: نشأة التخريج وتطوره، وتبدأ النشأة من عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين، ثم عصر التابعين وأتباعهم وفيه ظهرت المذاهب الفقهية الأربعة.

رابعاً: أنواع التخريج وهي أربعة أنواع: تخريج الأصول من الأصول، تخريج الأصول من الفروع، تخريج الفروع على الأصول، تخريج الفروع من الفروع.

خامساً: مراتب التخريج، وهي مرتبتان:

التخريج المطلق: وهو التخريج الذي لا يختص بقواعد إمام معين أو أقواله؛ بل يخرج المسائل على القواعد الأصولية المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة، ويكون القصد من التخريج: معرفة الحكم الشرعي للواقعة أو للمستجدات، وغالب التخريج المعاصر على هذه الرتبة.

والتخريج المقيد: هو التخريج الذي يختص بقواعد إمام معين وأقواله وفتاويه، ولا يخرج بأي حال عن مذهبه، فيخرج الفقيه المستجدات التي لم يرد فيها نص عن إمامه على أصوله.

سادساً: مصادر التخريج خمسة، وهي:

أ- النص.

ب- المفهوم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ج- أفعال الأئمة.

د- تقريرات الأئمة.

هـ- الحديث الصحيح.

سابعاً: طرق التخريج، وهي التخريج بطريق القياس، النقل والتخريج، لازم مذهب الإمام.

ثامناً: التخريج عند الحنابلة وفيه: تأصيل التخريج عند الحنابلة وتبين أن الحنابلة لم يغلقوا باب الاجتهاد، بل كانوا من السباقين إليه.

تاسعاً: المخرجون من الحنابلة، وهم الإمام المرداوي، وابن رجب، وغيرهما.

عاشراً: المسائل المخرجة – وهو القسم الثاني من البحث- وقد قمت بعمل دراسة تفصيلية لكل مسألة.

وهذا جدول وضعت فيه تقييما مختصرا للمسائل المخرجة في البحث.

التخريج	قوة دليل الأصل (٣)	السلامة من الاعتراضات والقوادح (٣)	موافقته لقواعد ومقاصد الشريعة (٣)	موافقته للمذاهب الفقهية الأخرى (٣)	موافقته لظاهر (القرآن أو السنة أو قول الصحابي) (٣)	التقييم النهائي (١٥)
التحالف بين المختلفين في قدر الجعل	١	٣	٣	٠	١	٨
صحة الجُعَالة مع الجهل بالعوض.	٣	٣	٣	٠	٢	١١
عدم رجوع المنفق على السيد بما أنفق على العبد.	٣	٣	٣	١	١	١١
وجوب أخذ اللُّقَطة(العروض) وتملكها.	٣	٣	٣	٣	٣	١٥
عدم سقوط التعريف بتأخيره.	٣	٣	٣	٠	١	١٠
عدم لزوم الضمان على الملتقط إذا دفع اللُّقَطة إلى الواصف.	٣	٣	٣	٢	٢	١٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

ضمان العبد للقطة في ذمته.	٣	٣	٢	٠	١	٩
عدم صحة رجوع الملتقط في نفقته على اللَّقيط	٣	٣	٣	٣	٣	١٥
اللَّقيط ليس له حق في الاقتصاص	٢	٣	١	٣	١	١٠
عدم وجوب الحد على قاذف اللَّقيط الذي لم يحتلم	٣	٣	٢	٢	٢	١٢
الاكتفاء بقائف واحد	٣	٣	٣	٢	٢	١٣
صحة وقف الكلب المعلم.	٣	٣	٣	٢	٢	١٣
صحة الوقف وفساد شرط البيع والخيار في الوقف.	٣	٣	٣	٢	٢	١٣
رجوع مال الولد الموقوف عليه إلى الأب الواقف.	٣	٣	٣	٢	٢	١٣
بطلان الوقف المنقطع الطرفين والمنقطع الوسط.	٣	٣	١	٢	٢	١١
عدم دخول الأولاد الذين لم يذكر آباءهم أسماءهم.	٣	٣	٢	٢	١	١١
انعقاد الهبة بالمعاطاة.	٢	٢	٣	٢	٣	١٢
عدم صحة الإبراء من الدين إذا ظن المبرئ جهالة المبرأ.	٢	٣	٣	٠	١	٩
عدم صحة هبة المشاع.	١	٣	٢	٢	٢	١٠
صحة تصرف الأب بالعتق في الهبة.	٣	٠	٣	٠	٣	٩
نفاذ العتق للمريض من كامل المال.	٣	٣	٢	٠	٣	١١
الوصية بالخط لاتصح ولو أشهد عليها.	١	٣	٢	٠	١	٧
صحة إجازة الورثة للوصية قبل الموت في المرض المخوف.	٣	٣	٢	٢	١	١١
لزوم القبض في قبول الوصية المبهمة.	٢	٣	٣	٢	٣	١٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نماء الوصية ملك للموصى له.	٢	٣	٢	٢	٢	١١
صحة الوصية للعبد.	٢	٣	٢	٢	٢	١١
منع الوصية للمدبرين وأمهات الأولاد.	٢	٣	٢	٢	٢	١١
مشاركة زيد للفقراء وأنه كأحدهم.	٠	٣	١	٢	١	٧
للموصى له بالثلث خمس المائتين وعشر العبد...	٠	٠	١	٠	١	٢
أنه يكتفى بوجود الكفاءة حال الوصية فقط.	٢	٣	١	٠	١	٧
اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب في الإرث.	١	٠	١	٠	٠	٢
ميراث الحمل إذا أسلبت الأم وكان الأب الميت كافر.	٣	٠	٢	٠	٢	٧
منع التوارث بين الغرقى، والهدمى، وكل من جهل وقت موتهم.	٢	٣	٣	٣	٣	١٤
إرث العبد إذا أعتق بعد موت مورّثه وقبل القسمة.	٣	٠	١	٠	١	٥
عتق العبد إذا قال له سيده أنت بني وكان العبد أكبر سنًا من السيّد.	١	٠	٣	٣	٣	١٠
عدم صحة استثناء الجنين في العتق.	٢	٠	٣	٣	٣	١١
عتق العبد قبل كمال الصّفة.	٢	٠	١	٠	٠	٣
العتق بدون مقابل إذا قال السيد لعبده: أنت حرّ بمائة.	١	٠	٣	٠	٣	٧
وجوب تعيين العبد إذا قال السيد: أحد عبيدي حرّ.	١	٢	٣	٣	٣	١٢
عدم تبعية ولد المدبّرة الحادث.	١	٠	١	٠	١	٣
جواز بيع المكاتب للأموال نسيئة.	١	١	٣	٠	٣	٨

شبكة الألوكة - قسم الكتب

وجوب جبر المكاتب على وفاء دين الكتابة.	١	٣	١	٠	١	٦
القول بصحة ضمان العبيد لمال الكتابة إذا شرط السيد عليهم ذلك في العقد.	٣	٢	١	٠	١	٧
عتق الولد الموجود قبل ولادة الأمة من السيد.	١	٠	١	٠	١	٣
جواز النظر للخنثى وأنه كالرجال في أحكام النظر.	٢	٣	١	٢	١	٩
بطلان نكاح الخاطب على خطبة أخيه.	١	٠	١	٠	١	٣
انعقاد النكاح إذا تم بالكتابة دون اللفظ.	٣	٣	٣	٠	٣	١٢
صحة تزويج المرأة نفسها بإذن وليّها.	١	٠	٣	٢	١	٧
نقض نكاح الفضولي.	٣	٢	١	٢	٣	١١
تقديم الابن على الأب في ولاية النكاح وكذا تساويهما.	٣	٢	٢	٣	٢	١٢
تزويج الحاكم للمرأة إذا غاب وليّها غيبة منقطعة.	٣	٣	٢	٠	٢	١٠
عدم جواز توكيل غير المجبر إلا بإذن المرأة.	٣	٣	٣	٢	٣	١٤
منع النكاح إذا وجدت الكفاءة حال العقد.	٣	٣	١	٠	١	٨
السحاق ينشر الحرمة بين النساء.	١	٣	١	٠	١	٦
تعيين إحدى الأختين بالقرعة .	٣	٣	١	٠	١	٨
بطلان نكاح الأمة إذا أيسر.	٣	٣	١	٠	١	٨
منع نكاح الأمة في عدة الحرّة المطلقة طلاقًا بائنًا.	٣	٣	١	٢	١	١٠
جواز نكاح الأب أمة ابنه.	١	٣	٢	٢	٢	١٠

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الشروط الصحيحة تستمر في النكاح الثاني إذا لم يستوفِ عدد الطلاق بالنكاح الأول.	٣	٣	١	٠	٢	٩
صحة العقد وفساد الشرط في نكاح الشغار.	٣	٣	١	٢	١	١٠
بطلان الشرط وصحة العقد في نكاح المحلل.	٣	٣	٢	٢	١	١١
صحة العقد وفساد الشرط(التوقيت).	٢	٣	٢	٠	١	٨
صحة نكاح من اشترط الطلاق في وقت بعينه مع بطلان اشتراط الطلاق.	٢	٣	١	٢	١	٩
عدم جواز الاقدام على الوطء بدون علم الزوجة.	٢	٣	١	٠	١	٧
أن الزوجة إذا كانت بكرًا فادعت أنه عنيين، وادعى أنه أصابها، وظهر أنها ثيّب...	٢	٣	٢	٠	١	٨
أن فسخ النكاح يقع بدون حكم حاكم.	١	٣	١	٠	١	٦
حرمة أنكحة غير المسلمين .	٣	٣	١	٢	١	١٠
صحة اختيار الأب للابن القاصر من الزوجات.	٣	٣	١	٠	١	٨
أن العدد الزائد من النساء يجب لها نصف المهر.	٣	٣	١	٠	١	٨

أهم نتائج البحث:

١/ أن الأقوال المخرجة هي أقوال ضعيفة في المذهب غالبا، ويكون القائل بها عالم أو عالمان، وأنها تعتبر رأيًا ضعيفًا في المذهب، وأنها على الأغلب لا يعمل بها في المذهب الحنبلي.

٢/ تشجيع فقهاء المذهب الحنبلي للاجتهاد ودعوتهم إليه، وأنهم ضد التعصب والتقليد.

٣/ أن هناك فقهاء حنابلة مجتهدين ومستقلين، وهم الفقهاء المخرجون الذين سبق ذكرهم

شبكة الألوكة - قسم الكتب

في البحث.

٤/ أن فقهاء الحنابلة المخرجين منهم المكثرون كالإمام ابن قدامة ومنهم المقلون كابن الزاغوني.

٥/ أثبت البحث وجود أقوال في المذهب نص الفقهاء على أنها تخريج، وذلك بألفاظ التخريج الصريحة مثل (خرج – خرج عليه – مخرج –تخريج – يتخرج) وغيرها من الألفاظ المشابهة، وقد قمت بعمل جدول للمقارنة بين الأقوال المخرجة التي وردت في البحث.

أهم التوصيات:

-عمل مشروع بحثي لدراسة الكتب المفقودة في المذهب الحنبلي، والتي ذكرها المتأخرون بكثرة، والتي قد عانيت في البحث عنها ثم تبين لي أنها مفقودة.

-استثمار التخريج الفقهي في توثيق وتحقيق المستجدات المعاصرة.

– المقارنة بين التخريج عند الإمام أحمد وغيره من أئمة المذاهب، مع دراسة منهج كل إمام.

– إفراد الأقوال المخرجة للأئمة البارزين في المذهب في سجل متكامل.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الفرق والطوائف والقبائل.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس الكلمات الغريبة.
- فهرس المصطلحات الأصولية.
- فهرس المصطلحات الفقهية.
- فهرس المصطلحات البلاغية.
- فهرس المصطلحات الحديثية.
- فهرس روايات الإمام أحمد.
- فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن.
- فهرس القواعد الفقهية والأصولية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	٢-سورة البقرة		
١	﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	٤٥٦
٢	﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ...﴾	٩٨	٢٢٧، ٢٣١
٣	﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	١٩٦	٦٢
٤	﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟﴾	٢٢١	٤٧٩
٥	﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾	٢٢٩	٥٤٤
٦	﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾	٢٣٠	٧٠
٧	﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾	٢٣٢	٤٧٩
٨	﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ...﴾	٢٣٧	٢٥٢، ٤٧٩
٩	﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى ...﴾	٢٧٥	٦٢
	٣-سورة آل عمران		
١٠	﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾	٤٤	٦٤
١١	﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ ...﴾	٩٧	٢٢٨، ٢٣٢
	٤-سورة النساء		
١٢	﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ ...﴾	٤	٢٣٤
١٣	﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا ...﴾	٥	٣٢٧
١٤	﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾﴾	٧	٣٣٠
١٥	﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾	١١	٣٣٠
١٦	﴿مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾	١٢	٤٢٦

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١٧	﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾	٢٣	٥٢٣، ٥٢٤
١٨	﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾	٢٤	٥٣٩
١٩	﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾	٢٥	٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٢

٥-سورة المائدة

٢٠	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾	١	٢٦٢
٢١	﴿أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾	٤٢	٥٨٨
٢٢	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ...﴾	١٠٦	٢٨٣، ٢٧٣، ٢٨٣

٩-سورة التوبة

٢٣	﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾	٧١	١٤٩، ١٥٢

١٢-سورة يوسف

٢٤	﴿قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾	٧٢	١٢٢
٢٥	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾	٨٢	٦٤

١٤-سورة إبراهيم

٢٦	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ۚ﴾	٣٩	٤٩١

١٦-سورة النحل

٢٧	﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا ...﴾	٧٥	١٦٩

١٧-سورة الإسراء

٢٨	﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾	٢٣	٦٨
٢٩	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾	٣٦	٨١

٢١-سورة الأنبياء

٣٠	﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ﴾	٩٠	٤٩١

٢٢-سورة الحج

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٣١	﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾﴾	٧٧	٢٦٩

٢٤-سورة النور

٣٢	﴿شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾	٤	٧٠
٣٣	﴿وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ﴾	٣٢	٤٧٨
٣٤	﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ﴾	٣٣	٤٢٧، ٤٢٠، ٤٢٩

٣٧-سورة الصافات

٣٥	﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُدۡحَضِينَ ﴿١٤١﴾﴾	١٤١	٦٤

٤٧-سورة محمد

٣٦	﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾	٣٠	٦٨

٦٤-سورة التغابن

٣٧	﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾	١٦	١٥٩

٦٥-سورة الطلاق

٣٨	﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ فَأَنفِقُواْ عَلَيۡهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾	٦	٦٩

٩٠-سورة البلد

٣٩	﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ﴾	١١-١٣	٣٦٩، ٣٧٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢- فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الصفحة
١	((أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك))	٥٥٩
٢	((إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض))	٤٧٩
٣	((أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج))	٥٤٢
٤	((فاختارت بريرة نفسها ولو كان حرا لم يخيرها))	٥١١
٥	((أخذ النبي ﷺ الجزية من مجوس هجر ، ولم يعترض عليهم في أحكامهم...))	٥٩٠
٦	((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ..))	٢٢٣
٧	((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية، أو علم ..))	١٩٨
٨	((اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها ..))	١٤٣
٩	((ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له))	٥٥٨
١٠	((أما ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لك))	٢٥٣
١١	((إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم))	٢٦٨
١٢	((أن أناسا نزلوا على حكم سعد بن معاذ))	٣٧٠
١٣	((أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم إلى ..))	٢٦٨
١٤	((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطة الحاج))	١٥٣
١٥	((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطة الحاج))	١٥١
١٦	((أنت ومالك لأبيك))	٢٦٢
١٧	((أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية))	٥٩٨
١٨	((إن قربك فلا خيار لك))	٥٧٢
١٩	أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له...	٤٦١
٢٠	((أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل ثلاث مرات))	٤٧٩
٢١	((أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها، فنكاحها باطل – ثلاثا – ولها مهرها بما ..))	٤٩٨

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	طرف الحديث	الصفحة
٢٢	((أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل))	٤٨٨
٢٣	((أيما رجل أعتق امرأ مسلما، استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار))	٣٦٩
٢٤	((أيما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها))	٥٧٣
٢٥	((البينة على المدعي))	٥٧٩
٢٦	((تهادوا تحابوا))	٢٣٤
٢٧	((الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر))	٦٩
٢٨	((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان))	٦٣
٢٩	((سئل النبي ﷺ عن قوم وقع عليهم بيت فقال يرث بعضهم بعضا))	٣٥٤
٣٠	((السلطان ولي من لا ولي له))	١٨٥
٣١	((ضالة المؤمن حرق النار))	١٥٢
٣٢	((العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه))	٢٦٢
٣٣	((العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة))	٣٣٠
٣٤	((فلو كنت احتزتيه لكان لك))	٢٥٥
٣٥	((لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن))	٤٧٩
٣٦	((في سائمة الغنم الزكاة))	٦٩
٣٧	((لا نكاح إلا بولي))	٤٧٩
٣٨	((لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه))	٤٦٠
٣٩	((لا يبع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له))	٤٦٣
٤٠	((لعن الله المحلل والمحلل له))	٥٥٧
٤١	((لما أراد النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يكتب إلى الروم، قيل له إنهم لا ..))	٢٨٢
٤٢	((ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة))	٦٧
٤٣	((ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده))	٢٧٤
٤٤	((المسلمون على شروطهم))	٣٨٠
٤٥	((من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا بالله وتصديقا بوعده، فإن شبعه وريه وروثه ..))	١٩٩
٤٦	((من أحيا أرضا ميتة فهي له))	٣٨٩
٤٧	((من أسلم على شيء فهو له))	٣٤٧
٤٨	((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة))	٣٨٩
٤٩	((نهى عن ثمن الكلب))	٢٠٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	طرف الحديث	الصفحة
٥٠	((نهى عن الثنيا إلا أن تعلم))	٣٨٣
٥١	((نهى عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته، ليس بينهما صداق))	٥٥١
٥٢	((عن الشغار، زاد ابن نمير، والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك...))	٥٥٠
٥٣	((نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية))	٥٦٣
٥٤	((نهى عن المتعة في حجة الوداع))	٥٦١
٥٥	((هو لها صدقة، ولنا هدية))	٢٣٤
٥٦	((وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم))	١٥٩
٥٧	((وتوخيا الحق، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه))	٢٤٧
٥٨	((وقد كان ابن عمر على بعير لعمر فقال النبي (بعنيه، فقال هو لك يا رسول الله..))	٢٤١
٥٩	((وكل النبي ﷺ أبا رافع في تزويجه ميمونة ، ووكل عمرو بن أمية في تزويجه أم حبيبة))	٥٠٥
٦٠	((يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء...))	٥٦٤
٦١	((يا أبا هريرة تعلموا الفرائض وعلموها، فإنه نصف العلم وهو ينسى، وهو أول ..))	٣٣٠
٦٢	((يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ..))	٤٤٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٣- فهرس الآثار

م	طرف الأثر	الصفحة
١	((إذا تزوج الحرة على الأمة، قسم لهذه يوما، ولهذه يومين))	٥٣٣
٢	((اذهب فهو حر، ولك ولاؤه، وعلينا نفقته))	١٧٨
٣	((أن العباس بن عبدالله بن العباس أنكح عبدالرحمن بن الحكم ابنته...))	٥٥٠
٤	((أن أم كلثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد ابن عمر...))	٣٥٥
٥	((أن أهل صفين وأهل الحرة لم يتوارثوا))	٣٥٦
٦	((روى زيد بن قتادة أن أمه ماتت فأسلم بعض أولادها، فرفع ذلك إلى عثمان ..))	٣٤٧
٧	((كان رسول الله يقبل الهدية ويثيب عليها))	٢٣٥
٨	((لا يؤوي الضالة إلا ضال وقال ضالة المؤمن حرق النار))	١٥٢
٩	((مقاطع الحقوق عند الشروط))	٥٤٢
١٠	((نكاح الحرة على الأمة طلاق الأمة))	٥٢٩
١١	((وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون ...))	٣٥٥
١٢	((ولد المدبرة بمنزلة أمهم إذا ولدتهم بعدما دبرت فهم بمنزلتها))	٤١٣
١٣	((ولد المدبرة بمنزلتها))	٤١٣
١٤	((ولد المدبرة عبد))	٤١٤
١٥	((ولد المدبرة يعتقون بعتقها، ويرقون برقها))	٤١٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٤- فهرس الأعلام

م	العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن محمد	٣١
٢	إبراهيم بن يزيد بن الأسود	٣٩
٣	ابن أبو موسى	١٠٨
٤	ابن أبي زيد القيرواني	٣٨١
٥	ابن أبي ليلى	٢٥٨
٦	ابن البنا	١٧٤
٧	ابن البهاء البغدادي	١٤٨
٨	ابن الحاج	٢١٦
٩	ابن الزاغوني	١١١
١٠	ابن الصلاح	٤٥، ٥٩، ٦٠
١١	ابن العربي	٦٨
١٢	ابن القاسم	٥٧
١٣	ابن المبارك	٤٠
١٤	ابن المنذر	١٧٧
١٥	ابن المني	٤٩١
١٦	ابن النجار الفتوحي	١٦٣
١٧	ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم	١١٦
١٨	ابن جريج	٤٩٨
١٩	ابن حبان = محمد بن حبان بن أحمد	٣٨٩
٢٠	ابن حجر	١٩٩
٢١	ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد	٢٥٠
٢٢	ابن رجب	١٠٦
٢٣	ابن سريج	٢٠٨
٢٤	ابن عابدين	٢٢٩

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	العلم	الصفحة
٢٥	ابن عبد البر= يوسف بن عبد الله بن محمد	٢٣٤
٢٦	ابن عرفة = محمد بن محمد ابن عرفة	٤٥٠
٢٧	ابن عقيل الحنبلي	١١٠
٢٨	ابن عيينة	٣٩
٢٩	ابن قاضي الجبل	١١٥
٣٠	ابن قدامة	٥٩، ١١٢
٣١	ابن قندس	٢٢٧
٣٢	ابن قيم الجوزية	٣٦
٣٣	ابن كج	٢٠٨
٣٤	ابن مسعود	٢٠٣
٣٥	ابن مفلح	١١٥
٣٦	ابن نجيم	٣١
٣٧	ابن نمير	٥٥٠
٣٨	ابن وهب	٧٧
٣٩	الأبهري	٥٨
٤٠	أبو إسحاق المروزي	٥٠٣
٤١	أبو الحارث	٥٢١
٤٢	أبو الحسين البصري	٨٢
٤٣	أبو الخطاب	١١٠
٤٤	أبو بكر أحمد بن سليمان	٥٢٢
٤٥	أبو بكر الخلال	٥٧
٤٦	أبو بكر المروزي	٢٢٦
٤٧	أبو بكر عبد العزيز	٥٨٧
٤٨	أبو ثور	٣٣٣
٤٩	أبو جميلة	١٧٨
٥٠	أبو جهم	٤٦٠
٥١	أبو حامد الإسفراييني	٥٨
٥٢	أبو حفص البرمكي	١٠٨، ٢٥٨

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	العلم	الصفحة
٥٣	أبو رافع	٥٠٥
٥٤	أبو سعيد الاصطخري	٤٨٥
٥٥	أبو سعيد الخدري	٣٧٠
٥٦	أبو سفيان	٤٦٠
٥٧	أبو طالب	٢٢٧
٥٨	أبو موسى الأشعري – رضي الله عنه –	٤٧٩
٥٩	أبو يعلى الصغير	٥٨
٦٠	أبو يوسف	٥٦
٦١	أبو جعفر	١١١، ٢٢٢
٦٢	الأثرم	٧٩
٦٣	أحمد الحراني	١١٣
٦٤	أحمد بن العباس بن أشرس	٤٥٢
٦٥	الأزهري	٢٥٧
٦٦	أسامة بن زيد	١٩٤
٦٧	أسامة بن زيد الليثي	٢٤٧
٦٨	إسحاق	١٦٢
٦٩	إسحاق بن راهويه	١٥٦
٧٠	إسحاق بن منصور بن بهرام	٧٢
٧١	إسماعيل بن سعيد	٥١٦
٧٢	الإسنوي	٨٨
٧٣	الأشعري	٤٧٩
٧٤	أشهب	٥٧
٧٥	أم حبيبة	٥٠٥
٧٦	أم سلمة –رضي الله عنها– هند بنت أبي أمية أم المؤمنين ﵂	٢٤٧
٧٧	أم كلثوم بنت علي	٣٥٥
٧٨	الآمدي	٣٢، ٦٨، ٨٨
٧٩	أنس	٢٨٢
٨٠	الأوزاعي	٥١٤

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	العلم	الصفحة
٨١	إياس بن عبدالله المزني	٣٥٤
٨٢	الباجي	٥٧٦
٨٣	البهوتي	١٢٣
٨٤	البويطي	٧٧
٨٥	التنوخي	٢٣٧
٨٦	الثوري	٣٩، ٥١١
٨٧	جابر بن زيد	١٥٢
٨٨	جابر بن عبد الله	٢٥٣
٨٩	الجارود العبدي	١٥٢
٩٠	جريج	٤٩٨
٩١	جلال الدين السيوطي	٢٩
٩٢	الجويني	٢٠١
٩٣	الحارثي	١١٤
٩٤	الحجاوي	١٢٨
٩٥	الحسن	٣٩
٩٦	الحسن بن ثواب	٥١٦
٩٧	الحصني	١٤٩
٩٨	الحلواني	١١٢
٩٩	حنبل	٧٣
١٠٠	الخرقي	١٧٤
١٠١	الرازي	٧١، ٢١٦
١٠٢	الربيع	١٥٤
١٠٣	الرحيباني	١٢٨
١٠٤	رفاعة القرظي	٥٥٩
١٠٥	بريرة	٢٣٤
١٠٦	الزركشي	٣٠
١٠٧	الزعفراني	٥٧
١٠٨	الزهري = محمد بن مسلم بن شهاب	٤٠، ٤١٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	العلم	الصفحة
١٠٩	زيد بن عمر	٣٥٥
١١٠	زيد بن ثابت	٣٥٢
١١١	زيد بن ثابت- رضي الله عنه -	٣٥٢
١١٢	زيد بن حارثة	١٩٤
١١٣	زيد بن خالد الجهني	١٤٣
١١٤	السامرائي	١٤٦
١١٥	سحنون	٣٠٠
١١٦	السرخسي	٦٣
١١٧	سعد بن معاذ	٣٧٠
١١٨	سعيد بن المسيب	٣٩
١١٩	سفيان الثوري	٥١١
١٢٠	سفيان بن عيينة	٧٢
١٢١	سليمان بن عبد الملك	٢٨٣
١٢٢	سليمان بن موسى	٤٩٨
١٢٣	سندي	٢٥٠
١٢٤	سوار	٢٧٦
١٢٥	السيوطيّ	٢٩
١٢٦	الشاطبي	٨٩
١٢٧	الشربيني	٣١٤
١٢٨	شريح	٢٣٧
١٢٩	شعبة	٢٨٢
١٣٠	شمس الأئمة الحلواني	٥٨
١٣١	الشيخ تقي الدين ابن تيمية	١١٤
١٣٢	الشيرازي	٣٩
١٣٣	صاحب النهاية	١٧٤
١٣٤	الطوفي	٣٢، ٥٣، ٨٤، ٨٥
١٣٥	عامر بن شراحيل	٣٩
١٣٦	العباس بن عبدالله بن العباس	٥٥٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	العلم	الصفحة
١٣٧	عبد الجبار	٢١٦
١٣٨	عبد الرحمن بن عثمان التيمي	١٥٣
١٣٩	عبد الله بن عبد الحكم	٥٣٦
١٤٠	عبد الملك بن مروان	٢٣٤
١٤١	عبدالرحمن بن الحكم	٥٥٠
١٤٢	عبدالرحمن بن هرمز الأعرج	٥٥٠
١٤٣	عثمان بن جني	٧١
١٤٤	عروة بن الزبير	٢٥٤
١٤٥	العز بن عبد السلام	١٨٥
١٤٦	عطاء بن أبي رباح	٣٩
١٤٧	العكبري	٤٦٣
١٤٨	عكرمة	٥١١
١٤٩	عمر بن عبد العزيز	٢٨٣
١٥٠	عمران بن حصين	٢٦٨
١٥١	عمرو بن أمية	٥٠٥
١٥٢	العنبري	٢٧٦
١٥٣	عياض	٥٧٦
١٥٤	غيلان بن سلمة الثقفي	٥٩٨
١٥٥	فاطمة بنت قيس	٤٦٠
١٥٦	الفتوحي	٨٠
١٥٧	القاسمي	٢٩
١٥٨	القاضي أبو يعلى	١٠٩
١٥٩	القاضي عبدالوهاب المالكي	٢٨٩
١٦٠	قتادة	٢٨٢
١٦١	القدوري	٥٩
١٦٢	القرطبي	١٥٣
١٦٣	القرظي	٥٥٩
١٦٤	القفال	٨٤

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	العلم	الصفحة
١٦٥	القيسي	٥٧
١٦٦	كر بن محمد	٣٤١
١٦٧	الكيا الهراس	٢١٦
١٦٨	التميمي	١٠٨
١٦٩	اللخمي	٥٩
١٧٠	الميموني	٦٥
١٧١	الليث بن سعد	٤٠
١٧٢	الماوردي	٢٠٨
١٧٣	مجد الدين ابن تيمية	١١٢
١٧٤	مجزز المدلجي	١٩٤
١٧٥	محارب بن دثار	٢٥٣
١٧٦	محمد بن الحسن	٤٧٤
١٧٧	محمد بن حبيب	٢١٩
١٧٨	محمد بن رشد	٤٥
١٧٩	محمد بن سعود	١٢
١٨٠	محمد بن سيرين	٣٩
١٨١	المرداوي	١٠٦
١٨٢	مروان بن الحكم	٤٦٠
١٨٣	المروذي	٥١٦
١٨٤	المزني	٥٧
١٨٥	معاوية بن أبو سفيان	٤٦٠
١٨٦	مغيث عبد لآل أحمد	٥٧٢
١٨٧	المقري	٧١
١٨٨	مكحول	٣٦١
١٨٩	المناوي	٢٩
١٩٠	مهنا	٥٧٧
١٩١	ميمونة	٥٠٥
١٩٢	النخعي	٣٩

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	العلم	الصفحة
١٩٣	النووي = يحيي بن شرف بن مري	٧٧
١٩٤	الهراسي	٧٧، ١١٦
١٩٥	هولاكو	٤٦
١٩٦	يزيد بن الأسود	٣٩
١٩٧	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب	٥٦

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٥- فهرس الفرق والطوائف والقبائل

م	الفرقة	الصفحة
١	البجائيون	٨٩
٢	بني قريظة	٣٧١
٣	الخراسانيون	٨٤
٤	دوس	٤٦٠
٥	الروم	٢٨٢
٦	الظاهرية	٦٨
٧	مجوسي	٥٨٥
٨	المغربيون	٨٩
٩	الملاحدة	٩٠
١٠	نصراني	٣٢٤
١١	بني عبد المطلب	٢٥٣
١٢	هوازن	٢٥٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

٦- فهرس الأماكن والبلدان

م	المكان	الصفحة
١	الحرة	٣٥٦
٢	الشام	٣٥٥
٣	صفين	٣٥٦
٤	عمواس	٣٥٥
٥	هجر	٥٨٩

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٧- فهرس الكلمات الغريبة

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
١	الأبضاع	١٨٦
٢	الآبق	١٣١
٣	إعفاف	٥٣٤
٤	التدليس	٢٨٠
٥	تزوير	٢٨٠
٦	التقسيم	٣٠
٧	حنث	٢٩٢
٨	الختم	٢٧٧
٩	الخط	٢٧٧
١٠	الخيار	٢٠٥
١١	الدبر	٥١٥
١٢	درهم	١٦١
١٣	دينار	٣٨٩
١٤	سابيه	١٨٠
١٥	السبر	٣٠
١٦	السرية	١٣٢
١٧	شبق	٥٣٠
١٨	شص	١٤٧
١٩	شهوة	٤٥٥
٢٠	صبيان	١٨٢
٢١	الطول	٥٢٥
٢٢	العروض	١٤٥
٢٣	عضل	٤٩٥
٢٤	عفاصها	١٤٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	الكلمة الغريبة	الصفحة
٢٥	العنت	٥٢٥
٢٦	عنين	٥٧٥
٢٧	غريم	١٧١
٢٨	الغزو	١٣١
٢٩	الغنيمة	١٣٢
٣٠	الفضولي	٤٧٣
٣١	قائف	١٩١
٣٢	الكنيسة	٢٢٠
٣٣	لذة	٤٥٥
٣٤	المتكاريان	١٢٥
٣٥	مجانين	١٨٢
٣٦	المشاع	٢٤٩
٣٧	مضيعة	١٤٧
٣٨	نماء	٢٩٨
٣٩	وجاء	٤٤٨
٤٠	وكاءها	١٤٣
٤١	يطأ	١٨٧

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٨- فهرس المصطلحات الأصولية

م	المصطلح الأصولي	الصفحة
١	الاجتهاد	٣٢
٢	الاجتهاد القياسي	٣٢
٣	الإجماع	٩٨
٤	الاستصحاب	٩٨
٥	التأثير	٣٤
٦	تاوى الصحابة	٩٧
٧	التحريم	٩٩
٨	التخريج	٢٨
٩	تخريج المناط	٣١
١٠	السبب	٢٩٢
١١	الشرط	٢٠٥
١٢	شرع من قبلنا شرع لنا	٦٤
١٣	الضعيف	٩٧
١٤	علم الخلاف	٣٥
١٥	قضاء	١٥٥
١٦	القياس	٩٧
١٧	الكراهية	٩٩
١٨	لمفهوم	٦٨
١٩	مجاز	٦٣
٢٠	المصلحة المرسلة	٩٨
٢١	المفهوم	٦٣
٢٢	مفهوم الشرط	٦٩
٢٣	مفهوم العدد	٧٠
٢٤	مفهوم اللقب	٧٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	المصطلح الأصولي	الصفحة
٢٥	مفهوم مخالفة	٦٩
٢٦	مفهوم موافقة	٦٨
٢٧	مكروه	٥٦٠
٢٨	منسوخ	٤٣
٢٩	المنطوق	٦٣
٣٠	الندب	٩٩
٣١	الوجوب	٩٩

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٩- فهرس المصطلحات الفقهية

م	المصطلح الفقهي	الصفحة
١	الإجارة	١٢٥
٢	إرش	١٧٠
٣	الاستنباط	٣٦
٤	الإعارة	٢٠٠
٥	إقرار	٥٨٥
٦	البيع	١٢٥
٧	التحالف	١٢٤
٨	التخريج	٢٨
٩	التدبير	٤٠٨
١٠	تصرف	٢٥٧
١١	تفريق الصفقة	٢١٩
١٢	التكييف الفقهي	٣٦
١٣	التيمم	٢٦٥
١٤	الجعالة	١٢٢
١٥	حد	٤٨٤
١٦	الحيض	٣٨٨
١٧	خطبة	٤٥٨
١٨	الخلع	١٧٠
١٩	الخنثى المشكل	٤٥٠
٢٠	خيار العيب	٥٧٩
٢١	الدية	١٨٢
٢٢	الذمة	٥٨٧
٢٣	ذمة العبد	١٦٧
٢٤	الرضاع	٣٩٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	المصطلح الفقهي	الصفحة
٢٥	الرهن	١٣٦
٢٦	الزكاة	٣٠٤
٢٧	سابيه	١٨٠
٢٨	السحاق	٥١٤
٢٩	الشغار	٥٤٥
٣٠	الشفعة	٢٨٦
٣١	شيخنا	٣٧٢
٣٢	الصداق	٢٩٨
٣٣	الصدقة	٢٠٨
٣٤	الضمان	١٦١
٣٥	طلق	٣٧٨
٣٦	ظاهر الرواية	٦٦
٣٧	العتق	٣٧٠
٣٨	العدة	٤٦٣
٣٩	العصبة	٣٣٤
٤٠	العطية	٢٣٤
٤١	عورة	٤٥٠
٤٢	العوض	١٢٥
٤٣	الغسل	٤٥١
٤٤	الفرائض	٣٣٠
٤٥	الفسخ	٥٧٩
٤٦	قاذف	١٨٧
٤٧	قائف	١٩١
٤٨	القرعة	٦٤
٤٩	القصاص	١٨٠
٥٠	الكفاءة	٥٠٧
٥١	الكفارة	٢٩٢
٥٢	اللقطة	١٤٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	المصطلح الفقهي	الصفحة
٥٣	اللقيط	١٧٣
٥٤	اللواط	٥١٤
٥٥	المحصن	١٨٩
٥٦	المستأجر	١٣٦
٥٧	المضاربة	١٢٦
٥٨	المعاطاة	٢٣٦
٥٩	المعتق	٣٣٤
٦٠	المكاتب	٤١٧
٦١	مميزا	١٨٧
٦٢	الموالي	٣١٠
٦٣	الناظم	٣٨٧
٦٤	النكاح	٤٤٧
٦٥	نكاح المتعة	٥٦٠
٦٦	نكاح المحلل	٥٥٢
٦٧	هبة	٢٣٤
٦٨	الوجه	٢٩٨
٦٩	الوديعة	١٣٦
٧٠	الوصية	٢٧٣
٧١	الوقف	١٩٨
٧٢	الوكالة	٤٧٣
٧٣	ولاية	١٥٢
٧٤	الولي	٤٦٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١٠- فهرس المصطلحات البلاغية

م	المصطلح البلاغي	الصفحة
١	البعض من الكل	٢٣١
٢	الكل من الكل	٢٣١
٣	عطف الخاص على العام	٢٣١

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١١- فهرس المصطلحات الحديثية

م	المصطلح الحديثي	الصفحة
١	الأثر	٦٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١٢- فهرس روايات الإمام أحمد

م	الكلمة	الصفحة
١	أخبرنا أبو بكر المروزي أنه قال لأبي عبد الله ما تقول في رجل أوقف ضيعة على ولده فمات الأولاد وتركوا النسوة حوامل؟	٢٢٦
٢	إن انقرض الموقف عليهم فهل ينتقل إلى ورثة الموقوف عليه، أم إلى بيت المال، أم إلى ورثة الواقف	٢١٢
٣	إن كان أذن له سيده فيه فالدين على سيده، وإن لم يكن أذن له فيه فهو في ذمة العبد	١٦٧
٤	سأل الأوزاعي عن الغلامين يلوط أحدهما بصاحبه، ثم يكبرا فيولد للمفعول به جارية، أيتزوجها الفاعل	٥١٤
٥	فإن قال أمرتني أن أدفعها إلى فلان فبينته. قال أحمد في كلا الأمرين يصدق.	١٦٢
٦	في ملك العبد روايتان إحداهما يملك فلا تجب عليه الزكاة	٣٠٤
٧	قال صالح بن أحمد بن حنبل لأبيه ما تقول في اللقط يصيب الإنسان منها ما يبلغ عشرة دراهم أو عشرين أو أقل أو أكثر قال نعم فيها سنة إذا كانت دراهم	١٤٦
٨	قلت إذا تزوج الحرة على الأمة؟ قال يكون طلاقا للأمة	٥٢٦
٩	قلت إذا تزوج حرة ومملوكة في عقدة؟ قال يثبت نكاح الحرة، ويفارق الأمة	٥٣٠
١٠	قلت الأب إذا عضل ولم يزوج، يزوج الابن. قال نعم يروى عن عثمان إذا وضعها في الكفوء وإذا لم يزوج الولي يزوج الحاكم عليه	٤٩٥
١١	قلت الرجل يعتق الأمة فيقول أجعل عتقك صداقك أو صداقك عتقك	٤٦٦
١٢	قلت الرجلان تكون بينهما الدار والأرض، فيقول أحدهما لصاحبه إني أريد أن أبيع الدار، ولك الشفعة	٢٨٦
١٣	قلت الشرط في النكاح أن لها كذا وكذا إذا أخرجها من دارها ونحو ذلك؟	٥٤٢

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	الكلمة	الصفحة
١٤	قلت ذهب بها على سوم، ولم يسم الثمن فهلكت؟ قال هو على حديث شريح	٢٣٧
١٥	قلت رجل ابتاع دارا، فقال المشتري أبتاعها منك، فإن أدرك فيها أحد شيئا، فعليك مثل ذرعها من دار أخرى	٢٠٦
١٦	قلت رجل أخذ ثوبا من رجل فقال اذهب به، فإن رضيته أخذته، فباعه؟	٢٣٦
١٧	قلت رجل تحته أمة وهو يجد السبيل إلى الحرة فلم يتزوج حرة ومكث مقيما معها دهرا لم يتزوج أو كانت تحته حرة فتزوج عليها أمة قال لا يتزوج	٥٣١
١٨	قلت سئل سفيان عن رجل قال لجارية لم تحض يا زانية؟ قال ليس فيه حد، وإذا قال لغلام لم يحتلم يا زان، فليس فيه حد	١٨٧
١٩	قلت قال سفيان لا يجوز إلا قول طبيبين في الموضحة، ولا يجوز إلا قول بيطارين في الدابة يكون بها الداء فينظران إليها، لأنهما شاهدان.	١٩١
٢٠	قلت قال سفيان وقع عليها وهي لا تعلم أن لها الخيار، حلفت أنه ما وقع عليك وأنت تعلمين أنه كان لك الخيار	٥٥٣، ٥٦٩
٢١	قلت لا يبرأ من العيوب حتى يبين على حديث ابن عمر وعثمان؟ قال لا يبرأ حتى يبين.	٢٤٢
٢٢	قلت لأحمد – رحمه الله – إذا أراد الرجل أن يعتق جاريته ويتزوجها ويجعل عتقها صداقها، كيف يفعل؟	٥٠٨
٢٣	قلت لأحمد إذا فاتته الصلاة نام، أو نسي، متى يصليها؟ قال يصليها إذا ذكر، وإن كان في الساعات التي فيها نهي	١٥٦
٢٤	قلت لإسحاق حديث أبي بكر –رضي الله عنه– فيما نحل عائشة – رضي الله عنها– جذاذ عشرين وسقا من ماله بالعالية. قال إنما قال لها وددت أنك حزتيه	٢٩٣
٢٥	قلت من أسلم على ميراث قبل أن يقسم؟ قال يقسم له ما لم يقسم الميراث	٣٤٢
٢٦	مسألة إذا أرسل سهمه إلى نصراني	٣٢٤
٢٧	مسألة إذا باع ملك غيره بغير إذنه هل يقف على الإجازة أم يقع	٤٨٤

شبكة الألوكة - قسم الكتب

م	الكلمة	الصفحة
	باطلا من أصله؟ على روايتين	
٢٨	مسألة إذا تزوج أختين في عقدين واشتبه عين السابقة منهما وفسخ النكاح فيهما هل يستحقان نصف الصداق؟	٥٩٤
٢٩	مسألة إذا زوج الرجل ابنه الصغير أو المجنون هل يملك الأب أن يطلق زوجته؟	٥٩٠
٣٠	مسألة إذا زوج الوليان ولم يعلم السابق منهما.	٥٢١
٣١	مسألة إذا ضرب للعنين الأجل ثم اختلفا في الإصابة والمرأة ثيب	٥٧٦
٣٢	مسألة بيع الأمة الحامل.	٣٧٩
٣٣	مسألة فإن شرط في البيع شرطا فاسدا هل يبطل العقد أم يبطل الشرط ويصح العقد؟	٥٤٦
٣٤	مسألة فإن وقف على ولد ولده هل يدخل فيه ولد البنات؟ فنقل المروزي أنهم لا يدخلون، وهو اختيار الخرقي	٢٢٦
٣٥	مسألة في القبلة والملامسة فيما دون الفرج هل ينعقد بها تحريم المصاهرة؟	٥١٦
٣٦	مسألة في المبيع إذا هلك في مدة الخيار أو كان عبدا فأعتقه المشتري هل يبطل الخيار أم لا؟	٣٠٩
٣٧	مسألة لبن الميتة هل ينشر الحرمة أم لا؟ نقل إبراهيم الحربي أنه ينشر قال في امرأة ماتت فحلب من ثديها لبن فسقى	٥١٥
٣٨	مسألة هل يقدم الابن والأخ على الجد في ولاية النكاح؟ وقال الخرقي وأبو بكر الجد مقدم عليهما	٤٨٩
٣٩	مسألة واختلفت في الخنثى، فنقل محمد بن عبده أنه ييمم، لأنه يحتمل أن يكون ذكرا، فلا يغسله النساء، ويحتمل أن يكون أنثى، فلا يغسله الرجال	٤٥٢
٤٠	مسألة واختلفت في الوكالة المطلقة هل يملك الوكيل أن يوكل غيره؟	٥٠٠
٤١	مسألة وهل تملك المرأة جميع الصداق	٢٩٨
٤٢	من جاء بعشر رءوس فله رأس، ومن جاء بكذا فله كذا، فيذهب الناس فيطلبون، فما ترى في هذا النفل	١٣٢
٤٣	واختلفت إذا جمعت الصفقة الواحدة بين ما يجوز فيه البيع، وما لا	٢١٩

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	الكلمة	الصفحة
	يجوز، هل يتفرق، أم تبطل من أصلها	
٤٤	واختلفت الرواية إذا ضمن عنه بغير إذنه وقضى عنه الحق بغير إذنه هل يرجع به؟ فنقل ابن منصور أنه يرجع	١٧٥
٤٥	واختلفت في عتق المفلس إذا حجر الحاكم عليه هل ينفذ؟ فنقل ابن منصور إذا فلسه الحاكم فلا يبيع ولا يشتري ولا يتصدق، وأما العتق فهو شيء مستهلك يجوز عتقه	٢٦٥
٤٦	وإذا أصدقها غنما فتوالدت ثم طلقها قبل الدخول كانت الأولاد لها وترجع بنصف الأمهات فظاهر هذا أنه حكم لها	٢٩٩
٤٧	وسألته عن الرجل هل يجوز له أن يتصدق من مال ابنه أو يهب أو يبيع على ابنه أو يعتق عليه، قال أبي كل ما أخذ الرجل من مال ابنه حتى يحوزه فهو له	٢٥٨
٤٨	ولهم في إعفاف الأب الصحيح وجه آخر، أنه لا يج	٥٣٤

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١٣- فهرس أسماء الكتب

م	الكلمة	الصفحة
١	إبطال الاستحسان	٤٠
٢	أحمد الحراني	١١٣
٣	الإشراف	٢٨٩
٤	الأم	٤٠
٥	الانتصار	٢٤٣
٦	البلغة	٥٢٦
٧	التبصرة	٧١
٨	تجريد العناية	٤٧٦
٩	الترغيب	٥٠٢
١٠	التلخيص	١٨٢، ٣٣٤
١١	التلقين	٢٨٩
١٢	الحاوي	٢٠٧
١٣	حكم الوالدين في مال ولدهما	١٠٨
١٤	الخلاصة	٥٢٦
١٥	درر الحكام شرح مجلة الأحكام	٢٣٩
١٦	رسالة	٤٠
١٧	الرعاية الكبرى	٢٣٨
١٨	الروايتين والوجهين	٣٤١
١٩	روضة الناظر	١١٢
٢٠	شرح الكوكب المنير	٨٠
٢١	شرح الممتع على المقنع	١١٤
٢٢	العمدة	١١٢
٢٣	الفائق	٢٠٧
٢٤	فتاوى ابن تيمية	١١٥

www.alukah.net
شبكة الألوكة

م	الكلمة	الصفحة
٢٥	الفروع	١١٥
٢٦	الفروق	٣١
٢٧	الفصول	٣٤٣، ٥٠١
٢٨	كفاية المبتدي	١١٢
٢٩	لرعاية	١١٤
٣٠	لكافي	١١٢
٣١	المجرد في المذهب	٣٤١
٣٢	مختصر الخرقي	١٨٢
٣٣	مختصر المزني	٦٦
٣٤	المذهب	٢٣٨
٣٥	مسبوك الذهب	٢٣٨
٣٦	المستوعب	٢٣٨
٣٧	معجم لغة الفقهاء	٣٧
٣٨	المعونة	٢٨٩
٣٩	المغني	١١٢
٤٠	المقنع	١١٢
٤١	الموازية	٥٣٦
٤٢	الموافقات	٣٢
٤٣	الموطأ	٤١
٤٤	النظم	٣٧٤

شبكة الألوكة - قسم الكتب

١٤- فهرس القواعد الأصولية والفقهية

م	الكلمة	الصفحة
١	الأخذ بالأشد والأحوط	٤٥٥
٢	الأصل براءة الذمة	١٢٩
٣	دخول المخاطب في خطابه	٢١٥
٤	العادة محكمة	٤٢
٥	العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	٣١٦
٦	العبرة في العقود بالمقصود والمعاني، لا بالألفاظ والمباني	٤٧٠
٧	النهي يقتضي الفساد	٤٦٤
٨	اليقين لا يزول بالشك	٤١

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٥- فهرس المصادر والمراجع

۞ القرآن الكريم (جل منزله وعلا)

۞ كتب التفسير.

- تفسير جزء عم المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ) إعداد وتخريج: فهد بن ناصر السليمان الناشر: دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- تفسير الماوردي = النكت والعيون المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى سنة ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية-الرياض ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- معالم التنزيل، لمحيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى سنة ٥١٠ هـ) تحقيق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية -سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرابعة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

۞ كتب الحديث.

۞ كتب الحديث ومتونه.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة- بيروت.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، دار الكتاب العربي- بيروت .
- سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .
- سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني المتوفى سنة (٢٢٧هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية – الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- سنن النسائي الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٩م.
- شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- صحيح أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة– القاهرة.
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي المتوفى سنة (٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- مصنف عبد الرزاق، لأبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- معرفة السنن والآثار، لأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت .
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني المتوفى سنة (١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

غريب الحديث.

- غريب الحديث، لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مطابع جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: د. طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

كتب شروح الحديث.

- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحي بن شرف بن مري النووي، دار إحياء الثرات العربي- بيروت، الطبعة ال ثانية١٣٩٢هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني الحنفي، دار إحياء التراث العربي-بيروت .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر-أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت.
- المقرر على أبواب المحرر، ليوسف بن ماجد بن أبي المجد المقدسي، المحقق: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي المتوفى سنة (٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢ هـ.

۞ كتب تخريج الأحاديث.

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، (مكتبة المعارف).
- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- صحيح أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الأشقودري الألباني المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي.

۞ كتب العقيدة والفرق والأديان.

- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة-بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.
- أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية والرد على الطوائف الضالة فيه، تأليف الدكتور: علي بن نفيع العلياني، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.
- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة— بيروت ١٤٠٤هـ.
- سماحة الإسلام، تأليف الأستاذ الدكتور عمر بن عبد العزيز قريشي، الناشر مكتبة الأديب الذهبية للنشر والترجمة، طبعة ٣، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- شبهات حول الإسلام تأليف الشيخ: محمد قطب، دار الشروق، طبعة٢٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

۞ كتب أصول الفقه.

- الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ..
- النوازل الوقفية، تأليف أ.د. ناصر بن عبد الله الميمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٠هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث— القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة(١٢٥٠هـ) تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق –كفر بطنا، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن احمد بن ابى سهل السرخسي المتوفى سنة (٤٩٠هـ) دار الكتاب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي المتوفى سنة(٧٦٣هـ) تحقيق: د. فهد السدحان، العبيكان-الرياض ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- أصول الفقه، لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي.
- أصول الفقه، لمحمد زكريا البرديسي، دار الثقافة-القاهرة.
- الأصول من علم الأصول، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين المتوفى سنة (١٤٢١هـ) دار ابن الجوزي، طبعة عام ١٤٢٦هـ.
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، (المتوفى سنة ٧٩٠هـ) مكتبة التوحيد.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة (٧٩٤هـ) تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، الوفاء – المنصورة – مصر، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ.
- التبصرة في أصول الفقه، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي أبو إسحاق، تحقيق: د. محمد حسن هيتو دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي المتوفى سنة(٨٨٥هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية –الرياض،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تخريج الفروع على الأصول، لعثمان بن محمد الأخضر شوشان، دار طيبة –السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- التخريج الفقهي، ياسر الدوسري، شبكة السبر.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- التخريج عند الفقهاء والأصوليين، د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤١٤هـ .
- التقرير والتحبير في علم الأصول، لابن أمير الحاج المتوفى سنة (٨٧٩هـ) دار الفكر- بيروت ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .
- تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدَّهَّان المتوفى سنة (٥٩٢هـ)، تحقيق د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد – السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- دراسة تاريخية للفقه وأصوله، د. مصطفى سعيد الخن، الشركة المتحدة-سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- روضة الناظر وجنة المناظر، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: عبدالعزيز السعيد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار المتوفى سنة (٩٧٢هـ) تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي الطوفي (المتوفى سنة ٧١٦هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء المتوفى سنة (٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية -المملكة العربية السعودية-الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف المتوفى سنة (١٣٧٥هـ)، مكتبة الدعوة – شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم).

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة(٣٧٠هـ) تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الأولى.
- الفكر الأصولي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دار الشروق-جدة، الطبعة الأولى م١٩٨٣-هـ١٤٠٣.
- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني المتوفى سنة (٤٨٩هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن وإسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت-، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٩م .
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري المتوفى سنة (٧٣٠هـ) تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المحصول في أصول الفقه، لأبو بكر بن العربي المعافري المالكي، تحقيق: حسين علي اليدري، دار البيارق – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الطبعةالأولى١٤٠٠هـ .
- المدارس الأصولية تاريخها وأعلامها، لمصطفى بن شمس الدين، معلومات الطباعة (بدون) .
- المستصفى في علم الأصول، لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- المسودة في أصول الفقه، لعبد السلام وعبدالحليم وأحمد بن عبدالحليم آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدني – القاهرة.
- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، لمحمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار بن الجوزي، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ .
- المعتمد في أصول الفقه، لمحمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي المتوفى: (٧٩٠هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- نظرية التخريج في الفقه الإسلامي، د. نوار بن الشلي، دار البشائر الإسلامية، لبنان-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- نهاية السول شرح منهاج الوصول، لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الواضح في أصول الفقه، د. محمد سليمان الأشقر، دار النفائس-الأردن، دار السلام-القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

كتب الفقه.

كتب الفقه الحنفي:

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، لمتوفى سنة (٥٨٧هـ) دار الكتاب العربي-بيروت، ١٩٨٢م .
- البناية شرح الهداية، لأبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي-القاهرة، ١٣١٣هـ.
- تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي المتوفى سنة (٥٣٩هـ) دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر خواجه أمين أفندي المتوفى سنة (١٣٥٣هـ)، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- شرح المنظومة المسماة عقود رسم المفتي، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، مركز توعية الفقه الإسلامي-حيدر آباد، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م .

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- العناية شرح الهداية، لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، لنظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر ١٤١١هـ-١٩٩١م .
- المبسوط للسرخسي، لشمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

۞ كتب الفقه المالكي.

- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، لعبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان أبو عبيدة، دار ابن القيم - دار ابن عفان، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة (٥٩٥هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده-مصر، الطبعة الرابعة١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين-دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
- التلقين في الفقة المالكي، لعبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي المتوفى سنة (٤٢٢هـ)، المحقق: ابي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م
- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، للقاضي عياض اليحصبي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد الوثيق وحميتي، دار ابن حزم، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر-بيروت.
- الشرح الكبير، لأبي البركات سيدي احمد الدردير، تحقيق: محمد عليش شيخ السادة المالكية، طبع احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاء .
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المتوفى سنة (١١٢٦هـ) تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- القوانين الفقهية، لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي المتوفى سنة (٧٤١هـ)، بدون طبعة وتاريخ.
- كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، لأبي الوفاء إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، المحقق: حمزة أبو فارس – عبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى – ١٩٩٩م.
- المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب البغدادي، المحقق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية – مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة.
- مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبدالرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني المتوفى سنة (٩٥٤هـ) تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .
- النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ، لأبي محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الفتّاح محمد الحلو وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م.

۞ كتب الفقه الشافعي.

- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله المتوفى سنة (٢٠٤هـ) دار المعرفة-بيروت ١٣٩٣هـ.
- البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي المتوفى سنة (٥٥٨هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج — جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، بدون طبعة، ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.
- التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، الناشر: عالم الكتب.
- حاشيتا قليوبي وعميرة، لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر — بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- الحاوي في فقه الشافعي، لأبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي المتوفى سنة (٤٥٠هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، المكتب الإسلامي-بيروت، ١٤٠٥هـ .
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى المتوفى سنة(٩٢٦هـ) دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ.
- كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي المتوفى سنة (٨٢٩هـ)، المحقق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير – دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة المتوفى سنة (٧١٠هـ)، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.
- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) تحقيق: محمد نجيب المطيعي، دار الفكر.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، دار الفكر-بيروت .
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المتوفى سنة (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

۞ كتب الفقه الحنبلي.

- الاختيارات الفقهية مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى المجلد الرابع، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني المتوفى سنة (٧٢٨هـ) تحقيق: علي بن محمد بن عباس البعلى الدمشقي، دار المعرفة، بيروت- لبنان ١٣٩٧هـ-١٩٧٨م.
- الإرشاد إلى سبيل الرشاد، للشريف محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، تحقيق: د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- الأسئلة والأجوبة الفقهية، لأبي محمد عبد العزيز بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد المحسن السلمان المتوفى سنة (١٤٢٢هـ)، بدون طبعة وتاريخ.
- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا الحجاوي المتوفى سنة(٩٦٠هـ) تحقيق: عبداللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت– لبنان .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي المتوفى سنة(٨٨٥هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
- إيضاح العبارات في شرح أخصر المختصرات على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للإمام محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي، والشرح لفضيلة الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان الفوزان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
- التذكرة في الفقه، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد، تحقيق: د. ناصر بن سعود السلامة، دار اشبيليا-الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- حاشية ابن قندس، لتقي الدين أبي بكر بن إبراهيم البعلي المتوفى سنة (٨٦١هـ)، تحقيق: د.عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الحاوي الصغير في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للعلامة عبدالرحمن بن عمر الضرير البصري المتوفى سنة (٦٨٤هـ)، تحقيق: د. ناصر السلامة، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- الروض المربع شرح زاد المستنقع في اختصار المقنع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة(١٠٥١هـ) تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت– لبنان.
- شرح الحارثي على المقنع، للإمام مسعود بن أحمد الحارثي المتوفى سنة (٧١١هـ)، تحقيق: آمنة غرم الله وآخرون، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية- دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي توفي سنة(٧٧٢هـ) تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- الشرح الكبير على متن المقنع، لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفي سنة(٦٨٢هـ) دار الكتاب العربي .
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين المتوفى سنة (١٤٢١هـ) دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٨- ١٤٢٢هـ
- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة(١٠٥١هـ) عالم الكتب-بيروت، ١٩٩٦م.
- العدة شرح العمدة، لموفق الدين بن قدامة المقدسي، لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي المتوفى سنة(٦٢٤هـ) تحقيق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- عمدة الفقه، لأبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية الطبعة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الفتاوى الكبرى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني) المتوفى سنة (٧٢٨هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا - مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية.
- الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي المتوفى سنة (٧٦٣هـ) تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الفنون، لأبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي تحقيق: جورج المقدسي، نشر: دار المشرق، بيروت - عام ١٩٧٠ م، تصوير: مكتبة لينة للنشر والتوزيع، دمنهور - عام ١٩٩١ م.
- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، لعبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م
- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي- مصطفى هلال، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
- المبدع شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين المتوفى سنة ٨٨٤هـ دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة ١٤٢٣هـ- م٢٠٠٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين المتوفى سنة(٦٥٢هـ) مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح المتوفى سنة(٢٦٦هـ) الدار العلمية-الهند ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، برواية إسحاق بن منصور المروزي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٢م.
- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: عبد الكريم محمد اللاحم، مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- المستوعب، لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري الحنبلي المتوفى سنة (٦١٦هـ) تحقيق: عبد الملك بن دهيش ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني المتوفى سنة (١٢٤٣هـ) المكتب الإسلامي-دمشق ١٩٦١م.
- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- الملخص الفقهي، لصالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- الممتع في شرح المقنع، للمنجي بن عثمان بن أسعد التنوخي زين الدين، المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- منار السبيل في شرح الدليل، لابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم المتوفى سنة(١٣٥٣هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، لمنصور بن يونس البهوتي، تحقيق: عبد الله محمد المطلق، كنوز أشبيليا- الرياض، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني المتوفى سنة (٥١٠هـ) غراس-الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

۞ كتب الفقه العام.

- ابن حنبل-حياته وعصره- آراؤه وفقهه: لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي. أخبار القضاة، لأبو بكر محمد بن خلف الضبي البغدادي، المتوفى سنة(٣٠٦هـ) تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى -مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.
- تاريخ التشريع الإسلامي، لمحمد الخضري بك، دار الفكر، الطبعة الثامنة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- تاريخ التشريع الإسلامي، لمناع القطان، مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الثانية — ١٩٩٦م- ١٤١٧هـ
- تحرير المقال، د. عياض بن نامي السلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية-الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- تهذيب الأجوبة، لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م
- الرد على من أخلد إلى الأرض، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة. الشافعي -حياته وعصره- آراؤه وفقهه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- الطرق الحكمية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١هـ)، مكتبة دار البيان، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- فتاوى دار الإفتاء المصرية، المؤلف: دار الإفتاء المصرية، المكتبة الشاملة.
- فتاوى شرعية، لحسنين مخلوف، دار الاعتصام، الطبعة الأولى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- فتاوى عاجلة لمنسوبي الصحة، للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)، جمع: معوض عائض اللحياني، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية ١٤١٩هـ.
- الفتاوى المعاصرة في الحياة الزوجية، جمع وإعداد الباحث في القرآن والسنة: علي بن نايف الشحود، المكتبة الشاملة.
- الفتوى بين الإنضباط والتسيب، ليوسف القرضاوي، دار الصحوة-القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م-١٤٠٨هـ
- الفقه الإسلامي وأدلته، لوهبة الزحيلي، دار الفكر، سورية — دمشق، الطبعة الرابعة. مالك -حياته وعصره-آراؤه وفقهه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري المتوفى سنة (١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- مجموع فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان، لصالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، عدد الأجزاء: ٢، المكتبة الشاملة.
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران المتوفى سنة (١٣٤٦هـ)، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- المدخل الفقهي العام، لمصطفى أحمد الزرقا، دار القلم-دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- المدخل في الفقه الإسلامي، لمحمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية-بيروت، الطبعة العاشرة.
- المدخل لدراسة الشريعة، لعبد الكريم زيدان، دار عمر بن الخطاب-الإسكندرية.
- المدخل للفقه الإسلامي، لمحمد سلام مدكور، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى.
- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، لبكر عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الطبعة الأولى.

۞ كتب الإجماع وفقه الخلاف.

- الإجماع، لأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة(٣١٩هـ) تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- اختلاف الأئمة العلماء، ليحيى بن (هُبَيْرَة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين المتوفى سنة (٥٦٠هـ)، المحقق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- اختلاف الفقهاء، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي المتوفى سنة (٢٩٤هـ)، المحقق: الدُّكْتُوْر مُحَمَّد طَاهِر حَكِيْم، الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ =٢٠٠٠م.
- الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر النيسابوري المتوفى سنة(٣١٩هـ) تحقيق: صغير الأنصاري، دار المدينة للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الإقناع في مسائل الإجماع، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطا، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٤م.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية — بيروت.

۞ كتب القواعد الفقهية والأصولية.

- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لزين الدين بن عابدين بن نجيم المتوفى سنة(٩٧٠هـ) دار الكتب العلمية —بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: علاء السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٨٩م.
- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق مع الهوامش، لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي المتوفى سنة(٦٨٤هـ) تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- م١٩٩٨-هـ١٤١٨ ،بيروت
- قواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف ببلشرز- كراتشي سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، لعلي بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية — القاهرة، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- القواعد، لابن رجب الحنبلي، مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة، ١٩٩٩م.
- القواعد، لأبي عبد الله محمد بن محمد المقري المتوفى سنة (٧٥٨) تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، رسالة دكتوراه جامعة أم القرى-مكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ.
- الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية، للشيخ الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

۞ كتب علم الفرائض والمواريث.

- تلخيص فقه الفرائض، للشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين المتوفى سنة (١٤٢١هـ)، دار الوطن للنشر، طبعة عام ١٤٢٣ هـ.
- الفرائض، للمؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد العزيز اللاحم، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- الفوائد الجلية في المباحث الفرضية، للشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز المتوفى سنة (١٤٢٠هـ)، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

۞ كتب الغريب والمعاجم اللغوية.

- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للمؤلف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (المتوفى: ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحي حسن مراد نشر: دار الكتب العلمية ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاج اللغة وصحاح العربية- المعروف بالصحاح-، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، م١٩٨٧-هـ١٤٠٧
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- الغريب المصنف، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي المتوفى سنة(٢٢٤هـ)، للمحقق : صفوان عدنان داوودي، نشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة -بيروت.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى) المتوفى سنة (٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت ٢٠٠٠م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي المقربي الفيومي، المكتبة العلمية-بيروت.
- المعجم الوسيط: لإبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي، دار النفائس-بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٨م-١٤٠٨هـ
- معجم مقاييس اللغة، لأبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر بن علي المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد-حلب، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدا الله، دار الفكر — بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

۞ كتب المصطلحات والحدود.

- تحرير ألفاظ التنبيه، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبدالغني الدقر، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى م٢٠٠٠-هـ١٤٢١.
- طلبة الطلبة، لعمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي المتوفى سنة (٥٣٧هـ)، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣١١هـ.
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة — بيروت، ١٤١٩هـ
- مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق الاستفادة من ألفاظه، د. سالم علي الثقفي، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.
- مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب المتوفى سنة (٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع)، لمحمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي المتوفى سنة (٨٩٤هـ)، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.

۞ كتب التراجم والطبقات والأنساب والتاريخ والرحلات.

- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل-بيروت، الطبعةلى١٤١٢هـ.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عادل الرفاعي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة (٧٧٤هـ) تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي المتوفى سنة(٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية-بيروت..
- تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، للدكتور: محمد سهيل طقوش، دار النفائس، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبو الفضل عياض بن موسى الأندلسي المتوفى سنة (٥٤٤هـ) دار الكتب العلمية-بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٠هـ.
- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد التميمي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى١٢٧١هـ-١٩٥٢م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد المتوفى سنة (٧٧٥) مير محمد كتب خانه-كراتشي.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المتوفى سنة(٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية -حيدر أباد، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لإبراهيم بن علي المالكي، دار الكتب العلمية-بيروت
- ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي الحنبلي المتوفى سنة:(٧٩٥هـ) تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- الذيل على طبقات الحنابلة، لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة(٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي المتوفى سنة(١٠٨٩هـ) دار ابن كثير-دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الضوء اللامع، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الإحياء- بيروت.
- طبقات الحنابلة، لأبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد المتوفى سنة(٥٢٦هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي المتوفى: (٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية، لأبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين للمؤلف: أكرم بن ضياء العمري، نشر: مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى..
- المحن، للمؤلف: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب المتوفى سنة (٣٣٣هـ) تحقيق: د عمر سليمان العقيلي، نشر: دار العلوم – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.
- معجم البلدان، للمؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى سنة (٦٢٦هـ)، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
- معجم الْمعالم الْجغرافية فِي السيرَة النبَوِيَّةِ، للمؤلف: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي المتوفى سنة (١٤٣١هـ)، نشر: دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي–بيروت.
- المعين في طبقات المحدثين، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد، دار الفرقان–عمان–الأردن، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ.
- مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي) المتوفى سنة ٨٠٨هـ (دار القلم–بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٤م.
- المقصد الأرشد، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان بن عثيمين، مكتبة الرشد–الرياض، الطبعة الأولى١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة (٨٠٦هـ) تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ –١٩٩٥م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٦٨م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أبي العباس أحمد بن بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت.
- الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب المتوفى سنة(٨٠٩هـ) تحقيق: عادل نويهض، دار الإقامة الجديدة-بيروت ١٩٧٨م.
- الوفيات (معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين)، لأبي العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني المتوفى سنة (٨١٠هـ)، المحقق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (المتوفى: بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

۞ الموسوعات.

- موسوعة (١٠٠٠) مدينة إسلامية، لعبد الكريم العفيفي، أوراق شرقية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١-٢٠٠٠.
- الموسوعة الجغرافية للعالم العربي: لكمال موريس شربل، دار الجيل-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، لمجموعة من العلماء، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ.

۞ كتب القانون.

الوسيط في القانون الدولي العام، إعداد الدكتور: الجيلالي بو زيد، والدكتور: ماجد الحموي، دار الشوّاف العليا – الرياض، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

۞ كتب متنوعة أخرى.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: طه عبدا لرءوف سعد، دار الجيل – بيروت ١٩٧٣م.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، المكتب الإسلامي-دمشق-، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ.
- المكاييل والموازين الشرعية، د. علي جمعة محمد، القدس-والقاهرة -الطبعة الثانية ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق للمؤلف: أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي المالكي، تحقيق: عبد الرحمن بن حمود بن عبد الرحمن الأطرم نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبيّ، طبعة: سنة ٢٠٠٥م.

۞ مواقع الكترونية.

- الألوكة المجلس العلمي

http://majles.alukah.net

- دروس الأكاديمية الإسلامية المفتوحة

https://benaa.islamacademy.net/index.php

- مكتبة حقوق الإنسان الإتفاقية

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b٠٢٨.html

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٦-فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة ٣
الإهداء ٥
الشكر والتقدير ٦
المقدمـــــة ٩
التمهيد ٢٦
المبحث الأول ٢٧
التخريج الفقهي ٢٧
المطلب الأول ٢٨
تعريف التخريج، والألفاظ ذات الصلة بالتخريج ٢٨
الفرع الأول تعريف علم التخريج. ٢٨
الفرع الثاني الألفاظ ذات الصلة بالتخريج. ٣٤
المطلب الثاني ٣٨
نشأته وتطوره ٣٨
المطلب الثالث ٤٨
أنواع التخريج ومراتبه ٤٨
الفرع الثالث صور التخريج وألفاظه. ٦٠
المطلب الرابع ٦٢
مصادر التخريج ٦٢
الفرع الأول النص. ٦٢
الفرع الثاني المفهوم. ٦٨
الفرع الثالث أفعال الأئمة. ٧٣
الفرع الرابع تقريرات الأئمة. ٧٥
الفرع الخامس الحديث الصحيح. ٧٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الرابع ٧٩
طرق التخريج ٧٩
الفرع الأول التخريج بطريق القياس. ٧٩
الفرع الثاني النقل والتخريج. ٨٤
الفرع الثالث لازم مذهب الإمام. ٨٨
المبحث الثاني ٩٣
التخريج عند الحنابلة ٩٣
المطلب الأول ٩٤
نشأة المذهب الحنبلي. ٩٤
الفرع الأول ٩٤
نشأة المذهب الحنبلي، ومزايا فقهه، وأصوله. ٩٤
الفرع الثاني ٩٩
مصطلحات المذهب، وأنواع الاختلاف في المذهب، ومسالك الترجيح. ٩٩
المطلب الثاني ١٠٢
تأصيل التخريج عند الحنابلة ١٠٢
المطلب الثالث ١٠٤
المخرجون من الحنابلة ١٠٤
المطلب الرابع ١١٧
تأثير التخريج الفقهي في تطور الفقه الحنبلي ١١٧
الفصل الأول ١٢٠
المبحث الأول ١٢١
باب الجُعَالة ١٢١
توطئة ١٢٢
المطلب الأول ١٢٤
التحالف في قدر الجعل ١٢٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٢٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٢٨
المطلب الثاني ١٣١
العوض المعلوم والمجهول في الجُعَالة ١٣١
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٣١

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٣٤
المطلب الثالث ١٣٦
نفقة العبد الآبق ١٣٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٣٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٤٠
المبحث الثاني ١٤٢
باب اللُّقَطة ١٤٢
توطئة ١٤٣
المطلب الأول ١٤٥
حكم أخذ اللُّقَطة (العروض) ١٤٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٤٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٥٠
المطلب الثاني ١٥٥
عدم سقوط تعريف اللُّقَطة؛ في حال التأخير عن الحول الأول. ١٥٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٥٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٥٨
المطلب الثالث ١٦٠
لا يلزم الملتقط شيء إذا دفع اللُّقَطة للواصف. ١٦٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٦٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٦٤
المطلب الرابع ١٦٦
إذا أتلف العبد اللُّقَطة بعد الحول ١٦٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٦٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٦٩
المبحث الثالث ١٧٢
باب اللَّقيط ١٧٢
توطئة ١٧٣
المطلب الأول نفقة اللَّقيط. ١٧٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٧٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٧٧

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الثاني ١٨٠
اللَّقيط ليس له حق الاقتصاص. ١٨٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٨٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٨٤
المطلب الثالث ١٨٧
انتفاء وجوب الحد على قاذف اللَّقيط قبل البلوغ. ١٨٧
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٨٧
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٨٩
المطلب الرابع ١٩١
الاكتفاء بقائف واحد. ١٩١
الفرع الأول دراسة التخريج. ١٩١
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ١٩٣
الفصل الثاني ١٩٦
الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب ١٩٦
الإمام أحمد في كتاب الوقف ١٩٦
المبحث الأول ١٩٧
باب الوقف ١٩٧
توطئة ١٩٨
المطلب الأول حكم وقف الكلب. ٢٠٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٠٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٠٣
المطلب الثاني شرط البيع والخيار في الوقف. ٢٠٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٠٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٠٩
المطلب الثالث رجوع الوقف إلى الواقف ٢١٢
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢١٢
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢١٥
المطلب الرابع ٢١٨
الانقطاع في الوقف. ٢١٨
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢١٨

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٢٢
المطلب الخامس ٢٢٥
مشاركة من لم يذكر من الأولاد في الوقف ٢٢٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٢٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٣٠
المبحث الثاني ٢٣٣
باب الهبة والعطية ٢٣٣
توطئة ٢٣٤
المطلب الأول انعقاد الهبة بالمعاطاة. ٢٣٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٣٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٤٠
المطلب الثاني إبراء المدين من دين مجهول ٢٤٢
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٤٢
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٤٥
المطلب الثالث هبة المشاع ٢٤٩
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٤٩
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٥٢
المطلب الرابع ٢٥٦
تصرف الأب بالعتق قبل القبض وبعده ٢٥٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٥٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٦١
المطلب الخامس التبرع بالعتق للمريض ٢٦٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٦٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٦٧
الفصل الثالث ٢٧٢
الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب ٢٧٢
الإمام أحمد في كتاب الوصايا ٢٧٢
توطئة ٢٧٣
المبحث الأول ٢٧٥
مقدمة باب الوصايا ٢٧٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المطلب الأول حكم الوصية بالخط ٢٧٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٧٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٨٠
المطلب الثاني صحة إجازة الورثة للوصية قبل الموت في المرض ٢٨٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٨٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٩٠
المطلب الثالث قبول الوصية يلزم بالقبض ٢٩٣
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٩٣
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٢٩٥
المطلب الرابع ٢٩٨
نماء الوصية ٢٩٨
الفرع الأول دراسة التخريج. ٢٩٨
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٠١
المبحث الثاني ٣٠٣
باب الموصى له ٣٠٣
المطلب الأول ٣٠٤
الوصية للعبد ٣٠٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٠٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٠٦
المطلب الثاني ٣٠٨
الوصية للمدبرين وأمهات الأولاد ٣٠٨
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٠٨
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣١١
المطلب الثالث مشاركة زيد للفقراء ٣١٣
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣١٣
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣١٥
المبحث الثالث ٣١٧
باب الموصى به ٣١٧
المطلب الأول حالة في تقسيم الثلث ٣١٨
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣١٨

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٢٠
المبحث الرابع ٣٢٢
باب الموصى إليه ٣٢٢
المطلب الأول ٣٢٣
الأهلية والكفاءة في الموصى إليه ٣٢٣
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٢٣
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٢٦
الفصل الرابع ٣٢٩
الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب الفرائض ٣٢٩
توطئة ٣٣٠
المبحث الأول ٣٣٢
باب العصبات ٣٣٢
المطلب الأول ٣٣٣
اشتراك الأخ لأبوين مع الأخ لأب. ٣٣٣
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٣٣
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٣٧
المبحث الثاني ٣٤٠
باب ميراث الحمل ٣٤٠
المطلب الأول ميراث الحمل إذا أسلمت الأم وكان الأب الميت كافرًا ٣٤١
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٤١
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٤٥
المبحث الثالث ٣٤٩
ميراث الغرقى ومن عمي موتهم ٣٤٩
المطلب الأول ميراث الغرقى ومن عمي موتهم ٣٥٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٥٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٥٤
المبحث الرابع ٣٥٩
باب ميراث أهل الملل ٣٥٩
المطلب الأول عتق العبد بعد موت مورثه وقبل القسمة ٣٦٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٦٠

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٦٤
الفصل الخامس ٣٦٧
الأقوال الفقهية المخرجة في مذهب الإمام أحمد في كتاب العتق ٣٦٧
المبحث الأول ٣٦٨
في مقدمته ٣٦٨
توطئة ٣٦٩
المطلب الأول قوله للعبد وهو أكبر منه أنت ابني ٣٧٢
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٧٢
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٧٧
المطلب الثاني استثناء الحمل في العتق ٣٧٩
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٧٩
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٨٢
المطلب الثالث العتق قبل كمال الصفة، أو الاكتفاء ببعض الصفة ٣٨٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٨٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٩١
المطلب الرابع قوله أنت حر بمائة ٣٩٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٣٩٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٣٩٩
المطلب الخامس قوله أحد عَبْدَيّ حر ٤٠١
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٠١
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٠٤
المبحث الثاني ٤٠٦
باب التدبير ٤٠٦
المطلب الأول تبعية ولد المدبرة ٤٠٧
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٠٧
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤١٢
المبحث الثالث ٤١٦
باب الكتابة ٤١٦
المطلب الأول العبد يبيع نسيئة من غير رهن ولا ضمين ٤١٧
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤١٧

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٢٢
المطلب الثاني عمل المكاتب لسداد دينه ٤٢٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٢٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٢٨
المطلب الثالث إذا شرط عليهم في العقد ضمان ٤٣٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٣٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٣٣
المبحث الرابع ٤٣٥
باب أحكام أمهات الأولاد ٤٣٥
المطلب الأول الولادة من غير السيد ٤٣٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٣٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٣٩
الفصل السادس ٤٤٦
كتاب النكاح ٤٤٦
توطئة ٤٤٧
المبحث الأول ٤٤٩
في مقدمته ٤٤٩
المطلب الأول النظر إلى الخنثى المشكل ٤٥٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٥٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٥٤
المطلب الثاني خطبة الرجل على خطبة أخيه ٤٥٨
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٥٨
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٦٢
المبحث الثاني ٤٦٥
باب أركان النكاح ٤٦٥
المطلب الأول انعقاد النكاح بالكتابة ٤٦٦
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٦٦
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٦٩
المطلب الثاني تزويج المرأة نفسها بإذن وليها ٤٧٣
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٧٣

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٧٨
المطلب الثالث نقض نكاح الفضولي حتى إذا حكم القاضي بصحته ٤٨٣
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٨٣
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٨٧
المطلب الرابع تقديم الابن على الأب في ولاية النكاح ٤٨٩
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٨٩
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٩٣
المطلب الخامس غياب الولي غيبة منقطعة ٤٩٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٤٩٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٤٩٧
المطلب السادس توكيل من يقوم مقام الولي من غير إذن الزوجة..... ٥٠٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٠٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٠٤
المطلب السابع الكفاءة في النكاح حال العقد..... ٥٠٧
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٠٧
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥١٠
المبحث الثالث ٥١٣
باب المحرمات في النكاح ٥١٣
المطلب الأول السحاق بين النساء لا ينشر الحرمة ٥١٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥١٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥١٨
المطلب الثاني تزوج الأختين في عقد ٥٢١
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٢١
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٢٣
المطلب الثالث نكاح الأمة إذا أيسر ٥٢٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٢٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٢٨
المطلب الرابع نكاح الأمة في عدة الحرة المطلقة ٥٣٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٣٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٣٢

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المطلب الخامس نكاح الأب أمة ولده ٥٣٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٣٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٣٧
المبحث الرابع ٥٤٠
باب الشروط في النكاح ٥٤٠
المطلب الأول الشروط الصحيحة تلزم في النكاح الثاني إذا لم يكن استوفى عدد الطلاق ٥٤١
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٤١
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٤٣
المطلب الثاني نكاح الشغار ٥٤٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٤٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٤٨
المطلب الثالث نكاح المحلل ٥٥٢
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٥٢
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٥٦
المطلب الرابع نكاح المتعة ٥٥٩
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٥٩
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٦٢
المطلب الخامس اشتراط الطلاق في وقت ٥٦٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٦٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٦٧
المطلب السادس الإقدام على وطء الزوجة الأمة بدون علمها ٥٦٩
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٦٩
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٧١
المبحث الخامس ٥٧٤
باب حكم العيوب في النكاح ٥٧٤
المطلب الأول إذا أدعت البكر أن زوجها عنين، فظهر أنها ثيب فادعت أن ثيوبتها بسبب آخر. ٥٧٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٧٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٧٧
المطلب الثاني حكم الفسخ بلا حكم ٥٧٩
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٧٩

شبكة الألوكة - قسم الكتب

الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٨٢
المبحث السادس ٥٨٤
باب نكاح الكفار ٥٨٤
المطلب الأول لا يقر الكفارعلى الأنكحة المحرمة ٥٨٥
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٨٥
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٨٨
المطلب الثاني اختيار الأب للصغير من الزوجات ٥٩٠
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٩٠
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٩٢
المطلب الثالث انفساخ نكاح العدد الزائد على الأربعة قبل الدخول ٥٩٤
الفرع الأول دراسة التخريج. ٥٩٤
الفرع الثاني دراسة المسألة المخرجة داخل المذهب. ٥٩٦
الخاتمة ٥٩٨
الفهارس ٦٠٥
٠١ فهرس الآيات ٦٠٦
٠٢ فهرس الأحاديث ٦٠٩
٠٣ فهرس الآثار ٦١٢
٠٤ فهرس الأعلام ٦١٣
٠٥ فهرس الفرق والطوائف والقبائل ٦٢١
٠٦ فهرس الأماكن والبلدان ٦٢٢
٠٧ فهرس الكلمات الغريبة ٦٢٣
٠٨ فهرس المصطلحات الأصولية ٦٢٥
٠٩ فهرس المصطلحات الفقهية ٦٢٧
١٠ فهرس المصطلحات البلاغية ٦٣٠
١١ فهرس المصطلحات الحديثية ٦٣١
١٢ فهرس روايات الإمام أحمد ٦٣٢

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٣ فهرس أسماء الكتب ٦٣٦
١٤ فهرس القواعد الأصولية والفقهية ٦٣٨
١٥ فهرس المصادر والمراجع ٦٣٩
١٦ فهرس الموضوعات ٦٦٥

شبكة الألوكة - قسم الكتب

هذا الكتاب منشور في



am Sorry !!!!!